

كتاب الأطلال رقم ٦

مرد وقضايا المستقبل

د. إسماعيل صبري عيسى • د. إبراهيم عبد الحنين • د. إبراهيم الهيم • د. إسماعيل صبري
أحمد محمد شعيبان • أمينة شفيق • د. جهاد عبد الخالق
أ. د. د. زهدي الشامي • عمرو كمال محمود •
محمد • عبد الغفار شكر • عريان مصطفى
• محمد فرج • مصطفى عاصي
مصطفى مجدي الجرمال



الأعمال الصغرى للجنة البرنامج بحزب التجمع

كتاب الأهالي

رقم ٦٠ / ستمبر ١٩٩٧

رئيس الحزب : خالد محيي الدين

رئيس مجلس الإدارة : لطفى واكد

مجلس التحرير: د. إبراهيم سعد الدين / أبو سيف يوسف / حسين عبد الرزاق /

د. عبد العظيم أنيس / عبد الغفار شكر / د. محمد أحمد حنف الله

الإدارة والتحرير: ٢٢ شارع عبد الحفيظ ثروت شقة ١٨ القاهرة ج.ح.ع

ترسل جميع المراسلات باسم رئيس التحرير

الإعلانات: يتفق بشأنها مع الإدارة

الأعداد السابقة: توجد نسخ محدودة من الأعداد السابقة من السلسلة ترسل لمن

يطلبها خارج القاهرة أو خارج جمهورية مصر العربية بالبريد المسجل ويحسب

سعر الكتاب على أساس أن الجنيه يعادل (دولار) أمريكياً ويضاف جنيه مصرى

داخل مصر على ثمن الكتاب نفقات البريد كما يضاف (دولار) واحد خارجها

إلى الثمن ونحوه أثمان للكتاب بحالة بريدية باسم الأهل.

~~~~~  
**كتاب الأهالى سلسلة كتب شهرية تصدرها جريدة الأهالى -**

**حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى - مصر.**  
~~~~~


كتاب الأهالي

رئيس التحرير: أمانة شفيق



الآراء الواردة في كتب السلامة لا تعبر بالضرورة عن رأي التجمع

يقبل كتاب الأهالي نشر جميع الكتب المؤلفة والمترجمة التي يرغب أصحابها في نشرها مادام تغدو الهدف من إصداره ويقبل التبرعات والهبات التي يقدمها المهتمون بنشر الثقافة والراغبون في تحمل جزء من نفقات إصداره بهدف تخفيض سعر بيعه للجمهور ويشير إلى ذلك إذا طلب صاحب الشأن.

كتاب الأهالى

مصر وقضايا المستقبل

سكرتير التحرير: عادل بكر

أعمال الصف والتوضيب الفنى:
يوحدة أجهزة الماكينتوش بمؤسسة الأهالى / ٢٣ شارع
عبد الخالق ثروت- القاهرة / ت: ٣٩٢٢٣.٦-٣٩٢٢٤.٨

ووحدة أجهزة الماكينتوش بمجلة اليسار

أش. كريم الدولة

مصر

وقضايا المستقبل

تقديم

خالد محيي الدين

تقديم

هذا الكتاب ثمرة جهد جماعى شارك فيه عدد من المفكرين التقدميين البارزين والباحثين المتخصصين فى العلوم الاجتماعية والانسانية ، يقدمون من خلاله رؤيتهم لواقع المجتمع المصرى ومشكلاته الراهنة ، وستشرفون آفاق المستقبل فى محاولة جادة لصياغة ملامح الطريق الذى يتعين أن تنتهجه مصر فى سعيها لتجاوز مأزقها الراهن . وقد تم هذا الجهد فى إطار الأعمال التحضيرية للجنة البرنامج بحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى التى كلفت منذ مايو ١٩٩٦ بصياغة برنامج سياسى جديد للحزب يواكب المتغيرات المصرية والعربية والدولية التى استجدت خلال العشرين سنة الأخيرة ، ويلبى احتياجات تطور المجتمع المصرى خلال العقود الأولى من القرن الواحد والعشرين .

قررت اللجنة ألا تشفع فى ضياغة مشروع البرنامج السياسى الجديد للحزب إلا بعد أن تتفهم الواقع الجديد الذى يصدر هذا البرنامج للتعامل معه ، واستغرقت عشرة شهور فى مناقشات متصلة عقدت خلالها عددا من الندوات الفكرية المغلقة واستعرضت عددا من الدراسات وأوراق العمل التى شارك فيها مفكرون وباحثون من داخل الحزب وخارجه ينتمون عموما إلى الدائرة الوطنية والتقدمية ، وتجمعت لدى اللجنة من خلال هذه المناقشات والندوات والدراسات حصيلة هامة من المعلومات والمعارف حول قضايا هامة مثل اشتراكية المستقبل ، ومستقبل التنمية الوطنية فى ظل التدويل الاقتصادى والعولمة

الرأسمالية ، والخيارات الاقليمية المطروحة على مصر ، وأداء الاقتصاد المصرى ومشاكله الأساسية ، والتكوين الاجتماعى الراهن لمصر ، وقضايا الديمقراطية والثقافة والدين وعروية مصر ودورها الاقليمى . وهكذا استطاعت اللجنة استنادا إلى هذه المعرفة بالواقع الجديد مصرياً وعربياً ودولياً أن تصيغ مشروع البرنامج السياسى الجديد لحزب التجمع والذي سوف يسترشد به فى نضاله السياسى مع بداية القرن الحادى والعشرين ، والذي سيكون الموضوع الأساسى لأعمال المؤتمر العام الرابع للحزب الذى سيعقد فى أوائل عام ١٩٩٨ .

ونحن إذ نتقدم للقارئ العربى بما توفر لدى هذه اللجنة من دراسات وأوراق عمل حول الأوضاع الجديدة فى مصر والوطن العربى والعالم ، نأمل أن نساهم بذلك فى توفير مزيد من الوضوح حول هذه الأوضاع ، وأن يتفاعل مع الرؤية التى تتضمنها هذه الأوراق والدراسات التى تمثل اجتهادا شخصيا لمعديها ، بما يودى إلى إثراء المناقشات الجارية حاليا حول مستقبل مصر ، وحسمها بما يتناسب مع المصالح الأساسية للشعب المصرى والأمة العربية .

إننا نقدم أيضا من خلال هذه الأعمال التحضيرية للجنة البرنامج بحزب التجمع نموذجا للعمل الحزبى الجاد الذى ينشد الحقيقة وحدها وينطلق منها فى صياغة رؤيته المستقبلية.

خالد محى الدين
رئيس حزب التجمع

سبتمبر ١٩٩٧

القسم الأول

قضايا سياسية وثقافية

نهاية العقائدية

د. أساميل صبرى عبد الله

حك هذه الكلمة القادة المؤسسون لحزب البعث، وهى اشتقاق غير سليم من الناحية اللغوية ، فالأصل العام فى لغتنا أن النسبة تكون إلى المفرد لا إلى الجمع . وبالتالي يكون الصحيح أن نقول عقيدياً حيث أننا بصدد العقيدة ، ونعرف أن هذا النهج قاد إلى شعارات تفقد أحياناً كل دلالة معقولة مثل "أمة واحدة ذات رسالة خالدة" .

وواقع الأمر أن مقارنة البعثيين والقوميين بصفة عامة كانت تحاول تكرار تجربة توحيد ألمانيا وإيطاليا فى القرن التاسع عشر وما تضمنته من شحنة قوية من التعصب القومي. ولكنهم فى الوقت نفسه كانوا يواجهون الشيوعيين العرب المنسوين لمفهوم "الأمية" وتوحيد الكادحين المستقلين على مستوى العالم كله. فتعين لذلك على التيارات القومية أن تسلح نفسها بأسلحة رأوها سبب قوة التيار المتحسب إلى ماركس .

وفى حقيقة التاريخ كنا نحن الماركسيين قد سلكتا فى مجموعتنا ورفض النظر عن أى استثناء محلود ، أكسبتنا الماركسية طابعاً دينياً . قلها نصوصها المقدسة وهى ما كتبه كارل ماركس ، وذلك مع ثبوت أن من قرأ أعمال ماركس الكاملة (ولاسيما المراسلات ، وتقد الاقتصاد السياسي) قلة قليلة بين ملايين الماركسيين . كذلك كان للماركسية أئمة مفسرون ومكملون (لينين ، ستالين) ، وكذلك الحوارج المنبوذين- روزا لوكسمبورج ، بوخارين ، تروتسكي.. إلخ .

وحاولنا أن نعمم تحليل ماركس لتاريخ أوروبا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية كله مدعين أن تلك هى المادية التاريخية . وذهب بعضنا إلى

الادعاء بأنه يمثل "البروليتاريا" في مجتمع لم يعرف شيئاً يذكر من التصنيع وليس به بالتالي طبقة عاملة صناعية مثل تلك التي كتب فيها ماركس. ذلك كله مع أن المفكر العظيم نفى أن يكون ماركسياً ، وأكد أنه لا يعرف شيئاً عن نمط الإنتاج الآسيوي مثلاً . بل وكتب صراحة في إحدى رسائله أنه لم يقدم نظرية عامة لتطور البشرية وأن أي كاتب أو محلل يزعم تقديم تفسير شامل لذلك التطور يكون أحق مفروراً . وكان أخطر ما تبناه الشيوعيون مفهوم النموذج الواحد لبناء الاشتراكية وهو النموذج السوفيتي، ففكرة النموذج المتكرر عبر الزمان والمكان أبعد شئ . عن فكر ماركس الذي جوهره أن كل شئ في الكون في حالة تغير مستمرة وتفنيد مقولة "التاريخ يعيد نفسه".

وأقول كل هذا من موقعي كباحث ماركسي . فالماركسية قبل كل شئ منهج جبار لتحليل وفهم كل مكونات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ، والكشف في كل حالة عن القوى الفاعلة في حركة المجتمع وتحديد مصالحها المادية وتوجهاتها السياسية والثقافية وإلقاء الضوء على ما بين تلك القوى من تناقض وتنازع أو من تقارب وتضامن وتحالف . وأرتب على ما سبق تأكيد أن القوى التقدمية في العالم العربي دعت الناس للاختيار بين نموذجين : النموذج الألماني (البيسماركى) والنموذج السوفيتي (الستاليني) وكان العمل الرائد في وطننا قبل عشرين عاماً إعلان أن التجمع حزب سياسي (ليس عقائدياً) يحاول جمع المواطنين من أجل الوطن والتقدم زوحدة الأمة العربية بغض النظر عن عقائدهم، يجمعهم برنامج سياسي محدد . ومن هنا تكتسب قضية برنامج "الحزب أهمية عظمى لأنه الأساس في تحديد هوية الحزب . إن العقيدة قضية عقل وروح ووجدان وهي أساساً صفة للدين ولا يجوز في أمور السياسة والاقتصاد والمجتمع أن نصنف الناس إلى مؤمن بالعقيدة وخارج عليها . ونقدر ما نقول لا ترجوا بالدين في أمور السياسة المتقلبة المتحولة يجب أن نقول لا تحولوا السياسة إلى عقيدة.

اليسار والتقدم

ولما كان التجمع حزبا سياسيا فلا بد أن نحدد مكانه فى ساحة العمل السياسى وهذا التحديد لا يحسم بخطاب سياسى، أى بكلام . فمن طبيعة العمل السياسى أن يجعل كل حزب نفسه بشىء من معسول الكلام. كما أن التحليل العلمى الذى يمكن الحزب من تحديد واضح لطبيعة القوى الاجتماعية التى يدافع عنها ليس متاحا لكل من يقيم حزبا وبصفة خاصة عند بداية التعددية السياسية المقيدة فى عدد من بلدان العالم الثالث. ومن وجهة نظر الاجتماع السياسى يمكن فى أى لحظة وفى أى مجتمع أن يجد ثلاثة توجهات أساسية . فثم من هم راضون جوهريا بالأوضاع السائدة فى الحكم والمجتمع وإن طالب بعضهم بتحسينات فى الأداء . وهؤلاء هم المحافظون . وهناك الرافضون لاستمرار الأوضاع على حالتها . وهؤلاء يمثلون توجهين متناقضين . فهناك من يرون أن تحسين الأوضاع الظالمة أو الفاسدة أو العاجزة تكون بعودة المجتمع إلى مرحلة سابقة من تاريخه يرضون عنها ويؤكدون أنها كانت "العصر الذهبي" وهؤلاء هم الرجعيون أو السلفيون. وهم من انتماءات مختلفة ويدخل فى جملتهم الماركسيون الذين يحتون إلى أيام ستالين ، والناصريون الذين يتصورون أن الخلاص يكون بعودة مصر إلى ما كانت عليه فى الستينيات، وبالمقابل يرى فريق آخر أن التغيير يجب أن يكون إلى ما هو أفضل من الحاضر والماضى جميعا . وهؤلاء هم التقدميون الذين يرون أن المستقبل مازال فى مرحلة الصنع وليس قدراً مفروضا وإن بإمكان العمل السياسى أن يحقق الأفضل والأكثر تقدما فى كل مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية . والأفضل يقاس عندهم بالحجم الأكبر من المستفيدين منه ، أى الغالبية العظمى من الناس.

وغنى عن الذكر أن إعداد الأحزاب فى أى بلد يريد التعددية لا حدود عليه وبالتالي من الوارد أن نجد كلا من الرجعية والمحافظه والتقدمية ممثلة فى عدة أحزاب عن وعى وإدراك أو بالمسالك والمواقف العلمية والأفكار المدعو إليها والقضايا المتبناه . بل أن الحياة تعلمنا أن الخلط من طبيعة الأمور وأن المتتمين إلى حزب واحد يحملون أفكارا رجعية أو محافظة أو تقدمية. وكذلك أن يأخذ الحزب الواحد مواقف متوالية يناقض بعضها البعض.

بل إننا نجد كثرة من المواطنين تزأج بين رؤى تقدمية وأخرى رجعية . وتوسع

الخيار الاشتراكي لماذا؟

د. إبراهيم سعد الدين

إن نهاية العقائدية لا تعنى الامتناع عن الاختيار المسبق لتوجهات الحزب، ولا تستبعد الالتزام بالدفاع عن طبقات وفئات اجتماعية معينة فى المجتمع ولا عن ضرورة السعى لتصفية الاستغلال.

وينبع اختيار حزبنا للاشتراكية كهدف لنضاله من قناعة الحزب بأن السعى لإقامة مجتمع اشتراكي ديمقراطى فى مصر هو أفضل السبل لمواجهة ووقف التدهور المستمر فى مجمل أوضاع المجتمع المصرى . كما ينبع من اقتناع بمعجز الرأسمالية المصرية عن تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية تخرج المجتمع من لزماته . كما ينبع هذا الاختيار من التزام الحزب بالسعى لتحقيق مجتمع يحقق الكفاءة الاقتصادية والتنمية الاقتصادية الاجتماعية ويحقق العدل الاجتماعى والديمقراطية فى نفس الوقت.

إن تحليل الأوضاع السائدة فى مجتمعنا تبرز أن مصر مجتمع متخلف يعانى من تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتي تبرز فى التالى:

- أ - انخفاض معدلات النمو الاقتصادى وخاصة فى القطاعات الإنتاجية.
- ب - زيادة الاعتماد على العالم الخارجى فى الوفاء بالاحتياجات الأساسية للسكان كنتيجة لتزايد العجز الغذائى واستمرار القصور فى مجال التصنيع . مما يؤدى إلى تزايد العجز فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات.
- ج - انخفاض معدلات الادخار ومعدلات الاستثمار . والزيادة المستمرة فى معدلات البطالة فى المجتمع.
- د - الانتشار الواسع للفقر وزيادة حدة الفقر النسبى والمطلق والزيادة الحادة فى الفروق بين الدخل ، وفى الفروق فى الاستهلاك.

هـ - بروز الإرهاب وانتشاره نتيجة لفقد الأمل فى المستقبل مع انتشار الفساد .
و - انتشار عدم المبالاة . وانحطار الإنتاجية .
ز - الاعتماد على القهر لمواجهة الإرهاب ولمواجهة احتمالات القلاقل الاجتماعية .

ح - إهدار القيم الوطنية والقومية والأخلاقية وتفكك العلاقات الاجتماعية .

ط - تراجع المستوى الثقافى وانتشار السلوك اللاعقلاني .

إن هذه الأزمات تفاقمت فى مصر خلال فترة السنوات العشرين الأخيرة التى شهدت ما سعى الانفتاح الاقتصادى والعودة إلى نظام السوق . ورغم إغلاق المزايا على المستثمرين بأمل تشجيعهم على الاستثمار المؤدى لزيادة قدرات مصر الإنتاجية وتحسين إمكاناتها التنافسية . فقد فشلت هذه السياسات فى تحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية تخرج المجتمع من أزماته . بل على العكس فلأن السياسات المتبعة زادت الأزمات حدة . ويعود ذلك بصفة خاصة إلى :

أ - الطبيعة الخاصة للرأسمالية المصرية التى نمت فى عهد الانفتاح الاقتصادى أن القوى الرأسمالية الجديدة هى قوى تابعة تسعد بالارتباط بالرأسمالية العالمية ولا تسعى للاستقلال بالسوق الوطنى . وتفضل العمل كوكيل للشركات الأجنبية فى السوق المحلي . أو تقتصر على إنتاج منتجات خارجية تحت الاسم التجارى للشركات الدولية وهى لذلك تعتمد كلية على التكنولوجيا الخارجية التى لا تشارك بأى شكل من الأشكال فى تطويرها .

ب - إن الرأسمالية المصرية الجديدة لم تزل تسعى للربح السريع . وهى تفضل لذلك الاستثمار فى مجالات الخدمات والتجارة والسياحة . وتستبعد الاستثمارات الكبيرة ذات العائد فى الأجل الطويل فى القطاعات السلعية . كما أنها تستبعد الاستثمار فى التنمية البشرية أو فى تكوين قاعدة علمية وتكنولوجية .

ج - ولم تزل الرأسمالية المصرية المعاصرة تحتفظ بالطابع العائلى . وتحرص على بناء المشروعات فى الاطار الفردى أو العائلى . ويؤدى هذا إلى اعتمادها على الاقتراض حتى لتمويل استثماراتها بدلا من اللجوء إلى سوق المال لفتح المجال لمشاركة ومساهمة جمهور المدخرين والمستثمرين .

د - كما لم تزل الرأسمالية المصرية الحديثة أكثر اهتماما بالتوظيف المالى منها بالاستثمار فى رأسمال ثابت فى المجتمع المصرى ذاته . وقد أدى ذلك إلى توجيه الرأسمالية المحلية جزء من ادخاراتها وادخارات المجتمع للتوظيف المالى فى الأسواق الخارجية (أكثر من مائة وعشرين مليار دولار خلال العشرين سنة الماضية) . وقد وصل حجم ما حول للخارج من ادخارات المصريين فى السنوات العشرين الأخيرة إلى ما يتجاوز حجم مجموع المساعدات والمعونات والقروض التى حصلت عليها مصر من العالم الخارجى.

هـ - ويتم فى نفس الوقت تهديد جزء مهم من ادخارات الرأسمالية المحلية فى استثمارات عقارية ترفيه لا ترفع من القدرات الإنتاجية للمجتمع المصرى.

و - إن الرأسمالية المصرية فضلا عن هذا كله تفتقر إلى التقاليد الليبرالية والديمقراطية . وهى من أكثر الطبقات الاجتماعية استدعاء لتدخل الدولة للوقوف إلى جانبها ولحسم أى صراع اجتماعى لصالحها . وتقبل الرأسمالية لذلك إلى الاستناد إلى سلطة الدولة كأداة للضغط والقهر . ولا يعنىها فى هذا أن تتولى السلطة القوات المسلحة أو الجماعات الدينية.

طالما أن هذه السلطة لا تستخدم للحد من فرصها فى تحقيق أكبر الأرباح الممكنة وبأسير الطرق.

وإذا كانت الرأسمالية المصرية عاجزة عن حل المشاكل المتفاقمة التى يواجهها المجتمع المصرى، فلأن حل هذه المشاكل لا يمكن أن يستند أيضاً إلى مجرد فتح الباب واسعاً للاستثمارات الخارجية ولا إلى تقديم مزيد من الاغراءات الضريبية وغيرها للمستثمرين.

إن رأس المال الخارجى لا يتدفق إلى موطن معين لمجرد الاستفادة من بعض المزايا الضريبية التى قد تستمر أو تزول . إن رأس المال الخارجى يتدفق مشاركا فى النشاط الإنتاجى فى تلك المواطن التى يمكن أن يحقق فيها أفضل القرص لتحقيق أرباح مستقرة ومطردة أى إلى المواطن التى تتوفر فيها مزايا للمستثمرين إما نتيجة لتوفير موارد غنية ومهمة يمكن استغلالها ، أو لارتباط المواطن بأسواق متسعة تزاد فرص الوصول إليها لو تم الإنتاج فى داخلها . أو لوجود قدرات بشرية عالية الكفاءة يمكن الاستفادة منها فى الإنتاج وخلق قيم مضافة جديدة.

وتبرز محركات رأس المال الدولي وتدفقاته أن الجزء الأكبر من التدفقات الخارجية التي تخلق طاقات إنتاجية جديدة تتم بين الدول المتقدمة ذاتها . أما ما ينهب للدول النامية فيتركز في عدد محدود من الدول التي استطاعت بالفعل أن تكسر حلقة التخلف وأن تسير خطوات مهمة في طريق التنمية . ومعنى آخر ، فلأن رأس المال الخارجي لا يبدو أن يكون عاملا مساعدا للدول التي هيأت الظروف بالفعل لتنمية مطردة فيها .

إن التنمية لا يمكن أن تتم في مصر في إطار سياسة تدعو إلى انسحاب الدولة وتعتمد على السوق بصفة أساسية لإحداث التراكم الرأسمالي ولتطوير الإنتاج . إن الدولة مطالبة لذلك بالقيام بدور فعال وأساسي في التنمية يتجاوز مجرد تحديد الإطار القانوني للعمل الاقتصادي ووضع السياسات العامة والاستثمار في بناء المرافق العامة وبناء القاعدة الأساسية . إن الدولة سيكون عليها بالإضافة إلى ذلك القيام باستثمارات مباشرة في المجالات التي تنأى الرأسمالية عن الاستثمار فيها . ويشمل الدور التنموي للدولة القيام بالوظائف التالية بشكل خاص :

- تحقيق تنمية بشرية عن طريق الحفاظ على صحة الإنسان ، وتوفير شروط تعليمية وتدريبية وتطوير مهاراته وقدراته الإنتاجية .

- بناء قاعدة علمية وتكنولوجية قادرة على المشاركة في التطور العلمي والتكنولوجي الجاري في العالم والاستفادة منه على أساس من الأخذ والعطاء في نفس الوقت .

- القيام بدور أساسي في تنمية المدخرات القومية وزيادة حجم الادخار القومي والتشجيع على الاستثمار في رأس المال الثابت كبدل عن السعي للربح عن طريق المضاربة وعن طريق التوظيف المالي للمدخرات .

- قيام الدولة بدور فعال في توجيه الاستثمارات إلى الصناعات المتقدمة تكنولوجيا والتي تقلك امكانيات للنمو ولعب دور أساسي في تحديث المجتمع ، وقيام الدولة بدور مباشر في الاستثمار في الصناعات الجديدة والكبيرة الحجم التي تنأى الرأسمالية المحلية عن الاستثمار فيها .

- قيام الدولة بدور فعال في توفير القاعدة التحتية المادية والمعنوية الضرورية

لتنشيط الإنتاج وزيادة الإنتاجية.

- قيام الدولة بدور أساسى فى توفير البيانات والمعلومات اللازمة للتخطيط على المستوى القومى وعلى مستوى المشروعات.

- قيام الدولة بوضع السياسات اللازمة لإخراج مصر من أزماتها الاقتصادية والاجتماعية ووضع هذه السياسات موضع التنفيذ.

- قيام الدولة بدور فعال فى إعادة توزيع الدخل وفى توفير الخدمات الأساسية لمختلف فئات الشعب.

- القيام بدور فعال فى توجيه النشاط الزراعى والصناعى وفى تنمية الصادرات وتحقيق توازن حقيقى فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات.

إن قيام الدولة بدور فعال فى التنمية فى الإطار الرأسمالى ، يمكن أن يؤدي بالفعل إلى تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادى. كما حدث فى أكثر من مكان فى الدول الصناعية الحديثة فى أمريكا اللاتينية أو فى شرق آسيا ، على أن هذا النمو كما تبرز الأمثلة التاريخية كثيرا ما يصاحب بعدد من الآثار السلبية التى تؤدى إلى زيادة حدة التوتر الاجتماعى وإلى زيادة حدة الصراعات الطبقة داخل هذه المجتمعات . وتبرز فى الإطار الرأسمالى بصفة خاصة السلبيات التالية:

١ - استمرار سيطرة الاحتكارات الخاصة فى العديد من الأنشطة وخاصة حيث لا يتسع السوق لأكثر من مشروع من الحجم الاقتصادى الأمثل أو لعدد محدود فقط من مثل هذه المشروعات.

٢ - زيادة حدة الفروق الداخلية وتركز الثروة فى إيدى جماعات مالية محدودة فى الوقت الذى تتسع فيه ظاهرة الفقر وتستشري.

٣ - استمرار اتساع ظاهرة البطالة وتهميش أجزاء مهمة من القوى البشرية فى المجتمع.

٤ - سيادة انماط استهلاكية ترفيه فى نفس الوقت الذى تعجز فيه الطبقات الشعبية عن الرقاه باحتياجاتها الأساسية.

إن الحد من هذه السلبيات من ناحية وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستقلة توفر الاحتياجات الأساسية للجماهير وتطور نوعية الحياة وتحقيق العدل الاجتماعى

والديمقراطية فى نفس الوقت يتطلب أكثر من مجرد النمو السريع للإنتاج. أنه يتطلب فى الحقيقة تغييرا شاملا فى كيفية تنظيم عملية الإنتاج وفى طابع الملكية وفى القاعدة الاجتماعية للسلطة والحكم . وفى القيم السائدة فى المجتمع. إن الطريق لتحقيق ذلك هو إقامة مجتمع اشتراكى يتجنب السلبيات التى ظهرت فى التجارب السابقة ويستفيد من الإيجابيات ويكون على درجة عالية من المرونة مع السماح بالنقد المستمر لما هو قائم واكتشاف الصعوبات الرئيسية والتناقضات الجديدة التى تبرز والمعى الدائم للتغلب عليها.

اشتراكية المستقبل فى مصر وسماتها العامة

د . إبراهيم سعد الدين

إن الاشتراكية المبتغاة لا يجوز أن تكون تطبيقاً لنموذج نظرى مسبق ، بل سيتشكل نموذجها على أساس المعطيات الخاصة بالمجتمع المصري . وعلى أساس من نوعية المشاكل التى تواجهه ودراسة ومناقشة شكل التنظيم الاقتصادى والاجتماعى الأقدر على تحقيق التقدم والكفاءة والعدل والديمقراطية فى مصر . وكذلك الاستثمار الجيد للقيم الحضارية التى تشكل الهوية المتميزة لمصر .

وتوضح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة حالياً فى مصر صعوبة الانتقال الفورى إلى الاشتراكية . وأن تحقيق مجتمع اشتراكى فى مصر سيتطلب أولاً النضال من أجل تنمية اقتصادية اجتماعية مصرية مطردة تعتمد على الذات فى إطار تنمية اقتصادية ونهضة عربية تبنى بالتعاون المشترك بين أجزاء الوطن العربى على أساس من الاستقلال والاعتماد الجماعى على النفس .

وتعتمد التنمية المستقلة على تحالف طبقي واسع يشغل الرأسمالية المصرية وخاصة فى قطاعات الإنتاج . ويفتح الطريق لنمو كل من القطاعين العام والخاص ويعبئ كل القدرات والامكانيات المصرية لتحقيق التنمية .

إن النجاح فى تحقيق هذا النوع من التنمية المستقلة والمطردة شرط ضرورى لتوفير ظروف الانتقال للاشتراكية ولكنها هى ذاتها ليست شرطاً كافياً ، إذ أن التنمية المستقلة يمكن أن تودى إلى أشكال مختلفة من التنظيم الاقتصادى والاجتماعى .

ففى حالة نجاح التنمية المستقلة فإن طبيعة التنظيم الاقتصادى الاجتماعى المستقبلى تعتمد على طبيعة التوازن الذى سينشأ بين الطبقات وعلى نتائج الصراع بينها . كما يعتمد أيضاً على وضوح الرؤية لدى القوى الاشتراكية حول

نموذج الاشتراكية المتفتحة ومدى قدرة القوى الاشتراكية على تعبئة الجماهير وقيادة صراعها من أجل بناء تنظيم اقتصادى اجتماعى بديل للرأسمالية يكون أقدر على تحقيق آمال الجماهير فى التقدم والعدل والديمقراطية.

إن النموذج الاشتراكى الذى يتبناه اليسار فى مصر يجب أن يتجنب كل أنواع القصور التى برزت فى محاولات البناء الاشتراكى السابقة، سواء على المستوى العالمى أو المحلى.

الاختيار الديمقراطى

إن اليسار يسعى لذلك لأن يتم بناء مجتمع اشتراكى جديد فى مصر عندما تتوفر الظروف لذلك على أساس من الاقتناع والاختيار الديمقراطى . وليس على القرض والقهر. لقد بينت التجربة أن بناء الاشتراكية نتيجة لقدرة أقلية ثورية على الاستيلاء على السلطة يؤدى، مهما حسنت النيات، إلى محاولة بناء الاشتراكية لصالح الجماهير وليس بواسطتها . ويؤدى ذلك فى النهاية إلى قدر أو أكثر من القهر وفرض الإرادة باسم مصلحة الجماهير بما يلقى ركناً أساسياً من أركان الاشتراكية وهو ديمقراطيتها.

وقد أثبتت التجربة أيضاً أن نوع التنظيم المجتمعى الذى قد يبدو ناجحاً أو صالحاً فى فترة تاريخية معينة قد يفقد الصلاحية فيما بعد لأسباب تتعلق بالتطورات التى تمر بالمجتمع ذاته أو نتيجة لتطورات الظروف الدولية أو المحلية أو نتيجة لتطور العلم والتكنولوجيا أو لغير ذلك من الأسباب.

إن الاختيار الاشتراكى لابد وأن يكون لذلك اختياراً يجرى تجديده بصفة مستمرة على أساس مما يحققه النظام الاشتراكى من إنجازات فعلية فى إطار من تعددية سياسية تتيح لكل القوى الاجتماعية والسياسية حرية التنظيم والاجتماع والرأى وطرح برامج بديلة والسعى لتبادل السلطة سلمياً.

وقد بينت التجربة أيضاً أن إحدى نواحي القصور فى محاولات البناء الاشتراكى السابقة هى حدها لكل حريات المبادرة والمبادأة فى ميادين البحث العلمى والإنتاج . فضلاً عن استبعاد دور السوق فى قياس الكفاءة باستبعاد المنافسة. وقد ظهر أثر ذلك بصفة خاصة فى قصور المجتمع عن ملاحقة التطوير

العلمى والتكنولوجيا وبصفة خاصة القصور فى ترجمة التقدم العلمى إلى تقدم فى ميادين الإنتاج ورفع الكفاية الإنتاجية.

إن الاشتراكية التى يتبناها اليسار فى مصر لابد لذلك أن تتيح درجة واسعة من حرية المبادرة والمبادأة لكل القوى الاجتماعية والجماعات والأفراد فى كافة الميادين بما فى ذلك ميادين الإنتاج والخدمات. إن الوحدات المملوكة ملكية مجتمعية مثلها مثل غيرها من وحدات الإنتاج مطالبة فى مثل هذا المجتمع بأن تثبت كفاءتها بالاستناد إلى قواعد السوق والتنافس بما فى ذلك التنافس فى الأسواق الدولية ، دون حماية مبالغ فيها يدفع المستهلك ودون امتيازات أو دعم خاص تمنحه الدولة لهذا النوع من الوحدات فى مواجهة الوحدات المنافسة محلية كانت أو دولية.

وقد عانت التجارب الاشتراكية من المركزية الشديدة ومن سيطرة المركز على توجيه النشاط الإنتاجى والاجتماعى والثقافى . كما عانت من استخدام الأوامر الإدارية كأحد السبل الأساسية للتوجيه بما فتح المجال واسعاً لسيطرة بيروقراطية الحزب والدولة وتسلطها فى غيبة الديمقراطية والقدرة على التحاسب والمساءلة. ويدرك الاشتراكيون لذلك، الأهمية الخاصة للحد من البيروقراطية ومن تسلطها فى أى محاولات جديدة للبناء الاشتراكى . كما يدركون ضرورة البعد عن المركزية وضرورة خلق آليات فعالة فى إطار المجتمع توسع من سلطات المحليات والحكم المحلي. وتخضع السلطات المسئولة للتحاسب والمساءلة وتفتح مجالاً واسعاً للمشاركة الحقيقية للشعب المنظم فى اتخاذ القرارات ذات التأثير فى حياة الناس وتقدمهم.

وفى هذا الإطار ، فإن النظام الاشتراكى الذى يتناضل اليسار المصرى من أجل إقامته لابد وأن يتيح أوسع الحريات لعمال الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية ومشاركتها الفعالة فى تسيير المجتمع وفى اتخاذ القرارات الخاصة به فى مختلف المجالات التى تهتم بها مثل هذه التنظيمات.

الحد من البيروقراطية

إن مجتمع الاشتراكية المقبل مجتمع يتيح أوسع مشاركة لتنظيمات العاملين فى

مشروعات إنتاج السلع والخدمات فى اتخاذ القرارات الخاصة بوحدهاتهم، كما يتيح فرصاً واسعة للمستهلكين فى التعبير عن تفضيلاتهم وفى الاختيار الحر بين بدائل مختلفة من السلع والخدمات التى يمكن الاختيار فيما بينها، لإشباع حاجات وطلبات المستهلكين.

وكما يتيح المجتمع الاشتراكى المقبل أوسع الحريات السياسية، فإنه يتيح أيضاً أوسع قدر من الحرية الثقافية ويتبنى التعدد الثقافى والفكرى ويشجع الحوار الحر بين المفكرين ومختلف الجماعات الثقافية.

وتتسع فى المجتمع الاشتراكى فى المستقبل سلطات الحكم المحلى المنتخبة ديمقراطياً وتقل لمسئولية الحكم المحلى كل الأنشطة التى يمكن إدارتها بكفاءة على هذا المستوى.

ويفرق الاشتراكيون فى المستقبل بين الدور الذى يمكن أن يتنامى للدولة وبين دور البيروقراطية الحكومية الذى يجب أن تسعى القوى الاشتراكية للحد منه من ناحية ولاخضاعه للمساءلة والمحاسبة الشعبية على كل المستويات من جهة أخرى. إن الحد من البيروقراطية يتطلب الحد من دور القرار الإدارى والسلطوى فى تحديد ما يجب عمله أو القيام به من أنشطة . ويشجع لذلك إحلال التعاقد بين الجماعات والتنظيمات ووحدات الإنتاج والخدمات وبين المنتجين والمستخدمين لمنتجاتهم محل الأوامر الإدارية والقرارات السلطوية كلما كان ذلك ممكناً.

ويعطى المجتمع الاشتراكى فى المستقبل اهتماماً خاصاً لاستمرار تحقيق كفاءة الإنتاج وعدالة التوزيع فى نفس الوقت.

ويستبعد المجتمع الاشتراكى لذلك إعطاء قسمة خاصة للملكية الحكومية باعتبارها الشكل الأرقى للملكية.

إن عمليات الإنتاج تتم فى سائر المجتمعات فى مشروعات مختلفة ذات أحجام متفاوتة تستخدم أنواعاً متباينة من التكنولوجيا وتعتمد على قوى عاملة متباينة فى درجة تعليمها وكفاءتها وتخصصها ، بما يتطلب وجود أشكال مختلفة من التنظيمات لإدارة المشروعات المنتجة للسلع والخدمات.

إن ضمان الكفاءة وتوفير حرية المبادأة والمبادرة للأفراد والجماعات فى ميادين الإنتاج يتطلب لذلك أن يتسع المجتمع الاشتراكى فى المستقبل لأشكال مختلفة

من ملكية المشروعات تشمل:

(١) المشروعات العامة التي تملكها كليا أو جزئيا الدولة. والتي تدار بواسطة إدارة محترفة تحت إشرافها بمشاركة من العاملين والمستهلكين.

(٢) المشروعات المملوكة للمحليات والتي تدار بواسطتها أو تحت إشرافها بمشاركة من العاملين والمستهلكين.

(٣) المشروعات التي يملكها ويديرها مجموع العاملين والتي يمكن أن تتخذ شكل مشروعات تعاونية أو أى شكل آخر من أشكال الملكية.

(٤) المشروعات الخاصة المملوكة لأفراد أو شركات أشخاص أو أموال والتي تدار بواسطتهم أو بواسطة إدارة محترفة خاضعة لإشرافهم بمشاركة من العاملين ممثليهم.

(٥) صغار المنتجين والحرفيين وغيرهم من المهنيين الذين يبيعون خدماتهم أو منتجاتهم.

وفى إطار تعدد أشكال الملكية يسمح لكافة أنواع الوحدات بالتنافس فيما بينها دون إعطاء أى ميزات لشكل من أشكال الوحدات على حساب شكل آخر.

ويبقى دور أساسى للسوق فى تحفيز وضبط الإنتاج، وفى تطوير وزيادة الإنتاجية وفى ضمان جودة المنتجات من السلع والخدمات وفى السعى للحد من التكلفة والهدر.

ويبقى للوحدات الإنتاجية استقلالها المالى والإدارى ، حتى بالنسبة للمشروعات المملوكة ملكية عامة/ وبغض النظر عن وجود أشكال تنظيمية أعلى فإن اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج والتوزيع يكون من مسئولية الوحدات المنتجة التى تدخل فى علاقات تعاقدية مع بعضها البعض وفى علاقات جماعية مع ممثلى العاملين.

سياسات الاستقرار

وبالإضافة للدور الأساسى للأسواق ، يلعب التخطيط المركزى دورا مهما فى

معالجة قصور الأسواق وفى السعى للحد من الازدواجية ولضمان قدر من التنسيق
التعال بين الأنشطة ولتسريع تنمية المناطق الأكثر تخلفا ، ولضمان أخذ المصالح
المستقبلية الخاصة بالأجيال القادمة فى الحسبان.

ويكون التخطيط بقدر الإمكان ديمقراطيا وتأثيريا ويعتمد فى تحقيق أهدافه
على استخدام الروافع الاقتصادية دون استناد إلى سلطة الدولة وأوامرها أو
نواهيها.

ويسعى المجتمع بصفة مستمرة إلى تحقيق توازن بين سلطات المركز وسلطات
المحليات وسلطة الإدارة فى المشروعات العامة والخاصة والمدارة ذاتيا . ويختص
المركز وأجهزة التخطيط بصفة خاصة بالوظائف التالية:

■ التخطيط الطويل الأجل والذى يتضمن التخطيط للتنمية البشرية وللحفاظ
على البيئة ولتطوير التكنولوجيا وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتحسين نوعية الحياة.
■ اقرار وتمويل الاستثمارات الكبرى الرئيسية سواء فى قطاعات البنية
التحتية أو القطاعات الإنتاجية.

■ السعى عن طريق الجهاز المصرفى إلى متابعة حركة الاستثمارات التى تتم
بواسطة المشروعات المستقلة الخاصة أو المحلية أو المدارة ذاتيا.

■ السعى بوسائل اقتصادية لتشجيع الاستثمارات فى القطاعات ذات الأولوية
والسعى لتوفير المعلومات والشروط لتحفيز الاستثمار المجدى وللحد من
الاستثمارات ذات الجدوى المنخفضة وتشكل السياسة الضريبية الرشيدة أداة فعالة
فى هذا الصدد.

■ وضع القواعد القانونية الأساسية لحسن عمل القطاعات المدارة ذاتيا
والقطاعات الخاصة والحررة النشاط، مع الاحتفاظ بحق التدخل بواسطة الدولة
لمعالجة نواحي القصور أو عدم التوازن عند الضرورة.

■ وضع السياسات الاقتصادية اللازمة لتحقيق الاستقرار والتوازن والتقدم
فى المجتمع وتوفير الظروف الملائمة لاستمرار عملية التنمية وإطرافها . وتشمل
السياسات الاقتصادية بصفة خاصة السياسات المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية
الدولية، والسياسات المالية، والسياسات النقدية وسياسات تطوير الزراعة
والصناعة وغيرها.

إن النظام الاشتراكي إذ يزاوج في المستقبل بين استخدام آليات السوق وآليات التخطيط فإنه يسعى إلى استخدام كلتا الآليتين بهدف تحقيق أكبر قدر من كفاءة الإنتاج ومن عدالة التوزيع ، وحماية البيئة ، واطراد التنمية دون إرهاق للجيل المعاصر ودون افتئات على حقوق الأجيال القادمة.

ولضمان حسن إدارة الموارد يتجه المجتمع الاشتراكي في المستقبل إلى أن يسمح بتحديد الأثمان بصفة أساسية عن طريق الأسواق . بما يسمح بتعبير الأثمان عن العلاقة بين العرض والطلب ، وبين التكلفة والقيمة الاستيعابية للسلع والخدمات . ويستبعد التدخل في تحديد الأثمان إلا في الحالات النادرة التي تكون للمنتج أو لباتع السلعة احتكاراً . ويستبعد استخدام الدعم لتخفيض الأسعار إلا في الحالات القليلة التي يكون هناك أسباب اجتماعية واضحة لذلك. وتوفر بعض الخدمات مجاناً نظراً لأهميتها بالنسبة للمجتمع وضرورتها لكل الأفراد بغض النظر عن قدرتهم على دفع تكلفتها ، ويأتى في مقدمة تلك الخدمات المجانية الخدمات التعليمية والخدمات الصحية (بالمعنى الواسع الذي يشمل الغناء ومياه الشرب والصرف الصحي ومقاومة التلوث).

وتحدد الأجور أيضاً عن طريق السوق وعن طريق التفاوض الجماعى بين النقابات المستقلة وبين الإدارات في المشروعات بما فى ذلك المشروعات العامة المملوكة للدولة أو للمحليات أو حتى تلك المدارة ذاتياً بواسطة عملى العاملين. ومن الطبيعى أن تختلف الأجور باختلاف المهارات والتخصصات وأن يعكس الأجر مدى إنتاجية العمل ومدى ندرة المهارات المطلوبة . وتعتبر الفروق الأجرية بين الأعمال المختلفة أحد أهم حوافز اكتساب مهارات أعلى يشدد الطلب عليها اجتماعياً.

وتساعد الدولة الاشتراكية على اكتساب كل من تؤهلهم ملكاتهم اكتساب مهارات أعلى عن طريق إتاحة فرص واسعة لتدريب العاملين واكتسابهم مهارات أعلى أو تخصصات جديدة يشدد الطلب عليها .

إن تبنى الخيار الاشتراكي في مصر مستقبلاً لا يعنى الانحياز إلى محاولة الاكتفاء الذاتي ولا إلى استبعاد الاستفادة من مزايا التجارة الدولية التي تبنى على تحسين القدرة التنافسية للبلاد . لقد أصبح من المستحيل أن تتعزل أى دولة

تسعى لبناء الاشتراكية عن الطوق العالمي. وينطبق ذلك بصفة خاصة على الدول ذات الحجم المتوسط أو الصغير.

إن مصر الفقيرة بمواردها الطبيعية فيما عدا البشر لن تجد بدا في المستقبل من الاعتماد على قواها العاملة الماهرة في خلق قيم مضافة عالية في شكل سلع وخدمات قابلة للتصدير للأسواق الإقليمية أو الدولية.

على أن الارتباط بالأسواق الدولية والاستفادة من مزايا التجارة الخارجية لا يمنع مصر من السعي المشترك مع غيرها من الدول حديثة الاستقلال لتعديل نظام التعامل الدولي ليصبح أكثر عدلا. وفي هذا الإطار، فإن تنمية التعاون المشترك والاعتماد المتبادل على النفس بين الدول النامية يمكن أن يلعب دورا إيجابيا.

ويتطلب السعي للتكافؤ في التعامل الدولي أن تنشط مصر مع غيرها من الدول العربية لتحقيق تعاون وتكامل اقتصادي عربي بهدف خلق سوق عربية مشتركة.

دعوة لمزيد من الحوار

وعلى عكس ما كان يفترض في النماذج النظرية للاشتراكية من أن تحقيق التقدم في إطار الاشتراكية سيقود إلى انتفاء الحاجة لوجود الإدارة المحترقة والمتخصصة، وغو قدرة كل العاملين على تولي العمل الإداري، فإن تعقد العمليات الإنتاجية وتقسيمها رأسيا وأفقيا واكتساب عمليات الإنتاج والتوزيع طابعا كوكبيا يعنى أن الوحدات الإنتاجية في المجتمع الاشتراكي، مهما اختلفت أشكال ملكيتها، ستبقى تضم قيادات إدارية محترفة ومتخصصة وسيتواجد في داخلها مديرون ومزارون ومشرفون ومشرف عليهم.

ومن الطبيعي أن تتمتع الإدارة بسلطة على الأفراد والأشياء بقدر مسئوليتها عن الإنتاج والانتجاز، فالقاعدة المتعارف عليها قانونيا هي "لا مسئولية بدون سلطة".

على أن السلطة تتيج دائما إمكانية سوء استخدامها واستغلالها مما يستوجب

إخضاع الإدارة للمحاسبة والرقابة دون أن يؤدي ذلك إلى شلها أو التدخل في وظائفها الحيوية.

ومارس عملية الاشراف والرقابة في المجتمع الاشتراكي مثل المالكين ومجموع العاملين أو ممثلهم فضلا عن ممثلي المستهلكين أو المستخدمين الأساسيين للخدمة أو السلعة الذين يتم اختيارهم بوسائل ديمقراطية.

ويتم في المجتمع الاشتراكي الربط بين دخول الإدارة وبين إنجازاتها عن طريق نظام فعال للمحافز المادية وغير المادية.

إن السمات العامة للنظام الاشتراكي الذي يدعو حزنا القوى الاشتراكية والتقدمية لبنائه مستقبلاً ، لا يتضمن أكثر من أفكار عامة حول طبيعة النظام الاقتصادي الاجتماعي الذي يمكن أن يحقق لمصر تطوراً مطرداً في نوعية الحياة فيها في إطار من الديمقراطية والعدل الاجتماعي.

إن هذه الأفكار تتطلب مزيداً من المناقشة والحوار والتفصيل . كما يتطلب النضال ترجمتها إلى برامج عمل سياسي وتنظيمي مرحلية تعالج الواقع ومشكلاته وتحدياته في كل فترة من فترات النضال.

ومن المهم في هذا المجال التأكيد على أمرين على درجة قصوى من الأهمية:

- إن بناء مجتمع اشتراكي في مصر سيتطلب نضالات ديمقراطية شاقة على كافة الجبهات لوقف التدهور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الحادث. والنتائج عن مجمل السياسات التي يتبعها النظام الحاكم في مصر.

كما سيتطلب النضال من أجل تحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية مستقلة ومطردة بالاعتماد على الذات في إطار من سياسة الاعتماد الجماعي العربي على النفس وتحقيق نهضة عربية شاملة.

إن بناء الاشتراكية يأتي تنويجاً للتجاح في النضالات المشار إليها فيما سبق ويتم كنتيجة للاقتناع الديمقراطي لفئات أوسع وأوسع من شعب مصر.

- إن أي نظام اشتراكي في المستقبل ليس محطة وصول نهائية . إن مجرد تبني الاشتراكية لا يعنى في حد ذاته التجاح في مواجهة كل المشاكل والتناقضات المحتملة مستقبلاً . إن الحياة سوف تطرح باستمرار تناقضات جديدة ومشاكل وتحديات جديدة . ولا مجال لمجابهة المشاكل والتحديات إلا بالتأكيد على الحريات

الديمقراطية والتعددية السياسية وإتاحة الحرية لكل القوى الاجتماعية والسياسية
لن طرح ما تراه من حلول لمشاكل المجتمع فى المستقبل وإتاحة الحرية للشعب
للاختيار بين الحلول المطروحة ديمقراطيا.

ملاحظات حول اشتراكية المستقبل

٥. إبراهيم الميسوي

يذكر المقال أن هناك صعوبة في الانتقال القوي إلى الاشتراكية، وأن تحقيق الاشتراكية سوف يتطلب النضال من أجل التنمية المستقلة أولاً، ومع ذلك فليس هناك ضمان لأن تؤدي التنمية المستقلة إلى الاشتراكية، حيث إن التنمية المستقلة يمكن أن تؤدي إلى أشكال مختلفة من التنظيم الاقتصادي والاجتماعي، أي أن التنمية المستقلة شرط ضروري، ولكنه غير كاف للانتقال إلى الاشتراكية ويمكن هنا طرح الأسئلة التالية:

ماهي الأسباب التي تجعل من الصعب الانتقال فوراً إلى الاشتراكية في مصر؟ هل هي أسباب خاصة بتطور قوى الإنتاج والحاجة إلى الارتفاع بمستواها كعامل مساعد للانتقال إلى الاشتراكية؟ أو هي أسباب متعلقة بالوعي الاجتماعي والسياسي وعدم توافر الاقتناع الشعبي بالاشتراكية؟

لماذا يعتبر النجاح في تحقيق التنمية المستقلة شرطاً ضرورياً للانتقال إلى الاشتراكية؟ هل لأنه يوفر مستوى أعلى من تطور قوى الإنتاج؟ وإذا كانت التنمية المستقلة يمكن أن تؤدي إلى أشكال مختلفة من التنظيم الاجتماعي والاقتصادي قد لا تؤدي كلها إلى الاشتراكية، يصبح من الضروري بيان الشروط الإضافية التي تجعل التحول من التنمية المستقلة إلى الاشتراكية أمراً ممكناً. في تقديرى أن التحول إلى الاشتراكية مرهون بأمرين:

أ- مدى قوة القوى الاشتراكية على تعبئة الجماهير وقيادة صراعها من أجل بناء الاشتراكية. وهنا هو الشرط الإضافي المذكور في المقال.

ب- مدى توافر عناصر معينة في مسار التنمية المستقلة تؤهل المجتمع موضوعياً للتحول إلى الاشتراكية. مثلاً الوزن النسبي الأكبر لأشكال الملكية المجتمعية لوسائل الإنتاج، ومدى سيطرة الدولة على القطاعات والمرافق التي تملك

مفاتيح رئيسية للاقتصاد القومي، والوزن النسبي الأكبر لكل من الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة في التحالف الطبقي الذي يدعم التنمية المستقلة، وهذه هي الأمور الواجب أن تركز عليها القوى الداعية إلى الاشتراكية خلال مرحلة الانتقال حتى لا تنفجأ فيما بعد بأن الرياح قد أتت بما لا تشتهي السفن.

السمات العامة للاشتراكية

السمات العامة للاشتراكية التي وضعها المقال تبدو غير كافية للحكم على مجتمع ما بأنه اشتراكي، لقد درجنا على تعريف المجتمع الاشتراكي بأنه المجتمع الذي تتم فيه تصفية استقلال الإنسان للإنسان، وهذا أمر مرتبط باستبعاد غط الإنتاج الرأسمالي، وتعديل نظام إدارة الإنتاج والتوزيع على النحو التالي:

أ- يستغل المجتمع الاشتراكي موارده بهدف اشباع الحاجات الإنسانية، لا بهدف تحقيق أقصى ربح كما في الرأسمالية.

ب- يعتمد المجتمع على آلية التخطيط في توزيع الموارد على الاستعمالات المختلفة بكفاءة ورشادة، لا على آلية السوق التي تؤدي إلى كثير من الهدر وفوضى الإنتاج في الرأسمالية.

ج- يتحول النمط السائد للملكية وسائل الإنتاج من الملكية الخاصة إلى الملكية الجماعية أو المجتمعية.

د- يوزع ناتج عمل المجتمع حسب مبدأ «من كل حسب قدرته، ولكل حسب عمله».

ومن الملاحظ أن المقال لم يتناول النقطة (أ) صراحة.

كما أنه في تناوله للنقطة (ب) أعطى السوق دوراً أساسياً في تحفيز وضبط الإنتاج، كما ذكر في موضع آخر أنه «بالإضافة للدور الأساسي للأسواق، يلعب التخطيط دوراً مهماً في معالجة قصور الأسواق وفي السعي للحد من الإزدواجية..» ومن جهة أخرى يذكر المقال «إن النظام الاشتراكي إذ يزاوج في المستقبل بين استخدام آليات السوق وآليات التخطيط، فإنه يسعى إلى استخدام

كلتا الأيتين بهدف تحقيق أكبر قدر من كفاءة الإنتاج ومن عدالة التوزيع...»
كما ذكر: «ويستبعد التدخل في تحديد الأثمان إلا في الحالات النادرة التي تكون
للمنتج أو لبياع السلعة احتكار. ويستبعد استخدام الدعم لتخفيض الأسعار إلا
في الحالات القليلة التي تكون هناك أسباب اجتماعية واضحة لذلك.» «ويعتبر
التخطيط بقدر الإمكان ديمقراطياً وتأثيرياً ويعتمد في تحقيق أهدافه على
استخدام الروافع الاقتصادية».

ومن الواضح أن الدور الرئيسي في تخصيص الموارد وفي تحديد الأثمان -جما في
ذلك الأجور- هو للسوق، وليس للتخطيط ومادور التخطيط إلا دور مكمل أو
ثانوي لمواجهة فشل السوق. وهذه هي السمة المميزة للاقتصاد الرأسمالي، لا
للاقتصاد الاشتراكي.

وإذا كان من المنطقي أن تسعى إلى تجنب «كل أنواع القصور التي برزت في
محاولات البناء الاشتراكي السابقة»، فإن ذلك ينبغي ألا يكون على حساب
إحدى السمات الرئيسية للاشتراكية، ألا وهي العقلانية والرشادة المفترض أن
يترتبا على الأخذ بالتخطيط. ومع التسليم بكل العيوب التي رافقت التخطيط
في الدول الاشتراكية، إلا أن علاج هذه العيوب لا يكون بجعل الدور الأساسي
للسوق، وإنما يكون به:

أ- توسيع مجال عمل الأسواق نسبياً، وذلك بالقياس إلى الحالات السابقة
التي جرى فيها تهميش دور السوق إلى أبعد حد.

ب- اشاعة الديمقراطية في كل أرجاء المجتمع، وتخفيف حدة المركزية، وإتاحة
أوسع الفرص أمام الناس للمشاركة في إدارة شئون حياتهم، وكفالة حق الشعب
في مساهمة ومحاسبة كل من يعهد إليه بإدارة أي شأن من الشئون العامة أو شئون
الإنتاج والتوزيع وما إلى ذلك. وهذه من الأمور التي يركز عليها المقال، وإن كان
فيما يظهر لايعتبرها كافية لإصلاح أوجه القصور في التخطيط، الأمر الذي دعاه
إضافة دور رئيسي على آلية السوق.

وفيما يتعلق بالنقطة (ج)، فالظاهر من المقال هو الميل إلى تنويع أشكال ملكية
وسائل الإنتاج، ولا بأس في ذلك بالطبع. ولا بأس أيضاً في أن يسمح بالمنافسة
بين الوحدات ذات الأنواع المختلفة من الملكية. لكن تعددية أشكال الملكية

لا تكفى كسمة عامة للاشتراكية، حيث إن الرأسمالية تعرف أيضاً هذه التعددية. والشئ الذى يمكن أن يميز بين النظامين من هذه الزاوية هو سيادة نوع أو آخر من أنواع الملكية. ففي النظام الرأسمالى تكون السيادة للملكية الخاصة. وفي النظام الاشتراكى تكون السيادة للملكية الجماعية أو المجتمعية، والتى لا تقتصر بطبيعة الحال على الملكية العامة أو ملكية الدولة.

وأخيراً، لم يتناول المقال النقطة (د) المتعلقة بقضية التوزيع من حيث المبدأ، وإن كان قد مسها عندما تحدث عن تحديد الأجور عن طريق السوق وعن طريق التفاوض الجماعى، وكذلك عندما تحدث عن ربط دخول الإدارة بأنجازاتها عن طريق نظام فعال للحوافز المادية وغير المادية. وهنا يشور التساؤل حول ما إذا كانت هذه الإشارات إلى قضية التوزيع تنطوى على تعديل فى المبدأ القديم:

(لكل حسب عمله). كما يشور تساؤل حول ما إذا كان تحديد الأجور عن طريق السوق يوفر مقياساً صادقاً للجهد أو العمل؟.

حيوية الخيار الاشتراكي

د. زهدى الشامي

تعكس ورقة الدكتور إبراهيم سعد الدين (الأهالي، العدد ٨٠٠ في ١٥ يناير ١٩٧٠) حول الخيار الاشتراكي واشتراكية المستقبل، حقيقة حيوية الخيار الاشتراكي على الرغم من أزمة النماذج الاشتراكية السابقة، باعتبار ذلك الخيار تعبيرا عن تناقضات النظام الرأسمالي القائم ونهاها منها، وهو الذي يفسر حيوية النقاش حول الاشتراكية في كثير من بلاد العالم بما في ذلك البلدان الرأسمالية المتقدمة.

ويمكن إجمال ملاحظتنا حول رؤية د. إبراهيم سعد الدين فيما يلي:

أولا: تنطلق الورقة من تشخيص المأزق الراهن للنمو الرأسمالي في مصر للانتقال إلى طرح بديل تنموي أكثر رشدا لا يخرج في حد ذاته عن الإطار الرأسمالي، لكنه يمكن أن يقضى في تصوره إلى الاشتراكية.

ثانيا: المضمون الأساسي للورقة مرتبط بتصوير للإدارة الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي مستندا إلى خبرة التجارب الاشتراكية السابقة وبالأخص التجربة السوفيتية. وعلى الرغم من الأهمية العملية والملمحة لذلك التصور فمطلوب أيضا أن يتكامل مع هذا المدخل اهتمام بالمشاكل النظرية الخاصة بتحديد ماهية المجتمع الاشتراكي في حد ذاته. ونود هنا أن نذكر أنه حتى الإشارة إلى الملكية العامة لوسائل الإنتاج - بوصفها السمة الأساسية للاقتصاد الاشتراكي - تبدو غير كافية. فمن المعتقد أن الملكية العامة هي مجرد شرط لمنظومة علاقات الإنتاج. ومن الممكن بالمقابل أن يسود الشكل الحكومي للملكية بدون أية علاقات إنتاج

اشتراكية. وقد أبرز النقاش الذى دار حول تلك القضية مسألة العلاقة الأساسية لأسلوب الإنتاج تكمن فى طريقته الخاصة فى الجمع بين قوة العمل ووسائل الإنتاج. وبالنسبة للاشتراكية نذكر هنا إشارة ماركس للمجتمع الاشتراكى بوصفه «التحدا للمنتجين الأحرار».

ثالثا: إذا كان تقييم التجربة السوفيتية يكمن فى أساس تلك الورقة، مثلما يشكل الخلفية الرئيسية للنقاش الدائر حول الاشتراكية فى العالم كله، فالمطلوب هنا هو الحذر فى الاستخلاصات والخروج بالتعميمات. ومن المهم فى التقييم وقبل تعميم الاستنتاجات أن تأخذ فى الاعتبار ما يلى:

• شكلت التجربة الروسية منذ البداية مجرد نموذج للاشتراكية، وقد أشار لينين مبكرا إلى أن هذا النموذج سيفقد دلالاته العالمية فى حالة تحقق الثورة الاشتراكية فى أحد البلدان الأكثر تقدما.

• رغم التشوش البيروقراطى الجسيم الذى لحق النموذج السوفيتى، وما تضمنه من أشكال للهدم وعدم الرشادة، فقد عمل رغم ذلك لفترة طويلة تصل إلى ٥٠ سنة بقدر من الكفاءة يزيد على الاقتصاديات الرأسمالية، وحقق باستمرار معدلات أعلى للنمو، قبل أن يصل إلى المرحلة الحاسمة فى أزمته منذ منتصف السبعينيات.

• إن جزءا أساسيا من أسباب الأزمة لا يرجع إلى الآليات الاقتصادية الأساسية للنموذج فى حد ذاته، بل إلى عوامل أخرى غير اقتصادية (المبالغ الفلكية غير المبررة للإنفاق العسكرى).

رابعا: الفكرة المحورية للورقة هى المزاوجة بين الحطة والسوق. وفى حد ذاتها ظلت إشكالية الحطة - السوق، والعلاقات السلعية والتقديرية ودور قانون القيمة فى ظل الاشتراكية. محور النقاش المتجدد فى مراحل مختلفة حول قضايا بناء الاشتراكية. وفى تقديرنا أن التصورات المقلعة فى الورقة والتى يبدو معها دور التخطيط بمثابة دور مصحح لاختلالات السوق، كان من الممكن أن تشير اعتراضات أقل فى ظل بعض الشروط، أهمها:

• الارتباط بفكرة المراحل فى تطور المجتمع الاشتراكى. فمن المعروف أن مؤسسى الاشتراكية العلمية تصوروا الاقتصاد الاشتراكى كقيض لاقتصاد

السوق، وفهموه على أنه اقتصاد غير سلعى ولا يستند إلى العلاقات النقدية. ويرتبط ذلك بفهم للعمل ومنتج العمل فى المجتمع الاشتراكى المتطور على أنها ذو طبيعة اجتماعية مباشرة. غير أن الواقع أثبت مع ذلك عدم نضج التصورات المتعلقة بالتخلى السريع والكامل عن العلاقات السلعية والنقدية فى المراحل المبكرة لبناء الاشتراكية.

ومن ناحية أخرى فإذا كانت فكرة تعدد أشكال الملكية مقبولة بشكل عام بما فى ذلك الملكية الشخصية، فإن شكل الملكية الخاصة المستندة إلى استغلال العمل المأجور لا يستقيم مع الفكر الاشتراكى إلا فى إطار المرحلة الانتقالية للاشتراكية. * البعد الآخر مرتبط بقبول فكرة تعدد النماذج الاشتراكية. ومن الواضح أن الورقة تنحاز إلى نموذج «اشتراكية السوق». وفى الواقع يجب أن نذكر هنا أن هذا النموذج تمت تجربته فعلا لسنوات طويلة فى كل من المجر ويوغوسلافيا. كما أن هذا النموذج كان وراء «البريسترويكا» والحركات التى صاحبته فى أوروبا الوسطى. وقد انتهت هذه الحركات جميعا إلى تخطى «اشتراكية السوق» وتبنى «الليبرالية الجديدة» التى انتهت سياستها سريعا إلى إخفاق كامل.

ومن المعتقد أن العودة مجددا إلى نوع من اشتراكية السوق أصبحت مطروحة على هذه المجتمعات، وتكمن فى أساس الهرايمج السياسية للعديد من أحزابها الاشتراكية. إن السنوات القادمة وحدها هى التى ستحكم على مدى واقعية تلك الهرايمج. وبعيدا عن المستقبل فإن الصين تكاد تمثل النموذج المعاصر الناجع الوحيد حتى الآن لاشتراكية السوق. أما نموذج التخطيط المركزى السوفيتى السابق فقد أشار الاقتصادى اليابانى «ماكاتو أوتو» فى كتابه الحديث القيم «الاقتصاد السياسى للاشتراكية» إلى أنه بدوره مازال من حيث الأساس قبللا للتطبيق خاصة للدول الراغبة فى التصنيع، وقد يرمهن على أنه حتى نظام الأسعار الثابتة فى التخطيط المركزى لا يتناقش مع أسس الحساب الاقتصادى السليم.

خامسا: إذا كانت الورقة قد عدت المظاهر والمستويات المختلفة لتوسيع الديمقراطية فى المجتمع الاشتراكى، فإن ذلك لا يتوافق مع الصياغة التى مازالت تحتفظ بها حول «تنامى دور الدولة».

وفى الواقع فليجبه يلزمتنا الوضوح فى تلك المسألة والتي سارت فى الممارسة العملية على النقيض تماما من المبادئ الاشتراكية الواضحة، والتي أدان مؤسسوها صراحة فى زمنهم ما يسمى «اشتراكية الدولة». ذلك أن قيام الدولة بوظائف اقتصادية بما فى ذلك ملكية الدولة بوصفها مدخلا للملكية المجتمع، ينبغى تمييزه عن الوظيفة السياسية للدولة التى ينبغى البدء بتقليصها بالضرورة مع الاشتراكية بحكم التوسع غير المسبوق للديمقراطية إلى حد زوال تلك الوظيفة بوصفها ذلك فى النهاية.

وإذا يعتبر ذلك شرطا لقيام علاقات الإنتاج الاشتراكية الحقيقية، سيترافق معه كذلك قيام المجتمع نفسه بشكل مباشر وبطريقة واعية باتخاذ قرارات اقتصادية أساسية كان يتم حلها عن طريق السوق. وعن أهمها كم سينهب من الناتج الاجتماعى للتراكم وكم سينهب للاستهلاك؟ وبالنسبة لرصيد الاستهلاك ماذا سينهب منه للخدمات الاجتماعية المجانية أو المخفضة السعر، ذلك أن كل زيادة فيها ستعنى قرارا بتقليص تلك النسبة التى توزع وفق مبدأ «لكل حسب عمله».

توضيحات حول اشتراكية المستقبل في مصر

• إبراهيم عبد الدين

طرح قضية «اشتراكية المستقبل» في مصر في مقالين بجريدة "الأهالي" بتاريخ ١٩٩٦/١١/٢٠، ١٩٩٦/١١/٢٧ وقد تم هذا الطرح في إطار محاولة لتعديد هوية حزب التجمع الوطني الوطني الذي تنتمي إليه وحاولت في هذا الإطار الإجابة عن سؤاليين هامين، لماذا يبقى حزب التجمع متمسكا بالدعوة إلى الاشتراكية؟ وماهي طبيعة المجتمع الاشتراكي الذي يسعى حزب التجمع والقوى الاشتراكية الأخرى لبنائه في مصر في المستقبل؟ وقدمت للإجابة عن السؤال الأخير تصورا أوليا يمكن أن يتم اغناؤه وصقله وتطويره عن طريق النقاش العلمي الجاد. وعن طريق مساهمات كل المهتمين بقضية الاشتراكية ومستقبل مصر.

وكان أول الفيث في هذا النقاش المقالان الهامان لكل من الدكتور إبراهيم العيسوي والذي نشر بجريدة الأهالي بتاريخ ٢٥ ديسمبر ١٩٩٦ تحت عنوان "ملاحظات حول اشتراكية المستقبل" وللدكتور زهدي الشامي «حيوية الخيار الاشتراكي» الذي نشر كذلك بتاريخ ١٩٩٧/٢/١٢.

وانني إذ أشكر الزميلين لمساهمتها القيمة، أدعو لتوسيع دائرة النقاش داخل التجمع وخارجه لتطوير الفكر الاشتراكي وتحديد نوعية المجتمع الذي تسعى قوى اليسار والتقدم لبنائه في مصر مستقبلا.

وقد يكون من المفيد في هذه المرحلة المبكرة من النقاش أن أقدم بعض التوضيحات حول الموضوع استجابة لمساهمات الزميلين القاضلين. وهي توضيحات لا تستهدف الرد على ملاحظات الزميلين بقدر ماتستهدف إلقاء مزيد من الضوء على الموضوع استمعاء لمزيد من النقاش والتعميق والتطوير للفكر

الاشتراكي في مصر.

وبداية أبين أنني تعمدت في مقالى أن أبتعد عن إعطاء أى تعريف جامع شامل لماهية الاشتراكية وأن أبتعد كلية عن معالجة قضية التحول من الرأسمالية إلى الاشتراكية على الصعيد العالمى. وينبعث ذلك من تقديرى بأن المهمة الأساسية لقوى الاشتراكية والتقدم فى بلد فى حجم مصر هى النضال لتطوير مجتمعها وتحقيق تقدمه بما يضمن القدرة على التحسين المطرد لنوعية الحياة للمصريين جميعا فى إطار من الاستقلال والديمقراطية والعدل الاجتماعى وأن قوى الاشتراكية فى مصر كغيرها فى الأقطار المختلفة لا تسعى لتحقيق نموذج نظرى معين سبق طرحه بواسطة مؤسسى الاشتراكية أو اتباعهم فى مرحلة معينة من مراحل تطور النظام العالمى.

من ناحية ثانية فإن ما قلعتة لا يعدو أن يكون سمات عامة لما أتصور عن طبيعة التنظيم الاقتصادى الاجتماعى التى تناضل لتحقيقه القوى الاشتراكية فى مصر. وقد ركزت عند تحديد هذه السمات العامة على أمرين أثنين دون غيرهما. أولهما هو كيفية تنظيم عملية الإنتاج والتوزيع فى المجتمع الاشتراكى المقبل الذى تناضل من أجل بنائه. والأمر الثانى هو الطبيعة الديمقراطية للنظام والسلطة. وقد نبع التركيز على هذين الأمرين من إدراك أن أى تكوين اقتصادى اجتماعى يركز فى الأساس على شكل معين من أشكال تنظيم الإنتاج وتوزيع عوائده. وإن نظاما اشتراكيا فى أى قطر من الأقطار وعلى النطاق العالمى لا يمكن أن يستقر ويتطور ويطرده تقدمه مالم يتفوق إنتاجيا على النظم البديلة «النظام الرأسمالى» حتى وإن حقق النظام الاشتراكى عدالة أوسع فى توزيع عوائد الإنتاج أو طور ونشر ثقافة وقيما أكثر إنسانية، وأدعى لتحقيق سعادة الإنسان.

وتبين مراجعة تجارب الشعوب لبناء الاشتراكية ودراسة أزمة النماذج المختلفة لبناء الاشتراكى أن غياب الديمقراطية من ناحية وجمود الطابع التنظيمى للعملية الإنتاجية من ناحية أخرى كانا السببين الأساسيين للتعلمق المطرد للأزمة التى انتهت إلى الاتهيار الكامل للنظام السوفيتى وللأنظمة الشبيهة فى شرق أوروبا. ورغم النجاح المبدئى للنموذج السوفيتى وللأنظمة الشبيهة فى شرق أوروبا فى تطوير اقتصادات هذه الدول وتحقيق معدلات مرتفعة للنمو فى مراحلها

الأولى، فإن جمود علاقات الإنتاج والمركزية الشديدة للنظام، وإبعاد دور السوق والمنافسة وإهدار حقوق المستهلك فى الاختيار، والحد من حرية المبادرة والمبادرة فى ميادين البحث العلمى والإنتاج قد أدت إلى قصور هذه المجتمعات عن ملاحقة التطوير والتقدم.

وقد استند النموذج السوفييتى على فرضين نظريين تبين بالتطبيق أهمية مراجعتهما. وتشير هنا بوجه خاص إلى موقف لينين من الملكية الرأسمالية الصغيرة، ومن استمرار العلاقات الرأسمالية فى إطار المجتمع الاشتراكى. إن النظرة اللينينية للملكية الرأسمالية الصغيرة فى الاقتصاد الروسى كانت نظرة معادية. وقد انطلق ذلك من أن الرأسمالية الصغيرة هى المصدر الأول للتحويل إلى الرأسمالية وإن استمرارها سيؤدى فى الأجل الطويل إلى عودة سيادة العلاقات الرأسمالية فى المجتمع الروسى. من ناحية ثانية فإن الاقتصاديين الماركسيين قد نظروا إلى المنافسة الرأسمالية باعتبارها مصدرا لهدر الموارد، وتصوروا العلاقة بين وحدات الإنتاج المختلفة فى الوطن الواحد كما لو كانت علاقات بين أجزاء أو أقسام نفس الوحدة الإنتاجية التى يتم التنسيق بينها بواسطة الإدارة المستولة عن المصنع أو المشروع، وإن التخطيط المركزى يمكنه أن يؤدى نفس مهام الإدارة فى المشروعات على مستوى الاقتصاد فى مجموعة. وخلاصة هذه النظرة أن العلاقة بين وحدات الإنتاج المختلفة هى علاقة بين أشياء وتدفقات يمكن ضبطها إذ توفرت المعلومات والمعرفة الكافية. إن هذه النظرة المبسطة للعلاقات الاقتصادية بين الوحدات وتلك النظرة السلبية للمنافسة، والنظرة المناهضة لاستمرار علاقات الإنتاج الرأسمالى فى إطار المجتمع الاشتراكى حتى ولو كان فى شكل جنى، هى التى دفعت فى التجاره اختيار أسلوب التخطيط المركزى المعتمد على الأوامر الإدارية التى ساد فى المجتمع السوفييتى وفى المجتمعات المشابهة.

وقد بينت التجربة أن الغياب الكامل للمنافسة، والسيادة الكاملة للتخطيط المركزى لم يمنع حدوث هدر كبير فى الموارد. وإن فقدان حرية المبادرة والمبادرة التى تسود فى إطار نظام التخطيط تنتهى إلى الحد من قدرة المجتمع على التقدم والتحسين المطرد لتنوعية الحياة فيه.

ومن هنا المنطلق كان الحرص على استمرار دور فعال للسوق فى المجتمع

الاشتراكي في المستقبل . ومن هذا المنطلق أيضاً كان الحرص على تعدد أشكال الملكية وإتاحة الفرص الحقيقية للمبادرة والمبادأة في المجتمع.

وإذا كان نموذج اشتراكية السوق لم يحقق نجاحاً يذكر في الحالة اليوغسلافية، فإن ذلك لا ينفي الدور الهام للسوق مستقبلاً. ومن المهم هنا أن نتذكر امرين، أولهما أن السوق في إطار التجربة اليوغسلافية اقتصر على أن تكون سوقاً للسلع. ولم يتسع السوق ابداً ليشمل رأس المال أو العمل. أما الأمر الثاني الأشد أهمية فهو أن غياب دور للسوق في الاشتراكية كما يشق أحياناً من القليل الذي طرحه ماركس حول الاشتراكية والشيوعية يعود لاقتراض أن الاشتراكية كما افترض ماركس تتحقق بعد أن يكون المجتمع الرأسمالي قد حقق بالفعل وفرة في الإنتاج تنفي الحاجة لدور الثمن كمحدد أساسي للقرارات الاقتصادية. وهو امر لم يتوفر قط في كل التجارب الاشتراكية ولا يبدو أن هناك احتمالاً حقيقياً لتوافره في المستقبل المنظور وخاصة في الدول النامية مثل مصر. أخيراً أشير إلى أن السمات العامة التي تحدثت فيها عن اشتراكية المستقبل قد أغفلت العديد من الأمور التي تحتاج إلى مساهمات جديدة في ميادين مختلفة وهو ما أرجو أن يقدمه مزيد من مساهمات زملاء حول هذا الموضوع الحيوى.

ويصعب القول بأن السوق ظاهرة رأسمالية. فقد وجدت الأسواق قبل نشوء النظام الرأسمالي . واستمر الأسواق حتى في غياب الرأسمالية.

الديمقراطية

هسين مبهالرازق

لم يعد ممكناً في الوقت الحاضر الحديث عن بناء مجتمع حديث مستقر دون الاستناد إلى نظام ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان والحريات العامة والتعددية الفكرية والسياسية وحق المواطنين في اختيار حكامهم واستبدالهم سلمياً. فقد أسقطت التجارب التاريخية مقولات الطليعة التي تنوب عن الجماهير في تحديد مصالحها واختياراتها، وأفكار الحزب الواحد، ودكتاتورية الطبقة، والتضحية بالديمقراطية وحقوق الإنسان من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والتحرر الوطني،

وشعارات كل الديمقراطية للشعب ولا ديمقراطية لأعداء الشعب، والديمقراطية الموجهة.. إلخ.

وأثبتت التجارب

التاريخية أيضاً

استحالة تحقيق الاشتراكية بدون الديمقراطية.

في التجربة السوفيتية التي استمرت ٧٠ أو ٧٢ عاماً، وحولت روسيا والجمهوريات الأخرى التي كونت الاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، إلى دولة عظمى عقب الحرب العالمية الثانية، تواجه وتنافس الولايات المتحدة الأمريكية، الدولة العظمى الأخرى، وأدخلت تغييراً هائلاً اقتصادياً واجتماعياً على حياة شعوب الاتحاد السوفيتي.. سرعان ما لحق بها الانهيار بصورة مأساوية نتيجة لمجموعة من الأسباب، في القلب منها نشوء نظام معاد للديمقراطية في المجتمع وداخل الحزب الشيوعي السوفيتي، بدأ مع السنوات الأولى للثورة، وتعمق إثر سنوات الحرب العالمية والحرب الأهلية وحروب التدخل، وخلال مقاومة الطبقات الاستغلالية، وعطية التضنيع وتعميم نظام الكولخوزات وتحول النظام

فى النهاية إلى نظام قمعى يقوم على دكتاتورية البيروقراطية والسلطة غير المقيدة وفساد السلطة والحزب الواحد، وأدعاء امتلاك قيادة الحزب وحدها للحقيقة الكاملة، بحيث لا يشكل وجود أغلبية مخالفة لها أى مغزى أو ضرورة لإعادة النظر فيما تقرره القيادة، وسقط الحزب فى هاوية عبادة الفرد وانتهاك الشرعية، والتنكيل بالمخالفين فى الرأى وتجريم النقد، وحذف روح المناقشة الحرة والفكر المبدع من النظرية والعلوم الاجتماعية.

وعانت تجارب التحول الاشتراكى والتقدم الاجتماعى والتحرر الوطنى فى العالم الثالى «آسيا - أفريقيا - أمريكا الجنوبية والوسطى» من نفس الظاهرة، ظاهرة تقييد الديمقراطية، وفرض أوضاع ديكتاتورية وحكم الحزب الواحد والتنظيم الواحد، بحجة تحقيق (أو فرض) الوحدة الوطنية لمواجهة الامبريالية والاستعمار وعدوانهما المتصاعد، وتحقيق التقدم الاقتصادى والعدالة الاجتماعية.

وكانت تجربة النظام الوطنى التقدمى المصاى للاستعمار والمتطلع إلى الاشتراكية والعدل الاجتماعى تحت قيادة جمال عبدالناصر، وما آلت إليه الإنجازات الوطنية والاقتصادية والاجتماعية عقب رحيل عبدالناصر وانتقال ١٣ مايو ١٩٧١ الساداتى، درسا لكل القوى التقدمية بأنه بدون الديمقراطية لا يمكن تحقيق أى تقدم حقيقى فى المجتمع، حتى ولو بدت الصورة واعدة ومشرفة خلال فترة زمنية محددة، ومهما طالت هذه الفترة.

لقد أثبتت تجارب التاريخ أن قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة والتعددية، هى إنحياز للبشرية جمعا، وميراث إنسانى يحتاج إليه أى نظام اجتماعى، وليست نظاما لصيقا بالمجتمع البورجوازى والنظام الرأسمالى والقطاع العام.

قد يكون صحيحا أن الديمقراطية بصورتها الحالية بدأت وقت فى المجتمعات الرأسمالية فى أوروبا الغربية، لكن الصحيح أيضا أن البورجوازية ولعقود طويلة تمسكت بالجانب الاقتصادى الليبرالية، ووقفت بقوة ضد أى حق للآخرين عس حررتها فى تعظيم أرباحها وثرواتها واحتكارها للسلطة، وبالتالي فالليبرالية السياسية بما فيها التعددية الفكرية والسياسية وحرية تكوين الأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدنى، والحق فى تداول السلطة وحق التصويت والترشيح لكل

المواطنين، لم تكن دائما الوجه الآخر للبرالية الاقتصادية أو الرأسمالية. واحتاج الأمر إلى معارك ضارية وتضحيات كبيرة دامية في بعض الأحيان عبر عشرات السنين لكي ترضخ الرأسمالية للمطالب الديمقراطية من جانب القاعدة الشعبية. ولعبت مجموعة من العوامل دورا أساسيا في تبلور الديمقراطية في صورتها الحالية.

- قوة ونضال الطبقة العاملة في المجتمعات الرأسمالية.
- دور الأحزاب الاشتراكية في أوروبا الغربية.

- التحلى الذى مثله قيام الاتحاد السوفيتى أيديولوجيا واجتماعيا، وكذلك دول شرق أوروبا المتحالفة معه.

ومع ذلك فالرأسمالية كانت سرعان ما تضحى بالديمقراطية إذا ما تعارضت مع مصالحها كما حدث في ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية، أو في ظل المكارثية في الولايات المتحدة.

في ضوء هذه الحقائق لا يمكن لأي حزب اشتراكي عصرى ألا يقوم برنامجه العام ومنطلقاته الأساسية، على اعتبار الديمقراطية جوهرأ أصيلا في رؤيته، ومدخلا ضروريا لإنجاز التطور الاقتصادي والاجتماعى والفكرى.

مفهوم الديمقراطية

ويدون الدخول في تعريفات معقدة واصطلاحات عديدة ، فيمكن القول إن مفهوم الديمقراطية قد تبلور في مجموعة من المبادئ والحقوق الأساسية.

١ - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

وتتمثل في المساواة بين المصريين في كافة الحقوق دون أى تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو الدين أو الرأى سياسياً أو غير سياسى أو الأصل القومى أو الاجتماعى أو الثروة أو النسب أو غير ذلك من الأسباب.. وكفالة حق العمل وأجرأ منصفاً ومكافأة متساوية لدى تساوى قيمة العمل دون أى تمييز، والحق في

الضمان الاجتماعى والتأمينات ، والحق فى نصيب عادل من الثروة القومية ومستوى معيشة كاف له ولأسرته يوفر ما يفي بحاجاتهم من الغذاء والكساء والمأوى وكفالة حق كل فرد فى التربية والتعليم ، والعلاج والتمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه ، والسكن.

٢ - الحقوق المدنية والسياسية

وتشمل الحق فى الحياة وحماية هذا الحق بحيث لا يحرم منه أحد تعسفاً، وضمان الأمن الشخصى للإنسان وحرمة مسكه وحياته الخاصة بعدم التنصت عليه أو اختراق أسرار الشخصىة ، وعدم إيذائه بدنياً أو معنوياً ، أو إخضاعه للتعذيب أو للمعاملة السيئة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة (ويقصد بالتعذيب أى عمل ينتج عنه ألم أو عناء شديد جسدياً كان أو عقلياً، يتم إلحاقه بشخص ما بفعل أحد الموظفين العموميين ، أو بتحريض منه ، لأغراض مثل الحصول من هذا الشخص أو من شخص آخر على معلومات أو اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه فى أنه ارتكبه، أو تخويله أو تخويف أشخاص آخرين، ولا يشمل التعذيب الألم أو العناء الناشئ عن جزاءات مشروعة أو ملازماً لها أو مترتباً عليها فى حدود تقضى ذلك مع القواعد الإنسانية لمعاملة السجناء).

كما تشمل أيضاً حرية كل فرد فى التنقل واختيار مكان إقامته أو مغادرة الوطن، والعودة إليه. وعدم جواز حبس أحد أو اعتقاله تعسفاً، وحق من يحبس أو يعتقل تعسفاً فى تعويض كاف، وحقه فى معاملة إنسانية.

وتشمل الحقوق السياسية حق كل إنسان فى حرية الفكر والاعتقاد والوجدان والدين، بما فى ذلك الحق فى اعتناق آراء دون مضايقة ، وحقه فى التعبير عن هذه الآراء وحرية فى التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين والدعوة لها دون قيود أو اعتبار للحدود.

وحق المواطنين فى التجمع السلمى والتظاهر والإضراب دون قيود، والحق فى حرية تكوين الجمعيات مع آخرين وإنشاء النقابات والانضمام إليها. بما فى ذلك الحق فى تعدد الأحزاب والنقابات وإطلاق حق إصدار الصحف للأفراد والجماعات،

وحق الحصول على المعلومات من مصادرها بلا قيود. وحق الأفراد فى المشاركة على قدم المساواة فى إدارة الشئون العامة أما مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون فى حرية، وبالتالى حق المواطن فى أن ينتخب وينتخب فى انتخابات نزيهة دوريا وبالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السرى بما يضمن فى النهاية إمكانية تداول السلطة سلمياً ، وأن يتاح لكل مواطن على قدم المساواة مع سواه فرصة تقلد الوظائف العامة فى بلده.

مصر.. مجتمع غير ديمقراطى

رغم أن هناك تجارب ديمقراطية عديدة فى مصر، تبدأ مع "مجلس شورى النواب" الذى افتتح أول جلساته فى ٢٥ نوفمبر ١٨٦٦ واستمر ما يقرب من ١٣ عاما وكانت آخر جلساته فى ٢٧ مارس ١٨٧٩ جلسة تاريخية عندما رفض المجلس قرار الحكومة بحله، مرووا بصدور أول دستور فى مصر (٧ فبراير ١٨٨٢)، وتكوين أول حزب سياسى فى ٢٠ نوفمبر ١٨٧٩ (الحزب الوطنى العربى)، وقيام ثورة ١٩١٩ وصدر دستور ١٩٢٣ وإجراء أول انتخابات برلمانية نزيهة فى ١٢ يناير ١٩٢٤.. فقد اضطمت الديمقراطية والليبرالية السياسية بثلاثة عوائق مهمة هى .. القصر - الاحتلال البريطانى - وعدم ديمقراطية الرأسمالية المصرية وعجزها.

ولم تنجح ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى حل مشكلة الديمقراطية، رغم انجازاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العميقة، ورغم أن الثورة قامت بدور مهم فى تسييس المجتمع ودفع الملايين للانشغال بهموم الوطن والمواطن والمشاركة فى الحياة السياسية، وفتحت الباب أمام بروز قيادات سياسية تنتمى للطبقات الشعبية والوسطى، وتدريب آلاف من الكوادر السياسية فى منظمة الشباب والمعهد الاشتراكى.

حاول الحكم القائم منذ الانقلاب على ثورة ٢٣ يوليو فى ١٣ مايو ١٩٧١ أن يبرر قيامه وجوده، واستمراره بالعمل على تحقيق الديمقراطية بما فى ذلك

التعددية الفكرية والسياسية. وقدم على هذا الطريق فى فترات معينة بعض الخطوات المهمة ولكن المحصلة فى النهاية نظام غير ديمقراطى يعيشه المجتمع المصرى اليوم ويتمثل فى مجموعة مهمة من الظواهر:

١- الدستور

هناك نصوص ديمقراطية عديدة فى الدستور المصرى الصادر عام ١٩٧١ تتفق مع مبادئ حقوق الإنسان والحريات العامة، خاصة حرية الرأى والصحافة، وتؤكد على الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ومع ذلك فجوهر الدستور لا يقر التعددية السياسية والفكرية وتداول السلطة، وإما يقوم على دولة يحكمها فرد وزعيم وقائد، لا يخضع للمساءلة، وإنما هو فوق كل السلطات والمؤسسات الدستورية. ورئيس الجمهورية طبقا لنصوص الدستور هو:

- رئيس السلطة التنفيذية.. يضع بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها، ويعين رئيس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ويعفيهم من مناصبهم. وله حق دعوة مجلس الوزراء للاتعداد وحضور جلساته ورئاستها وله حق طلب تقارير من الوزراء.

ويسجل فقها القانون الدستورى.. أن الدستور لم يوضح الحدود الفاصلة بين دور رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء فى اتخاذ القرار. والمستولية الهرمائية تنحصر فى مجلس الوزراء وحده، بمعنى أن ما يتخذه رئيس الجمهورية من قرارات وما يرسمه من سياسات، إنما يكون بعيدا عن رقابة سائر السلطات فى الدولة. يعين رئيس الجمهورية الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين ويعزلهم.

- يصدر اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ولوائح الضبط.

- له حق إصدار قرارات لها قوة القانون فى غيبة مجلس الشعب.

- يعلن حالة الطوارئ.

- يبرم المعاهدات.
- له أن يستفتى الشعب فى المسائل المهمة، وحق العفو عن العقوبة أو تخفيفها.
- لرئيس الجمهورية طبقا للمادة ٧٤ الشهيرة «إذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري، أن يتخذ الإجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر، ويوجه بيانا إلى الشعب».
- رئيس الجمهورية هو الذى يدعو مجلس الشعب للاتعداد، ويقضى دور الاعتقاد العادى وغير العادى.. وله إصدار القوانين التى يقرها مجلس الشعب أو الاعتراض عليها، وله حق حل مجلس الشعب بعد استفتاء الشعب.
- وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس المجلس الأعلى للهيئات القضائية، والمجلس الأعلى للشرطة.. و.. و..
- يمنح الدستور مجلس الشعب من إجراء أى تعديل فى الموازنة العامة إلا بموافقة الحكومة

٢ - القوانين المقيدة للحريات

ويتساند مع سلطات رئيس الجمهورية المطلقة الواردة فى الدستور والتي تتضاعف فى الممارسة العملية، سلسلة من القوانين الاستثنائية والمواد القانونية التى تنتهك حقوق الإنسان والحريات العامة، وبعضها يعتدى على مبادئ الدستور ذاته.

ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر:

- القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤، الذى يفرض العقاب على اجتماع أكثر من خمسة أشخاص فى الطريق العام، إذا أمرتهم السلطات بأن يتفرقوا ولم يفعلوا.
- القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٠ الذى فرض العقاب على اتفاق شخصين أو أكثر حتى ولو كان اتفاقهم لغاية مشروعة وإذا كان ارتكاب الجنايات أو الجنح من الوسائل التى لوحظت فى الوصول إليه..».
- قانون الطوارئ الذى صدر تحت اسم «قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٦» فى أغسطس ١٩٣٩، ثم حول إلى قانون الطوارئ عام ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ (المسمى بقانون الحريات).

- القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ والذي يجرم حقا أساسيا من حقوق الإنسان وهو حق الإضراب السلمي.

- مواد عديدة من قانون العقوبات (٥٨ لسنة ١٩٣٧) والتعديلات العديدة التي أدخلت عليه، مثل المواد ١٩٨، ب، ب مكرر، ج، د، هـ. والمنقولة من قوانين فاشية صدرت في إيطاليا في عهد موسوليني، والمواد ١٠٢ مكرر و١٧١ و١٧٤.

- قانون الأحكام العسكرية رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٦ والذي ييسج في مصادته السادسة محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية في أية قضية يرى رئيس الجمهورية إحالتها للمحاكم العسكرية.

- قانون مباشرة الحقوق السياسية (٧٣ لسنة ١٩٥٦) الذي يسهل للحكم تزوير الانتخابات والاستفتاءات.

- قانون الحراسات رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ والذي يبيع لجهة سياسية هي المدعى الاشتراكي التحفظ على الأشخاص في مكان أمين (السجون) من سنة إلى خمس سنوات.

- قانون الجمعيات رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الخاص بتكوين الجمعيات الأهلية، والذي يمثل عقبة حقيقية أمام حرية تكوين الجمعيات واستمرارها واستقلالها.

- القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بالأحزاب السياسية، والذي يُخضع قيام الأحزاب واستمرارها وصحفها ونشاطها للجنة حكومية، ويجعل الطعن في قراراتها أمام محكمة مشكلة من عدد مساو من القضاة والشخصيات العامة.

- قانون حماية القيم من العيب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠.

- القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن محاكم أمن الدولة.

- القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ (المعروف بقانون مكافحة الإرهاب) بتعديل

بعض نصوص قوانين العقوبات والإجراءات الجنائية وإنشاء محاكم أمن الدولة.

- تعديلات عديدة أدخلت على قانون الإجراءات من أخطرها إلغاء المواد الخاصة

بقاضى التحقيق وإعطاء النيابة العامة سلطة قاضى التحقيق لتجمع بين سلطة

التحقيق والادعاء، وإلغاء حق المواطنين في رفع جنحة مباشرة ضد الموظف العام

وقصر حق تحريك الدعوى على النيابة العامة.

٣ - القوات المسلحة والشرطة

منذ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أصبحت القوات المسلحة هي المؤسسة الأساسية للحكم، وهي مصدر الشرعية الفعلية. ورغم صدور دستور ١٩٧١، فما زالت القوات المسلحة هي القوة الرئيسية في الدولة والحكم. فرؤساء الجمهوريات منذ الثورة وحتى الآن عسكريون خرجوا من صفوف القوات المسلحة. والجمع بين منصب وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة يؤكد الموقع الخاص لهذه المؤسسة وعدم خضوعها لأيّة مؤسسة أخرى من مؤسسات الحكم، علّا رئاسة الجمهورية التي تخرج دائمًا من صفوفها. وهناك مواقف ومناصب أساسية في الدولة لا يتولاها إلا ضباط من القوات المسلحة مثل المخابرات العامة وهيئة الأمن القومي، ومحافظي المحافظات الحدودية (سينا، الشمالية، سيناء الجنوبية، البحر الأحمر، بورسعيد، مرسى مطروح، أسوان...)، وعناصر الحماية الرئيسية للحكم هو القوات المسلحة التي تتدخل في اللحظة المناسبة لحمايته، كما حدث في انتفاضة ١٨ و ١٩ يناير وخلال تمرد الأمن المركزي عام ١٩٨٦. والقوة الثانية التي يستند إليها الحكم هي قوات الشرطة، خاصة مباحث أمن الدولة، وقوات الأمن المركزي وقوات الأمن السياسي، التي تلعب دورًا حاكمًا في الحياة السياسية المصرية. خاصة في ظل حالة الطوارئ. وتؤثر في اتخاذ القرار السياسي وفي تشكيل مؤسسات الحكم والحكومة. مجلس الشعب. المحليات. المحافظين. كبار الموظفين. هيئة تدريس الجامعات. السلك الدبلوماسي. النيابة العامة..».

ودور القوات المسلحة والشرطة في البناء السياسي المصري يقدم صورة نموذجية للدولة البوليسية كما وردت في كتب العلوم السياسية وأنظمة الحكم.

٤ - السيطرة الإعلامية

يحتكر الحكم أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة، ويسخرها لخدمة سياساته والدفاع عن مصالح الحكام والطبقات السائدة، ومحاولة إعادة صياغة أفكار الناس وقيمتهم وتحويل الحكم إلى أسطورة وفرض زعامته، ومنع الآراء المعارضة.

بحق من الاقتراب من الإذاعة والتلفزيون، وقد أصبح دورهما الإعلامى فى العقد الحالى طائغيا، خاصة فى ظل الأمية الأبجدية التى تصل إلى ما يقرب من ٥٠٪. وحى الصحافة، والتى سمح للأحزاب بإصدارها، فما زالت سوق الصحافة شبه محتكرة للحكم. فالمؤسسات الصحفية التى تملك المطابع وشركات التوزيع والإعلان وتحتكر ٩٥٪ من المطبوعات فى سوق الصحافة، مملوكة للدولة ملكية خاصة، وتعتبر أساسا عن سياسات الحكم. مما يحرم الأحزاب والقوى السياسية التى تتبنى سياسات أخرى من أداة إعلامية مؤثرة، تتقل وجهات نظرها وتتافع عنها.

٥- حكم الطوارئ

تعيش مصر منذ عام ١٩٣٩ تقريبا فى ظل إعلان حالة الطوارئ التى لم ترفع إلا سنوات قليلة خلال النصف الأخير من هذا القرن. وتعيش مصر تحديدا منذ ٦ أكتوبر ١٩٨١ ولادة تقترب من ١٥ عاما فى ظل حالة الطوارئ. ويعطى القانون لرئيس الجمهورية عند إعلان حالة الطوارئ الحق فى وضع قيود على حرية الأشخاص فى الاجتماع والانتقال والإقامة والحرور فى أماكن وأوقات معينة أو القبض على المشتبه فيهم أو المخطرين على الأمن والنظام العام واعتقالهم، والترخيص فى تفتيش الأشخاص والأماكن دون التقيد بأحكام قانون الإجراءات الجنائية، والأمر بمراقبة الرسائل أيا كان نوعها، ومراقبة الصحف والنشرات والمطبوعات والمحركات والرسوم وكافة وسائل التعبير والإعلان قبل نشرها وضبطها ومصادرتها، وتعطيل وإغلاق أماكن طبعها، وتحديد مواعيد فتح للحنات العامة وإغلاقها، وكذلك الأمر بإغلاق هذه المحال كلها وبعضها، وتكليف أى شخص بتأدية أى عمل من الأعمال أو الاستيلاء على أى متقول أو عقار، وسحب التراخيص بالأسلحة والذخائر والمواد القابلة للتفجار والفرقعات على اختلاف أنواعها والأمر بتسليمها، وإغلاق بعض المناطق أو عزلها، وتنظيم وسائل النقل وحصر المواصلات وتحتيها. ولرئيس الجمهورية توسيع هذه السلطات إذا أراد ولئن يعتقل أو يقبض عليه أن يتظلم أمام محكمة أمن الدولة العليا..

فإذا أقرت المحكمة عنه لرئيس الجمهورية (وزير الداخلية حالياً) حق الاعتراض.
٦ - التعذيب وانتهاك حقوق الإنسان

وفى ظل حالة الطوارئ واعتباراً من مساء ٦ أكتوبر ١٩٨١ وحتى الآن، مارست أجهزة الأمن التعذيب بصورة منهجية فى السجون والمعتقلات وأقسام الشرطة ومعسكرات الأمن المركزى، بما يجعلها سياسة ثابتة ومعتمدة من الحكم وأجهزة الأمن التابعة له.

وقد أثبتت تقارير منظمات حقوق الإنسان المصرية والعربية والدولية - بما فيها منظمة العفو الدولية - هذه الجريمة البشعة. وأدانت قرارات لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة الحكومة المصرية، وعبرت عما يساورها من «قلق إزاء ما تتلقاه من منظمات غير حكومية موثوق بها، ومن المقرر الخاص بالتعذيب بالأمم المتحدة، تؤكد استمرار التعذيب فى مصر». وأصدرت الخارجية الأمريكية تقريرها السنوى فى أول فبراير ١٩٩٥، وقد أفردت مساحة واسعة لانتهاك حقوق الإنسان فى مصر، وأكدت أن «الحكومة المصرية باستخدامها قانون الطوارئ، تورطت فى أعمال القتل والتعذيب للمواطنين المحتجزين على ذمة قضايا أمنية (سياسية) وواصلت إخفاؤها فى معاقبة المسئولين عن ممارسة التعذيب، والاعتقال التعسفى، والاحتجاز بدون محكمة، واستخدام المحاكم العسكرية لحاكمية المشتبه بأنهم إرهابيون، والتحرش بالصحفيين والمحامين وعمال غزل كفر الدوار فى أكتوبر الماضى، وقتلت قوات الأمن على الأقل ١٣٩ ممن يشتبه بأنهم متطرفون (القتل خارج القانون) ونجحت بعض الوفیات عن الاستخدام الزائد للقوة.. إلخ».

وتوالت الأحكام القضائية التى تثبت وقوع التعذيب، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: الحكم فى قضية الجهاد (٤٨ لسنة ١٩٨٢) - الحكم فى قضية الحركة الشعبية (٨٧ لسنة ١٩٨٣) - الحكم فى قضايا الجماعات الإسلامية فى عين شمس (٢٧٣ - ٢٧٣١ لسنة ١٩٨٩) - الحكم فى قضية التنظيم الناصرى (١٩٩٠) - الحكم فى قضية اغتيال د. رفعت المحجوب (١٤ أغسطس ١٩٩٣) .. وصولاً إلى واقعة قتل المحامى «عبدالحارث مدنى» عقب القبض عليه بيوم واحد،

وذلك غير تحقيقات عديدة لنيابة أمن الدولة أثبتت فيها تعرض المتهمين للتعذيب.

وخلال هذا العام صدرت تقارير جديدة تدين التعذيب.
- التقرير السنوى حول «حقوق الإنسان فى الوطن العربى» الصادر عن المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

- تقرير منظمة العفو الدولية (الأمستى) بتاريخ ٣٠ يوليو ويحمل عنوان «مصر.. الضحايا المنسيون اعتقالات بلا نهاية وتعذيب منهجى».

- تقرير «لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب» فى ٣ مايو ١٩٩٦ ، والذي قال نصا: «تقارص قوات الأمن التعذيب بصورة منهجية مستمرة فى مصر، وخاصة بواسطة مباحث أمن الدولة. لقد أصبح التعذيب أمرا عاديا ومنتشرا وبشكل عام، على الأقل فى مواقع عديدة فى مصر، ولم يجر أى تحقيق أو يتخذ أى إجراء قانونى ضد أفراد جهاز مباحث أمن الدولة، رغم تصديق مصر على العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب (١٩٨٦). ولم يبذل أى جهد لمنع قوات الأمن من التصرف كدولة داخل الدولة. ويبدو أن سلطات عليا توفر لهم الحماية اللازمة للهروب من أية مسائلة.

ولا يقف انتهاك حقوق الانسان فى مصر عند حدود التعذيب . فقد اصبح العقاب الجماعى للمواطنين دون تمييز وسيلة مألوفة لتأديب المصريين من خلال الحملات التى تشنها قوات الأمن المركزى على بعضى القرى والأحياء السكنية ، من خلال التصدى لأي تحرك عمالي سلمى للمطالبة بحقوق اقتصادية أو اجتماعية ، عن طريق محاصرة القلاع الصناعية ، واقتحامها بالقوة ، والقاء القبض على من يتواجد فيها من العمال .

وتوسع الحكم فى اعتقال المواطنين دون تمييز ويقدر عدد من اعتقل خلال الفترة من ٨١ حتى الآن بعشرات الآلاف .. من بينهم مناضلون سياسيون ونقابيون تصدوا للدفاع عن حقوق الوطن والمواطنين ، وعمال استخدموا حقهم المشروع فى الاضراب والاعتصام السلمى فى محاولة لتحسين احوالهم المعيشية امام تزايد واحتدام الازمة الاقتصادية والاجتماعية . وامتد الاعتقال ليصبح سلاحا فى يد المفسدين من رجال السلطة يستخدمونه لحماية مصالحهم وتصفية حسابات

نزاعات وخلافات اقليمية او عائلية او شخصية ٧- تزوير الانتخابات

فمنذ بدأت التعددية السياسية مارست أجهزة وزارة الداخلية والحكم المحلى التزوير فى كافة الانتخابات العامة سواء انتخابات مجلس الشعب، أو مجلس الشورى، أو الانتخابات المحلية، وكذلك فى الاستفتاءات العامة. وكان الحلال الوحيد بين انتخابات وأخرى هو فى حجم التزوير، واستخدمت فى هذا التزوير القانون (سواء قاتون مباشرة الحقوق السياسية، أو قوانين الانتخابات بالقائمة النسبية الحزبية المشروطة والقائمة الحزبية المطلقة)، واستخدام العنف والتدخل المباشر لأجهزة الأمن، والتلاعب فى النتائج.. إلخ.. بحيث أصبح الحديث عن تداول السلطة سلميا عن طريق صندوق الانتخابات أمرا مستحيلا فى ظل الأوصاع القائمة.

٨- القوى المعادية للمجتمع المدنى والديمقراطية

فقد تصاعدت فى السنوات الأخيرة ظاهرة الجماعات «الإسلامية» التى ترفض المجتمع القائم وتكفره وتسعى لتغييره بالعنف والقوة. ومارست هذه الجماعات (خاصة الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد) العديد من عمليات القتل والاعتقال الفردى والجماعى التى استهدفت رجال الأمن (خاصة صفار رجال الشرطة من الجنود والخبراء والمخبرين السريين)، والسياح، والمواطنين العاديين، والكتاب والمفكرين، وبعض رموز الحكم. وامتدت أنشطتها إلى عمليات إجرامية فى الخارج (أديس أبابا - إسلام آباد..)، ولجأ بعض القريبين من هذه الجماعات أو المعبرين عن فكرها للاحقة المفكرين والكتاب والمبدعين بقضايا حسية لتكفيرهم واتهامهم بالردة ومصادرة إبداعاتهم. وحاولت الدولة مواجهتهم بأساليب عديدة كان منها التنافس معهم على أرضيتهم مما أوقعها فى مواقف وإجراءات وقوانين، تصب فى تحويل الدولة إلى دولة دينية.

٩- موقف النخبة

بدا واضحا من خلال الممارسة أن هناك قطاعا ليس صغيرا داخل النخبة المصرية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، يقتصر إلى أية قناعة حقيقية بالديمقراطية. إنه قطاع معاد موضوعيا للديمقراطية، ويتشتر في صفوف الليبراليين والماركسيين والقوميين والناصرين وتيار الإسلام السياسي.. وحديثهم عن الديمقراطية مشروط بأن تحقق لهم النفوذ والقوز والسيطرة والقيادة، وإلا فلا داعي لها. ووصل موقفهم العملي إلى حد الصمت.. وأحيانا التبرير.. لانتهاك حقوق الإنسان والتعذيب وتزوير الانتخابات العامة والنقابية بحجة وجود خطر قفر تيار أو قوة معادية للديمقراطية للسلطة أو النفوذ.

برنامج للإصلاح السياسي والديمقراطي

في هذه المرحلة بالذات فإن جوهر الإصلاح السياسي والديمقراطي هو فتح الباب - عمليا - أمام إمكانية تناول السلطة سلميا، وإلا فبئسنا نغامر بتعريض المجتمع للعنف. فإغلاق باب التغيير الديمقراطي السلمى، هو دفع لقوى التغيير لاستعمال العنف، وإفساح الطريق أمام الجماعات الانقلابية والإرهابية. والإصلاح السياسى والديمقراطى بهذا المفهوم يتحقق من خلال عملية متكاملة، وليس بمجرد إجراءات جزئية هنا وهناك، ويتطلب كحد أدنى خمس خطوات متكاملة:

أولا: العمل على تحقيق إرادة الشعب فى انتخابات حرة نزيهة، تعيد له الحق فى التعبير عن إرادته الكاملة عبر صندوق الانتخابات، وذلك عبر توفير مجموعة من الضمانات وإصدار قانون لمباشرة الحقوق السياسية يتضمن:

١ - تولى «مجلس القضاء الأعلى» الإشراف الكامل على إدارة الانتخابات والاستفتاءات بمجرد صدور قرار دعوة الناخبين للانتخاب، أو الاستفتاء، وتخضع له كافة الأجهزة التنفيذية والمحلية والأمنية التى تتصل أعمالها بالانتخابات بحيث تشمل مرحلة الترشيح والتصويت والفرز وحتى إعلان النتائج.

٢ - إلغاء جنائز القيد الحالية والتى لا تعبر بأية صورة من الصور عن الشعب المصرى، وإعداد الجنائز طبقا للسجل المدنى (والرقم القومى عند تطبيقه).

٣ - توحيد نظم الانتخابات الخاصة بكافة المجالس النيابية، بدءا من المجالس المحلية وصولا إلى مجلس الشعب.. على أساس إلغاء نظم الانتخابات بالقائمة

المطلقة أو القائمة التسمية الحزبية المشروطة.

٤ - إدلاء الناخبين بأصواتهم بموجب البطاقة الشخصية أو العائلية، مع توقيع الناخب فى كشف الانتخابات أمام اسمه بأعضائه أو بصمته.

٥ - وضع ضوابط دقيقة للإتفاق المالى فى الانتخابات تحظر على المرشح تقديم أو تلقي تبرعات أثناء العملية الانتخابية، لما تمثله من مشقة على المرشحين وتأكيدها لبدأ تكافؤ الفرص.

٦ - فرض عقوبات صارمة على التزوير أو التلاعب أو التدخل فى الانتخابات تصل إلى الأشغال الشاقة بالنسبة للموظف العام.

٧ - إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية على أسس موضوعية تحت إشراف اللجنة القضائية.

٨ - تحويل الإدارة المحلية إلى حكم محلى شعبى حقيقى، يقوم أساسا على انتخاب كافة هيئات الحكم المحلى بالانتخاب العام المباشر، والانتخاب المباشر للمحافظين، ورؤساء المراكز والمدن والقرى والعد، وإحكام رقابة المجالس المحلية المنتخبة على الأجهزة التنفيذية ودعم سلطتها عليها، وإلغاء الحق الممنوح لرئيس الوزراء والوزير المختص فى الاعتراض على قرارات المجالس المحلية وحلها، وأن تكون قراراتها ملزمة للأجهزة التنفيذية، ورصد ميزانية مستقلة لها، وتأكيدها علنية جلساتها.

ثانيا: حرية التنظيم السياسى والنقائى والديمقراطى، وذلك عن طريق:

١ - إجراء تعديلات بشأن تنظيم الأحزاب السياسية، وإلغاء لجنة الأحزاب، وإلغاء القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧، وإطلاق حرية تشكيل الأحزاب بمجرد الإخطار على الأسس التالية:

- ألا يقوم الحزب على أساس دينى.

- أن يكون الحزب مفتوحا لجميع المصريين بلا تمييز بسبب الجنس أو اللون أو الدين.

- أن يلتزم بحقوق متكافئة لجميع المصريين بغض النظر عن دياناتهم.

- أن يلتزم بقواعد العمل الديمقراطى فى إطار دستور مدنى وقبول مبدأ تداول

السلطة من خلال الانتخابات العامة والتعددية الحزبية الآن وفي المستقبل.

- الالتزام بمبدأ مدنية جهاز الدولة واحترام القانون الوطني .

- وألا ينشئ تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية.

- وأن تتفق ممارسات الأحزاب جميعاً مع هذه المبادئ.

٢ - إلغاء كافة صور الدمج بين مؤسسات وأجهزة الدولة وبين تنظيمات الحزب الحاكم بما يضمن أن تكون الدولة لكل المصريين وليس لحزب واحد، وحماية حق الانتماء والنشاط الحزبي لكافة المواطنين، وضمان عدم تعرضهم للاضطهاد أو التمييز بسبب نشاطهم الحزبي أو النقابي.

٣ - إلغاء الحظر القائم حالياً على ممارسة العمل السياسى فى الجامعات والمدارس والمصانع.

٤ - إطلاق الحرية كاملة للتنظيمات النقابية العمالية والمهنية والجمعيات التعاونية لمباشرة نشاطها طبقاً للوائح تضعها بنفسها، وانتخاب مجالس إدارتها دون تدخل من الأجهزة الإدارية، وتأكيد استقلالية الحركة النقابية والتعاونية والطلابية.

٥ - إلغاء القيود على تشكيل ونشاط الجمعيات الأهلية والإجماعية والثقافية والشبابية، بما يضمن رفع أيدي الأجهزة الأمنية والإدارية عن هذه الجمعيات، وقصر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤، دور الإدارة على المراقبة المالية من خلال الجهاز المركزى للمحاسبات.

ثالثاً : إلغاء القيود المفروضة على النشاط السياسى الجماهيرى، بما يضمن الحقوق الأساسية للإنسان، مثل حق الاجتماع والتنظيم والتظاهر والإضراب السلميين، وحمايته من الاعتداء المعنوى أو المادى عليه، وذلك من خلال:
(أ) ضمان الحريات الأساسية للمواطنين وفى مقدمتها حرية الرأى والاجتماع والتظاهر والإضراب السلميين دون قيود أو شروط ممانعة، وذلك:
- بإلغاء القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٤.

الذى يفرض العقاب على اجتماع أكثر من خمسة أشخاص فى الطريق العام والصادر فى ظل الحماية البريطانية.

- والمادة ٢٤ من قانون العقوبات، والقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩، وكافة المواد التى تجرم حق الإضراب، تمشيا مع تصديق الحكومة المصرية على الاتفاقية الدولية لحقوق الاقتصادية والاجتماعية التى تبين حق الإضراب السلمى كأحد الحقوق الأساسية للإنسان.

- إلغاء المواد التى تغلظ العقوبة على حرية الصحافة والنشر والتنظيم الواردة فى قانون العقوبات (٥٨ وما أدخل عليه من تعديلات)، مثل المواد ٩٨، ب، ب مكرر، ج، د. د. ه. .. والمنقولة من قوانين فاشية صدرت فى إيطاليا فى عهد موسوليني، والمواد ١-٢ مكرر و١٧١ و١٧٤.

- حق الأحزاب فى عقد اجتماعات عامة خارج مقارها بمجرد إخطار الجهة الإدارية دون إذن مسبق.

(ب) إلغاء وتعديل ترسانة القوانين المقيدة للحريات، وبصفة خاصة:

- تعديل قانون الطوارئ بحيث يقتصر إعلان حالة الطوارئ على حالة الحرب الفعلية والكوارث العامة فقط، ويقلل من سلطات الحاكم العسكرى فى ظل حالة الطوارئ، وإلغاء حق وزير الداخلية فى الاعتراض على قرارات وأحكام المحاكم.

- إلغاء قانون الحراسات رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ الذى يعطى المدعى العام (الاستراكي) الحق فى التحقق على الأشخاص فى مكان أمين (السجن) مدة تصل إلى ٥ سنوات.

- إلغاء قانون حماية القيم من العيب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠.

- قانون معاكم أمن الدولة رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠.

(ج) توفير مزيد من ضمانات العدالة القضائية للمواطنين وتيسير إجراءات التقاضى وإلغاء كافة صور القاضى الاستثنائى، وعدم جواز محاكمة مدنيين أمام معاكم عسكرية.

(د) تكثيف الجهود من أجل وقف التعذيب وضمان عدم تكراره، وذلك عن طريق:

- إلغاء تبعية السجون لوزارة الداخلية وتنفيذ توصية قضاة مصر فى المؤتمر الأول للعدالة بتبعية السجون للهيئة القضائية.

- إلغاء القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٦ الذى يحول بين المواطنين ونجربك الدعوى

الجنائية بالطريق المباشر ضد الموظف العام إلا بواسطة النيابة. وتعديل قانون الإجراءات الجنائية لتحويل المجنى عليهم فى جنابة التعذيب - استثناء من القواعد العامة - حق تحريك الدعوى الجنائية أمام محكمة الجنايات.

- إلغاء نيابة أمن الدولة.

- إلغاء القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء محاكم الثورة، والقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٨ والذي يعطى وزير الداخلية الحق فى تحديد أماكن (غير السجون العامة) يجوز احتجاز كل من يعتقل أو يتحفظ عليه فيها، ويقرر منه.

- الأخذ بنظام قاضى التحقيقات كضمانة عملية لحق كل مواطن يقبض عليه فى العرض على قاضى يقرر بعد سماع أقواله الإقراج عنه أو استمرار حبسه.

- تحسين الأوضاع فى السجون وكل أماكن الحجز وضمان الحقوق وحسن المعاملة، وأن ينظم الأوضاع فيها القانون فقط.

رابعا: حق كل القوى السياسية فى استخدام أجهزة الإعلام القومية، وذلك عن طريق:

- تحرير الإذاعة والتلفزيون عمليا من سيطرة الحكومة والحزب الحاكم، وتعديل قانونها لتصبح جهازا إعلاميا مستقلا تمثل فيه التيارات الفكرية والحزبية، وتحصل من خلالها الأحزاب على فرض متكافئة لمخاطبة الشعب.

- إلغاء الرقابة على الإذاعة والتلفزيون عدا ما يتعلق بالأداب العامة، وبصفة خاصة إلغاء الرقابة السياسية التى امتدت إلى الدراما وبرامج الرأى والتحقيقات والإعلان وجلسات مجلس الشعب.

- تعديل قانون الصحافة، وبصفة خاصة تقييده حرية إصدار الصحف، وطبيعة الملكية الغائبة لمجلس الشورى، وتكوين الجمعيات العمومية للمؤسسات الصحفية ومجالس إدارتها.. بما يحقق إطلاق حرية إصدار الصحف مع توفير الضمانات والضوابط القانونية وتحديدًا تحريم التمويل الأجنبى لها ومراقبة ميزانياتها عن طريق الجهاز المركزى للمحاسبات، ونشر ميزانيات المؤسسات الصحفية، وضمان حق الصحفى فى الحصول على المعلومات.

خامسا: المواجهة الشاملة للإرهاب وحماية الوحدة الوطنية، فهدون القضاء على

الإرهاب وأسبابه لا يمكن الحديث عن تناول حقيقى للسلطة، ويتطلب ذلك:
- الإلحاح على معالجة مسببات التوتر والعنف فى المجتمع سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو أمنية.

- دعم المواجهة الأمنية الصحيحة للنشاط الإرهابى الإجرامى المتصاعد فى المرحلة الأخيرة، مع الحرص على التزام أجهزة الأمن بالقانون والدستور وعدم التخلّى عن دورها كهيئة نظامية تسهر على أمن المجتمع.

- إجراء تعديلات جذرية فى مناهج التعليم لتنمية التربية الديمقراطية فى المدرسة والجامعة، والعقلية النقدية الجدلية والقدرة على المناقشة والاختيار، وتعديل أساليب تدريس الدين الإسلامى والمسيحى بما يحفظ الوحدة الوطنية ويعمق المفاهيم الصحيحة للأديان السماوية.

- تنظيم أجهزة الإعلام والصحافة على أسس ديمقراطية وفتح أبوابها أمام كل التيارات والاتجاهات، وتنقيتها من كل ما يؤدى إلى تفتيت الوحدة الوطنية أو إشاعة متعج الكففر.

- إلغاء كل ما يمسى - أو يقيد حرية الأقباط مثل المسلمين.
- تأكيد رفض الدولة الدينية والتمسك بالدولة والمجتمع المدنى الديمقراطى الذى يستند إلى الدستور المدنى والقانون المدنى ويؤكد حقوق المواطنة لجميع المواطنين والمساواة بينهم، بصرف النظر عن الجنس والدين والعقيدة واللون، ورفض تقسيم المصريين على أسس دينية والإلحاح على شعار «الدين لله والوطن للجميع».

إن هذه الجوانب الخمسة التى تشكل الطريق لقيام تناول ديمقراطى حقيقى للسلطة، هى المدخل الطبيعى للنظر بعد ذلك فى تعديل الدستور الذى تراه ضروريا فى مرحلة تالية ليصبح دستورنا ديمقراطيا يجعل الأمة مصدرا حقيقيا للسلطة، ويركز السلطة التنفيذية فى مجلس وزرا - يكون مسئولاً أمام المجلس النيابى المنتخب انتخاباً حراً نزيهاً.

ويجب أن يتضمن الدستور فى جميع الأحوال المبادئ الأساسية التالية:

١ - انتخاب رئيس الجمهورية (وتوابعه) بالاقتراع الحر المباشر بين أكثر من مرشح.

٢ - تخلى رئيس الجمهورية (وتوابعه) عن انتمايتهم الحزبى طوال فترة توليتهم

لنصابهم.

٣ - إلغاء المادة ٧٤ من الدستور درء الإساءة استخدام السلطات الخطيرة الواردة فيها.

٤ - تقرير مبدأ المسئولية الوزارية السياسية الكاملة والتضامنية أمام المجلس النيابي، ليمارس المجلس اختصاصه دون معوقات.

٥ - تقرير الحق الكامل للمجلس النيابي في تعديل الموازنة العامة دون تعليق ذلك على موافقة السلطة التنفيذية. وكذا حقه في نشر تقارير الأجهزة الرقابية.

٦ - إلغاء نظام المدعى الاشتراكي الوارد في المادة ١٧٩ من الدستور.

٧ - تحديد السلطات المطلقة الواسعة الممنوحة لرئيس الدولة في الدستور.

٨ - إنشاء لجنة قضائية مستقلة وغير قابلة للعزل للإشراف على العملية الانتخابية بالكامل.

ديمقراطية المشاركة

عبد الغفار شكر

يتزايد الاتفاق في صفوف الاشتراكيين المصريين على أن الديمقراطية هي الاطار الأمثل ليس فقط للوصول إلى الاشتراكية بل ولبناء المجتمع الاشتراكي نفسه ، وتكتسب قضية الموقف من الديمقراطية أهمية خاص لدى الاشتراكيين المصريين في هذه المرحلة لاعتبارات عديدة منها الدروس المستفادة من انهيار البناء الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا وفشل عملية التنمية المستقلة في مصر وبلدان العالم الثالث نتيجة افتقاد الديمقراطية وما تكفله من دور مؤثر للجماهير في العمل الوطني والبناء الاقتصادي ، ومنها نظرتنا إلى الاشتراكية كحركة من أجل بناء مجتمع يستطيع الناس فيه تنظيم أمورهم بصورة ديمقراطية وبطريقة عقلانية ، وضرورة أن تقتنع الجماهير أن المجتمع الذي ندعوا للنضال من أجله سيحقق لها حياة أفضل ، ومنها أن الديمقراطية هي في حقيقتها اطار لتنظيم الصراع الطبقي بوسائل سلمية يوفر للطبقات الكادحة هامشا أوسع للحركة والتأثير والمناورة . وخرصا على المشاركة في الحوار داخل حزب التجمع حول برنامج العام الجديد فأننى أتقدم بهذه المساهمة حول الموقف من الديمقراطية ، وقد طرحتها من قبل في ورقة بعنوان (الديمقراطية والطريق العربي إلى الاشتراكية) في ندوة (اليسار العربي وقضايا المستقبل التي نظمتها مركز البحوث العربية بالقاهرة) .

عن أى ديمقراطية نتحدث

بالرغم من الاتفاق المتزايد في صفوف الاشتراكيين حول العلاقة بين

الاشتراكية والديمقراطية إلا أن المناقشات لم تتوقف حول قضية خلاقية وهى الموقف من الديمقراطية الليبرالية وهناك فى هذا الصدد موقفان أساسيان:

يرى الأول أن الانطلاق من الديمقراطية الليبرالية والقبول بها هو جنوح إلى النهج الاصلاحى على حساب الموقف الثورى، ولا يحقق المصالح الأساسية للطبقة العاملة وحلفائها، وأنه موقف غير علمى يتجاهل الطبيعة الطبقيّة للدولة ، ولا يسمح بحماية الانجازات الاقتصادية والاجتماعية التى ستم خلال المراحل الأولى للبناء الاشتراكى إذا سمح بالتعددية وتداول السلطة بين مختلف الأحزاب والقوى السياسية، اشتراكية كانت أو بورجوازية.

بينما يرى الثانى أن الاشتراكية لا يمكن أن تتحقق بدون تمتع الشعوب بحرياتها الأساسية واحترام التعددية وحق الشعب فى اختيار من يتولى السلطة . وأن الديمقراطية الليبرالية ليست فقط نتاجا للنظام الرأسمالى بل هى أيضا ثمرة لنضالات الطبقة العاملة وحلفائها التى أوصلتها إلى ماهى عليه الآن وما تقوم عليه من مبادئ أساسية ، ومن ثم فهى نتاج للتطور الانسانى ككل يجب الاستفادة منه والاضافة إليه بما يعوض قصوره ويستكمل النقص فيه ويضمن المصالح الأساسية للطبقات الكادحة.

وفى اعتقاده أن الأسباب الحقيقية للخلاف بين الموقفين ليست فيما يطرحه كل طرف من حجج ومبررات فقط، بل هى أعمق من ذلك بكثير وتدور أساساً حول رؤيتها الفكرية لعملية الانتقال إلى الاشتراكية وما تطرحه من اشكاليات مثل:

- هل هى عملية تاريخية طويلة المدى تتضمن العديد من المراحل الانتقالية أم أنها تتم بضربة خاطفة مرة واحدة وللأبد هى لحظة

الاستيلاء على السلطة.

- المخطط بين الثورة وأسلوب الوصول للسلطة ، فهناك من يرى أن الثورة لا تتحقق بدون اللجوء للعنف لاسقاط النظام القائم ، وهناك من يرى امكانية الوصول إلى السلطة بغير أساليب عنيفة إذا توفرت في المجتمع امكانية التدول السلمي للسلطة وأن الثورة هي ما يتحقق بعد ذلك من تغيير في علاقات الانتاج والقدرة على اقامة نظام اقتصادى اجتماعى سياسى أكثر كفاءة وأكثر عدالة وأكثر ديمقراطية من النظام الرأسمالى ، ومن ثم فهى عملية ممتدة لفترة زمنية طويلة.

- اختلاف النظرة لأهمية احترام الظروف الملموسة للمجتمع فى كل مرحلة والانطلاق منها فى تحديد الأهداف النضالية والتحالفات الاجتماعية والسياسية وكيفية الوصول إلى السلطة ، حيث يغيب عن البعض أنه لا توجد نماذج محددة سلفا لهذه المسائل صالحة لكل المجتمعات فى كل الأزمنة ، بل يتم تحديدها من واقع المعرفة بأوضاع المجتمع فى لحظة معينة ، وبالتالي فانه لا توجد أشكال للنضال لها صلاحية مطلقة على ماعداها من أشكال أخرى ، بل إن صلاحيتها رهن بعلاقات القوى فى المجتمع المعنى فى مرحلة معينة من تطوره.

- اختلاف النظرة إلى دور كل من الطليعة والجماهير فى النضال من أجل الاشتراكية وهل يمكن بناء الاشتراكية بالنيابة عن الجماهير أم بواسطة قوة الجماهير المنظمة؟

من هنا فان المعالجة السليمة للموقف من الديمقراطية الليبرالية تتطلب الاجابة أولا على عدد من الأسئلة فى مقدمتها : ماهى السمات الأساسية المميزة للواقع الراهن للمجتمع المصرى؟ وماهى صورة اشتراكية المستقبل التى نسعى لاقامتها ؟ وهل تلبى الديمقراطية الليبرالية احتياجات تجاوز هذا الواقع الراهن والسير بنجاح على طريق

بناء هذه الاشتراكية؟ وكيف يمكن تطوير الديمقراطية الليبرالية لتفى باحتياجات النضال من أجل الانتقال إلى الاشتراكية؟

التعددية الاجتماعية والدينية والثقافية

السمة الأساسية المميزة للمجتمع المصرى الراهن هى أنه مجتمع تعددى فى الجوانب الاجتماعية والدينية والثقافية . فنحن نلاحظ تنوعا كبيرا فى التكوين الطبقي والاجتماعى مابين فلاحين وعمال وبورجوازية صغيرة وفئات وسطى وبورجوازية كبيرة ، وتتعدد نتيجة لذلك مصالح هذه القوى التى تصل إلى حد التعارض الكامل ، خاصة وأن الفئات الحاكمة تستأثر لنفسها بالجزء الأكبر من الثروة والدخل القومى تاركة أغلبية الشعب تعاني من مصاعب الحياة . وقد ترتب على الأخذ بسياسات التثبيت والتكيف الهيكلى اتساع نطاق الفئات التى تعاني من الحرمان والفقر وتنشط خارج الاقتصاد الرسمى التى تعيش فى تجمعات سكانية على هامش المدن الكبيرة مشكلة بذلك ماعرف بالفئات المهمشة التى تهدد الاستقرار الاجتماعى وتضم أيضا بالاضافة إلى المهاجرين من الريف أعدادا كبيرة من الشباب المتعطل الذين تتعارض مصالحهم كلية مع مصالح الفئات الحاكمة وامتيازاتها . ولا تقتصر التعددية على انقسام المجتمع الى طبقات وشرائح وفئات اجتماعية واتساع نطاق الفئات المهمشة ، بل هناك أيضا تعددية دينية حيث يضم المجتمع المصرى نحو سبعة ملايين مواطن قبطى يشعرون بعدم الرضى إزاء بعض مظاهر التمييز ضدهم ، سواء بالنسبة لتمثيلهم فى مجلس الشعب والمجالس الشعبية المحلية والنقابات المهنية والعمالية أو فى تولى المناصب الكبرى أو فى بناء دور العبادة فضلا عما يسود المجتمع من روح التعصب الدينى . وهناك أيضا تعددية ثقافية حيث تتعايش فى المجتمع ثقافتان احدهما تقليدية

موروثة من العصور الوسطى وأخرى عصرية تقوم على قيم الحضارة الغربية ومثلها العليا ، ويعزز هذا الانقسام الثقافي وجود نظامين للتعليم أحدهما ديني والآخر مدني وعدم النجاح حتى الآن في تطوير ثقافة وطنية تستلهم أفضل ما في ثقافتنا الموروثة من قيم وأفضل ما أبدعته الثقافة الانسانية المعاصرة . ويترتب على هذه الأوضاع تفاوت في مستويات الوعي لمختلف الفئات والشرائح والطبقات الاجتماعية ، بل يحدث هذا التفاوت في الوعي داخل الطبقة الواحدة أو الشريحة الاجتماعية الواحدة نتيجة لاختلاف حظ افرادها من التعليم والمعرفة والقدرة على فهم أوضاع المجتمع ويترتب على ذلك اختلاف الرؤى السياسية و البرامج السياسية لحل مشكلات المجتمع ، وينشأ بذلك الأساس الموضوعي لتعدد القوى والأحزاب السياسية ليس فقط بين الطبقات والقوى الاجتماعية المختلفة بل وأيضاً داخل الطبقة الواحدة.

وهكذا فأننا نلاحظ أن التعددية سمة أساسية مميزة للمجتمع المصري الراهن وأنها تأخذ أشكالاً مختلفة:

- تمايز في المصالح الاجتماعية.

- تفاوت في الوعي.

- أقليات دينية.

- ثقافات متعددة (تقليدية وعصرية)

- تعددية سياسية.

ومن الواضح أن المجتمع يتجه إلى مزيد من التوتر وعدم الاستقرار نتيجة للمعالجات الخاطئة للفئات الحاكمة التي تجاهلت هذه التعددية وحاولت طمسها أو القفز عليها ، ولهذا فانه لا مفر لمعالجة هذه الأوضاع بحكمة من الاعتراف بهذه التعددية واحترامها والانطلاق منها باعتبار

ذلك أساس النجاح فى الحد من آثارها السلبية ، وذلك من خلال جهد متكامل يقوم على انتهاء كافة صور التمييز بين هذه الفئات وتحقيق المساواة بينها فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وادماجها فى المجتمع على أساس من الاختيار الحر ولاسبيل لذلك إلا بانتهاج الديمقراطية كأساس للعمل الوطنى . أن هذه التعددية وهذا التفاوت سوف يستمر طويلا وسوف تستغرق مواجهته مرحلة تاريخية طويلة ، إلى أن يتم القضاء على كافة أشكال التمييز بينها وإنهاء صور القهر التى تعاني منها ، وسوف تستمر ظاهرة التعددية إلى مابعد البناء الاشتراكى ، يعزز ذلك أيضا أن اشتراكية المستقبل سوف تقوم فى البداية - وسيستمر ذلك لفترة طويلة على التعددية . كيف؟

اشتراكية المستقبل

بالرغم من أن المناقشات الجارية حاليا حول صورة المجتمع الاشتراكى فى المستقبل لم تنته بعد إلى تصورات واضحة ومحددة ، إلا أنه بإمكاننا الاستفادة من الذى حدث فى النموذج السوفيتى وماانتهى اليه من فشل أن نحدد بعض الأسس الهامة التى ستقوم عليها اشتراكية المستقبل فى الأقطار العربية التى لم تنجح بعد فى استكمال تحولها إلى الرأسمالية ، ومازالت تتعايش داخلها أنماط انتاجية مختلفة ، ومن أهم هذه الأسس :

- أن اشتراكية المستقبل لاتقوم فقط على الملكية العامة لكل وسائل الانتاج منذ البداية بل سيكون هناك مكان للملكية الخاصة والملكية التعاونية وملكية الجماعات الاجتماعية.
- أن اشتراكية المستقبل لن تقوم على التخطيط المركزى على النحو

الذى عرفته التجربة السوفيتية بل سوف تتم من خلال المزج بين مبادئ التخطيط وآليات السوق وقواعد العدالة الاجتماعية.

- أن اشتراكية المستقبل لا تقوم على احتكار الدولة بل سيشاركها مجتمع مدنى قوى يمارس مهامها كانت تدخل تقليديا ضمن مهام الدولة الاشتراكية .

- إن اشتراكية المستقبل سوف تشهد جبهة شديدة الاتساع للقوى الاجتماعية المستفيدة من التحول إلى الاشتراكية وليس فقط الطبقة العاملة أو فقراء الفلاحين.

معنى هذا أن المجتمع الاشتراكى سيقوم أساسا على التعددية ليس فقط فى ملكية وسائل الانتاج بل أيضا فى أسس إدارة الاقتصاد الوطنى والأساس الاجتماعى لسلطة الدولة . وسوف يتطلب ذلك أن تبني هذه الاشتراكية على الاقتناع والاختيار الديمقراطى وليس القرض ، وأن يتجدد الالتزام بها على أساس انجازاتها الفعلية وليس كحق تاريخى مفترض نظريا . وأن يتم ذلك فى اطار من التعددية السياسية التى تتيح لكل القوى الاجتماعية والسياسية حرية التنظيم والاجتماع والرأى وطرح برامج بديلة والسعى لتداول السلطة سلميا . وأن تتيح هذه الاشتراكية حرية المبادرة لكل القوى الاجتماعية والجماعات والأفراد . وتثبت كفاءتها بالاستناد الى قواعد السوق والتنافس والاختيار الحر دون فرض من سلطة بيروقراطية الدولة أو الحزب، وتتيح قدراً كبيراً من التعدد الثقافى والفكرى وتشجع الحوار الحر بين الأفكار والأفراد والجماعات.

هكذا تصبح الديمقراطية الاطار الأمثل لبناء الاشتراكية ومعالجة مشاكل التعددية سواء فى الوضع الراهن أو بعد بدء البناء الاشتراكى وتقدم الديمقراطية الليبرالية الحد الأدنى من الأسس والقواعد والأطر

التي تكفى لبناء دولة شرعية تحظى بقبول عام فى المجتمع ، ذلك أنه لا طريق للشرعية إلا من خلال المشاركة الواسعة فى صنع القرار العام واثاحة الفرصة أمام كل قوى المجتمع ومدارسه الفكرية للتفاعل فى حرية وفق قواعد مقبولة لهم جميعا ، وفى طرح بدائل بما يحق صالح الجميع . ولكننا مطالبون فى نفس الوقت باستكمال النقص وأوجه القصور فى الديمقراطية الليبرالية التى لاتزيد الآن فى حقيقتها عن كونها نظام تتنافس فيه النخب للحصول على حق الحكم من خلال الانتخابات ، ولم توفر فرصا متكافئة للطبقة العاملة وفقراء الفلاحين بسبب انتفاء المساواة فى المجتمع الرأسمالى فى الثروة . وإذا كانت الطبقة العاملة قد نجحت فى مرحلة تاريخية سابقة فى تطوير الليبرالية السياسية فاننا قادرون الآن على استكمال هذا التطوير ، بل أنه يمكننا أن نطرح مفهوم أرقى للديمقراطية يتجاوز الديمقراطية الليبرالية ولكنه لايتجاهل مابلورته من أسس وأطر ، مفهوم جديد للديمقراطية يبنى على ماتحقق ويضيف إليه.

الديمقراطية الليبرالية لا تكفى

تعتبر الديمقراطية الليبرالية بالمعنى الذى تحدثنا عنه من قبل " صيغة سلمية لإدارة الاختلاف والتنافس والصراع طبقا لقواعد متفق عليها من كل الأطراف " وهى من هنا مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته للإدارة السلمية للعلاقات بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة ، وهى لم تكن كذلك فى بدايتها حيث تطورت من كونها مجموعة من الأفكار والقيم التى تدور حول الفرد وحرية إلى نظام يقوم على توسيع الحقوق والحريات السياسية لتشمل المواطنين جميعا وقد تحقق هذا التطور نتيجة نضال فعال قادته الطبقة العاملة

فى الدول الرأسمالية المتقدمة ، وتبلورت نتيجة لذلك مجموعة المقومات الأساسية التى تكفل تحقيق مبدأ تداول السلطة السياسية سلميا بين مختلف الطبقات وهى :

- الاعتماد على مبدأ الانتخاب العام لعناصر السلطة التشريعية والتنفيذية.

- تعميم مبدأ سيادة القانون ودولة المؤسسات ليحل محل السلطة المطلقة للحاكم ، ومبدأ الفصل بين السلطات ، واحترام السلطة القضائية واستقلالها.

- الاعتراف بمجموعة الحريات العامة وحقوق الانسان وفى مقدمتها حرية تكوين الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية وحرية الرأى والاجتماع.

ونحن نلاحظ أن الأنظمة الرأسمالية الغربية قد ركزت على مفهوم الحرية فى تحديد الديمقراطية وممارستها ، كما ركزت على مفاهيم الاقتصاد الحر والمبادرة الشخصية وتقوية القطاع الخاص وحقوق الانسان ، كما ربطت بين مفهومى الديمقراطية والرأسمالية وتصوير الأمر وكأن الأولى نتيجة للثانية ، فتم اهمال مفهوم العدالة الاجتماعية وخاصة مايتعلق بمحاربة الفقر والتخفيف من الفروقات الطبقيه والفنوية والعنصرية والجنسية بين الرجل والمرأة وتأمين تكافؤ الفرص ، فالطبقات والجماعات الفقيرة المغلوبة على أمرها لاتستطيع أن تمارس حريتها فى غياب العدالة الاجتماعية وبذلك لم تستكمل الديمقراطية الليبرالية شروط ممارسة الحرية نفسها ، والتحدى الحقيقى الآن أمام القوى الاشتراكية هو بلورة وتطبيق مفهوم للديمقراطية يستفيد مما أنجزته الديمقراطية الليبرالية وتراثها ويضيف إليه ، مايمكن من ممارسة الحرية بالفعل لكافة المواطنين بدون تمييز .

وفى هذا الصدد فإنه من المهم أن نضع المسائل التالية فى الاعتبار عند بحث كيفية بلورة مفهوم جديد للديمقراطية :

- أهمية تجاوز البرلمانية التمثيلية إلى صور من الديمقراطية المباشرة لتوسيع نطاق المشاركة الشعبية لمختلف الجماعات الاجتماعية.

- لامتعى للديمقراطية السياسية - بل أنها لا تتحقق - مالم تتحقق الديمقراطية فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى أولا ، ذلك أن الحقوق السياسية المتساوية لا يمكن أن تؤدى إلى تمتع الأفراد بقوى سياسية متساوية طالما أن هؤلاء الأفراد غير متمتعين بحقوق وقوى اقتصادية متكافئة .

- أن غياب أى تعبير مستقل من جانب القوى الاجتماعية إزاء سلطة الدولة يجعل أى حديث عن الديمقراطية بدون معنى لأن الديمقراطية تصبح مستحيلة فى هذه الظروف.

- لا يمكن السير بنجاح على طريق التطور الديمقراطى بدون النجاح فى تحقيق ثورة ثقافية تدعو إلى قيم تخدم هذ التطور الديمقراطى وبصفة خاصة قيم التسامح والحوار والتعاون واحترام الآخر والتنافس والصراع السلمى.

ديمقراطية المشاركة

من هذا العرض لمقومات الديمقراطية الليبرالية والانتقادات الموجهة إليها يصبح بالإمكان أن نطرح مفهوما جديدا للديمقراطية هو ديمقراطية المشاركة التى تؤمن الحقوق المتساوية للمواطنين وضمان مشاركتهم المباشرة فى شئون الإدارة والرقابة العامة باعتباره نظام للحياة يشمل مختلف جوانب المجتمع ، وباعتبارها اطار سياسى لتضال القوى الإشتراكية له مضمون اقتصادى اجتماعى يوفر لكافة المواطنين القدرة الاقتصادية التى تكفل لهم قدرا من المساواة فى الصراع السياسى .

ويتحقق ذلك من خلال العمل من أجل توافر المقومات الأساسية التالية للديمقراطية التي ننشدها ديمقراطية المشاركة :

١- احترام التعددية الاجتماعية الناجمة عن تعدد أشكال ملكية وسائل الانتاج.

٢- احترام التعددية السياسية والنقابية والثقافية.

٣- انتهاء كافة القيود التي تحول دون تواجد مجتمع مدنى قوى يتكون من منظمات مستقلة لمختلف فئات المجتمع : تنظيمات سياسية ونقابية واجتماعية وثقافية.

٤- توافر الحد الأدنى من الدخل يضمن المستويات الغذائية والصحية والتعليمية والسكنية اللاتقة بحياة كريمة.

٥- توافر حد أدنى من الحقوق المدنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وبصفة خاصة:

- الحقوق المدنية المتمثلة فى ضمان الأمن الشخصى وحرمة المسكن والحياة الخاصة بعدم التصنت أو اختراق الأسرار الشخصية وعدم الإيذاء البدنى أو المعنوى.

- الحقوق الاجتماعية المتمثلة أساسا فى المساواة بين المواطنين فى كافة الحقوق وفى كفالة حق التعليم والعمل والعلاج والسكن.

- الحقوق السياسية وخاصة اعتناق الرأى والدعوة له ، وحرية تشكيل الأحزاب والنقابات والجمعيات الأهلية.

٦- ثقافة ديمقراطية تقوم على قيم الحوار واحترام الرأى الآخر ورأى الأغلبية والتسامح.

٧- إعلام ديمقراطى حر يكفل حرية تدفق المعلومات والآراء دون قيود.

٨- حكم محلى شعبى حقيقى.

٩- التوسع فى الادارة الذاتية لمنشآت الانتاج والخدمات من خلال

مجالس شعبية منتخبة بواسطة العاملين والمستفيدين من الخدمة.

هكذا نقدم نحن الاشتراكيين المصريين مفهوما أرقى للديمقراطية ينتقل بمصر من ديمقراطية تمثيلية محدودة تبشر بها الرأسمالية الى ديمقراطية المشاركة التى تكفل للجميع قوة سياسية متساوية وتأثيرا حقيقيا على السلطة السياسية والسياسات العامة بما توفره من حقوق اقتصادية واجتماعية ومابتدعه من أشكال للمشاركة الشعبية المباشرة فى مجالات الانتاج والخدمات وماتنتجته من ثقافة ديمقراطية . وتصبح المجالس الشعبية المنتخبة والمنظمات السياسية والنقابية والاجتماعية والثقافية التى تكفل ديمقراطية المشاركة حرية تأسيسها بمثابة البنية التحتية لنظام ديمقراطى فاعل ، هذه البنية التحتية للديمقراطية هى فى الحقيقة ضمان استمرار التراكم فى اتجاه بناء المجتمع الاشتراكى مستقبلا دون خشية من تداول السلطة بين مختلف القوى السياسية ، لأن الجماهير المنظمة (والطلبة جزء عضوى منها) ستكون هى السند الأساسى لبناء الاشتراكية وليس الطلبة الثورية فقط ، أى أن بناء الاشتراكية سيتم بواسطة الجماهير وليس بالنيابة عنها ، وأن تبنى الاشتراكية على الوعى والاقتناع والاختيار الديمقراطى وليس الفرض ، وهذه هى الميزة الأساسية والدرس المستفاد من تجربتنا الوطنية ومن التجارب الاشتراكية السابقة . أن الارتباط بين الاشتراكية والديمقراطية هو الكفيل بتحقيقها للهدف النهائى لها وهو التحرر الانسانى الشامل الذى لايمكن أن يتحقق دون تحرر الانسان الفرد.

الحقيقة والوهم في حديث الليبرالية

٥. إسماعيل صبري عبد الله

هذه كلمة غير واضحة الدلالة، وهي في بعض الأحوال مضللة. وليس ذلك لأنها كلمة غير عربية فحسب، بل إنها كذلك في لغات بلاد أصلها. ففي فرنسا مثلاً الليبرالية فكر عينى يدعو للحد المطرود لنشاط الدولة في الاقتصاد والمجتمع، وإطلاق الحرية كاملة للرأسمالية (أو لرجال الأعمال). وهي في الولايات المتحدة الأمريكية تفيد عكس ذلك كاملاً، لأنها تعنى عندهم رفض فكر اليمين المحافظ واستدعاء تدخل الدولة لتصحيح شئنا من أضرار السوق وتساعد ضحاياها من الفقراء والمتعطلين والأقليات. أما في مصر فقد تسرب إلى ذهن كثيرين أنها مرادفة للديمقراطية أو على الأقل مرتبطة بها ارتباطاً وثيقاً. وهنا وهم كبير.

وحقيقة الأمر أن الليبرالية كانت تعبيراً عن فكر ومصالح الرأسمالية في أوروبا الغربية حين اشتد عودها وأرادت تصفية «الملكية المطلقة المستندة إلى حق إلهي» وبقياء الإقطاع. وكان جوهرها ضمان سلامة وحرية رأس المال والرأسماليين. كانت تعنى - كما جاء في الكتب المعتمدة في تاريخ الفكر السياسي والعلوم السياسية - حماية الملكية الفردية وضمان حرية المالك من تدخل الدولة أو الكتيمة أو غيرها. فقد كان الملوك يفرضون الإتاوات على الرأسماليين (البورجوازية)، فطالب هؤلاء بضرورة أخذ رأيهم في المبالغ المطلوبة منهم ووجوه إنفاقها. ونشأ مجلس العموم البريطاني تنقيها لطلب «لا ضريبة بغير تمثيل نيابي». وكانت وظيفته الأساسية إقرار الميزانية إيراداً ومصرفاً وكان ذلك أهم نصوص «قانون الحقوق» الذي صدر في إنجلترا في ١٦٨٩. وبعد ذلك بقرن حين أعلنت الثورة الفرنسية وثيقة حقوق الإنسان والمواطن جاء في رأسها «الملكية الخاصة مقدسة». ثم تلاها القانون المدني الصادر في عهد نابليون فأوضح أن للمالك حق الاستخدام، والانتفاع،

المستوى السياسى استبعدت الطبقات الشعبية. فحق الانتخاب كان مشروطا بعد أدنى من الملكية أو بقدر أدنى من الضرائب. أما من لا يملكون فهم مستبعدون تماما. من الانتخاب، وبالتالي من الترشيح، ومن الحياة السياسية عموما. علينا أن نتذكر ونحن نرى الأوضاع الديمقراطية الآن، واقع أن حق الاقتراع العام (أى صوت لكل مواطن على قدم المساواة) لم يستقر فى غربى أوروبا إلا فى الثالث الأخير من القرن التاسع عشر. ولم يكتمل تماما فى بريطانيا إلا فى عام ١٩٤٨، كما أن المرأة فى فرنسا مثلا لم تحصل على حق الانتخاب إلا فى ١٩٤٥، أى قبل المرأة المصرية بأحد عشر عاما فقط. كما علينا أن نتذكر حظر النشاط النقابى العمالى فى فرنسا حتى ما بعد ثورة ١٨٧١. أما فى بريطانيا فقد بدأ التساهل مع العمال فى أواخر الثلاثينيات من القرن الماضى، وتزايد بعد ذلك بسبب خوف الرأسمالية البريطانية من حدوث ثورات قاتل تلك التى تفجرت فى فرنسا. ومع ظهور التعددية الحزبية الهورجوزية ظل الحظر قائما على الأحزاب الاشتراكية والحركات العمالية. وأخيرا، وليس ذلك أقل الأمور دلالة على ما نقول، احتفظت الليبرالية الأمريكية باسترقاق المختطفين أصلا من أوطانهم منذ الاستقلال (١٧٧٤) إلى نهاية الحرب الأهلية (١٨٦٥). وحرم السود من كثير من حقوق المواطنة ومورس ضدهم تمييز عنصرى مثل نظام «الفصل العنصرى» الذى كان فى جنوب أفريقيا، حتى أواخر الستينيات. ومازالت نسبة البطالة بينهم أضعاف نسبتها بين البيض.

أما الديمقراطية فى جوهرها فهى إعلاء حرية المواطن وحقه فى اختيار من يتولون أموره فى كل المستويات. وهى أيضا الاحترام الكامل لحقوق الإنسان بما فيها الحقوق الاقتصادية (توفير فرص العمل والوفاء بالحاجات الأساسية) والاجتماعية (توفير الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وثقافة.. إلخ). ولم تحصل الشعوب الغربية على الديمقراطية منحة من السلطة الرأسمالية. وإنما كافحت عقودا عدة من أجل كل حق انتزعت. فقد مرت فرنسا بثلاث ثورات (١٨٣٠، ١٨٤٨، ١٨٧١) قبل أن تفرض حرية الحركة النقابية ونظام الاقتراع العام حرية تكوين الأحزاب الاشتراكية. وفى الولايات المتحدة لم يبلغ نظام الرق إلا بحرب أهلية استمرت حوالى أربع سنوات. وفى كل البلدان الغربية انتزع العمال

بالنضال المتجدد (الإضراب، التظاهر، الضغط على المرشحين بالبرلمان، الصحافة والنشر...) تخفيض أسبوع العمل من ٦٠ ساعة إلى ٤٠ ساعة. وشهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ظهور وانتشار نظم التأمينات الاجتماعية والصحية لتغطي معظم المواطنين. ويأبجأز نالت الشعوب كل حق من حقوق الإنسان بضمن كبير أحيانا - من النضال المباشر والتضحيات المتوالية. ويجهل كثير من يتسبون إلى فكر كارل ماركس أن الرجل كان في قلب كل الممارك الديمقراطية في عصره وفي مقدمتها الاقتراع العام وحرية النشاط النقابي والعمل السياسي. بل إنه كان يؤمل أن تستطيع الطبقة العاملة الوصول إلى الحكم بالانتخاب الحر المباشر، وأن تحسن أوضاع العمال وبقية الفئات المستغلة. وقد صرح في مؤتمر اشتراكي في هولندا بأنه من المتصور أن تتحقق الثورة الاشتراكية عن طريق الانتخاب في دول مثل بريطانيا وهولندا والولايات المتحدة. وما كان يقلقه هو ترجيحه أن الطبقات المزاحة من السلطة ومن ملكية رأس المال لابد أن تستخدم القوة لتحول دون تحقق الاشتراكية سلميا. ومن ثم كان تركيزه على العنف الثوري الذي ستفرضه الظروف على الطبقات الشعبية دون أن تكون في الأصل ساعية إليه.

الليبرالية هي إذن حكم الرأسمالية، والديمقراطية حكم الشعب. وعندئذ يرد السؤال كيف نجحت الرأسمالية في الاحتفاظ بنمط إنتاجها المتميز ودعم مكانتها الاجتماعية في كل المجالات رغم اضطرابها لتقديم تنازلات خطيرة للجماهير الشعبية؟ والإجابة عليه تكمن في أمور ثلاثة: أولها بلاشك التطوير التكنولوجي الذي يمكن الرأسمالية من زيادة إنتاجية العمل (وبالتالي زيادة فائض القيمة أو الربح) بما يتجاوز تكلفة الإصلاح الاجتماعي. ولم يكن ذلك غائيا عن ماركس. فقد أوضح المفكر الكبير أن الرأسمالية تختلف عن كل أنماط الإنتاج السابقة بارتكازها على الصناعة الحديثة التي تقوى بالتطور التكنولوجي بالضرورة. وأضاف أن الصناعة نشاط اقتصادي ثوري بطبيعته. وكرر أن أزمة الرأسمالية تكمن في قدرتها على زيادة الإنتاج على نحو مطرد وعجز الأسواق عن استيعاب فائض الإنتاج. ومن هنا كانت الحرب أمرا ملاصقا لنمط الإنتاج الرأسمالي لأنها وسيلة تدمير فائض الإنتاج والخروج من الأزمات الدورية التي عبرت دائما عن كساد في الأسواق وهبوط في الأسعار وتكنس للمنتجات. وكان

تاريخ أوروبا الحديث بالفعل سلسلة من الحروب. ونجحت الرأسمالية الغربية لأول مرة فى التاريخ فى إشغال حريين عالميتين لم يفصل بينهما إلا عشرون عاما فقط. والأمر الثانى الذى لم يتعمقه ماركس هو استغلال الرأسمالية الغربية لشعوب العالم الثالث ومصادرتها لجزء مهم من الفائض الاقتصادى المتحقق فى كل مستعمرة أو شبه مستعمرة. وتتحقق تلك المصادرة من خلال التبادل غير المتكافئ الذى مازال صفة أساسية فى كل المبادلات الدولية بين الشمال والجنوب. أما الأمر الثالث، وهو أيضا جديد لم ينل نصيبه من التحليل إلا مؤخرا، فهو اكتشاف الوسيلة لتغيير الحكام سلميا مع بقاء السلطة الجوهرية بيد الرأسمالية الكبيرة، أى نظام الديمقراطية النيابية. فالتعددية الحزبية وحق الانتخاب لجميع المواطنين غير الصراع بين الأحزاب والاتجاهات السياسية يودى إلى إمكان تغيير الحكومة أو الأحزاب الحاكمة بصفة دورية (ما بين ٤ سنوات إلى خمس، وأحيانا ست سنوات). وتتفاوت الأحزاب السياسية فى موقفها من مطالب الشعب ما بين الرجعية، والمحافظة، والتقدم، أو بعبارة أخرى اليمين والوسط واليسار. ومن ثم فأمام الناخبين فرص اختيار حقيقية لحكامهم. ولكن أيا كانت النتائج فإن كل الأحزاب تسلم عن اقتناع أو لأسباب تكتيكية بالامتناع عن إسقاط النظام الرأسمالى، وكل ما أتبع فعلا لأحزاب اليسار كان إجراءات إصلاحية بعضها بالغ الأهمية، ولكنها لا تهدر جوهر العلاقة الاستغلالية بين الرأسمالية والطبقة العاملة وحلفائها الشعبيين.

وأخيرا لابد أن نتأمل الخطاب الرسمى الأمريكى أو الغربى بصفة عامة عن «الديمقراطية الليبرالية» التى يدافع عنها الغرب. وهو هنا يربط ربطا لا فكاك منه بين الحياة النيابية والحريات العامة وبين اقتصاد السوق. وأحسب أن نجاح الغرب الكبير فى العالم الثالث هو اقتناع كثير من أبناء الجنوب بأن «الديمقراطية والاقتصاد الحر» وجهان لعملة واحدة. وساعد على ذلك بلا شك سقوط الاتحاد السوفيتى واقتراح الاشتراكية السوفيتية بالقهر والبيروقراطية والإخلال بحقوق الإنسان. ونحن نرفض الأمرين: الربط بين الرأسمالية والديمقراطية وبين الاشتراكية والدكتاتورية. ونؤكد أن الديمقراطية ضرورة لبناء اشتراكية تصفى الاستغلال والقهر معا. ونوقن أننا راغبون فى توسيع الديمقراطية إلى ما وراء ما حققته

الشعوب الغربية بتدبير وسائل المشاركة الشعبية الفاعلة فى كل مستويات القرار وكل أنشطة المجتمع. وقد ذكر الزميل العزيز عبدالغفار شكر فى مقاله عن الديمقراطية فى «الأهالى» أمثلة ووسائل مختلفة لتحويل المشاركة من مفهوم نظرى إلى إجراءات عملية.

ومن ثم فإن حزينا يجب أن يكون دائما حزبا للديمقراطية، يحرصها فى داخله، وفى علاقاته بالأحزاب والقوى السياسية، وكذلك فى موقفه إزاء المنظمات الجماهيرية والنقابية والجمعيات الأهلية. ويطالب بها فى الحكم المحلى وفى إدارة الشركات، وتنظيم النقابات والجمعيات، يلح عليها فى تطوير التعليم، ويصر عليها فى قطاع الصحة وغيرها من الخدمات. ونحن نريد مقروطة المجتمع كله وليس فقط توفير ديمقراطية الحكم. ونرى أن الليبرالية الرأسمالية طريق مسدود أمام شعوب العالم الثالث، لأن الظروف التاريخية التى توافرت لنشأة وتطوير الرأسمالية الغربية (السبق التكنولوجى، استغلال المستعمرات، طرد الفقراء إلى الأمريكتين وأستراليا ونيوزيلندا.. إلخ) لا يمكن تكرارها فى عالم اليوم. فالتاريخ لا يكرر نفسه أبدا.

التقابات والديمقراطية فى عصر عولمة رأس المال

أمنية شفيق

منذ بدايات العقد الثمانينى، عادت قضية الديمقراطية تطرح نفسها كقضية دائمة على جدول أعمال البحث الإنسانى فى كافة المواقع السياسية والأيدولوجية. فمع بدايات هذا العقد وقعت عدة أحداث فى مواقع ثلاثة مهمة، الموقع الأول كان فى بولندا البلد الاشتراكى الذى كان يحكمه تحالف العمال والفلاحين بأداته الطليعية، الحزب الماركسى اللينينى. وكان الموقع الثانى فى المملكة المتحدة إبان الدورة الأولى لرئاسة مارجريت تاتشر وحزب المحافظين للوزارة فى ١٠ داوننج سترى. وكان الموقع الثالث فى الولايات المتحدة الأمريكية إبان الدورة الأولى لرئاسة رونالد ريجان والحزب الجمهورى فى البيت الأبيض الأمريكى. كانت المواقع الثلاثة تختلف فى توجهها تجاه قضية الديمقراطية بناء على أساس اختلافها لمفهوم دور الدولة فى المجتمع. فى بولندا ساد مفهوم قيادة حزب تحالف العمال والفلاحين، وبالتالي لإدارة الدولة ولكل أنشطة المجتمع. وفى الثانية وهى المملكة المتحدة كانت أسس إدارة المجتمع تقوم على أساس الفكر الاشتراكى الديمقراطى الذى أسسه الفايون ووضعه فى الممارسة حزب العمال البريطانى بعد الحرب العالمية الثانية، فللدولة دورها القيادى فى إدارة المجتمع وفى الحفاظ على الحقوق الأساسية للإنسان، ولكن بما لا يخل بدور الرأسمال الخاص وبالنور الليبرالى السياسى لعمل الأحزاب والتقابات. أما الثالثة وهى الولايات المتحدة الأمريكية فقد بنت أسس إدارتها للمجتمع على أساس عدم تدخل الدولة فى أى من الأنشطة وعلى أساس حرية الفرد سواء فى الاقتصاد أو السياسة أو التقابات.

المهم أن هذه الأحداث وقعت فى المواقع الثلاثة المهمة.

فى بولندا ، هبت شريحة من الطبقة العاملة البولندية فى ميناء جادنسك ، حيث تتركز استثمارات هندسية كبيرة لصناعة السفن ، ضد سياسات الحكومة المركزية فى وارسو وضد سيطرة حزب الطبقة العاملة على النقابات . وطالبت بحرية التنظيم النقابى وتعدد مراكزه . ثم سارت فى طريق الرفض العام للنظام النقابى ثم للنظام السياسى إلى أن وصلت ببولندا إلى ما وصلت إليه الآن مع شقيقاتها الدول الاشتراكية الأخرى (سابقا) ، بما فى ذلك الاتحاد السوفيتى . والآن وبعد مرور خمسة عشر عاما على أحداث عمال السفن فى جادنسك يشعر الإنسان السياسى بأن هذه الأحداث كانت وكأنها الشرارة الأولى التى سبقت الحريق الهائل . أو كأنها أولى إشارات عصا المايسترو لفرقه الأوركستراالى . وقد فسرت هذه الأحداث على أنها تمرد الطبقة العاملة البولندية على النموذج الديمقراطى الماركسى اللينينى . لأن هذا النموذج لم يستجب لمتطلبات العصر وللتطور الحادث فى بولندا والعالم .

فى المملكة المتحدة وقفت مرجريت تاتشر على قمة حكومة المحافظين تحطم فى التقاليد التى أرسنها الطبقة العاملة الإنجليزية وحافظت عليها مبادئ الاشتراكيين الديمقراطيين المتمثلين فى حزب العمال . فلم تتحن حكومتها لأى من مطالب عمال المناجم الذين استمروا فى إضرابهم لتسعة شهور كاملة ، حجبت عنهم محاولات تضامن العمال البريطانيين معهم ثم عدلت من قواتين النقابات بحيث تحدد من حرية العمال وتنظيمهم النقابى فى ممارسة حقهم فى إعلان الإضراب عن العمل أو ممارسته ، ثم صفت كل مناجم الفحم المملوكة للدولة والتابعة لإدارتها المباشرة من خلال بيعها للرأسمال الأمريكى . وبذلك فتحت صفحة جديدة ليس فقط فى مسيرة النقابات فى المملكة المتحدة ولكن فى سياسة خصخصة الملكية العامة فى البلاد وقيل فى ذلك الوقت إن حزب المحافظين برئاسة تاتشر يتنقح عناصر الديمقراطية البريطانية التى تتيح للعمال التلاعب بالصناعة والاقتصاد البريطانى .

أما فى الولايات المتحدة الأمريكية فقد تصدى رونالد ريغان لإضراب عمال الموانئ والمطارات بأسلوب ، بنا حينذاك غربا على بلد يدعى الديمقراطية . فقد استعان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بسلاح الطيران الأمريكى لكسر الإضراب وإجبار العمال إلى العودة إلى أعمالهم دون الاستجابة إلى أى من

مطالبهم التي تشعروا بها. بما يعنى أنه استخدم القوات المسلحة لضرب حركة العمال. وحدث له ما أراد. وكانت هزيمة كبرى للحركة النقابية الأمريكية. كما كانت نكسة لفكر وعارسة الليبرالية ومثالياتها الغربية.

وإذا كانت هذه الأحداث قد وقعت فى بدايات هذا العقد الذى شاهدت نهاياته التصفية الكاملة للمنظومة الاشتراكية، فإننا نلاحظ تغييرات أخرى كبيرة مصاحبة لتلك التى وقعت والتى قد لا تقل عنها أهمية. تأتى ضمن هذه التغييرات تلك السياسات الدافعة لعمليات التحول والعودة السريعتين إلى المشروع الخاص وهى التى ترمى إلى تصفية ما نسميه بالقطاع العام أى ذلك الجانب من الثروة القومية الذى كان ملكية عامة لها أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. كما نلاحظ نشوء تكتلات اقتصادية كبيرة تنظم فى داخلها تسهيلات وتدفقات مالية ومؤثرات دعائية ومالية كبيرة بالمقارنة بمواقع الفقر المنتشرة فى مناطق كثيرة فى بقاع العالم. بجانب هذا المتغير، فإننا نلاحظ تفاقم الصراعات الدينية والاثنية والقبلية والتى إن استمرت فإنها ستلتهم أعدادا من البشر قد يفوق عددهم عدد الذين التهمتهم الحرب العالمية الثانية. وهى صراعات يقع بعضها اليوم فى عدد من تلك البلدان التى سارت، ولو نظريا فى فلك التطور الاشتراكى مثل يوغوسلافيا القديمة، أفغانستان، الصومال ووسط آسيا والصراع بين أذربيجان وأرمينيا ثم الصراع بين الاتحاد الروسى والشيشان. فهل يمكننا اعتبار ما حدث، من أوله إلى آخره، مجرد تغييرات نتجت عن تأمر قوى على قوى أخرى أو مجرد انتصار أيديولوجية على أيديولوجية أخرى؟ أو أن نعتبر أن هذه التغييرات جاءت نتيجة لأخطاء وقعت هنا أو هناك؟

تراكمات وتغييرات

لاشك أن هذه التغيرات كان لها أساسها المادى فى كل مجتمع على حدة، وفى العالم ككل. كما لاشك أن هذا الأساس المادى كان فى حالة تشكل وتبلور منذ فترة ليست قصيرة، وأن الإرهاصات الأولى لنتائجه وتأثيراته المباشرة، بدأت مع

تلك الأحداث التي ذكرنا أنها وقعت في بدايات العقد الثمانيني. فالتغيرات لا تأتي فجأة وإنما لابد أن تستند على تراكمات كمية. وإذا كنا نبحث اليوم عن هذا الأساس المادي لهذه التغيرات فلماذا نربطها بقضية الديمقراطية التي نحن بصدد مناقشتها اليوم؟

السبب الأساسي لهذا البحث ولذلك الربط هو أن التطور الاقتصادي في كل مجتمع يشكل التطور الاجتماعي لهذا المجتمع. كما أنه يشكل ليس فقط هياكل ومؤسسات هذا التطور الاجتماعي، وإنما يشكل في الوقت ذاته وبالقدر ذاته آليات عمل وتفاعل هذه الهياكل وتلك المؤسسات. وتقدم أحد الأمثلة على ذلك.

فما المصنع من رحم الورشة الحرفية. كانت الورشة موجودة في البداية ويعمل فيها العمال الصناعيون ويملكها أصحاب العمل من الرأسماليين الصغار. في البداية شكل هؤلاء العمال النقابة لتوحيد تضالهم الجماعي في مواجهة سطوة رأس المال. كانت الحرفة وعمالها أساس هذه النقابة. ثم تطورت الورشة أو نظام الورش ونشأ المصنع الذي ضم في الأساس مجموعة حرف. فتغير بالتالي شكل العمل وطبيعة عمل العمال المشكلين لعضوية النقابة، وبالتالي تحولت هذه النقابة من نقابة حرفة إلى نقابة صناعة. هنا التغير في الأساس المادي للعمل ولرأس المال أعقبه تغير في الهيكل، الذي تلاه تغير في آليات عمل هذا الهيكل. فصناعة السيارات التي بناها هنري فورد بدأت بالتقسيم الحرفي لعمل السيارات، ثم تطورت إلى مستوى صناعة السيارات. بمعنى تحول العمل الإنتاجي هنا من مجموعات حرفية منفصلة إلى خط إنتاج متصل يوفر الوقت والمال والفاقد ويحقق النمطية والتخصص والوفرة. وبذلك تم التوسع المتصاعد في الاستثمار والإنتاج والتوظيف. وبذلك أصبح خط الإنتاج هذا هو أساس تشكيل النقابة. وتواجد بها لذلك التنظيم الصناعي للنقابات الذي كان يعني أن يؤسس التنظيم النقابي على وحدة عمال الوحدة الواحدة ثم وحدة عمال الصناعة الواحدة ومعها الصناعات المشابهة أو المغذية لها، ثم وحدة العمال كلهم في تنظيم نقابي وطني واحد. فالتحول إلى خط الإنتاج كان يعني التحول إلى هذا الهيكل الحديث وآلياته.

هذا الأساس المادي للعملية الاستثمارية الإنتاجية استمر العنصر الحاكم للعمل النقابي بهياكله وآلياته. فمادا وجد المصنع الحديث باستثماراته الكبيرة ويخط

إنتاجه هنا استمرت النقابات على شكليتها هذه. وإذا تغير هنا الأساس المادى؟ سلاحظ أن النقابات ستتغير كهيكل وكآليات تبعاً لهذا التغيير. ويأتى أوضح نموذج لذلك من الحدث الذى بدأ فى المملكة المتحدة فى بدايات العقد الثمانينى وفتح الباب للمتغيرات الكثيرة الحادثة فى هذا البلد. مع الأخذ فى الاعتبار أن الطبقة العاملة الإنجليزية، وهى جزء من الطبقة العاملة فى المملكة المتحدة، هى الطبقة التى وضعت بدايات الصياغة لنشأة التنظيم النقابى، حيث إنها الطبقة التى تنتمى إلى البلد الذى نشأت فيه الرأسمالية الصناعية وتطورت قبل مثيلاتها فى بلدان أوروبا.

فى عام ١٩٨٠ كان المؤتمر النقابى فى المملكة المتحدة «الاسم الرسمى للتنظيم النقابى فى البلاد» يضم فى عضويته ١٢.٥ مليون عامل وعاملة. فى عام ١٩٩٢ أصبحت عضويته لا تتجاوز ٧.٥ مليون عامل وعاملة. فأين ذهب هذا الفارق وهو ٥ ملايين عامل وعاملة فى فترة ١٢ عاماً لا أكثر؟ هل أحيل كل هذا العدد إلى المعاش؟ أو أنهم توفوا ولم يعين عمال بدلا منهم؟ أو أنهم فصلوا وتحولوا إلى متعطلين؟ إذا كانت الظروف تسير بشكل طبيعى ودون وجود متغيرات حادة أو حتى غير عادية، كان المفروض ألا يخرج السبب عن الأسباب الثلاثة المذكورة. لكن الحقيقة أن الاقتصاد فى المملكة المتحدة مر بتغيرات أساسية أدت إلى هذا الاتكماش غير الطبيعى فى العضوية النقابية.

خمس جولات

فى المقام الأول استمرت الاستثمارات الجديدة تعتمد على آخر منتج للتقدم التكني فى كل الأنشطة الصناعية والتجارية، مما أدى إلى قيام الأنشطة الصناعية والتجارية والتى كانت فى القديم القريب أنشطة كثيفة العمالة على أساس قاعدة كثيفة رأس المال وقليلة العمالة. إذن لقد انكمش أو صغر خط الإنتاج فى الاستثمارات الجديدة، وبذلك فقد التنظيم النقابى درجة من الكثافة العمالية كانت تضاف سابقاً إلى عضويته.

ثم بدأت الاستثمارات القديمة فى تطوير آلاتها ومعداتنا لتدخل عليها هذه التقنية الحديثة حتى تستطيع الوقوف فى ساحة المنافسة الرأسمالية، فاستغنت عن عمالها القدامى تحديداً وقدمت لهم مقررات مالية وشجعتهم على القيام باستثمار مدخراتهم فى المشروعات الصغيرة. وبذلك أصبحوا أصحاب عمل صفاراً وانفصلوا عن التنظيم النقابى الذى كان يضمهم أيام كانوا من الأجراء. وبذلك انكمش وصغر خط الإنتاج فى الاستثمارات القديمة وفقد التنظيم النقابى فى جولة ثانية عضوية قديمة كانت لديه.

ثم انتقلت شريحة من الرأسمالية البريطانية المحلية إلى الاستثمار فى بلدان شرق آسيا أو شرق أوروبا فأغلقت وحداتها أو أجزاء منها وأنهت خدمة عمالها الذين استثمروا مدخراتهم فى تلك المشروعات الصغيرة التى أصبحت منتشرة وتستوعب يد عاملة كثيرة. ففقد التنظيم النقابى للمرة الثانية عضوية قديمة كانت لديه.

والجدير بالذكر أنه فى المجلتين الثانية والثالثة كان التنظيم النقابى فى المملكة المتحدة يفقد عمالاً صناعيين يملكون تراثاً من النضال الجماعى، بمعنى أن التنظيم النقابى هنا كان يفقد كماً ثم كيفاً من قدامى العمال الصناعيين.

ثم تأتى للجولة الرابعة. إذا عدنا للاستثمارات الجديدة فى المملكة المتحدة فسوف نجد أن نسبة عالية منها تتجه فى الأساس إلى الاستثمار الخدمى أو التجارى. ذلك لأن المال البريطانى المستثمر فى الصناعة يتجه فى الأساس إلى تلك البلدان التى تقدم فرص الربح الأعلى من خلال تدنى ظروف وشروط العمل ورخص اليد العاملة والتسهيلات الضريبية التى تحصل عليها تلك الاستثمارات فى حكومات الدول التى تتجه إليها. معنى ذلك أن نسبة عالية من العضوية الجديدة للتنظيم النقابى البريطانى تأتى من التجارة والخدمات، بينما تأتى النسبة الأقل من النشاط الصناعى. ويؤثر ذلك بالقطع على تبعثر العضوية ثم على صعوبة تنظيمها ثم، وهو المهم جداً، على درجة وعيها ونضالها النقابيين.

أما الجولة الخامسة التى تواجه التنظيم النقابى فى المملكة المتحدة فهى تلك المتعلقة بنشأة هذا النوع الجديد من الأجراء فى البلاد، والذين، من المفروض، أن ينضموا إلى التنظيم النقابى. ففى إطار الثورة التقنية الحادثة الآن والتى لا يمكن

تجاهلها فى أى نشاط اقتصادى، ثم إلغاء الكثير من الفروق والحوافز التى كانت فى السابق تفصل بين العاملين الذهنى والعضلى. فالتقنية الحديثة ألغت تلك الفروق الفاصلة بين أصحاب الياقات البيضاء والأخرى الزرقاء، فى كثير من مواقع العمل وفى كثير من الأنشطة الصناعية بالتحديد. وظهرت فى الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية على السواء أعمال من نوع جديد، كانت قديما أعمالا يدوية فحسب، وأخرى كانت هى الأخرى قديما أعمالا ذهنية فحسب، لكنها الآن تجمع بين الاثنين معا وتتشعب معها عمالة جديدة هى مزيج من القطاعين معا. ففى كثير من المواقع الصناعية خاصة فى الصناعات الإلكترونية أو فى الأجزاء من الصناعات الأخرى التى استعانت بالتقنية الحديثة، نشأت هذه العمالة التى هى فى حقيقة الأمر من الأجزاء الجدد يشكلون إشكالية للتنظيم النقابى الذى بنى خبراته السابقة على أساس تقسيمات العمل القديمة وعلى أساس فكرة أن العمال الصناعيين هم القوة الضاربة فى الحبرات والنضالات الجماعية للطبقة العاملة أو لكل شرائح الأجراء.

كانت هذه هى العوامل التى أثرت على حجم العضوية النقابية فى المملكة المتحدة، وبالتالي على القدرات العامة لمؤتمر النقابات فى بريطانيا وتأثيراتها فى المجتمع. وقد رصدت قيادة التنظيم هذه المتغيرات على أساس أنها تشكل الأساس المادى الجديد للتنظيم وآلياته. وهى قضية لا تزال محل بحث على ساحة الفكر العام داخل التنظيم وخارجه، خاصة بعد التغييرات الجديدة التى لحقت بحزب العمال البريطانى وإجرائاته للتعديلات الجوهرية فى برنامجه. وهى التعديلات التى أدت إلى حذف المادة الرابعة فيه والتى كانت تضع الملكية العامة كهدف من أهداف الحزب. وهى قضية مهمة لأن البناء الديمقراطى فى المملكة المتحدة كان يستند قديما على حركة الأحزاب السياسية الأتقية، ثم على حركة التنظيم النقابى الرأسيّة. فهنا التنظيم يحمل اسما رسميا، وهو مؤتمر النقابات، إلا أنه حمل إلى عهد قريب لقباً آخر وهو «الديناصور»، وذلك لقدراته الهائلة فى التأثير فى حركة المجتمع العامة. والآن ينكمش الديناصور لدرجة أن يقف تونى بليز زعيم حزب العمال ليعلن «نحن لسنا بحاجة لهذه العلاقات بالنقابات»، متناسيا أن قيادات التنظيم النقابى هذا هى التى أسست حزب العمال قديما. إذ

تتواجد تغييرات ومستجدات تعيد بناتها ترتيب الهياكل الديمقراطية التقليدية وآلياتها. وهى تغييرات ومستجدات لابد أن ترصد جيدا حتى يمكننا تأهيل الهياكل والآليات التى غلكتها لمواجهةها.

مصر والمستجدات

ثم نتقل إلى مصر.. وإذا حدث ذلك فى بلد كالمملكة المتحدة، البلد الذى كان يحكم امبراطورية استعمارية كبيرة، واستكمل تطوره الصناعى وبعد الآن من مجموعة البلدان المتقدمة صناعيا، أى أنه مجتمع يمتلك درجة نمو أعلى من تلك الدرجة التى تحققت للمجتمع المصرى على سبيل المثال، فكيف سيكون الحال فى بلادنا التى هي إحدى الدول النامية التى تبحث عن «الاستثمارات» كمحاولة «لاستكمال نموها الصناعى» وزيادة دخلها القومى. وهى كمثيلاتها من الغالبية فى الدول النامية، تلك هياكل ثقافية ضعيفة تعمل بآليات غير مستقرة، كما أنها تلك حياة سياسية غير ناضجة ولا حتى شبه مكتملة. هل تتعرض مصر أو ستعرض لذات المتغيرات والمستجدات التى بدلت من الأساس المادى للممارسة الديمقراطية للمجتمع فى المملكة المتحدة؟ وإذا حدث أن كانت تتعرض أو ستعرض فما هى عناصر ذلك التبدل؟ وكيف السبيل إلى إحداث المواجهة أو التصدى أو المواجهة؟

فى رأى أن مصر تتعرض لهذه المستجدات، بل ربما كانت أولى الدول النامية التى تعرض لها، لكن بخطوات «محسوبة» وبأسلوب «التسلل» وبلا انفعالات كبيرة. وقد بدأت التغييرات مع بدايات حقبة النفط التى احتضنت فى كنفها بوادر الانفتاح الاقتصادى وهى بدايات كنا نتصورها مجرد ردة سطوية مصرية يمكن التصدى لها ووقفها بمجرد استخدام آليات العمل العام التقليدية. واستمرت هذه التغييرات ولا تزال. لكن المتغير بالنسبة لنا الآن، أننا نأخذها وندرسها فى سياق مجراها العام وعلى أساس من إطارها العالمى المتسارع الخطوات. ولكن سوف يستمر الفارق بين آثار هذه التأثيرات على مجتمع كالمجتمع البريطانى وبين آثارها على مجتمع كالمجتمع المصرى، لسبب أساسى جوهرى وهو الجزء الصانع

والحراك للنظام العالمى الجديد، أما الاقتصاد المصرى فهو الجزء النامى أو التابع أو الذى يتحرك فى ذيل.. أو أى من تلك المسميات المعروفة. فى تقديرى أنه سيكون الاختلاف فى نوعية آثار التغيير فى الأساس المادى للحرك الديمقراطى وليس فى أصل التغيير من عدمه.

ويعود السبب فى ذلك إلى أن مصر كبلد نام يسعى إلى جذب «الاستثمارات» لكى «يستكمل نموه الاقتصادى» سيلعب دور المتلقى الذى يقدم كافة المميزات من أجل تجميل هذا الوجه للاستثمار الأجنبى. وبالتالي سيوفر لهذه الاستثمارات كل احتياجاتها بدءاً من الدرجة المتدنية لشروط وظروف العمل إلى سن القوانين التى تمنح العمل النقابى فى وحدات هذه الاستثمارات حتى إلى التفاوض عن مكاسب كثيرة كان العمال المصريون يستظنون بها خلال مرحلة زمنية سابقة مثل الإشراف على الأمن الصناعى أو السلامة المهنية أو الالتزام بالقوانين التأمينية أو تطوير نظمها. حقوق كثيرة قد تنوء عن الرقابة أو المتابعة. وهو شئ لم يحدث فى بلد كالمملكة المتحدة لأنها لم تقدم مثل هذه المميزات للمستثمر الأجنبى. فمن رحمها ومن رحم رأسماليتها يخرج أحد هؤلاء المستثمرين المتجهين إلى مصر. كما أنها لم تدخل - أى المملكة المتحدة - فى مباراة مع دول أخرى من أجل خطف أو شد هذه الاستثمارات إلى داخل أرضها، من الشعوب الأخرى.

الرأسماليات الجديدة

خلاصة القول إن القاعدة الاقتصادية الاجتماعية - أى الأساس المادى لعلاقات المجتمع - تتغير تبعاً لنظام جديد. هذا النظام الجديد هو الذى نطلق عليه مسمى النظام العالمى الجديد الذى لا يمارس سلطته الاستثمارية من مقار إدارات الشركات الاحتكارية القديمة، ولكنه يمارسها من مراكز مالية كبيرة ذات فروع كثيرة وأنشطة متعددة ومتنوعة ومتشعبة فى عدد من البلدان والقارات. أداة هذا النظام هى الشركات متعددة القومية أو العابرة للقارات التى تمتلك نسبة عالية من السيولة المالية العالمية، كما تمتلك مفاتيح التقنية الحديثة وتطورها المستقبلى القريب

والبعيد. وهي الشركات التي باتت ذات قدرات اقتصادية تفوق في حجمها قدرات بلدان كثيرة أو عدة بلدان مجتمعة. هذه الشركات هي التي تحدث الأساس المادى الجديد من خلال حركة انتقال أو استقرار استثماراتها من بعض الدول إلى البعض الآخر بشروط وظروف العمل النقابية التي تتواءم مع متطلباتها الربحية الكبيرة المتعاظمة.

فالتنظيمات النقابية في مصر - كما في غالبية الدول النامية - تواجه نشاطا اقتصاديا لشركات رأسمالية اكتسبت بالفعل طابعها دوليا وتمتلك إمكانيات مالية متعاظمة وتحقق من خلال التقنية الحديثة التي تمتلك مفاتيحها أضعاف أضعاف فائض القيمة الذي كانت تحققه رأسماليات ما قبل عقدين من الزمان. هذه الرأسماليات الجديدة ليست صناعية فحسب وإنما تعمل كل منها في كل الأنشطة بدءا من صناعة السلاح إلى العقارات. فهي لا تنجح للتخصص، كما أنها لا تحمل جنسية واحدة وإنما تلتهم الجنسيات في بوتقتها لتتجاوز فروقها العرقية وتعلو من قيمة الربح والمال على قيمة الدين أو العرق أو الجنس. بالإضافة إلى امتلاكها للتقنية الحديثة المتوافرة والتي تسمح لها بالتوسع في الاستثمارات الكثيفة العمالة. ولهذه الرأسمالية قيمها العامة التي تسيدها الآن، ومنها على سبيل المثال أن «العالم أصبح قرية صغيرة» بمعنى تكسير تلك الحدود الوطنية التقليدية التي تمسكت به الرأسمالية القديمة من أجل خلق سوق قومية خالصة لها ثم حمايتها. وبالتالي توجد لنفسها ما يسمى الآن بالحدود السامية للأوطان وللأسواق، سواء كانت أسواقا للعمل أو للمال أو للسلع. بالنسبة لهذه الرأسمالية الجديدة يصبح العالم سوقا واحدة. وفي مثال آخر تعلق بتقنياتها في الفضاء فتصبح كل الأوطان وكل الشعوب في متناول إعلامها وثقافتها وقتها، وبالقسط نسقها القيمي، هكذا بلا حدود وبلا رقيب.

في إطار هذا التطور العالمى فإننا نجد نموذجين جديدين ساتين لوحداث الإنتاج التي ستضم الأجزاء المجلد.

النموذج الأول: هو نموذج الوحدات متقدمة التقنية كثيفة رأس المال.
النموذج الثانى: نموذج الوحدات الصغيرة الحرفية أو الحتمية «مثال لها ما ينقذه الآن الصندوق الاجتماعى في مصر».

بجانب النموذجين ستتواجد تلك الوحدات الكبيرة نسبياً والكثيفة العمالة، لكنها قد تكون قليلة العدد، وبالتالي لا تكون النموذج السائد في المجتمع. بجانب ذلك، من المتصور «بناء على ما يرد من تجربة النور الآسيوية» أن هذا الأساس المادي المجتمع الجديد لعمل النقابات، لن يقدم نظاماً قومياً للأجور والرواتب، وإنما سَيُفَعِّل آليات السوق فيما يخصهما. وذلك من منطلق أن أية سوق قومية ماهية بالنسبة لهذه الشركات إلا مواقع إنتاج وفروع لنشاطها الاقتصادي الكبير.

كانت هذه محاولة لرصد التغييرات التي تطرأ اليوم على المجتمعات وعلى المجتمع المصري. وهي محاولة قد تكون عاجزة عن رصد كل الواقع المتغير، لكنها تجري في حدود ما هو متاح من معلومات. وإنني أراها مهمة لأنها تعني وجوب وأهمية مناقشة كل أشكال العمل الجماعي النقابي بدءاً من الهياكل إلى المهام إلى أشكال وأساليب النضال والعمل في صفوف وحدات تحمل الجديد في تركيبها الإنتاجي وفي صفوف عمال ومهنيين هم في واقع الأمر أجزاء من نوع جديد.

الثقافة والتغيير الشامل

فريدة النقاش

يستحيل أن ينهض حزب من الأحزاب بالمهام التي يطرحها على نفسه ، ويدافع عن المبادئ التي إختارها ، ويجذب أعضاء جددا إليه دون برنامج ثقافى واضح المعالم يقوم على منظومة من الأفكار متسقة من حيث المبدأ مع برنامجه السياسى ولا تتطابق معه بالضرورة .

ولا يمكن أن تكون هناك سياسة جادة دون ثقافة جادة ، فما بالنا بالسياسة التقدمية . كذلك لا يمكن أن يتبلور مشروع للتغيير إلى الأفضل دون أساس ثقافى متكامل وعميق وبرنامج يستهدف الارتقاء بمعارف الانسان وقدراته ، خاصة قدرته على تكوين رأى مستقل والفحص الحر لكل شئ ، وبناء عقل فعال وناقد لمواطن إيجابى يشارك فى الحياة الديمقراطية على كل مستوياتها .

تزداد أهمية الثقافة بالنسبة لحزب تقدمى لا يتطلع فحسب للوصول إلى السلطة لتنفيذ برنامجه السياسى ، بل ربما لا يكون الوصول إلى السلطة هدفا من أهدافه العاجلة ، فضلا عن أن هذه هى الحالة الواقعية لكل الأحزاب خارج السلطة بلا استثناء.. إنما يتطلع الحزب أيضا لاشاعة العقلانية والإستنارة والحوار والتسامح وشحن روح الكفاح لتغيير الواقع الاقتصادى الاجتماعى إلى الأفضل عبر التطور الديمقراطى السلمى ، ليشمل هذا التطور كل مناحى الحياة من الأسرة للمدرسة لمؤسسة العمل لأجهزة الإعلام.

والأفضل يعنى هنا إعادة توزيع الثروة - بعد تعظيمها - مادية وثقافية لصالح الطبقات الكادحة والمنتجة لهذه الثروة ، وما يقتضيه هذا التوزيع

الجديد من إشراكها الفعلى لا الصورى فى السلطة ، وما يترتب على هذا الإشتراك الفعلى من تغيير جذرى للقيم السائدة ، والإحلال التدريجى لرؤية جديدة للعالم مكان الرؤية التقليدية المحافظة إبنه التقسيم الاجتماعى والتراتبية الطبقة ومخلفات المجتمعات القديمة وأشكال الانتاج ماقبل الرأسمالية التى لاتزال موجودة فى بلادنا. وتنهض هذه الرؤية الجديدة - والتى محورها الانسان - على مبدأ المساواة بين البشر ، وقدرة العقل الانسانى غير المحدودة ، وفعالية الانسان الحر التواق للسيطرة على مصيره الذى ترتقى به الثقافة الجديدة إلى ذرى التضامن الأخوى والكفاح المشترك لصنع عالم جدير بالانسان خال من أشكال الاستغلال والتمييز كافة.

وإذا بدأنا بتحليل اسم الحزب " التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى" سوف نكتشف ترابط كل مكوناته وشروط تفاعلها والقدرة الابداعية التى صاغتها وعمقتها الثقافى وأساسه الفكرى ، هنا الأساس الذى لابد أن يسعى الحزب فى كل مستويات عمله لإستلهامه والوفاء بشروطه ، خاصة وأن الحزب يقف على عتبة مرحلة جديدة ، إما أن ينطلق منها إلى آفاق القرن الواحد والعشرين حزبا تقدما متماسكا ذا أفق ، قادرا على التعامل الفاعل مع الواقع بمعطياته الجديدة ، معبرا عن وجدان الطبقات والفئات الاجتماعية التى يتوجه لها برنامجها وخطابه ، أو أن يقف فى مكانه عاجزا عن النمو كما هو حاله الآن حيث مالاينمو يتراجع.

وفكرة التجمع التى ربما توحى للوهلة الأولى أنها عملية "لم الشامى على المفرى" كما يقول المثل والتى يعود إليها تعريف الحزب لنفسه بأنه حزب سياسى لاعقائدى ، هى فكرة مشروطة بصفات الثلاث أى الوطنية والتقدمية والوحدية على التوالى . وبهذه المشروطة يتحدد البرنامج السياسى بدوره ، فىكون ممتنعا بداية على النزعة الليبرالية الاقتصادية الفضفاضة حمالة الأوجه التى يمكن أن تشده إليها فئات هى بطبيعتها

الطبقية يمكن أن تميل أحيانا إلى جانب الطبقات المالكة المهيمنة أو أن تميل أحيانا أخرى إلى الشعب حسب قوة كل طرف فى الصراع الدائر على أشده فى البلاد .

وحدث الجغرافيا والتاريخ المصريين كما لم يحدث إلا مع شعوب أخرى قليلة على امتداد عدة آلاف من السنين، حيث صاغوا ذاكرتهم المشتركة من الآلام والرؤى والصراعات والإبداع وهم يكافحون لترويض النهر وبناء وطنهم وتشكيل هويتهم .

وللوطنية المصرية تاريخ طويل لا يتألف أن قلنا أنه يضرب بجذور عميقة . فى الحضارة المصرية القديمة ، وحين توصل المصريون القدماء إلى منظومتهم الفنية والفكرية والأخلاقية فى العمارة والفنون والفلسفة والآداب والأخلاق حتى عصر أختاتون أول الموحدين ، دافعوا عن استقلال بلادهم وحفظوا وحدة أراضيهم وقاوموا كل أشكال النفوذ الأجنبى ، حتى وهم يغيرون لغتهم وديانتهم كانوا يطبعون كل من اللغة والديانة الجديدة بطابعهم شأن الشعوب التى إستقرت على ضفاف الأنهار الكبيرة ، وهكذا حفظوا لأنفسهم ذاكرة مشتركة بما فيها من حلو ومر وصولا إلى العصر الحديث .

وفى العصر الحديث اتخذ الاستعمار فى مرحلته الأخيرة شكلا جديداً يتأسس على الهيمنة الاقتصادية . فكانت الوطنية فى اسم الحزب تعنى الخلاص من التهمية ولذا كان شعار المؤتمر الثانى " التحرر من التبعية والعقيلية والفساد " .

وأصبح مفهوم الاستقلال السياسى أعمق وأعمق . وإذا قرنا بين الوطنية والخصوصية القومية أو الهوية التى هى الحصاد التاريخى لتفاعل كل العناصر المكونة للذاكرة المشتركة ، فسوف نجد أنها تتجلى فى قدرة الوطن على الإسهام بشكل حر فى مسيرة الحضارة الإنسانية وتطورها ، فلا يعيش على هامش التقدم الإنسانى عينا على التاريخ وقد حدث ذلك مرتين فى

العصر الحديث فى كل من تجربة محمد على وجمال عبد الناصر .

والوطنية بهذا المعنى هى صيرورة ، أى تطور دائم حيث كل شئ يتغير ماعدا قانون التغيير نفسه . وأكثر الأشكال إيجابية لظهور الوطنية تعبيراً عن الهوية القومية هو إنخراط كل أبناء الوطن الواحد بكامل طاقاتهم فى صنع هذه الملامح المميزة لها ، وهم يتصارعون من أجل تعظيم ثرواته وإقتسامها وتشكيل صورة الوطن الذى يحلمون به ، حيث يتعكس الوعى الطبقي وطنياً والعكس بالعكس لتتشكل الملامح الرئيسية للثقافة الوطنية بكل روافدها وتجلياتها وقد اتخذت هذه الثقافة شكلها الحديث منذ نهايات القرن الثامن عشر مع النمو الجنينى لعلاقات الانتاج الرأسمالية فى أحشاء المجتمع المصرى ، والتي إختلف الباحثون والمؤرخون حول دور الحملة الفرنسية على مصر فى إنضاجها ، وما إذا كانت قد عجلت ببلورة هذه العلاقات ، أم أدت إلى بترها وتشويهها بهدف إخضاع التطور فى البلد المستعمر بفتح الميم لإحتياجات النمو الرأسمالى الفرنسى ثم الأوروبى بعد ذلك.

ولأن الوطنية فى نظر التجمع هى صيرورة نضال وليست معطى ثابتاً فكان لابد أن ترتبط بالتقدم .ولكل حزب آخر مفهوم للوطنية ، ولايعترف البعض بضرورة ارتباطها بالاستقلال الوطنى.فقد نشأت فى الماضى القريب حركات فكرية وسياسية تدعو للإستفادة من الإستعمار ، وترى حركات أخرى الآن وفى زمن العولمة أن الخلاص من الهيمنة الاقتصادية للاحتكارات العالمية ورأسمالية المراكز وإمكانية التعامل معها من موقع الإستقلال والمصلحة الوطنية هى موضة قديمة ، وأنه لايدل لنا عن الخضوع للشروط كما هو حالنا الآن مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى.

ويرفض الاقتصاديون التقدميون هذه المقولة ، ويبنون فكرتهم عن إمكانية هذا الإستقلال - النسبى طبعاً - على مدى تمكين الطبقات الشعبية

وتحريرها من كل ما يعوق تقدمها ، وتوفير الفرص لها للمشاركة فى اتخاذ القرار وبناء الوطن على أساس من المساواة والعدالة ، أى طبقا لخيارات سياسية جديدة ووطنية بهذا المعنى .

ولهذا فإن لمفهوم التقدم معنى أشمل وأعمق من التقدم العلمى والتكنولوجى أنه فى فلسفة التجمع التقدم الاجتماعى على كل المستويات الذى لابد أن يتتج بالضرورة تقدما يل إبداعا علميا أصيلا .

ويتأسس هذا التقدم أولا على الإرتفاع المتواصل لمستوى معيشة الطبقات الشعبية ليصل إلى قدرة الوطن على الإسهام فى انتاج العلم وتحريره بانتظام من سطوة الأيديولوجيا ، دينية كانت أو غير دينية ، وخلق قاعدة تتسع باستمرار لهذا العلم وتطبيقاته التكنولوجية .

وهو ما لا يمكن توفيره إلا بالقضاء العام على الأمية الأبجدية ، والاستيعاب الكامل للأطفال فى المدارس ، والحيلولة دون تسربهم ، وتطوير المدرسة فى كل مراحلها أبنية ومناهج ، وتكوين مدرسين عصريين قادرين على العيش بكرامة ومبدعين ، وصيانة حرية البحث العلمى والاعتقاد والتعبير والضمير ، فالفكر الحر مشايخ للفحص الحر لكل شئ كما سبق القول .

أما الوحدة العربية التى يأتى الشعار الخاص بها - أى الوجدوى - فى نهاية المنظومة الثلاثية لاسم الحزب ويتعمد ، فهى لا تتأسس فى فكر الحزب فقط على حقيقة أن التيار القومى التقدمى هو أحد التيارات الرئيسية المكونة له ، ولكن أيضا لأن تلك هى خبرة تاريخ المنطقة التى تتجاذبها قوى استعمارية متباينة منذ ولادة الشعور القومى فيها ، تأسيسا على الثقافة العربية الإسلامية بكل روافدها الأخرى من قبطية ويهودية وفرعونية وبابلية وسومرية ، وتفاعلت اللغة الواحدة مع التاريخ المشترك والجغرافيا لتصنع الوطن العربى الذى تتطلع شعوبه للتكامل فيما بينها لتواصل الإسهام فى

صنع الحضارة الإنسانية ، وتواجه المشروع العنصرى الإستيطانى الاستعمارى الصهيونى الذى كانت الشرق أوسطية هى آخر الصيغ التى يطرحها للهيمنة على المنطقة.

وكان عجز الوطن العربى حتى الآن عن خلق نظام تكاملى بين أجزائه قد أدى من ضمن النتائج المأساوية إلى إلحاق بعض الطبقات الحاكمة وكبار الرأسماليين بنظام آخر سعيا لحماية النفس من اثار العولمة الزاحفة مع معرفتهم اليقينية أن إسرائيل هى نواة هذا النظام الآخر الشرق أوسطى . وهو إلحاق سماء أحد الباحثين بالانتحار التاريخى لأنه خروج على السياق والتطور الطبيعى للمنطقة التى توحد بينها مجموعة من العناصر قل أن تتوفر لامة واحدة، وكما يضع الناقد جمال باروت المسألة.. « وليست الشرق أوسطية على الصعيد الثقافى سوى محاولة لإعادة تعريف هوية المنطقة ، وإستبدال عصبها " العربى - الإسلامى " بهوية شرق أوسطية مزعومة ، أو بهوية متوسطة بالنسبة للبلدان الشمال الأفريقى العربى .. »

ويأتى شعار الوحدة بعد التقدمى لأن التجمع يرى أن تكون الوحدة اختيارا حرا طوعيا لشعوب تحررت سياسيا وإقتصاديا وثقافيا ، تصل إليه بكامل إرادتها تعبيرا عن ماهو مشترك بينها والذى يتجاوز كثيرا المصالح المادية وحدها لأن له عمقا ثقافيا أصيلا يطبع المنطقة بطابعه ويلعب دوره فى الدعوة لوحدها.

ولذلك ظل التقدم هو المفهوم المحورى فى أدبيات حزب التجمع أفكاره وفى برنامجه وغاياته وهو يتلازم مع الثقافة ويرتبط عضويا بها ويتجذر فيها.

فقد استوى الانسان إنسانا بتمييزه عن الأشياء والحيوان والنبات حين خلق الثقافة وانفصل بها عن الدين وطورها.

لذا ليس يوسعنا أن نتصور أى تقدم شامل للمملكة الانسانية دون

ثقافة. وفي الفكر التقدمي الثوري لا تنفصل الثقافة عن الواقع الفعلي للجماهير الكادحة ، ووضع الثقافة في إطار نحوي متعال ومنغلق كما كان الحال في أزمته غائبة يصيب تطورها وتطور المجتمع المعنى بأضرار بالغة ، ويساعد الظالمين على تثبيت أركان عالمهم.

فمنذ أن التحمت النظرية بالثورة ، لم تعد الثقافة حكرا على نخبة من الكهنة ، فلقد عمت ضرورتها حتى بات على العامل ، كى يكون عاملا ، أن يكون بأدوات إنتاجه المادى مثقفا . وعلى المثقف ، كى يكون كذلك ، أن يكون بأدوات إنتاجه الفكرى كادحا . والإنتاجان واحد فى سيرورة التاريخ الثورى هذا الذى يؤسس لحرية اليد المبدعة ليست الثقافة كتابة ، وإن كانت الكتابة من أركانها ، إنها تملك للعالم فى عملية من التحويل تروض العناصر ، تفتح الأفق . وتبتدع الجديد . والثقافة إنتاج للعالم فى حلم أو حقل أو مصنع. أما المثقفون فهم المنتجون بأيديهم وأدمغتهم ضد أنظمة القمع والاستغلال والجهالة فكرا وفنا وجمالا . هو حب للحياة كما يقول الفكر اللبناني الشهيد مهدي عامل .

فالمعرفة والثقافة والفكر أدوات جبارة إذا ما امتلكتها الجماهير الشعبية وأثرت تأثيرا عميقا فى ذهنيها ، بما للثقافة النقدية من قدرة على التحرير وخلق المواطن الإيجابى.

تعيش مصر مرحلة هزيمة المشروع الوطنى التحررى التقدمى للرأسمالية المستقلة الذى قادتة الفئات الوسطى لفتح آفاق التقدم النسبى أمام الطبقات الشعبية . وقد هزم هذا المشروع تحت وطأة تناقضاته الداخلية والعنف الاستعمارى لهيمنة مشروع آخر امبريالى صهيونى رجعى مثلته الرأسمالية الطبقيلية التابعة .

وفى ظل هيمنة المشروع المضاد بقيت جزر صغيرة تقاوم هنا وهناك يلهمها عقل ناقد وفعال يتطلع للتغيير ويستند على الامكانيات الكامنة

للقوة الشعبية.

وكانت لكل مشروع من هذين المشروعين ثقافته ومنظومة مفاهيمه وغاياته، أى رؤيته للعالم التى تتحدد طبقا لها أهدافه البعيدة.

فالثقافة ترتبط وثيقا بالقاعدة المادية لمجتمع ما باعتبارها منظومة من الأفكار والقيم وأشكال السلوك والإبداع الأدبى والعلمى والفنى والنمط الأخلاقى والنشاط الروحى وطريقة الحياة ورؤية العالم .. وهى منظومة تنتجها فى عملية تفاعل طويلة ومعقدة هذه القاعدة المادية نفسها حيث تدور عملية إفناء وخلق متصلة فى خلاياها وأنسجتها وإذ يتواصل الصراع بين القديم والجديد .

وقد نشأ تاريخيا نوع من الإستقلال النسبى للثقافة عن قاعدتها لأسباب كثيرة ، وأخذت ثقافة تشكيلة اجتماعية - اقتصادية تعيش طويلا بعد فناء هذه التشكيلة . فنجد أن مؤسسات ورموز ثقافية ودينية ولدت تاريخيا مع الاقطاع فى أوروبا ومارست نفوذا كبيرا على رسم صورة العالم وأثرت حتى فى السياسات اليومية مثل الكنيسة عاشت ووطورت نفسها وأخذت تمارس نفوذا على جماهير واسعة فى ظل التشكيلة الجديدة الرأسمالية التى قضت فى ميدان الاقتصاد وعلاقات الانتاج على الإقطاع. وقد أغرى هذا النفس الطويل للثقافة ، وهى الشجرة التى تضرب بجذور عميقة فى الأرض والوجدان الجماعى والذاكرة المشتركة - أغرى بعض الباحثين بالفصل الكامل بينها - أى الثقافة وبين القاعدة المادية ومستوى ودرجة تطورها.

ولكن التقدم الهائل فى الثورة العلمية والتكنولوجية أخذ يعمل فى إتجاهين متناقضين ، فهو من جهة يضيق الفجوة موضوعيا بين الأساس المادى الاقتصادى وبين الثقافة خاصة فى عصرنا الذى يسمى عصر الشاشة والصورة ، ومن جهة أخرى يدفع قطاعات لا يستهان بها من الجماهير ضحايا

الإستغلال الرأسمالى والمهمشين للجرى حلقا للتشبيث بالثقافة القديعة
وأساسها الفيبى بحثا عن ملاذ.

وقد أحسنت القوى المحافظة إستغلال هذا الاستقلال النسبى للثقافة ،
ولاذت بالقديم الحى كسلاح أيديولوجى لتقدم نفسها للمجتمع وللجماهير
على غير حقيقتها ، بينما تخفى هذه الحقيقة الاجتماعية المحافظة وراء
القناع الثقافى الذى تجيد إستخدامه وتطويع مادته خدمة لأهدافها ورؤيتها
للعالم.

كما تسعى القوى التقدمية لكشف العلاقة بين الثقافى وأساسه " المادى "
الاقتصادى - السياسى وإضاءتها من كل جوانبها فى إنفصالها وإتصالها
، خاصة وأن الصراع الطبقي فى الميدان الثقافى يلوح فى بعض الأحيان
أكثر ضراوة منه فى الميدان العلمى والسياسى المباشر، مثلما هو الحال فى
مجتمعنا الآن حيث يدور صراع بين قوى الإستتارة والعقلانية من جهة ،
وقوى الجمود والسلفية من جهة أخرى ، وهو ماكان واضحا أشد الوضوح ،
بل ودمويا فى مقتل الدكتور " فرج فوده" المفكر العلمانى ، ومحاولة
إغتيال الأديب الكبير " نجيب محفوظ " ، وتكفير الباحث والأستاذ الجامعى
الدكتور نصر حامد أبو زيد، وشراسة رؤوس الأموال فى صراعها من أجل
إستصدار قانون الجامعات الإستثمارية ، وإنشاء المدارس الخاصة والتحايل
على مجانية التعليم.

فكيف ترتبط الثقافة وتتفصل فى الوقت ذاته عن نمط الانتاج أو
التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية التى تنتجها وتتحدد فى ظلها المفاهيم ثم
السياسات التى تخدم مصالح التحالف الاجتماعى القائد فى هذه التشكيلة
، وكيف يمكن أن يحدث العكس .

لو ربطنا إجابتنا بالتجربة الواقعية فى مصر سوف يتبين لنا أن الطابع
الرئيسى للثقافة المهيمنة فى ظل المشروع المهزوم أى مشروع التحرر الوطنى

والتقدم الاجتماعى كان طابعها وطنيا معاديا للاستعمار والصهيونية والرجعية ، عقلانيا تحديثيا يساند تحرير المرأة ويسعى لإشاعة مجانية التعليم والوصول إلى التشغيل الكامل رافعا شعارات إلغاء استغلال الانسان للانسان وبناء الاشتراكية .وسرعان ما نشأت - لأسباب كثيرة - فجوة بين شعاراته وممارساته ، بين الأقوال والأفعال ، بين المبدأ والتطبيق .

ولكن هذه الثقافة الجديدة ويسبب من الاستقلال النسبى السابق الإشارة له والطبيعة الاجتماعية للبورجوازية لصغيرة العسكرية لم تشكل قطعا حقيقيا مع الثقافة السابقة عليها بما فيها من عناصر غير عقلانية معادية للعلم ، واتجاهات وضعية ترى الظواهر كما هى على السطح دون عمقها التاريخى وحركتها الداخلية وعوامل تغييرها ، وإنتقائية تدعو لتعايش الغيبى والخرافى مع العقلانى والعلمى ، دون أن توفر - بسبب نزعتها الشمولية ورفضها للتعددية وإحتكارها للإعلام وحق الكلام - مناخا للصراع الحر بين الأفكار والتيارات ، وهو الصراع الذى يغنى به الواقع ويؤسس لبناء الوعى النقدى والترعة العقلانية ولغة الحوار .

وهكذا عاشت عناصر الثقافة القديمة الرجعية فى كنف النظام الجديد ، بل وحظيت برعاية بعض أطرافه التى قمعت القوى الجديدة بأفكارها ومنظوماتها .

وكان عليها لتملأ الفراغ الناشئ عن إزاحة هذه القوى ومصادرتها أن تفتح الباب للتيارات المحافظة دينيا لكى تنمو بتعمد وتنتشر سرطانيا فيما بعد حين أصبح المناخ العام مواتيا .

وحين إنكسر المشروع التحررى تحت وطأة تناقضاته الداخلية والعنف الامبريالى الصهيونى الرجعى معا ، وجد المشروع المضاد أرضا مهيبة لثقافته ، وماكان على السادات إلا أن يفتح الباب الموارب أصلا منذ هزيمة ١٩٦٧ لترجح كفة الثقافة التجارية الاستهلاكية بتعميمها للخرافة،

وفصلها مناهج العلم عن مفرداته ، والعلم عن التقنية ، وتنمية النزعة الإنتقائية الوضعية باسم الواقعية ، وتسفيه كل طموحات التجاوز للرأسمالية تحت رايات الاشتراكية التى وصفوها - أى الاشتراكية - بأنها التوزيع للفقر ، وصولا إلى نقطة الذروة بالتصالح مع الامبريالية والصهيونية والتحالف موضوعيا معهما ، وتقريب الجماعات الدينية وتسليحها بهدف الحاق هزيمة كاملة بالاشتراكيين بكل ظلالهم ماركسية كانت أو ناصرية . وانسحب الناصريون إلى مواقع المعارضة فى ظل التحالف الطبقي الجديد للرأسمالية الكبيرة التابعة ، لأن فالماركسيين كانوا دائما ملاحقين وفى صفوف المعارضة. هكذا وقع انفصال الثقافة وإرتباطها بواقعها المادى فى آن واحد فى تجربة المشروع التحررى الوطنى فى مصر .

لايد أن يحدث القطع إذن فى التشكيلة " الاجتماعية - الاقتصادية " ذاتها ، أى الانتقال إلى تشكيلة جديدة تماما لكى يمكن أن يحدث قطع فى مفهوم الثقافة وفاعليتها بعد أن تبين لنا أنها قادرة على العيش أطول كثيرا من بنيتها المادية حيث يجثم الأموات على صدور الأحياء .

وهنا نأتى لمفهوم التقدم فى الثقافة .إن المعيار الأساسى والعلمى الذى يستخدمه الحزب التقدمى للحكم على مجتمع ما فى عصرنا بأنه متقدم هو المعيار " الاجتماعى - التاريخى " . إذ لايكفى التقدم العلمى التكنولوجى وحده لوصف مجتمع ما بأنه متقدم ، فالتقدم يعنى الإنتقال من تشكيلة " اجتماعية - إقتصادية " قائمة على الإستغلال إلى تشكيلة أخرى أرقى تنبج لنفى الإستغلال ، وتندرج كل المعايير الأخرى فى هذا الإطار الأشمل سواء كانت مستوى التقدم العلمى التكنولوجى . أو حجم الفائض الاقتصادى أو القدرة الإستهلاكية ، أو شيوع النزعة العقلانية وانتشار العلم والإزدهار الحضارى . وهى تندرج جميعا باعتبارها عناصر أولية ولاغنى عنها للمنظومة الشاملة للتقدم الذى سيتنهض فى هذه الحالة معتمدا

على الطاقات الخلاقة للجماهير ، وقد تخلصت من كل ما يعطلها .. من الخوف والحرمان والحاجة وعدم الأمن والقهر ، وباتت قادرة على التطلع إلى مستقبل آخر حيث يذهب كل فرد إلى آخر المدى الذى تحمله إليه ملكاته وإمكانياته ليصبح قادرا على السيطرة كلية على مصيره . بعد أن يتحرر المجتمع كله من أسر الهيمنة الامبريالية ويطيح بانفراد تحالف طبقي يملك وسائل الانتاج ويتولى تقرير مصير المجتمع كله.

ويكون التقدم التكنولوجى محصلة للتقدم العلمى، إذ يتحول العلم فى ظل الحلقة الثالثة من الثورة العلمية الى قوة إنتاجية مباشرة، لتتحقق الوفرة التى حلم بها البشر وتتأبأ بها المفكرون الاشتراكيون العظام حين يصبح الفقر والحرمان ذكرى مؤلمة . وتتطلق حرية التعبير والبحث والفكر إلى مالا حد . ويجرى تعميم التعليم الذى سيتحول إلى عملية مستمرة مدى الحياة . ويتوزع الدخل القومى توزيعا عادلا قائما على المساواة ، ويكون الإقتراب المتواصل من حلم المساواة هو الأساس الذى تنهض عليه القوة المتزايدة للجماهير ، وهى تكافح لإحداث التحول الثورى الضرورى فى علاقات الانتاج لا للقضاء على الرأسمالية وإنما لتجاوزها فى اتجاه بناء الاشتراكية ، مسلحة بالثقافة المعقدة الثورية العقلانية الديمقراطية التى يصبح بناؤها عملية صراعية يتشكل فى أتونها الإنسان الجديد سيد مملكة الحرية.

بناء الإنسان

تحدث كل النظم الاجتماعية عن بناء الإنسان ويقوم كل نظام من نظم القهر والاستغلال ببناء الإنسان على شاكلته . وفى كل النظم بلا استثناء ، وفى كل الحالات تقوم الجماهير الكادحة بيديها وعقولها بإنتاج الثروة للمجتمع كله . وسوف تبقى هذه الحقيقة قائمة حتى فى ظل التطور الهائل للثورة العلمية التكنولوجية وتحول العلم لقوة إنتاجية مباشرة ، فسوف يبقى

الانسان فى حاجة لأن يزرع ليأكل ، ولبناء المساكن ليسكن فيها والمدارس ليتعلم ، والمصانع لتنتج له سلع الاستهلاك.

وحتى تنتج هذه الجماهير الثروة متقبله بصورة أو بأخرى الانقسام والتفاوت فى توزيعها ، تلعب الثقافة الطبقية التى تغفل فى مسام المجتمع كله دورا مركزيا . هنا يبرز دور منظرى ومثقفى السلطات والطبقات المالكة، من كتاب وصحفيين ومفكرين ونخب بيروقراطية ورجال دين ، ليسوغوا ويبرروا هذا التفاوت والانقسام حتى تتقبله الجماهير التى يقع عليها الاستغلال باعتباره الوضع الطبيعى . وتستخدم النتائج الجزئية وغير العلمية بالضرورة للبيولوجيا والأثروبولوجيا لتؤكد الفروق الخلقية بين الناس الذين تتوزع عليهم الأرزاق بسببها أو لأسباب أخرى . ويؤدى التأويل المحافظ للدين إلى إشاعة الروح القدرية الإتكالية على نطاق واسع لتصبح عائقا ضد هذا التحديث البرائى الهش. وينشأ فى هذا المجتمع المنقسم جهاز ضخم للمفاهيم فى ميادين الفلسفة والفن والأخلاق.

وتتسم المؤسسات الأيديولوجية للدولة بطابع متناقض . فهى من جهة مؤسسات للحدائثة لأنها تعبر عن حالة مجتمع انتقل - ولو جزئيا - من القديم إلى الجديد . وهى أحد أدوات هذا الانتقال على الصعيدين الفكرى والروحى . وهى فى الوقت نفسه - ولأنها مؤسسات يخلقها تحالف اجتماعى لأقلية طبقية تسيطر على الأغلبية بحكم هيمنتها على الثروة - تصبح مؤسسات للقهر الروحى.

صناعة الأحلام

وتزداد هيمنة هذه المؤسسات على الروح فى عصر صناعة الأحلام الضخمة فى زمن الصورة والشاشة والتى تحتكر إنتاجها الكبير الرأسمالية المركزية فى العالم ممثلة لآخر وأقوى نظم الإستغلال التى عرفتها البشرية وأكثرها قدرة على الاستمرار والتجدد.

وهي تصنع الأبطال وفق رؤيتها للعالم والتي تخطط لها عقول مركزية مدبرة ، وتمدها بالأفكار والأخيلة والرؤى ترسانات فكرية ضخمة للرأسمالية ، فيها آلاف الباحثين والفنيين والفنانين الذين يصنعون الأنماط والأفكار والقذوة ، ويعرفون كيف يدفعون بها بسلاسة خلافة لوعي المشاهدين- خاصة من المراهقين والشباب - الذين يسقطون في عبادة النجوم من نجوم كرة القدم إلى الفنانين ، وكثيرا ما ينصرفون عن واقعهم بسبب قسوته واستعصاء مشكلاته على الحل من جهة ، وبسبب إغراء الصور الجاهزة والعالم الخيالي من جهة أخرى . وتستعيدهم الأشياء والبضائع الاستهلاكية التي تتفنن الشركات عابرة القارات في الإعلان عنها ، والإحاح على ضرورة تملكها ، حتى يقع غير القادر على الاستهلاك في دائرة الهامش ماديا ومعنويا و يسعى بطريقة محمومة للوصول إلى الاستهلاك الذي يعذبه الحرمان منه حيث ينشأ اغتراب مزيف . وتؤدي هذه المادة الإعلامية والإعلانية بسطحيتها وإحاحها الكثيف إلى خلق مشاهدين فقيري الحساسية عاجزين عن التأمل والنقد ، عرضه لما يمكن أن نسميه بالعقم الروحي والخواء الوجداني ، حيث يهيمن السوق بطابعه السلعي الرخيص وفجاعته وقسوته . ويسقط الانسان في أسر " الهمجية الفظة للعاجات" على حد قول هاركنس ، حيث تسود ثقافة الإستهلاك حتى ولو كانت هذه الثقافة تتناقض تماما مع حقيقة العجز المتزايد لقطاعات واسعة من الجمهور - خاصة في بلادنا - وهي قطاعات تفشل في توفير الموارد للاستهلاك الدائم المتزايد حتى في مجتمعات الرأسمالية الكبيرة حيث الوفرة الهائلة والتعاطم المستمر للثروة .

وعلى أن نستعيد مشاهد إنتفاضة الفقراء في لوس أنجلوس عام ١٩٩١ وهي المدينة التي تقع في قلبها هوليوود مستعمرة السينما وصناعة الأحلام والأوهام ومركز الحلم الأمريكي المسيطر على العالم ، وهي نفسها

إحدى مدن ولاية كاليفورنيا أغنى ولايات أمريكا كافة.

إن مشهد انتقام الجماهير المحرومة من الإستهلاك ، هو مشهد ذو بعد ثقافى عميق ودال ، فقد زحف المهمشون إلى فترينات البضائع الفاخرة التى طالما عجزوا عن إستهلاكها أو تملكها ، وهو العجز المضاف لعجزهم الأسمى عن تلبية الحاجات الأساسية من مأكى وملى ومسكن . وقد كان الجمهور الأساسى للانتفاضة من المشردىن الذىن لا مأوى لهم .

ولنا أن نستعيد صور جنود الأمن المركزى الفقراء البائسىن سببى التغذية ، الذىن إندفعوا فى هبتهم ١٩٨٦ إلى محلات شارع الهرم منتقمىن من حرمانهم الضويل ، فى خروجهم الجماعى للشوارع دلالة ثقافىة عميقة.

وفىما بىن كل انتفاضة وأخرى تجرى على قديم وساق عملىة تعتىم على وعى الكادحىن وتشوبهه والتلاعب به بهدف بناء انسان مطىع ومثنق سلبى مبرمج عاجز عن التحلىل والانتقاد ، ببذل طاقة هائلة من أجل الحصول على بضائع وبما لا تكون ضرورىة لمواصلة العىش ، ولكن الإعلام والإعلان جعلها - بالإلحاح - ضرورىة كماء الحىاة . وبصبح الإنسان الذى جرت عملىة تطوىع روجه على هذا النحو عاجزا عن فهم الأسباب الحقىقىة لمعاناته ، بل ربما إستقر فى لاوعىه أنه موجود فى هذا الوضع المتدنى لأنه أسود أو ملون أو من أصل بسىط وأن للون بشرته علاقة ما بحظه فى الحىاة وبقدراته ، فهو غالبا عاجز عن تكوىن رؤىته المستقلة . وهكذا تتكاتف الأجهزة الأىدىولوجىة للدولة الطبىقىة لبناء ماىمكن أن نسمىه بالعبودية المختارة والقهر الطوعى للنفس ، والتى تصبىح تعرىتها وتحلىلها ضرورىة ، وتتشأ العزلة الإنسانىة المركبة ، فىغرب الإنسان عن ذاته الأصىلة التى شوهتها نفعىة الرأسمالىة وقسوتها وسعىها الدائم لتحقيق الرىب الاقتصادى على حساب أى قىمة مهما كانت سامىة ، وىقترب أىضا عن عالم البضائع والأشياء العاجز عن الوصول إلیها رغم أنها من ناتج عمله.

وتنشأ فى كل من الوضع المصرى والوضع الجزائرى ثقافة أخرى مناوئة للحرمان باسم الدين ، تتعالى على الإستهلاك وترفض العالم الحديث كله وتكفر المجتمع . وسوف نجد أن هذه الثقافة التى كانت رد فعل لشيوع النزعات التجارية الاستهلاكية هى عند التحليل الأخير وجه مقلوب من وجوها . وهى إذ تتقدها باسم الماضى وتدعو لرفض المجتمع الحديث تكرس الحرمان كفضيلة .

وللثقافة الناقدة الأخرى والثورية وجه مختلف . ففى قلب هذه العملية الشاملة المتناقضة وفى مواجهتها تنمو فى ظل صراع المتناقضات الموضوعية فى بنية الرأسمالية ، وفى الشكل الأساسى لظهور هذه المتناقضات ، أى بين الملكية والعمل ، تنمو بذورها كثقافة بديلة مع غم وعى الكادحين بدورهم فى العملية الانتاجية وغير المكتسبات التى حققها نضالهم الديمقراطى ومن ضمنها حق التعبير والتنظيم ، وتطلعهم لتغيير حياتهم إلى الأفضل مع تطور المسعى البشرى للمساواة وغمو الروح العقلانية العلمية النقدية التى كانت أسسها قد تشكلت مع نشوء الرأسمالية ، حين كانت - أى الرأسمالية - ثورية ، وفى مواجهتها للتشكيلة الاجتماعية الاقتصادية التى سبقتها .

وفى القرنين السابع عشر والثامن عشر ولدت فلسفة التنوير فى أوروبا يرواها العظام الذين لم يخضعوا أبدا لأى سلطة سوى سلطة العقل والحرية ولكنهم سرعان ما اصطدموا بمحدودية الأفق التاريخى للرأسمالية التى حررت الفرد وأخضعته فى ذات الوقت لإستغلال من نوع جديد وهى تكشف عن طابعها الإستقطابى وروحها النفعية .

وسرعان ما كشفت الرأسمالية فى زمن أزمته العميقة عن وجوه قبيحة عدة ، حين خرجت من عباؤها ومع الاستعمار أشكال العنصرية من نازية وفاشية وأصولية دينية وصهيونية وتميز ضد السود والمهاجرين والنساء ،

لتكون فلسفة التنوير أساس التجاوز للأفضل فيستلهمها الفكر الاشتراكي العلمى . وتكون الفلسفات العنصرية ركيزة النكوص ومعاداة الإنسانية ، وهما إتحاهان متصارعان دائما وأبدا فى ظل الرأسمالية سواء فى بلدان المراكز أو البلدان التابعة، حيث يتخذ الصراع فى كل موقع شكلا متسقا مع حالة تطوره ومعطياته الواقعية الملموسة وتحدد خصوصية كل بلد الشكل الذى يتبدى فيه هذا الصراع وتطبع مفرداته.

فما هو بناء الإنسان فى النظم الإجتماعية التى تتطلع لتجاوز نظام الإستغلال وإنشاء مجتمع آخر قائم على المساواة الحققة بين البشر يجرى فيه إلغاء الطبقات فى خاتمة المطاف والوصول إلى الحرية الشاملة حيث حرية كل فرد هى شرط لحرية الجميع!!

تتعدد المصالح والرؤى فى المجتمع الطبقي ، وطمس هذه الحقيقة الساطعة باسم وحدة الأمة أو الإجماع القومى أو باسم أى شعارات أخرى مهما كانت براءة لابد أن يؤدى - ضمن عوامل أخرى - إلى ماحدث بالفعل لحركة التحرر العربى من تحلل وهزيمة.

ولابد أن يراعى البناء الجديد هذه الحقيقة ويضعها فى الاعتبار ولايفرط فيها باسم الحزب الواحد الثورى أو وحدة الطبقات الشعبية . فالتعدد والتنوع هو من طبيعة الأشياء وقد علمتنا الخبرة الإنسانية أن تلميذين فى فصل واحد يتلقون نفس التعليم ويعيشون فى مستوى معيشة متقارب يمكن أن يكونا مختلفين بل غالبا مايكونان كذلك ، ونحن نروى الحقيقة بنفس الماء وتنمو الزهور فى نفس التربة فتخرج واحدة حمراء وأخرى صفراء وثالثة بيضاء ، إن التعدد غنى وثراء لابد من حمايته وعدم التقريط فيه باسم أية دعاوى.

ومن السابق لأوانه أن يتنبأ - حتى العلم - بالشكل الذى سيكون عليه التعدد ومحتواه فى المجتمع الخالى من الطبقات والقائم على المساواة الذى

نحلم به حيث يتحرر الإنسان من إستغلال أخيه الإنسان وهو يحلم بالسعادة الحقة والفرح الخالص.

ولا بد من التوقف هنا أمام القضية التي أصبحت مطروحة على جدول أعمال التاريخ بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وبلدان المنظومة الاشتراكية، وعودة الإستعمار حتى في أشكاله العسكرية القديمة ، إضافة للهيمنة الاقتصادية والثقافية . فقد اكتسبت الأفكار الليبرالية قوة وانتعشت تيارات فكرية محافظة جديدة ارتبطت بنزعات التفوق العنصري والجنسي ، وعادت الفلسفة النيتشوية للحياة أساسا للعنصرية بعد إن كانت الاشتراكية قد أشبعتها نقدا وشرحتها ، ونشأت مقولة نهاية التاريخ للمنظر الأمريكي الياباني الأصل فرانسيس فوكوياما ، ومضمون فلسفته الرئيسي أن الرأسمالية هي النظام الذي انتخبه التاريخ من بين خيارات عدة فشلت كلها ، وبالتالي أصبح النظام الرأسمالي هو النظام المعمم والأبدى.

وبيني المنظر الاستراتيجي الأمريكي صامويل هنتنجتون فلسفته على تفوق الحضارة الغربية (الرأسمالية) ، وضرورة الصدام بينها وبين حضارات الشرق التي بناها الإسلام والكونفوشيوسية والمسيحية الأورثوذكسية الشرقية، عائدا بالثقافة إلى حظيرة الدين التي كانت قد غادرتها مع نمو الرأسمالية .

والقضية الآن هي هل أصبح تجاوز المجتمع الطبقي مجرد يوتوبيا . . أي حلما مؤجلا التحقيق إلى مالا نهاية له ، وكل ما هو مطروح على البشرية الآن ليس إلا مدينة فاضلة بعيدة النال يتغنى بها الشعراء وتصفها الملاحم لتعيش في خيالها إلى الأبد ، أما الواقعي والملموس والممكن فهو تحسين شروط الإستغلال في المجتمع الرأسمالي أو ترشيده ، والقبول عالميا بهيمنة رأسمالية المراكز ممثلة في الدول السبع الكبرى وشركاتها متعددة الجنسية ، وروح المنافسة الوحشية وتكاثر السلع مع الحرمان وشيوع روح التجارة،

يساند كل هذا إعلام جبار فى عصر الأقمار الصناعية الضخمة التى تتجول بحرية مطلقة فتصل إلى أفقر قرية فى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية دون حواجز؟!

إن الإجابة هى كلا . هناك أمل . رغم كل شئ . أن تتحول اليوتوبيا إلى واقع على اعتبار أن بنا - أول تجربة إشتراكية فى التاريخ الإنسانى وإن فشلت فقد كانت البروفة الأولى التى تختبر كل الإمكانيات لبناء عالم جديد ، لكى تحول اليوتوبيا فيما بعد إلى واقع بفعالية الإنسان الحر الكادح الذى تأسس وعيه النقدى فى ظل الصدام والصراع المبرير بين الخيارات ، ومن بينها هذا الخيار المر الذى هو الرأسمالية ، خاصة الرأسمالية التى تواجه أزمته الآن بالرغم من كل مظاهر العنف والجبروت والهيمنة التى لم تكن قد تراجعت إلا تحت ضغط الشعوب والطبقة العاملة وحلف الكادحين . وسوف تنمو فى أحشاء المجتمع القائم على الإستغلال بذور مجتمع جديد ينفيه وينهض على كفاح الإنسان لتعظيم الثروة جنبا إلى جنب مع نتائج الثورة العلمية والتكنولوجية التى عجزت الرأسمالية عن السيطرة عليها كلية فكان " الإترنيت " مدخلا وتطبيقا عمليا لمشاعية المعرفة العلمية وإمكانية الإستفادة القصوى منها لصالح البشر جميعا ، وشرطها الوحيد أن يتلقى البشر جميعا تعليما متوصلا .

إن تفاقم أزمة الرأسمالية هو حقيقة واقعة لافى بلداننا فقط وإنما على إمتداد المعمورة . وهى حقيقة تدل عليها البطالة الواسعة ، وتردى مستوى المعيشة بعد إنهيار دولة الرفاهية فى الغرب والشرق على السواء . وقد كانت دولة الرفاهية فى أحد جوانبها ردا رأسماليا مرنا على التحدى الإشتراكى ، والآن يشيع التفسخ الاجتماعى وتنبعث النزعات العنصرية . كذلك فإن النظام الرأسمالى العالمى يمتد على إتساع الكرة الأرضية من المراكز الرأسمالية الكبرى فى الشمال ، إلى الرأسمالية الكمبودادورية

التابعة والمتخلفة فى الجنوب ، حيث تتفاقم فيها مظاهر الفقر والبطالة والحرمان والتهميش والتفسخ الاجتماعى وتحلل البلدان وتفكيك الدول (الصومال .. يوجوسلافيا - بوروندى .. زانير .. الجزائر .. الخ)

وهذه كلها حقائق تعجل بوضع قضية التجاوز على جدول الأعمال العالمى والمحلى على السواء ، وتشد اليوتوبيا إلى أرض الواقع ، ليصبح بناء انسان جديد يشحذ كل طاقاته من أجل هذا التجاوز مهمة رئيسية لثقافة التحرر الوطنى التى تتطور لتواجه تناقضات المرحلة الجديدة حيث لاحيف عالمى ولاسند إلا تضامن الشعوب . وتجدد نفسها لتكون قادرة على القيام بدورها المزدوج وهى تلهم النضال الوطنى الشعبى لتصفية الهيمنة الامبريالية الصهيونية فى منطقتنا وتجاوز الرأسمالية إلى الأفق الإشتراكى والتغلب على الصعاب القديمة والجديدة فى عمل نضالى متواصل.

وتزداد أهمية العمل النضالى المتواصل الذى تفتح الطليعة الواعية المدركة آفاقه أمام الجماهير الواسعة فى هذا الزمن الذى تتعقد فيه قضية الثورة الاجتماعية . بل ويقول بعض المفكرين باستحالتها بدعوى أن الثورة العلمية التكنولوجية تحل محلها . ولكن واقع الاضطهاد والبؤس يكذب هذه المقولات كل يوم حيث يشتد الصراع الطبقي على إمتداد الكوكب وفى بلادنا . وفى بلادنا تتغلق آفاق التطور الديموقراطى السلمى .

ولكن الثورة لاتقوم فقط على واقع الاضطهاد الاجتماعى الاقتصادى وإشتداد الحرمان وإنما هى تقتضى بالإضافة إلى ذاك تطور الوعى الذاتى للكادحين وتعريفهم على شروط استقلالهم وطبيعة واقعهم ، وترجمة هذا الوعى فى منظومة ثقافية متكاملة وفى أعمال وتنظيمات سياسية يقف على رأسها الحزب التقدمى.

والحزب هو المثقف والمنظم الجماعى للكادحين أى للقوى الاجتماعية التى يتوجه إليها من عمال وفلاحين ومثقفين وفتات وسطى.

وهو أيضا مطالب فى سياق نضاله من أجل الديمقراطية الحققة باشاعة
الحس العقلانى النقدى ، وإدارة أوسع حوار ديمقراطى بين التيارات الفكرية
الرئيسية السائدة فى سعى دائب للارتفاع بالروح المعنوية للجماهير التى
تتكاتف الثقافة السائدة وكآبة العيش فى الحط منها.. ويصف الدكتور
طيب تيزينى الحالة "الثقافية - الاجتماعية " النفسية السائدة فى الوطن
العربى بعد الهزيمة على النحو التالى:

١- إنكسار المزاج الشعبى العربى حيال المستقبل العربى واحتمالاته
وآفاقه ، ومن ثم تعاطف القنوط والتشاؤم والسوداوية فى إطار الطبقات
الدنيا والسواد الأعظم من الفئات الوسطى الآخذة فى الإفقار بصورة مأساوية
متسارعة ، إضافة إلى بروز نوازع من العيشية والإسترخاء والبحث عن
الذات والخلاص الجوانى .

٢- شعور شعبى عمومى بخيبة الآمال مما كان يلح تحت إسم الحتمية
التاريخية للوحدة العربية والاشتراكية والتقدم والتحرر.

٣- بروز عملية تشكيل وإرتياب فى التاريخ العربى خصوصا ، والنظر
إليه بتحفظ وربما بأستنكار شديدين ، ولعل ذلك يبرز بصورة مضخمة حيال
التاريخ العربى الحديث أو ما يندرج فى إطار النهضة واليقظة.

٤- تبلور بطئ ولكن عميق لأجواء " سوسيو - ثقافية " وسيكولوجية
لإستعادة المنظومة الأيديولوجية والمركزية الأوروبية ، وذلك بصيغ وآفاق
تستجيب لواقع الحال العربى والعالمى الراهن ، هذا الواقع الذى قد تتصوره
الصيغة الأمريكية للتفوق الحضارى الهائل الاقتصادى والسياسى العلمى
التقنى للنظام الرأسمالى عالميا ، ولإسرائيل فى الشرق الأوسط خصوصا ..
ثم نفيق ونتبين « الاتجاه الحثيث والقسرى فى أحوال كثيرة لهيمنة
الثقافة الغربية على الثقافة العربية.. »

وكما سبق فإن الهيمنة كمحصلة للإلحاق الإقتصادى تشوه عملية التبادل

الثقافى الحر التى هى تفاعل بين الثقافات وإثراء لبعضها البعض.

وتتسم الثقافة الشائعة بالتناقض والعجز والضبابية والبعد عن العلم ومخاصمة المبدأية باسم الشطارة والعملية، كذلك نجد أن التخطيط والعشبية هى نخاع المادة الثقافية والفكرية للنظام القائم ولبدائله الطبقية سواء فى المشروع الليبرالى الناقص والمشوه أو فى مشروع الإسلام السياسى ، وكلا المشروعين هو وجه آخر للنظام الفكرى والسياسى الذى سلم مقاليد حياتنا على كل المستويات للإحتكارات العالمية وممثليها الإقتصاديين عبر الفساد المحلى الواسع.

وتنتشر الأصولية عالميا بسبب التقدم العلمى والتقنى الهائل الذى فى حين كشف للإنسان عن المزيد من أسرار الكون بين له أن ما لا يعرفه ما يزال أكبر كثيرا ، وبأن الكون أكثر غموضا فازدادت الحاجة للإحتماء بقوة مهينة كبرى كلية القدرة حافلة بالأسرار.

كذلك فإن التقدم الهائل فى العلم والتكنولوجيا وخاصة فى وسائل الإتصال لا يصاحبه تقدم فى الحضارة ، حيث ما يزال الظلم هو عنوان العلاقات بين البشر سواء بين الشمال والجنوب ، أو بين الحكام والمحكومين فى الجنوب ، كما أن الثورة الثالثة فى هذا الميدان إرتبطت بزيادة قبضة الإحتكارات العالمية وهيمنة الرأسمالية التى إزدادت ضراوتها بعد فشل مشروع تجاوز الرأسمالية الذى مثلته الثورة الإشتراكية فى كل من روسيا والصين حين إنهارت تجربة الاتحاد السوفيتى وعادت الصين إلى الرأسمالية ، وتراجع سحر الأيدولوجيات الكبرى مع تعطش الناس للعدل ونفورهم المتزايد من الظلم .. « فإن نظرة هادئة للأصولية تظهر أن الإحساس بالظلم يبقى ، ومن بعيد ، العنصر الأكثر تعبئة ورفدا للمتطرفين بالتعاطف الشعبى ، فالمجتمعات الإسلامية ضحية تبادل غير متكافئ بين الشمال والجنوب ، حيث تجد الهيمنة الاقتصادية والثقافية من أهمية الإستقلال السياسى .. »

كما يضع القضية الباحث هيثم مناع.

وقد عرف تاريخ مصر نمو وصعود الجماعات السلفية كلما إحتدمت الأزمات المجتمعية الشاملة وتراجع النضال الوطنى والديمقراطى . وقد إتسمت هذه الأزمات دائما بهيمنة اليمين على مقدرات البلاد . وفى ظل هذه الهيمنة تنمو من الجذر اليمينى نفسه جماعات سلفية تزايد على السلطة القائمة بشعاراتها الدينية متهمة هذه السلطة بالكفر والإلحاد والخروج على الشرع مستثمرة حالة الهوان الوطنى والبؤس الاجتماعى التى تصبح أرضية خصبة لنموها.

وقد عجزت التيارات الفكرية الثلاثة الأخرى عن التصدى بقوة للمشروع السلقى الذى يحرق فى أرض ممهدة. وهذه التيارات الثلاثة هى الليبرالية والقومية والإشتراكية . ودخلت جميعها بعد هزيمة المشروع الوطنى التحررى الوسطى فكريا للناصرية فى مازق شامل ، فلم تواصل الليبرالية معركة حرية الفكر وإرساء تقاليد العلمانية والديمقراطية وسرعان ما إستسلمت للجماعات السلفية ورفعت نفس شعاراتها حين إرتبطت بعض منظماتها الرئيسية بدول النفط فى الخليج التى هى السند الرئيسى للمشروع السلقى . وخانت الليبرالية فلسفة الحرية التى نشأت تاريخيا معها حين أسهم مفكروها وعلمائها فى قيادة ثورة ١٩١٩ . ورغم أن أى تاريخ جدى للفكر الاجتماعى المصرى لا يستطيع إلا أن يتوقف أمام التأثير العميق للفكر الليبرالى الذى ينتعش الآن على مرتكزات مؤسسية إضافة لقاعدته الإقتصادية الضخمة التى تتمثل فى حجم ثروات القطاع الخاص فى مصر ، فان الليبرالية عجزت عن خوض معركة العلمانية والديمقراطية وحرية المرأة حتى النهاية.

ويقول الدكتور أسامة الغزالي حرب أحد مؤسسى جمعية النداء الجديد وهى المنبر الفكرى لليبرالية " لا يوجد فى الوقت الراهن فكر ليبرالى مصرى

أو عربى متكامل واضح المعالم . ولاستطيع أن نتحدث عن نسيج فكرى يجمع بين قيم الليبرالية على الصعيد السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، ويوصل العلاقة بين الديمقراطية السياسية والتعدد الحزبى وفصل السلطات من ناحية ، والتحرر الاقتصادى ودعم القطاع الخاص من ناحية ثانية، وقيم التنوير والعلمانية من ناحية ثالثة."

أما الفكر القومى فى صياغته الناصرية فقد أصابته هزيمة كل من المشروع الوطنى فى العالم العربى والتجربة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى، وبعد أن كان قد بلور أفكارا حول التقدم الاجتماعى باستبدال شعار الاشتراكية العربية بالطريق العربى إلى الاشتراكية ودعا لديمقراطية جديدة ، فانه لم يفصل فى أى وقت سواء فى زمن النهوض أو الانحسار فصلا حاسما بين الدين والقومية، وأخذ فى كل أزمة يلجأ للخطاب الدينى من أجل نصر جماهيرى سهل ، وأخذ بعد هزيمة ٦٧ يرفع نعمة هذا الخطاب بدلا عن نقد الذات ، ويعلى من شأن الخصوصية القومية شبه النقية. وفى مسعاه للتمايز عن الفكر الماركسى أخذ يتمترس فى خنادق الفكر الدينى الذى تتجه قواه الرئيسية للمحافظة.

وهكذا إكتسبت القومية فى أدبياته طابعا مثاليا متعاليا وأصبحت ذات جوهر ثابت وسمات خالدة . وهى نظرة ليست بريئة من شبهة التعصب القومى الذى تلجأ إليه القومية المهزومة للدفاع عن النفس أحيانا فتدعى لثقافتها نقاء غير موجود فى أى واقع.

وهكذا لم يبلور الفكر القومى صيغة متكاملة لحل القضية الفلسطينية على أساس ديمقراطى ، وأصبحت اليهودية هى الصهيونية التى يكتسب الصراع ضدها فى بعض أدبياته طابعا دينيا غير انتقادى وغير خاف. وفشل الفكر القومى أيضا فى بلورة موقف ديمقراطى متكامل من قضية الأقليات القومية والدينية والعرقية فى الوطن العربى .

أما الفكر الاشتراكي الذي يتأسس على مبدأ المساواة ونفى الاستغلال ويضع أمامه هدفا بعيدا هو تحرير الإنسان من كل مايكبله ماديا ومعنويا ، فانه يواجه بدوره مأزقا عميقا رغم أنه بدأ مسيرته مبكرا جدا منذ نهاية القرن الماضي وبداية هذا القرن ، ورغم ذلك فقد ظل إلى حد ما غريبا ومعزولا وملاحقا حتى في زمن النهوض الوطني الذي رفع راية اشتراكية وذلك بسبب طبيقته وجذريته من جهة ، وضعف الطبقة العاملة من جهة أخرى واعتماده على أن الممارسة هي معيار الحقيقة وليس الشعار وحده .

وقد أخفق الفكر الاشتراكي في الحفر عميقا في تربة الثقافة الوطنية لزرع شجرته في خصوصيتها ويلورة مشروع كامل مفهوم للناس العاديين الذين ملأتهم الدعاية المضادة للإشتراكية بالمخاوف خاصة فيما يتعلق بالدين .

وقد تلاعبت الطبقات المهيمنة بوعي الكادحين وبوعي الجماهير عامة حين استخدمت الدين لتشويه الإشتراكية ، ووضعتهما أجهزة دعايتها الجبارة في مواجهة بعضهما البعض . بينما إتخذ الطابع الأثمي في بعض الأدبيات الإشتراكية صورة غريبة عن ثقافة الناس وتعليمهن التقليدي ووعيهم الديني .

كما تسبب انهيار المعسكر الإشتراكي في إنكسار الفكرة وفقدانها لألقها وبعد أن كانت أقرب لحلم أصبحت كأنها السراب .

ومن بين التيارات الفكرية الأربعة ، ورغم كل ماحدث يبقى الفكر الإشتراكي - الذي يستطيع أن يجدد نفسه بأسلحة الوعي الانتقادي العلمي والتزوع العقلاني الصارم وجهاز المفاهيم وأدوات التحليل والمنهجية التاريخية - يبقى قادرا على تقديم مشروع متكامل للتقدم يتجاوز الراهن الرأسمالي التابع إنطلاقا من معطيات واقعية ليؤسس للنهضة الوطنية الشعبية تطلعا للإشتراكية، مستفيدا من التراكم المعرفي والخبرات

النضالية، مؤسسا على قدرات الناس الأحرار وطاقتهم المبدعة ، قادرا على تركيب وتخليق صيغة فكرية جديدة لاتوفيقية تتأسس على الإيجابي والنسبي فى كل من القومى والدينى والليبرالى وهو طموح التجمع منذ نشأته والذى لم يتحقق حتى الآن.

ثقافة الأزمة

وقد أسفرت الأزمة العامة عن نشوء سمات ثقافية سلبية مرتبطة بها، واتخذت أشكالا متباينة فى السلوك والقيم السائدة فشاع ما يزرى بالإيجابى ويعمد السلبي ويعتبر الفهلوة شطارة والطيبة هبلا والإستقامة غباء.

ويمكننا أن نميز مايمكن أن نسميه بثقافة الطوارئ التى أشاعت حالة من السلبية واللامبالاة الناجمتين عن الخوف المعمم ، وهى وليدة الطوارئ المفروضة على بلادنا منذ أكتوبر عام ١٩٨١ وحتى هذه اللحظة ، وسمتها الأولية هى التوجس والتكتم والانسحاب من الإهتمام بالشأن العام وصولا إلى نوع من العدمية ،وهى جميعا ردود فعل للخوف الذى إقترن بتحول التعذيب فى السجون إلى نظام له تقاليده وأدواته وممارسوه وضحاياه بالآلاف وحكاياته التى يتداولها الناس فيما بينهم دون إفصاح عام ، وانعكس ذلك بقوة على مستوى ودرجة إستجابة الجماهير الإحتجاجية ضد عمليات الإفقار الشاملة والقهر المنظم الواقع عليها ، فكانت هذه الإستجابة أدنى فى الغالب الأعم ، لا فحسب من العنف الواقع عليها وإنما حتى من الهامش الديمقراطى المتاح وإن كان محدوداً.

وأخذت ثقافة التعصب والكراهية تحفر لنفسها عميقا فى نسيج المجتمع المصرى ، حيث تتحول طاقة الغضب والإحباط إلى كراهية وشكوك بين المسلمين والمسيحيين بسبب الفقر المدقع أو الطرق المسدودة للمجرى الطبيعى للصراع الطبقي وتتراكم الأفكار والكتابات التى تعادى المرأة وتدننى

بمكائنتها وتجعلها صنوا للخطيئة والفساد وتحاصرها بالحجاب والنقاب والدعوة لإعادتها إلى البيت وإخفائها ، والوجه الآخر لهذا الإخفاء هو تحويل المرأة إلى سلعة.

المثقفون

وانعكست الأزمة العامة على المثقفين بصورة مضاعفة ، هؤلاء الذين قال عنهم الناقد إيريك هنتلى " إنهم جروح مفتوحة " ، فهم يحكم تكوينهم قابلون للإنحراج بسهولة . ومن جهة أخرى ويسبب ضعف الطبقات وخفوت أثرها السياسى المستقل يبرز دورهم كما لو أنهم فوق الطبقات . كما أنهم متذمرون من تخلف مصر وركودها اذ يتاح لهم أكثر من غيرهم الإطلال بحكم معارفهم على التقدم العلمى والتكنولوجى فى العالم وعلى البؤر المعزولة لهذا التقدم فى بلادهم ذاتها ، وهم يعانون أكثر من غيرهم من إتساع الفجوة الدائم بين الأحلام والواقع المريض.

ويرد المثقفون بأشكال متباينة على الأزمة الروحية العميقة التى يسقطون فيها جراء الشعور بالتهميش والإفتقار للأمن ، ويراهن البعض على الإصلاح من داخل السلطة ، أو يضعون ثقتهم فى المشروع الليبرالى البديل ، وإن كانت معرفتهم بأشكال الفقر والفساد والحرمان تجعلهم متشككين فى جدوى هذا السبيل.

ويذهب بعضهم إلى جماعات الإسلام السياسى الراديكالية بحثا عن يقين ومهمة . بينما يدفع القلق الروحى الأشد حول المصير الانسانى البعض منهم إلى أحضان العدمية واللامبالاة . ويفرق المدعون منهم فى الألاعيب الشكلية بالغة الغموض والعزلة . وأخيرا تذهب أقلية - تتزايد ببطء - إلى الفكر الإشتراكى العلمى ، بينما يعانى الجميع بلا إستثناء من القيود على الحريات ،والتي كان من نتائجها إهدار إستقلال منظماتهم ، فعجزوا من ثم عن حماية المؤسسات الثقافية العامة التى جرى تدميرها ، أو تحجيم الطابع

التجارى المتزايد للنتاج الثقافى الذى يسيئ إلى المثقفين بنفس الدرجة التى يسيئ بها إلى مستهلكى الثقافة ، إذ أن الطابع التجارى يفرض شروطه بانتظام على منتجى الثقافة كما على مستهلكيها.

وبوسعنا أن نتبين ملامح هذا التناقض الصارخ بين وفرة منظمات المثقفين والمنظمات الجماهيرية بعامة وأزمتهما من جهة أخرى ، وهو تناقض يدفع البعض من المثقفين ضمن عوامل أخرى للإستسلام لأفكار شائعة عن الحيادية والتقنية وفردية الإبداع والعدمية والعزلة ورفض العمل الجماعى الذى يكبل الحرية كما يدعون ، والقول بالإتصال الكلى بين الثقافى والسياسى لحد القطيعة ، وهى حالة تنتج لنا كما كبيرا بل ركاما من الأدب الردى الذى ينشد التحليق فى سماواته الخاصة خارج مانحن فيه ، بحجة أن مانحن فيه لايعنيه لأن الأدب غير معنى بالواقع المباشر ، ويحدث ذلك ربما دون إدراك من منتجى هذا الأدب أن عملية تكبيلهم هى أعمق كثيرا من كل ما يبدو على السطح من جوانبها

الديمقراطية مدخلا

والديمقراطية هى أداتنا الرئيسية فى بناء المشروع الثقافى الجديد لا للتجمع فحسب وإنما للمجتمع كله بالنضال من أجل إشاعتها فى كل ميادين حياتنا ، وحمايتها باستخدام نتائج الثورة العلمية والتكنولوجية التى إستخدمتها النظم الإستبدادية لإجهاض الديمقراطية ، وبدلا من أن تتسع قاعدة الحرية تطورت أدوات حصارها ومراقبتها ، سواء بالتقن فى إنشاء مؤسسات وأجهزة للقمع ، أو إحكام السيطرة على الشاشة والصورة لإستلاب الإنسان.

والديمقراطية بمعناها الشامل هى مدخلنا لتحقيق برنامجنا من أجل إشاعة العلم والتنوير وتحقيق إصلاح دينى وإصلاح التعليم والإعلام .
إن حرية الرأى والدين والعقيدة كانت مفتاح الحضارة العربية الإسلامية

الذى فتحت به الأبواب على ظلام العصور الوسطى فى أوربا نفسها وتبقى ، حرية العقيدة تحديدا هى مفتاح الحضارة والعلم والعقلانية والتسامح والحوار.

ويردد الكتاب والمفكرون والمسئولون كثيرا أن العلم هو مدخلنا إلى القرن القادم إن شئنا أن يكون لنا دور ومكان على خريطة العالم . ولكنهم يتجاهلون إرتباط العلم وتطوره تاريخيا بحرية العقيدة . وقد ورثنا من عصور الإنحطاط تركة تزداد وطأتها ثقلا على عقولنا وثقافتنا دمجت بين العلم والدين وأخذت تواصل إخضاع الأول للثاني وينشاط يدعمه النفط ، حتى نشأت ظاهرة خطيرة تسمى بأسلمة العلوم تروج لها أجهزة الرعلا م بانتظام .

وانفصلت دوائر البحث العلمى ومؤسساته عن دوائر القرار السياسى وحتى عن الرأى العام فأصبح العلماء كمن يحترثون فى البحر . وفى الجدل الدائر الآن عن الوادى الجديد وغياب العلماء والمختصين عنه خير دليل . وما زالت مدراسنا وجامعاتنا تدرس حتى الآن مفردات العلم دون مناهجه ، فضلا عن أننا نستخدم التكنولوجيا المتقدمة دون أن ننتجها أو نسعى لمعرفة أسرارها مادامت تأتينا جاهزة ، وهى الحالة التى تسهم فى إنتاج العقلية الخرافية حيث يتحول العلم ونتائجه إلى سحر .

وتتدنى الميزانيات المخصصة للبحث العلمى بدعوى فقر البلاد بينما يمكنها إنفاق المليارات التى تشتري منها الأقمار الصناعية للث التلفزيونى لتطوير القاعدة العلمية النظرية التى لاغنى عنها للتقدم .

شروط عصر العلم

يضع الباحث الإردنى الدكتور إبراهيم يفران حاجتنا لتطوير قاعدة العلم النظرى على هذا النحو ..
"إن العقل العربى بحاجة ماسة إلى إعادة بناء مرافقه الداخلية ليحيلها

إلى نظام فاعل وليس إلى مساحات متقطعة ومتطلبات كثيرة نذكر بعضا منها للتأكيد لا للحصر ..

١- إعادة النظر فى الثقافة العربية لتحويلها إلى ثقافة العقل العلمى وليس ثقافة ما قبل ذلك.

٢- إزالة الحواجز المفتعلة بين ضروب المعرفة من علم وفكر وفلسفة أدب وفن وسياسة وإقتصاد ، وفتح قنوات هذه العلوم بعضها على بعض من خلال إعادة النظر فى مناهج التعليم على مختلف مراحلها ، وإعادة النظر فى مواد الثقافة على مختلف مصادرها ، لكى توجه فى خدمة المشروع العربى لتطوير العلمية العربية الخاصة.

٣- فتح القنوات الفكرية والعلمية والثقافية بين أقطار الوطن العربى وإعطاء الفرصة الحقيقية للتفاعل الواسع لهذه الأنشطة ، فان تكوين العقل العلمى هو فى بعض جوانبه جزء من هذه القنوات المتفاعلة ، ومثل هذا التفاعل سوف يساعد ويتطلب الوقت لإزالة حاجز الخوف أو الرهبة أو الكراهية أو الشك فى موقف الإنسان العربى من العلم وفى مقدماته ونتائج.

والثقافة العلمية للجيل الجديد والمجتمع كله هى منظومة متكاملة متناغمة العناصر قابلة لادراج الجديد أولا بأول فى نسجها الحى ، ولا يغيب عنا أن إشاعة لنظرة العلمية هى التى تبين لنا الحقيقة الواقعية للمجتمع وطريقة تفاعل عناصرها وحل معضلاتها .

» إن بعض المجالات المخصصة للأطفال والتى تصدر عن وزارة الثقافة تأبى إلا أن تسمى للثقافة العلمية وكل ما يتعلق بالتقدم ، فتنشر أخبارا علمية عجيبة مثل إكتشاف العلماء وجود حفريات على ظهر القمر ترجع للعصر الفرعونى ، وهذا دليل على أن الفراعنة هم أول من صعد إلى القمر

كما يكتب رؤوف وصفي باكيا على ثقافة الأطفال العلمية الإصلاح الدينى

منذ نفى الفيلسوف العربى ابن رشد وأحرقت كتبه فى القرن الثالث عشر ، وجاء الإمام محمد عبده فى نهاية القرن الماضى والشيخ على عبد الرازق فى النصف الأول من هذا القرن ليبدأوا فى العصر الحديث مسيرة جديدة لتوجه عقلائي فى التصورات والمفاهيم الدينية إنطلاقا منها ، وأوقفتهم القوى المحافظة والرجعية كما سبق أن أوقفت مسيرة بن رشد ..لم تكتمل أبدا مسيرة الإصلاح الدينى التى تحل العقل بصورة نهائية محل النقل ، والإبداع محل الإلتباع وتفصل الدين عن السياسة وتبقيه قوة دافعة لتطوير الحياة وشأنا شخصا بين الإنسان وألته.

وباستثناء الدراسات التأسيسية التى قام بها مفكرون تقدميون كبار فى النصف الثانى من القرن العشرين والتى قرأت تراث الثقافة العربية الإسلامية قراءة تاريخية علمية موضوعية ، وهى دراسات بقيت محصورة فى الأطر النخبوية والأكاديمية فإن كل محاولات الإصلاح الدينى توقفت حتى قبل أن تصل إلى منتصف الطريق بدءا بإصلاح الأزهر وصولا إلى تأهيل الوعاظ والدعاة فى وزارة الأوقاف، مروراً بمادة الدين فى المدارس التى كانت موضوعا لصراع طويل بين طه حسين وخصومه من المحافظين .

ولأن الحزب وقع طويلا تحت ضغط إتهام خصومه له بالإلحاد فإنه تجنب طرح هذه القضية على جدول الأعمال الثقافى ، وتجنب استخدام العلمانية والدفاع عنها خوفا من الإرتباط الزائف وغير الحقيقى بينها وبين اللادينية ، وخاض المعركة السياسية متهيبا التأسيس الفكرى العقلانى الثقافى لها فبقى خصومه أقوى منه كثيرا فى هذا الميدان وحتى نصبح هذه المعادلة لابد أن يكون الحزب طرفا أصيلا قويا فى المعركة الدائرة على أشدها فى المجتمع بين العلمانية التى هى التأويل العلمى العقلانى

للنصوص ، وبين الدولة الدينية بما فيها الدولة القائمة فعلا التي سخرت مساحة واسعة فى كل من الإعلام والتعليم للتلقين الدينى لا للحوار العقلانى حول الدين.

ويخوض مفكرو الحزب ومثقفوه معركة علمنة المجتمع على مستويات مختلفة كأفراد ، ولا بد أن تكون الخطوة القادمة هى خوضها فى برنامج الحزب وأدبياته ومطبوعاته التى تحتاج لحظة طويلة المدى لنشر القراءات التاريخية العلمية للتراث العربى الإسلامى ولل فكر الدينى ، ومساندة أكبر للمفكرين الشجعان ، وإنشاء الجمعيات والمؤسسات التى تساند حرية الفكر والتعبير والإعتقاد ، ودعم ماهر قائم منها على خلفية برنامج واضح للإصلاح الدينى يتضمن رؤية متكاملة شجاعة لدور الأزهر ومؤسساته التى تقف الآن ضد التطور وتعادى القراءات الجديدة للفقه ، وتلاحق الباحثين الجادين والمستنيرين الذين تعلموا المناهج الجديدة فى البحث ، وأصبح بوسعهم إضاءة التراث وكشف المناطق التى لم تدرس فيه من قبل ، وتلك التى بقيت عبر قرون حكرا للقوى المحافظة التى أعلنت شأن النقل والنص على العقل والتأويل ، وسترت بجمودها ونصيتها مصالح كان على رأسها دعم نظم الحكم العشائرية الاستبدادية فى الخليج والجزيرة العربية ، و التى تشبثت بالسلطة وبحث عن شرعية دينية لتأييدها بعد تدقق النفط.

ويحتاج الأزهر لثورة عقلية شاملة سوف تكون ممكنة حين تتسع قاعدة حرية الفكر والإعتقاد فى المجتمع كله . وتستطيع القوى صاحبة المصلحة حمايتها داخل الأزهر نفسه من نفوذ المحافظين الذين يغلقون النوافذ ويشهرون سلاح التكفير ، ليأخذ الأزهر ومؤسساته - التى لعبت دورا سلبيا مؤخرا - بأسباب العلم والعقل معا ، وأن يكف شيوخه عن إتهام المبدعين والمفكرين وأصحاب المذاهب الأخرى حتى داخل الإسلام نفسه - فما بالنا بخارجه - إتهامهم بأنهم ينطلقون من دوافع تأمرية لضرب الإسلام وهى

الفكرة التى تبرر الإلغاء والتكفير والقتل.

ولنتذكر فى هذا الصدد أن المذهب الشيعى إنتقل إلى بلاد فارس بواسطة العرب أنفسهم ، وأن الإجتهد فى صفوف الشيعة وكل فرقهم كما فى صفوف السنة لم يتوقف.

وللإصلاح الدينى أساس لايدل ولاغنى عنه هو الإحترام والإعتراف بالمرجعية الثقافية الأشمل من الدين ومن التراث المحلى والقومى ، والتى تتمثل فى كل ماوصلت إليه البشرية من إنجاز فى شكل المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين والإتفاقية الدولية لإلغاء التميز ضد المرأة، دون التمرس فيما يسمى بالخصوصية القومية إذا كانت هذه الخصوصية تندنى بالإنسانى العام . بل إن الخصوصية مطالبة فى صيرورتها بالإرتقاء إلى هذا الإنسانى العام واستيعابه، خاصة وقد أثبتت خبرة الواقع أن الإنجاء المتنامى للتدويل الإقتصادى الذى أحدثته الرأسمالية لم ينجح فى إزاحة الطابع الوطنى للثقافة أو طمسه .فالثقافة تبقى طويلا بعد أن يتم نسيان كل شئ، بل إن الثقافات الوطنية فى إستجابتها لتحديات العولمة أخذت تدافع عن نفسها بابرار خصوصيتها ، وأحيانا - وليس دائما - ماتعتبر هذه الخصوصية الوطنية هى سلاحها الوحيد المتاح الذى تدافع به عن نفسها حين تعجز لأسباب موضوعية عن تطوير حياتها باللجوء إلى أشكال التعصب القومى والطائفى والعرقى والدينى ، وتجبرى عملية إستعادة وهمة لماضى الأمة التليد ، والنظر إلى هذا الماضى الذى يصبح مقدسا باعتباره مخزون هويتها وعلامتها الخاصة فى مواجهة عملية الإلحاق الواسعة التى تترتب على التدويل . ولايتجلى التعصب القومى والعرقى والطائفى والدينى فى بلدان الجنوب المأزومة المهدة بالتفكك فحسب، بل أنه يصل إلى عمق بلدان المراكز الرأسمالية وينظره عابرة على التيارات الفكرية والفلسفية الجديدة فى أمريكا تبين لنا هذه الحقيقة ،فى

شكل ارتباط الأصولية المسيحية بالزرعة المحافظة الجديدة المهيمنة على الحزب الجمهورى الأمريكى .

إصلاح التعليم

تبدأ الخطوة الأولى لإصلاح التعليم باقرار المبدأ الدستورى الذى ينص على مجانيته والزاميته وتطوير هذا المبدأ ليحتد سن الإلزام حتى الثامنة عشرة وليصبح التعليم المستمر حقا من حقوق الإنسان . فقد تحملت الدولة تحت شعارات الخصخصة وإسترداد نفقات الخدمات من هذين الإلتزامين رغم الميزانيات المتزايدة للتعليم . وفى هذا الصدد يدافع التجمع عن المبدأ الدستورى ويناضل من أجل تطبيقه وتوسيعه .

أما الخطوة الثانية فهى توحيد المدرسة . فالتعليم فى مصر ينقسم على مستويات عدة بين دينى ومدنى ، أجنبى ومحلى ، خاص وعام ، وهو ما يصبب التجانس الوطنى ووحدة الوجدان فى مقتل ، فضلا عن إنقسامه الطبقي الفادح الذى عطل عملية الحراك الإجتماعى عن طريق التعليم بطرده عشرات الآلاف من أبناء الفقراء من المدرسة أصلا ، وحجز عشرات الآلاف الآخرين عند حدود التعليم المتوسط الذى يتدهور بصفة منتظمة بسبب ميزانياته الضئيلة من جهة ، وتخلف برامجه وورشه ومعامله من جهة أخرى ، وفقر الطلاب من جهة ثالثة وتراجع الصناعات الكبيرة التى كانت تستوعب خريجيه من جهة رابعة.

وقد وجهت سياسات التعليم ضربة قاصمة لمبدأ تكافؤ الفرص حين تحايل المستثمرون على قوانين الجامعات ، وحصلوا على قرار يبيع لهم إنشاء جامعات إستثمارية ليتاجروا بالتعليم ويستنزفوا الجامعات الحكومية التى تحتاج هى نفسها لإصلاح شامل وميزانيات هائلة لتطوير أداؤها ومواكبة العصر . وما يحدث للجامعات الحكومية هو ما يحدث بالضبط للقطاع العام الذى جرى إستنزافه وتخريبه تمهيدا لخصخصته . ولا مفر من أن تؤدى هذه

الخطوة إلى المزيد من إضعاف الجامعات دون الإرتقاء بالتعليم فى الجامعات الجديدة التى سيكون التأهيل للإلتحاق بها ماليا وليس علميا ، وهو مايشكل تهديدا خطيرا للتعليم الجامعى فى مصر الذى فقد بالفعل قدرته على إستيعاب العلوم الجديدة وهضمها وتوسيع قاعدتها، بسبب العجز المتزايد عن تطبيق نتائج التعليم فى صناعات جديدة متطورة مما يزيد من حدة الخلل البنىوى فى علاقة الجامعة بالمجتمع وقدرتها على الإسهام فى تطويره . وهو وضع يحتاج لإعادة نظر جذرية وإستراتيجية شاملة تشارك كل القوى صاحبة المصلحة فى النهضة الوطنية الشعبية فى وضعها. ويدافع التجمع عن الجامعات الحكومية والأهلية - وليس الاستثمارية - وضرورة تطويرها ، ويرى أن خط الدفاع الأول عنها هو هيئات التدريس والطلاب المكبلين الآن بالقوانين المقيدة للحريات وباللوائح التى تحظر عليهم النشاط الحر داخل الحرم الجامعى ، وتعطل عملهم المشترك من أجل تطوير المناهج والأساليب والعلاقات داخل الجامعة.

وتبقى الديمقراطية مرة أخرى هى الدخل.

فقد جرى إفساد الجامعة بالتدخلات الأمنية تارة ، وبتطهيرها تارة أخرى، ويتقسم فترات الدراسة على عكس مصلحة التعليم ورغبة الطلاب وهيئات التدريس حتى لاينخرط الطلاب فى العمل السياسى تارة ثالثة . فانتشرت فيها الجماعات الأصولية كالفطر واستثمرت مناخ الأزمة والتراجع لتفرض التزمت العقلى وتصادر الحريات مصادرة إضافية.

واتخذت المعركة داخل الجامعة طابعا خاصا للغاية حيث نجد أن طغيانا باسم الدين يسعى لتحرير الطلاب من طغاه آخرين تقتنعا بالمصالح الأمنية ، وهو وضع لايد من تصفيته ديمقراطيا لتنهض الجامعة بدورها المرجو فى تطوير حياتنا.

ويدعو التجمع لخطة قومية جدية لمحو الأمية عامة تشارك فيها كل

مؤسسات المجتمع من الأحزاب والمنظمات الجماهيرية وأجهزة الإعلام ومؤسسات الدولة حتى يتمكن من التخطيط لمحو الأمية الأخرى طبقا لتعريف الأمم المتحدة التي تعرف الأمى بأنه ذلك الذى لا يجيد لغة الكمبيوتر.

السينما

يدعو التجمع ويعمل على إنشاء تعاونيات لصناعة السينما بدعم حكومى ، وتنظيم عملية التوزيع فى السوق العربية والإفريقية والأسبوية والأمريكية اللاتينية ، التى تتوفر على إمكانيات هائلة ويحتاج التعامل معها إلى تخطيط وإستراتيجية واضحة المعالم تضع فى إعتبارها الدور الثقافى والرسالة الحضارية التى يمكن أن تقوم - وتقوم بها جزئيا الآن - صناعة السينما فى مصر، والتى دخلت فى أزمة عميقة فحل الطابع التجارى محل الطابع الثقافى والتربوى الجمالى للسينما.

المسرح

ويحتاج المسرح المملوك للدولة إلى تصورات جديدة لدوره فى مواجهة المسرح التجارى للإرتقاء بالذوق العام والحس الجمالى ، والحفاظ على الذاكرة الوطنية حية ونشطة . والخطوة الأولى على هذا الطريق تتمثل فى تخليصه من الترهل البيروقراطى والفساد الإدارى وإعادة تنظيمه على أسس عصرية تستثمر حماسة محبى المسرح وفنانيه وتصل به إلى الجمهور الواسع خاصة خارج العاصمة وقد أصبحت الحاجة ماسة لإلغاء الرقابة على المسرح والسينما.

الثقافة الجماهيرية

تلعب الهيئة العامة لقصور الثقافة دورا هاما فى وصول الخدمات الثقافية إلى أقاليم مصر بينما تعاني من أشكال قصور وهيمنة بيروقراطية وخلل فى توزيع الميزانيات ولكنها تشكل - مع ذلك - قاعدة لاغنى عنها

ولا بد من تطويرها من أجل خدمات ثقافية حقيقية للأقاليم بمد شبكة القصور والبيوت إلى المناطق النائية ، وإعادة الحياة لدور السينما فيها والتي توقفت عن العمل ، ودعم الفرق المسرحية وتوادي الأدب والفن التشكيلي وابتداع تصورات جديدة لإقامة المعارض الفنية في كل مكان وتحريرها من قبضة الموظفين غير المعنيين بالثقافة والمهوسين بالأمن.

الثقافة الشعبية

دعم وتنشيط المؤسسات العاملة في ميدان دراسة الثقافة الشعبية بهدف اكتشاف التنوع في هذه الثقافة ، والتعرف على شبكة الأصول المتداخلة التي صنعتها في تعقدها وتجاذبها وتنافرها، وبالرجوع إلى التجربة الحية للشعب ، والتقييم العلمي الجدى للموروث الشعبى والفكرى فى ثرائه، إذ أن الثقافة الشعبية هى رافد أساسى من روافد الثقافة الوطنية دأبت الطبقات المهيمنة على إفقاره والحاقه بروح توحيدية علوية ضارة كثيرا ما أدت إلى تشويهه.

ويشكو الباحثون فى هذا الميدان الصعب من التجاهل والإهمال والفقر باعتبار أن البحث فى هذا الميدان ليس إلا شيئا ثانويا يمكن إستخدامه عند الضرورة فى نظر السلطة الثقافية.وتصبح الحاجة ملحة إلى نظرة جديدة لهذه المؤسسات.

الكتاب

دعم صناعة الكتاب وإلغاء الجمارك على معدات الطباعة والورق وحماية الكتاب المصرى من السرقة وفتح الأسواق العربية والإسلامية أمامه.

الصحف وأجهزة الإتصال

إطلاق حرية إصدار الصحف وإنشاء محطات الإذاعة والتلفزيون للمصريين أفرادا وجماعات.

وتحويل المؤسسات الصحفية المملوكة للدولة إلى مؤسسات مستقلة

مملوكة للعاملين فيها بنسبة ٥١٪ وطرح ٤٩٪ منها فى شكل أسهم للأحزاب والنقابات المهنية والعمالية بحيث لا تمتلك أى مؤسسة أكثر من ٥٪ من الأسهم .

وتحويل الإذاعة والتلفزيون القائمتين إلى مؤسسات مستقلة شبيهة بالصياغة التى توصلت إليها هيئة الإذاعة البريطانية بحيث تتلقى دعما حكوميا وتبرعات من الهيئات والجماعات بينما يقوم العاملون فيها بوضع سياساتها ديمقراطيا .

الدين والمجتمع فى مفهوم التجمع

الشيخ مصطفى عاصى

الدين بالمفهوم الشامل أو المعنى الخاص وما يعمل به من قضايا ذات مدلولات مختلفة دينيا وسياسيا وفكرياً له داخل حزب التجمع الوطنى التقدمي الوحدوى وبين أعضائه ومفكره مساحة هامة وأساسية من منظور ماسبق أن قرره الحزب فى برنامج العام وأكدته فى أكثر من مناسبة : من أن الحزب يؤمن بأن جميع الأديان السابوية ذات رسالة تقدمية وأن جوهر الرسالات الدينية لا يتصادم مع حقائق الحياة وإنما ينتج التصادم والاختلاف عندما يستخدم الدين ضد جوهره وروحه لتحقيق أغراض ذاتية ومنافع دنيوية..

إن فهم رسالة الأديان بعامة والاسلام بخاصة فى ضوء العقل والاجتهاد الانسانى لتحقيق المعادلة المستقيمة بين صحيح الدين وتحقيق مصالح الناس أمر حيوى وضرورى للإسهام فى تنمية المجتمعات الانسانية والعمل باستمرار على تحريرها من ذل الاستغلال والتبعية وقيود التخلف والجمود ،كل هذا بهدف إسعاد البشر وتكريم الإنسان والتأكيد على ضمان حقوقه فى الحرية والعدل والمساواة دون التفرقة بين أحد بسبب الجنس أو اللون أو الدين فالناس جميعا لآدم وآدم من تراب..

هذا ولا يشك التجمع فى أن القيم الصحيحة المستمدة من صحيح الدين والتي أصبحت مكونا حضاريا وتراثا ثقافيا وسلوكا يوميا فى حياة المؤمنين كالصدق والوفاء والاستقامة والمحبة والإخلاص وتقدير قيمة العمل وتجويده والعفو عند المقدرة والترابط بين الناس ورفض الظلم والبغى وحب الحياة واستثمارها فى خير الناس جميعا .. إن كل هذه القيم وغيرها مما يُجَمِّلُ الحياة ويرقيها لجديرة بالاحترام والتقدير .. ولا يمكن أن يصيبها الوهن أو

يتجاوزها الزمن ..

لهذا فحزب التجمع يستهدف أن يجعل من الدين مفهوماً يسمح
الصحيح طاقة دافعة تستعين بها أمتنا على قهر الصعاب والتغلب على
المشاكل التي تعاني منها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً .. وصولاً إلى
الحياة الأفضل..

إن التجمع ليعيد التأكيد على ماسبق أن أكدته من تقدير عالٍ لدور الدين
.. فلقد مهدت المسيحية لتطور حضارى مشهود فى تاريخ مصر منذ القرن
الرابع الميلادى - كما انتقل الإسلام بالوطن العربى كله من مرحلة البداوة
إلى مراحل حضارية جديدة تأثر بها العالم منذ مايزيد على ألف وأربعمائة
عام

لقد ميز الإسلام بين إباحة حق التملك وإطلاق الملكية بلا حدود ، فبينما
أباح التملك جعل للملكية وظيفة إجتماعية عملاً بقوله تعالى « وأنفقوا مما
جعلكم مستخلفين فيه » وحرم الربا والاستغلال ورفض الاحتكار والضرر
والكنز . ونهى عن الغش والتفاوت الفاحش بين الناس فى الثروة (.. كى
لا يكون دولة بين الأغنياء منكم) الحشر آية ٧ ، وأقر مبدأ الملكية العامة
عملاً بقول النبى صلى الله عليه وسلم « الناس شركاء فى ثلاثة : الماء
والكلأ والنار » رواه أحمد وأبو داود ، وهى مصادر الثروة آنذاك .. وأكد
على أهمية العمل الانسانى واعتبره معيار التفاضل والتمايز بين الناس
فقال تعالى : « وأن ليس للانسان إلا ماسعى . وأن سعيه سوف يُرى ثم
يجزاه الجزاء الأوفى » النجم ايات ٣٩ - ٤١

وساوى بين الرجل والمرأة فى القيمة الانسانية وفى جزاء الأعمال فقال
تعالى « فاستجاب لهم ربهم أنى لأضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى
بعضكم من بعض » آل عمران آية ١٩٥
وجعل السلام الاجتماعى رهنا بتحقيق العدل الاجتماعى .. والا فهو

سلام بين غالب ومغلوب . ودعا إلى طلب العلم والتفوق فيه باعتباره الوسيلة إلى التقدم والرقى قال تعالى (.. وقل رب زدنى علما) طه آية

١١٤

إن إيماننا بالفهم المقاصدى والصحيح للدين يجعلنا نؤكد على أهمية دوره فى تنقية الحياة من الشر والحقْد والفساد ودفعه للنضال الشعبى والانسانى ضد مساوئ البشر فى جميع الميادين وتحت كل الأفتعة التى تلبس على الناس أمورهم وتعجزهم عن الاختيار الحر الصحيح لأنماط حياتهم ..

إن الساحة المصرية والإسلامية تعج حاليا بمجموعة من الآراء والأفكار يعتنقها مجموعات من الأفراد والتنظيمات التى ترتدى مسح الدين أو تتكلم باسمه مدعية أن هذه الأفكار والشعارات هى الدين نفسه ويدونها تتوقف الحياة ..

إن إفراز هذه المقولات وعائدها الفكرى العملى: تواجه المجتمع وتحدهاء فتمزق وحدته وتماسكه .. كما تجمد حركته وتشل فاعليته وتعزله عن مسيرة التقدم ووسائل الرقى وأسباب التواصل وذلك بما تعكسه من مواقف مثل:

١- التقليل من شأن العقل البشرى وإهدار قيمته والاستهانة بدوره فى فهم النصوص الدينية وتفسيرها لمصالح الحياة والانسان .. وتقديمهم لمنطوق النص الدينى على مفهومه دون نظر إلى مجمل السياق العام للقرآن أو السنة .

٢- النظرة الضيقة والمتدنية إلى قيمة المرأة وتقدير دورها مع التفرقة الشاذة بينها وبين الرجل فى المعاملة والمطالبة بحبسها فى المنزل فقط ..

٣- تقسيم المجتمع الواحد على أساس الدين فهذا مسلم يجب له كل الحقوق والآخر كافر ليس له حق فى شئ

٤- تكفير المجتمع وإتهامه بالجاهلية لأخذه بأساليب الحداثة والمدنية

ومايجليه التطور فى إدارة الحكم.

٥- معاداة الديمقراطية والوطنية والقومية والليبرالية إلى غير ذلك من

المسميات والأساليب التى لم تكن موجودة فى صدر الإسلام
إن هذه الممارسات الخاطئة وتلك الأفكار الدخيلة على جوهر الإسلام
التقى القائم على المعقولة والسماحة واليسر يعبرون عنها بشعارات براءة
وأسماء خادعة لجماهير المؤمنين البسطاء محدودى الثقافة والفكر والوعى
من أمثال:

١- الاسلام هو الحل ..

٢- تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية..

٣- السعى والدعوة إلى قيام حزب دينى واحد .. ورفض التعددية
الحزبية..

٤- إقامة حكومة دينية فى ظل خلافة سلفية.

٥- نفى المخالف فى الدين أو حتى فى رأى واعتباره مواطناً من

الدرجة الثانية والتعامل فقط مع ذوى الأيدي المتوضئة ..

- بالإضافة إلى رفض أغلب صور وأشكال الحياة العصرية والمطالبة

بالعودة إلى الماضى القديم بما يحمله من صور الاستبداد السياسى وعلاقات
الانتاج الاقتصادية القائمة على الاستغلال الرأسمالى والاحتكار الطبقى..

لهذا فهم يرفضون الديمقراطية بما تعنيه من تعددية سياسية وتبادل
لسلطة الحكم بواسطة الشعب عن طريق صندوق الانتخابات .. كما يرفضون
الاشتراكية بما تعنيه من نفى الاستغلال وتوزيع الفقر والجهل إرثاً وإقرار حق
الجميع فى نصيب عادل من ثروة الوطن ..

ولأن حزب التجمع جزء من جماهير مصر التى يراد اصطيادها فريسة

لهذا الفهم المشوه والمفلوط للدين..

ولأنه كذلك يؤمن بما تؤمن به هذه الجماهير من صحيح الدين واستقامة

التدين . فانه ليؤكد أن حق التدين الصحيح والإيمان الخالص بالله وملأكته وكتبه ورسله حق أصيل لكل إنسان بمفرده لا يملك عليه إنسان آخر سوى حق الموعظة والنصيحة بالتى هى أحسن ..

وفى هذا السياق فان حزب التجمع يمارس حقه كحزب سياسى فى دعوة الناس والتواصل معهم معتمدا على مبدأ الحوار والمجدل السياسى مناقشة للفكرة بالفكرة رافضا لكل أساليب القهر والعنف السياسى .. من أجل إعلاء قيم العلم والعقلانية والاستنارة فى ممارسة الدعوة لتأكيد حق الانسان فى حياة طيبة حرة وأمنة يتوفر فيها العدل والإخاء المساواة بين جميع أبناء الوطن، وفى سبيل هذا فاننا نؤكد على مجموعة القيم والمعانى والمواقف والمثل التالية:

١) التمسك بالمجتمع المدنى والحكومة المدنية إطاراً لسلطة المجتمع وحماية لحقوق الأقلية والأغلبية على السواء.

٢- التمسك بضرورة إعلاء قيمة العقل والإلحاح على تنشيط الاجتهاد الإنسانى فى فهم دور الدين لمواجهة مستجدات الحياة والمواصلة بين الأصالة والتجديد لملاحقة التطور والاسهام فى صنع التقدم الانسانى كله .

٣- التأكيد على إحترام حقوق الانسان بصفة عامة وحقوق الأقليات والنساء بصفة خاصة فى مواجهة أى فاشية سياسية أو عنصرية أو دينية تحاول الانتقاص من حقوقهم المقررة..

٤- تقدير دور العلم بكل فروع وفنونه والعمل ما أمكن على تحديث العلوم باعتبارها الركيزة الفعالة فى النهضة والرفاهية. الاهتمام بالابداع والفنون ومراعاة حقوق المبدعين والفنانين مما يثرى الحياة الانسانية ويعلى من قيمة الجمال فالسمو الروحى فى مواجهة التفسخ والقبح والرذيلة هى أمور من طبيعتها تنامى القيم النبيلة التى أمرت بها الأديان ودعا إليها المصلحون .. فنحن دعاة تثوير وتنوير كما أننا حماة حضارة خلق ودين،

نعمل مع الناس ولهم دون أن يكون لنا فضل عليهم ، فالأصل أن الأمة مصدر كل سلطة والشعب صانع لكل مستقبل زارع لكل أمل.

لهذا فانتا ندين إغتيال العقل أو تغييبه بأى مخدر مادی أو فکری معنوی دینیا کان أو سیاسی ..

ونؤكد في ذات الوقت على أهمية الوحدة الوطنية وتماسكها بين أبناء الوطن جميعا .. ولن يتحقق هذا إلا إذا وجد كل إنسان نفسه على ساحة وطنه دون الشعور بالعزلة أو الاضطهاد .. ومن هنا فلا مناص من إطلاق حرية الرأي والتعبير لكافة القوى الوطنية وبخاصة تيار الاستنارة الديني والثقافي والسياسي ..

وفي هذا الاتجاه فإن حزب التجمع يقدر دور المؤسسات الدينية المدنية وعلى رأسها الأزهر الشريف ووزارة الأوقاف والكنيسة المصرية بقيادتها الواعية . مع أهمية تطوير وتحديث دور هذه الهيئات للإسهام في تنوير المجتمع ومواجهة التخلف والتطرف والارهاب دعماً لتقديم المفهوم الديني السليم .

أما بالنسبة للموقف من جماعات الاسلام السياسي فالدراسة المرفقة بعنوان « التطرف والارهاب في فكر الجماعات الدينية » قد توضح صورة الجماعات وتبين الموقف منها سياسيا ، هنا مع ملاحظة أن في الحزب اتجاه آخر يرى عدم التعامل مطلقا مع هذه الجماعات السياسية..

الحزب الوحى

٥ . إسماعيل صبرى عبء الله

حرص مؤسسو حزىنا منذ البداية على تأكيد أن توحيد الأمة العربية فى رأس أهدافه الاستراتيجية. وحتى الآن مازلنا الحزب الوحيد فى مصر الذى يحمل صفة الوحى. وكان البعد العربى ملحوظا فى مواقف حزىنا السياسية وبصفة خاصة منذ كامب ديفيد وماتلاها.

وأعتقد أن هذه القضية يجب أن تظهر فى برنامج الحزب محل التطوير حاليا مبنية على الدعوة إلى مسار شعبى وديمقراطى واجتماعى يمثل فى نظرنا المحتوى الحاضر والمستقبل لشعارنا: حرية، اشتراكية وحده. وكاجتهاد فى هذا الباب أقدم مايلى:

١- التنمية التكاملية: لقد طرحنا خلال الحسبين سنة الماضية الوحدة السياسية أساسا مع بعض الاهتمام هنا وهناك بجوانب التعاون الاقتصادى والاجتماعى. وأرى أن توهم أن الوحدة السياسية حتى بين قطرين أو ثلاثة ممكنة التحقيق حاليا، وأنها كفيلة بخلق الظروف المواتية لمواجهة قضايا التنمية والديمقراطية والعدل الاجتماعى لا أساس له فى الواقع أو فى المنطق، ويرجع هنا الإغلاء للهدف السياسى على ماعناه إلى تصور ساد بيتا بدرجات متفاوتة بأننا كنا دولة واحدة حتى قسمنا الاستعمار إلى ٢١ دولة، وبالتالي ليست الوحدة إلا إعادة الأمور إلى ماكانت عليه قبل الحقبة الاستعمارية. وهذا التفكير يتجافى مع الواقع ويتناسى حقيقة أن «دولة القومية» مفهوم ظهر واستقر فى القرن الماضى والذى يوشك على الانتهاء. كما أن دولة الخلافة فقدت وحدتها ابتداء من القرن الرابع الهجرى وتقاسمت أسر مالكة أرض العرب حتى وإن سلمت بوضع رمزى للخليفة العباسى. وقد آن الأوان لأن نعى قماما أن قيام دولة قومية لا يظهر تلقائيا بمجرد

وجود أمة واحدة، وأن المحرك نحو إنشاء مثل هذه الدولة هو اعتقاد الأغلبية الكبرى من أفراد الأمة أن هذه الدولة المطلوبة تأتي بخير كثير عليهم. أي عند اقتران الشعور القوي بالمصلحة الاقتصادية. ولهذا فلن حزينا يجب أن يبرز تمايزه عن الاتجاهات السلفية في القضية القومية وأن يؤسس مطلب الوحدة على أساس مصالح الناس من طبقات متعددة. فكلنا أقطار متخلفة تسعى إلى التنمية، والتكامل، والتكامل الإقليمي عنصر حاسم في تعجيل معدلات التنمية وشمولها للمجتمع كله. فما يعجز عنه قطر بمفرده (مثل بناء قاعدة عربية للعلم والتكنولوجيا) يمكن أن يحققه استراتيجية عربية للتنمية التكاملية (أو الإنماء التكاملي). كما أن عدد السكان وما يعنيه من تطور سوق واسعة هو حاليا الضمان الأساسي لمكانة الدولة في العالم لأنه يوفر عنصر قوة في التفاوض مع الشركات متعددة الجنسيات التي تسيطر حاليا على المعاملات الاقتصادية بين الدول. كما أنه يخلق أهم وسائل تجديد الحضارة العربية وازدهارها في ظروف الكوكبية (أو العولمة) التي تميز أوضاع العالم منذ الآن والتي ستزداد قواها خلال العقود الأولى من القرن القادم.

٧- تعبئة الجهود غير الحكومية: وقد ترتب على مفهوم السياسة أولا أن ساد الاعتقاد بأن التقدم على طريق التوحيد بيد النظم الحاكمة وحدها. وأنه يتعين لذلك مساندة النظم التي تعلو شعار الوحدة، بل من المتصور أن تفرض هذه النظم الوحدة بالقوة على أقطار أخرى بأسقاط حكامها. وهكذا وضعنا مصير الوحدة بين أصحاب المصلحة الواضحة في التجزئة.

وشاع الخلاف وانتقدت الثقة بين الحكام لحوقهم من أن يوسع واحد منهم سلطانه الإقليمي لكي يفسد حاكم العرب أو جلهم على الأقل وربما إذا لزم الأمر يعلن نفسه أيضا خليفة المسلمين.

واعتقد أن أهم ما يجب أن تناضل من أجله هو أن تسترد الشعوب دورها المبدع والقوي في معركة التوحيد الطويلة. ولهذا يتعين أن يتحقق التعاون والتغارب بين العاملين في مختلف الأنشطة عبر الحدود القطرية. وأنصوب ابتداء تشجيع إنشاء الجمعيات العلمية العربية (أي التي تضم علميين من أقطار عدة) وأن تتصدى للجوانب العلمية في قضايا التنمية من خلال دراسة تغطي عددا من

الأقطار . وبهذا تختلف هذه الجمعيات عن الجمعيات القطرية الخاصة وإن كان التعاون بين الفريقين مطلوباً . كذلك لابد من تحرر الاتحادات النقابية العمالية والمهنية من التبعية لنظام حكم معين وأن تتحرر جانبا الممارك بين التيارات السياسية وتهتم بأوضاع أعضائها العاملين في أقطار غير قطرم وأن تسعى لأن تكون بطاقة الاتحاد ضماناً لحصول عضو النقابة على حق ممارسة المهنة في أى قطر نقابته عضو في الاتحاد .

وبطبيعة الحال أدعو كل الأحزاب العربية التي ترفع شعار الوحدة وتناضل من أجله إلى عقد اجتماعات دورية على مستويات مختلفة لتبادل وجهات النظر والتنسيق بين المواقف السياسية دون إقامة أى مؤسسة دائمة قد تتوهم أنها قيادة لمجموع تلك الأحزاب . وفي الجانب الاقتصادي أدعو الرأسمالية في الأقطار العربية إلى إنشاء شركات عربية مشتركة بين عدة أقطار والسعى الحثيث لحصول كل شركة على المعاملة المتساوية مع الشركات المحلية في الأقطار التي ساهم رجال أعمال منها في تأسيس الشركة . وأتمنى أن تتركز الجهود على الصناعة وأن تعمل كل شركة مشتركة على إقامة مصانع في أقطار متعددة . وأمثلة التقارب والتعاون والتفاهم على المستوى الشعبي كثيرة ويمكن الابتكار فيها وفقاً لخصوصية كل نشاط . والمهم أن تتشابه مصالح الناس في الوطن العربي بحيث يغدو طبيعياً أن يطالبوا بسوق عربية مشتركة . وردا على من يثير قضية موقف السلطة من مثل هذه المبادرات أقول إن هذا الموقف يبرز أهمية النضال من أجل الديمقراطية وكف يد السلطة البيروقراطية عن الأنشطة غير الحكومية . وبذلك يدعم المطلب الوطني والمطلب الديمقراطي بعضهما بعضاً .

٣- نهضة عربية ثابتة: إن الدعوة لتوحيد الوطن العربي مبنية على أننا ننتسب إلى ثقافة واحدة ونتعامل بلغة واحدة . وستظل وحدة الثقافة حجر الزاوية في التكامل الاقتصادي العربي وفي الوحدة السياسية . لقد ازدهرت الحضارة العربية خلال القرون الهجرية الأربعة الأولى . ثم استولى الترك على الجيش (ابتداءً من عهد الخليفة العباسي المعتصم في القرن الثالث الهجري) ثم استولوا على الحكم في مختلف أرجاء الوطن العربي باستثناء المغرب الأقصى واليمن . وبعد أن كانوا محافظين على اللغة العربية تخلوا عنها في عهد العثمانيين وفرضوا لغتهم

وعرفت الثقافة العربية عهد تدهور استمر عدة قرون ونشأت في الوطن العربي (وبصفة خاصة مصر والشام) في أواسط القرن التاسع عشر حركة نهضة قامت على أساس أن العلم كان السلاح الأساسي في تقدم أوروبا، وأن علينا نحن العرب أن نتعلم وتدرس وتشتغل بالعلوم الحديثة التي أهلناها لقرون طويلة. ولكن الملاحظ أن لعبة السلطة والمثقفين قد انعكست بالسلب. فنحن نعاني حاليا من ردة عن العقلانية وإهمار لقيم المعرفة العقلية والتفكير الرشيد والإبداع الأدبي والفني. نتكلم كثيرا عن «الثورة العلمية والتكنولوجية» دون أن نطرح للمناقشة أفضل وجوه الاستفادة منها ثم المساهمة فيها. وبدأت الأمور عندنا نزاعا بين السلفية المتحجرة وبين الانبهار بمنطق الكوكبة والتسليم به ومحاولة الدخول تحت مظلته ولو على حساب الهوية الحضارية. وعلى قوى التقدم والديمقراطية والوحدة أن تنصدي لهذا التشتت وأن تبرز قيمة العقل في حضارتنا وأن تجد بأنفسنا هذه الحضارة بالمزيد من المعرفة العقلية والتخلص من شوائب عصور الانحطاط. نحن في حاجة إلى نهضة عربية ثانية.

٤- الإطار الديمقراطي: تحتاج القوى الشعبية وغير الحكومية إلى جو ديمقراطي لتعمل من أجل الوحدة الديمقراطية كمطلب أساسي وجوهري في كل قطر عربي، كما أن الديمقراطية توفر أفضل الظروف لتحقيق الوحدة. فهذا الهدف العزيز لن يتحقق إلا بالديمقراطية. كما أن الدولة الواحدة لا بد أن تكون اتحادية تترك مجالا واسعا للحكم القطري والحكم المحلي داخل كل قطر. وليس من المقبول أو حتى المتصور بناء بيروقراطية ضخمة تسيطر على حياة ٢٥٠ مليون مواطن ومن ناحية أخرى تقدم الديمقراطية الحل الأمثل لمشكلة الأقليات غير العربية حيث توفر لها تأكيد ثقافتها ولغتها وحكم نفسها (إذا تركزت في منطقة محددة واضحة) في إطار دولة كبرى ذات مكانة محترمة وإمكانات واسعة. وأخيرا إن الديمقراطية هي الإطار الأمثل لطرح قضية العدل الاجتماعي ومشكلة الفقر وضرورة الحد منه تمهيدا لتصفيته وتقليل الفروق بين الطبقات في إطار زيادة مطردة في إنتاجية العمل وغط عادل لتوزيع الدخل القومي. وأضيف إن تلك الظروف ستؤثر إيجابيا على الصورة التي يكون عليها التحول الاشتراكي في بلادنا.

هذه بعض النقاط التي أراها أساسية في توجيه سياسة الحزب لاشك أن المناقشة
مستثريها إضافة أو تعميقا . والمطلوب هو أن يأتي برنامج الحزب بجديد يميزه عن
مجرد رفع شعار العروبة.

العرب وجيرانهم

٥٠ إسماعيل صبرى عبد الله

لا يجوز ونحن نطالب بالتقارب والتعاون والتكامل بين أقطار الأمة العربية (أنظر مقال الكاتب "الحزب الوحى" - الأهالى عدد ٨٠٥)، أن نهمل علاقتنا بالجيران. وقد جاء على مصر حين من الزمن تمسكت فيه بدور فعال فى البلدان المجاورة، ويتوخى خاص بأفريقيا التى كان معظم أقطارها تحت سيطرة الاستعمار. وجيراننا فى الأساس من دول العالم الثالث التى تنازل من أجل مكان ملائم فى مجتمع الأمم، وهم أعضاء فى مجموعة "السبع والسبعين" فى الأمم المتحدة ومنظماتها، وأغلبهم أعضاء كذلك فى حركة عدم الانحياز. وفى عصر الكوكبة وسيطرة شريحة محدودة من الرأسمالية العالمية على اقتصاد العالم تتراجع التنمية فى بلدان متعددة ويسقط بعضها فى هاوية الحروب الأهلية وحروب الحدود ويتداعى وجود الدولة لحساب القبائل والمليشيات، ومن ثم يتعين على شعوب العالم الثالث أن تقاوم هذا التهميش بإجراءات التكامل الإقليمية فيما وراء الحدود القومية. وفى إطار سوق كبيرة تتعدد فرص النمو وتتسارع خطاه لو صحت العزيمة وأعمل العقل وسادت الديمقراطية واحتلت العدالة الاجتماعية مكانها المشروع فى معركة التنمية. كما أن اتساع السوق يعزز القدرة التفاوضية مع الشركات متعددة الجنسية. ومن ثم يجب على حزبنا أن يميز بين الجيران فهناك دائرة لحسن الجوار والتعاون، وأخرى للاحتواء.

دائرة حسن الجوار والتعاون

وأهم جيران العرب فى أفريقيا. ويجب أن نتذكر أن أكثر من ثلثى الأمة العربية أفريقيون وأن أقطار المغرب العربى تجاور الستغال ودول الساحل (ساحل الصحراء).

الكبرى) مالى - النيجر - تشاد - أفريقيا الوسطى.. كما أن قرابة نصف السودان عرقيات غير عربية. كذلك هناك علاقات تاريخية بين اليمن وعمان ودول القرن الأفريقى ثم تأتى الرابطة العظمى: النيل ودول حوضه وبصفة خاصة إثيوبيا (٨٠٪ من مياه النيل التى تصل إلى مصر تأتى من الهضبة الإثيوبية). وأخيرا تنبّه قادة أفريقيا فى الستينيات إلى ضرورة التعاون بين كل الدول الإفريقية حين انشأوا منظمة الوحدة الإفريقية. كما أننا فى الأمم المتحدة ومنظماتها نشكل معا "المجموعة الإفريقية". ومن الخطأ الشنيع إهمال تنمية العلاقات الإيجابية مع جيراننا الجنوبيين.

أما جيراننا فى الشمال فهم دول جنوبى أوروبا من اليونان إلى البرتغال، وهنا لابد أن نتذكر العلاقات (الحربية والتجارية والثقافية) التى لم تنقطع أبداً خلال ما يزيد على ألفى سنة. ونضيف هنا حقيقة أن نصف التجارة العربية الخارجية تجارة مع أوروبا. ونضيف إلى ذلك أن دول جنوبى أوروبا تخشى وزن ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وبعض دول شمالى القارة فى علاقات الاتحاد الأوروبى الداخلية والخارجية. وبصفة خاصة فى أخذ النصيب الأكبر من العلاقات مع شرقى أوروبا. ولكل هذه الأسباب تريد تلك الدول توثيق صلاتها بالعرب. وقد بدأ فى منتصف السبعينيات "حوار عربى - أوروبى" استمر عدة سنوات دون نتائج تذكر لأن أوروبا كانت ممثلة بـ لجنة السوق المشتركة التى تملك صلاحيات اتخاذ القرار، وكان فى مواجهتها الجامعة العربية التى لا تملك الزام أعضائها بأى شىء. وإزاء التفرق العربى اضطر الاتحاد الأوروبى إلى التعامل معنا دولة بدولة. ودخلت إسرائيل فى هذا الإطار المتوسطى.

ولا يمكن أن نحصل على مزايا جديدة من أوروبا متفرقين. ولذلك تطالب بالتفاوض على مستوى عربى أوروبى يجمع دول كل من الطرفين. وفى الشرق، أقرب جيراننا إيران، وتليها دول جنوبى آسيا. وأيا كان الرأى فى النظام الإيرانى الحالى أو فى تصرفاته، لا يجوز أن تغضى العدواة بين العرب والإيرانيين. فإيران باقية، والنظم زائلة. وقد تداخلت أحداث التاريخ العربى والفارسى منذ قرون كثيرة وجمعت بين الغزو المتبادل والتفاعل الثقافى والدينى. ومن ثم فإن الاستراتيجية العربية يجب أن تستهدف علاقات حسن الجوار، ثم

أشكالاً من التعاون والتبادل. وتبقى تركيا حائرة ومحيرة. فهي تريد الانضمام إلى السوق الأوروبية كهدف أساسي يجب ما عداه، فإذا قدر لها أن تحققه يصدق عليها ما يصدق على العلاقات العربية الأوروبية بصفة عامة. وهي أحياناً تسعى "للاستعادة" أملاك الامبراطورية العثمانية فتطرح مشروع تصدير مياه عبر خط أنابيب إلى السعودية والكويت، وفي الوقت ذاته توثق التعاون العسكري بينها وبين إسرائيل. وأخيراً عادت فكرة الجامعة الطورانية إلى الظهور بما تعنيه من صلات وثيقة بين البلاد التي تتكلم التركية (بلهجات مختلفة) من أذربيجان إلى كازاخستان.

دائرة الاحتواء

وقد أغرق العرب في السنوات الأخيرة بقضايا العلاقات مع جار واحد وثقيل هو إسرائيل. ودون دخول في أى من المناقشات الدائرة حالياً، ويتجاوز كل المؤتمرات الشرق الأوسطية، وبغير تفصيل لجهود جماعات أمريكية أساساً لإقناع الناس في بلادنا بالتعاون والتكامل مع إسرائيل والتي توجه جهودها من الحديث عن صورة العدو لدى الطفل إلى مستوى القيادات الثقافية والعلمية والاجتماعية، أرى إبراز بعض الحقائق المهمة التي يجب أن تحكم علاقتنا بإسرائيل.

١ - التكامل الاقتصادي نوعان : متكافئ وغير متكافئ. ومثال النوع الثاني عرفناه في مصر إبان الاحتلال البريطاني حين كان اقتصادنا القومي جزءاً لا يتجزأ من اقتصاد الامبراطورية التي لا تغرب عنها الشمس. ومثال النوع الأول في مستوى الدول الصناعية المتقدمة الاتحاد الأوربي (١٥ دولة) وفي العالم الثالث جماعة دول جنوب شرقي آسيا (ما يسمى الآسيان) التي تضم: ماليزيا، سنغافورة، الفلبين، إندونيسيا، تايلاند، وفيتنام، وفي أمريكا اللاتينية مجموعة "مركوسور": البرازيل، الأرجنتين، أوروغواي، باراجواي وشيلي، وإسرائيل دولة صناعية متقدمة تحتل مكاناً بارزاً في مجموعة الدول ذات الدخل العالي (١٤)

ألف دولار للفرد).

٢ - الفكر السائد فى إسرائيل يتعالى على العرب بفجاجة . هم دينيا "شعب الله المختار" أى المفضل على كل شعوب العالم، وهم واقعيًا يتعاملون معنا تعامل المستوطنين الأوروبيين فى العالم الثالث أصحاب الموقف العنصرى الفاقح. وأغلبية من هاجروا إلى فلسطين قدمت من أوروبا أساسا.

٣ - لا تخفى إسرائيل حقيقة أنها تريد الهيمنة الاقتصادية والثقافية على الشرق العربى كله على الأقل. فقد تراجع منطق الحروب وتزايدت عالميا قوة المسيطرين اقتصاديا. ولا تريد إسرائيل ضم كل الأراضى العربية من النيل إلى الفرات لأن اليهود سيكونون أقلية مهددة فى خضم ملايين من العرب بتكاثرهم بمعدلات عالية. ولكنها تعيد بناء المملكة بصورة عصرية مبنية على السيطرة الاقتصادية التى يمارسها الغرب بعد انتهاء عصر الاستعمار التقليدى. ولا تملك إسرائيل فى المدى المتوسط خياراً آخر فإقليمها محدود المساحة والموارد، وصادراتها إلى الدول الصناعية وغيرها تواجه منافسة شديدة، وبالذات من دول جنوبى آسيا (الهند، إندونيسيا، تايلاند) فى أسواق البلدان الفقيرة. وسكانها يعيشون فى مستوى أوروبى مرتفع بفضل الأموال التى تحصل عليها إسرائيل من الغرب وبصفة خاصة من أمريكا (حكومة وشركات ومؤسسات وأفراد). والمتوقع فى حالة الوصول إلى تسوية سلمية هو تراجع حجم تلك الأموال. ولن تقبل الشركات متعددة الجنسية على الاستثمار فى سوق إسرائيل المحدودة. وإنما تأتى إذا كانت الدولة العبرية باباً إلى الأسواق العربية. وفى المدى القصير يؤكد تردى الأوضاع العربية دعم هذا المفهوم.

٤ - ويجب أن نذكر أن أهم عناصر القوة لدى إسرائيل هو ضعف العرب. فإذا شهدت أقطارنا نهضة شاملة وبنات اقتصاديا واجتماعيا شامخا وتقدماً علمياً وتكنولوجيا لامراء فيه، يكون من الوارد أن تقبل إسرائيل وضع دولة صغيرة غنية فى منطقة ديناميكية ناجحة ونشيطة، فالقوة الآن بصفة خاصة، لا تعنى قوة الجيوش وحدها وإنما قوة المجتمعات على أساس تطور اقتصادى وتقدم علمى وثقة بالنفس. ولذلك فإنتى أرحب بتسوية سلمية لا تعصف بحقوق الفلسطينيين الأساسية (الدولة، القدس، التخلّص من معظم المستوطنات... إلخ) شريطة ألا

يكون ثمنها فتح أسواقنا للإنتاج الإسرائيلي ووضع عمالنا تحت استغلال شركات العدو والاستسلام "للتفوق العنصري" والقبول بشقاقته. وإنما أرفض أن نعد تلك التسوية انتصاراً وأنها أنهت كل خصومة وحولت العدو صديقاً بمنح امتيازات خاصة بحجة ضرورة التعاون أو السوق الشرق أوسطية لأن ذلك يكون انتحاراً قومياً ووطنياً. وما يجب أن نرتبه على التسوية هو أن الصراع قد انتقل من الجانب العسكري إلى ميدان الاقتصاد وأن نكسر كل جهد ممكن لإنجاح تنمية عربية تكاملية بمعدلات عالية تمكن العرب - بعددهم الكبير - من أن يبنوا خلال فترة ما بين ١٥ و ٢٠ سنة سوقاً عربية لها وزن حقيقى فى العلاقات الدولية وقوة تفاوضية لا يستهان بها، وفى تلك الأثناء يجب أن نمارس إزاء إسرائيل استراتيجية "الاحتواء" أى إبعادها عن أى موقع قدم فى أى قطر عربى.

وليس من المتصور وضع ملامح وأبعاد ووسائل تلك الاستراتيجية على يد شخص أو حتى حزب. ومن ثم لا بد أن تكون موضع بحث ودراسة وتأصيل بحيث يقتنع بها الرأى العام العربى.

الخيار الإقليمي لمصر

مصطفى مجدى الجمال

لم يكن بوسع مصر يوماً - وليس من صالحها - أن تنعزل عن العالم حولها أو عن إطارها الإقليمي ، فقد ارتبطت المصالح الاستراتيجية للشعب المصرى - ومن ثم الدولة المصرية - بأداء دور متميز فى العطاء الحضارى وفى السياستين الدولية والإقليمية.

ومن فترة تاريخية أخرى تقف مصر أمام إعادة ترتيب خياراتها بما يسمح لهذا الدور أن يستمر ويزدهر . وإذا كانت التطورات الدولية والإقليمية والداخلية تملئ إعادة النظر تلك بين فترة وأخرى ، فلم يكن معنى ذلك إمكانية طمس الثوابت والحقائق التاريخية والجغرافية والاقتصادية . الاجتماعية والثقافية .. إلخ. تلك الثوابت التى تحاول الإرادات السياسية العالمية والإقليمية الإلتفاف حولها مستفيدة من متغيرات دولية وساعية إلى التأثير فى النخب السياسية والثقافية والاجتماعية ، بقصد حرمان مصر من دورها أو الحد من فعالياته.

غير أنه يصبح من قبيل المخاطلة الارتكان إلى ما يمكن اعتباره ديمومة مطلقة للمكانة الدولية لمصر ، لأنه إذا كانت هذه المكانة تنطلق وتتأكد من خلال اعتبارات موضوعية إلا أنها تظل دوماً بحاجة ماسة إلى من يحركها ويعظمها فى إطار علاقة متوازنة رشيدة بين "الثابت" و "المتغير" ، إذ تحافظ وتنمى الأول مع فهم الثانى ومرونة التعامل معه . وهناك فى البداية ميدان استراتيجيان لا بد من مراعاتهما لتحقيق مكانة مصر الإقليمية والدولية :

أولهما: تحقيق تنمية مجتمعية حضارية شاملة تطلق الطاقات المصرية الكامنة والمهدرة ، حتى إذا تراجعت قدراتها العسكرية والسياسية وكل ماتفرزه الجغرافيا السياسية من معطيات.

ورقة مستخلصة من قراءات ونقاشات متعددة للمساعدة فى إعادة صياغة برنامج حزب التجمع

وثانيهما: بقطعة عالية ومهارة فائقة إزاء كل محاولات تهميش دور مصر الدولي على كافة الأصعدة.

إن أهم مقومات الدور المصرى تتمثل فى:

* موقع جغرافى نادر يجعلها ملتقى آسيا وأفريقيا ، ونقطة اتصالها بأوروبا ، وهمزة وصل بين البلدان العربية ، وإطلالها على البحرين المتوسط والأحمر (بمالهما من أهمية حضارية واستراتيجية..) فضلاً عن وجود قناة السويس بها. ويضاف إلى ذلك نهر النيل الذى يربطها أعمق الروابط بعمق القارة الأفريقية.

* الإرث التاريخى الحافل الذى جعلها دوماً مهذاً للحضارات وملتقى لتفاعلاتها ، بما أضفى عليها - أى مصر - تراتباً حضارياً يتغلغل فى مكونات الشخصية المصرية.

* مجتمع حيوى يتسم بالقدم والتماسك ، والقوة البشرية الكبيرة ، والثراء الفكرى والإشعاع التنويرى فى النطاق الإقليمى ، واقتصاد متنوع متقدم نسبياً عما حوله ، وقدرة تنظيمية ممثلة فى مؤسسة دولة عريقة استطاعت - فى شتى مراحلها وتقلباتها - التعامل مع الإطارين الدولى والإقليمى بما يحقق ترجمة أهداف الدور الطموح لها.

* وهكذا فقد درج العالم على التعامل مع مصر كدولة محورية قاعدية ، ولو حتى بمفهوم ضرورة تصفية الدور المصرى كشرط أساسى لتحقيق مصالح الإرادات الأجنبية فى الإقليم.

.. ونظراً للحساسية الشديدة التى تتسم بها مكانة مصر إزاء عالمها ،

بوصفها بلداً مفتوحاً ومتفاعلاً معه ، فإن هذه المكانة لا بد وأنها تأثرت بالتطورات الدولية الأخيرة (بكل تداعياتها الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والثقافية..) تأثراً بالغاً . خاصة وأن تلك التطورات تأتي بعد فترة وجيزة من انهيار المشروع القومي - الناصري الرامى إلى تحقيق تنمية مستقلة فى إطار قومي عربى حيوى ، وفى ظل الاهتزازات والمراجعات الفكرية وتساؤلات الهوية التى تطرح للنقاش من جديد فى صفوف النخبة المصرية.

لقد أفضت التطورات المتلاحقة للثورة الصناعية الثالثة التى تعمل على إعادة تنظيم الحياة والانتاج والتوزيع ، إلى سيادة النظام الرأسمالى الليبرالى الغربى ، وتلك لايجوز أخذها - على الإطلاق - فى صورة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية كقطب واحد ، وإنما يجب النظر إليها كشبكة معقدة من العلاقات والتعاملات بين المجتمعات الصناعية التى تسيطر على العالم اليوم - رغم ماينها من تناقضات وتنافرات وتباعدات لاتنفى نزعتها العامة للهيمنة على بقية العالم من خلال الشركات متعددة الجنسية والمؤسسات المالية الدولية ومنظمة التجارة العالمية.. إلخ.

وتحاول هذه القوى إملاء جدول أعمال دولى جديد ، أو بالأحرى لى عنق هذا الجدول لتحقيق مصالحها الاستغلالية الخاصة ، بقصد إشاعة التكيف الهيكلى مع السوق الرأسمالية العالمية ، واستبعاد قضايا التحرر الوطنى والسيادة الإقليمية لتحل محلها قضايا اقتصادية وثقافية وبيئية - على ماتمتع بها هذه القضايا من أهمية ووجاهة موضوعية ، لكنها لايجوز أن تكون على حساب حق شعوب الجنوب (أساساً) فى التنمية والاستقلال والتعامل المتكافئ ، بل يجب أن يتم تناولها فى هذا الإطار وليس خارجه أو كبديل عنه.

كما أدى انهيار " المنظومة الاشتراكية" إلى تآكل إمكانيات الوحدات الصغيرة والمتوسطة فى النظام الدولى فى التحرك السياسى المستقل ، إذ أن

التنافس التنافرى بين القوتين الأعظم إبان الحرب الباردة كان يضيف إلى القدرة التساومية للوحدات الأصغر ويوسع هامش المناورة أمامها .

واليوم تُشن على أذهان النخب الوطنية حرب فكرية ضارية بهدف إرضائها لمسلعات توافق ونظرية « نهاية التاريخ » والانتصار الكامل والنهائى للليبرالية . ومن أمثلة هذه الحملات الفكرية:

- أن تحسين الانتاج والإنتاجية سوف يؤدى حتماً إلى حل المشكلات الاجتماعية ، ومن ثم تحقيق الرفاهية ، وهو زعم لا يوجد دليل قاطع عليه حتى فى الدول الليبرالية ذاتها ، طالما أنه يتجاهل البعد الطبقي وملكية وسائل الانتاج على المستويين الوطنى والعالمى .

- أن الاقتصاد المدوّل الناشئ يتطلب هياكل سياسية جديدة تفضى بالضرورة إلى تآكل مؤسسة الدولة الوطنية ، وهو مايتنافى مع الأمر المتحقق من تزايد دور منظومة الدولة فى البلدان الليبرالية ذاتها .

- أن تعميق الاعتماد المتبادل يتطلب الانتقال من الجغرافيا السياسية الى الجغرافيا الاقتصادية، وهو مالمس صحيحاً لأن جميع المشكلات الرئيسية فى العالم (نزع السلاح النووى مثلاً..) لازالت تعالج بوسائل سياسية.

- أن العالم ينتقل من توازن القوى إلى توازن المصالح ، وهو مايتعارض مع حقيقة أن المصالح لا تتحقق إلا بقدر ماتسندها موازين القوى ، وأن هذه الدعاوى البوتوية قد أفضت إلى نتائج مدمرة للنظم التى تبنتها (أوروبا الشرقية كمثال..)

- أنه لامكان للحروب فى المستقبل مع إرساء الليبرالية وانتشار الديمقراطية بمفهومها ، ويقصد من ذلك إلصاق الحروب ببلدان الجنوب غير الديمقراطية دون النظر إلى البيئة العالمية التى تفرض أوضاعاً ظالمة ولا متكافئة على شعوب تحاول أن تتمتع بما تتمتع به المجتمعات الليبرالية من سيادة وطنية وسيطرة على المقدرات الوطنية وحماية الهوية الحضارية

الخاصة.

. وإذا كانت الآمال الليبرالية العريضة تستند إلى دعائم غير منكورة
مثلة في فرض الانتقال شبه الإجماعى إلى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ()
عبر آليات عديدة) . والتركيز المتزايد على جدول أعمال عالمى جديد تبرز
فيه قضايا البيئة والإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة واستغلال الفضاء
وأعماق البحار.. إلخ ، والحركة الدائبة فى جميع أركان العالم لاقامة
التكتلات وتعميق التكامل والاندماج التجارى والاقتصادى والتكنولوجى
على أسس جديدة تختلف عن الأسس التى ارتبطت بمراحل الحرب الباردة .
ومع ذلك فان هذه التوقعات الليبرالية تعاني من ثغرات عديدة:-

- اشتداد المنافسة التجارية الدولية والسياسات الحمائية.

- انفجار المشاعر القومية والطائفية والدينية والعرقية ، وتعاظم الرغبة
فى العودة إلى الدولة الوطنية ذات السيادة ، خاصة مع ازدياد الفقر فى
العالم المتخلف وأوروبا الشرقية ، وماأسفرت عنه التبعية الثقافية من
تهديدات للهوية الحضارية للشعوب.

- فشل سياسات التحول الليبرالى فى حل المعضلات الهيكلية ،
فالتاتشرية وصلت إلى طريق مسدود ، وسياسات التكيف الهيكلى المملأة
على بلدان العالم الثالث أدت إلى كوارث اجتماعية واقتصادية ، وبلدان
أوروبا الشرقية تعاني التحلل والفوضى والفساد..

وعلى الرغم من كل ذلك فهانحن إزاء نظام دولى جديد بطريقه للتشكل
، ويمر لازال بحالة من السيولة والفوضى التى لاتخلو من أخطار داهمة على
السلم والرفاهة . وخلاصة هذا النظام الجديد هى إعادة تشكيل العالم
لتحقيق مصالح تحالف الأطلنطية المنتصرة فى الحرب الباردة . وإذا كانت
تداعيات إقرار هذا النظام تأخذ صوراً بالغة العنف والإكراه ضد شعوبنا ،
إلا أنها ليست قدراً منزلاً ، ومازال بإمكان الدول الوطنية البحث عن توسيع
هامش المناورة إذا تكتوت لديها إرادات سياسية ماهرة ومتوافقة تدرك

كيفية التعامل مع الواقع الجديد وتعنى أهمية العمل المشترك لإحباط الصيغ الإقليمية المفروضة عليها لترسيخ النظام الدولي « الجديد » ، تلك الصيغ التى تحاول الالتفاف على حقائق الجغرافيا والتاريخ والثقافة والاقتصاد لتحقيق مآرب القوى الامبريالية وعملياتها ووكالاتها .

وقبل الانتقال إلى الخيارات الإقليمية المطروحة على مصر لامتدوحة من التطرق لأهم العناصر الواجب توافرها لقيام نظام إقليمي:-

أولاً : يتعلق النظام الإقليمي بالدرجة الأولى بمنطقة جغرافية تتسم بوحدة نسبية ، نظراً لأن التقارب الجغرافى يؤدى إلى تفاعلات أكبر فى أغلب الأحوال ، مع استثناء تعامل بعض الدول الصغيرة مع الدول العظمى الذى قد يأخذ صورة أكبر.

ثانياً : أن يشتمل على ثلاث دول على الأقل ،

ثالثاً : ألا يكون هناك وجود للدول العظمى فيه ، لأن مثل هذا الوجود يربط النظام الإقليمي مباشرة بالنظام الدولى.

رابعاً : وجود هوية اقليمية والوعى بالتقارب والتضامن - فى إطار تاريخى - وتوافر الرغبة فى العمل على الانتظام فى وعاء إقليمي يحقق المصلحة الوطنية والمصلحة العامة لكل وحداته.

خامساً : وجود شبكة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تخلق دينامياتها الذاتية باستقلال عن الدول العظمى والنظام الدولى . غير أن هذا الاستقلال يظل نسبياً ، خاصة فى ظل ثورة الاتصالات واعتبارات الاستراتيجية الدولية.

سادساً : وحدة مصادر التهديد أمام أطراف النظام الإقليمي وشعورها بحيوية وحتمية تجميع طاقاتها للتصدى لهذا الخطر بالاحتواء أو الحصار.

ومن المهم كذلك تحديد معايير تقويم النظام الإقليمي ، تلك التى يجب الاستناد إليها لدى تحديد الخيار الإقليمي والحكم على البدائل المطروحة.

* الخصائص البنوية : أى سمات النظم السياسية والاقتصادية

والاجتماعية للدول المكونة للنظام ، ومدى وجود تماثل أو تقارب بينها ،
ومن أهم هذه الخصائص :-

- مدى التماسك الاجتماعى (السلالة ، العنصر ، اللغة ، الدين ،
الثقافة ، التاريخ أو التراث المشترك ..)

- مدى التماسك الاقتصادى (الموارد المتاحة ومدى التكامل بين النظم
والممارسات الاقتصادية ..)

- مدى التماسك الإقليمى (مدى فعالية المؤسسات الإقليمية الموجودة
السلوك الدولى لأعضاء النظام ، كيفية اتخاذ القرار الجماعى ..) .

* مستوى القوة أو غطط الإمكانات فى النظام: هل يوجد توازن قوى
داخل النظام أم تراتبية هرمية أم استقطاب بين دولتين رئيسيتين . وعناصر
القوة المدروسة لدى كل دولة مقارنة ببقية أطراف النظام هى:-

- عناصر مادية: الموقع ، الموارد ، المساحة السكان من حيث العدد
والتركيب السلالى والتماسك الوطنى ومدى انتشار التعليم والمهارات
العلمية والتكنولوجية ، النظام الاقتصادى ، القدرة الصناعية ، متوسط
دخل الفرد ، إنتاج واستهلاك الطاقة .. إلخ.

- عناصر عسكرية: حجم القوات ، التدريب والكفاءة ، التكنولوجيا
المتاحة.

- عناصر نفسية: مدى استعداد الدولة لاستخدام مصادر قوتها وهيبته
للتأثير على الدول الأخرى (أيديولوجية ، شخصية قومية ، روح معنوية ،
شخصيات القادة ، المهارات الدبلوماسية ..) .

* غطط السياسات والتحالفات : هل علاقات النظام الداخلية تعاونية أم
صراعية ، سياسات كل دولة إزاء الدول الأخرى ، التحالفات داخل النظام
الإقليمى ، القضايا موضع الخلاف (أيديولوجية أم سياسية أم
اقتصادية ..) ، أدوات ممارسة الخلافات ، شكل التحالفات الداخلية (مرن
، أم يتسم بالاستقطاب والتمركز) ، طبيعة نظام الاتصال السائد داخل

النظام الإقليمي (الإتصال الشخصي ، وسائل الانتقال المادى ، اتصالات النخبة ..).

* بيئة النظام: وذلك من خلال تحديد الأطراف الآتية:-

- دول القلب / المركز: هى الدول التى تمثل محور التفاعلات السياسية فى النظام ، وتحدد من خلال ذلك طبيعة المناخ السياسى السائد فى النظام

- دول الأطراف: وهى الدول أعضاء النظام التى لاتدخل فى تفاعلات مكثفة معه ، لاعتبارات جغرافية وسياسية.

- دول الهامش : وهى دول غير عضوه بالنظام لكنها تعيش على هامشه وقريبة منه جغرافيا ، وهى تميل فى الغالب إلى الاختلاف مع النظام وتكون لديها تطلعاتها الخاصة خارجه.

* نظام التغلغل : وهو مدى النفوذ الذى تمارسه الدول الكبرى خارج النظام الإقليمي للتأثير فى وحداته (اقتصاديا ، عسكريا ، ثقافيا ، سياسيا ..) ومدى تأثير ذلك على علاقات النظام الاقليمي الداخلية وقاسكه ونمط الإمكانيات والسياسات..

إن التمسك بالمعايير السابقة يفيد فى تناول المشروعات الإقليمية المطروحة على البلدان العربية فى إطارها التاريخي وبيئتها الدولية الملموسة ، وتقويم هذه المشروعات على أسس استراتيجية صلبه ، لاتتجرف وراء رطانات إمبريالية أو اعتبارات وقتية أو التلويح بمكاسب على المدى القصير أو تنافسات أنانية بين الأطراف العربية.

وأهم مشروعات مطروحين الآن من قبل القوى الخارجية على مصر والدول العربية هما : المشروع الشرق أوسطي ، والمشروع البحر المتوسطي.

وبالنسبة للمشروع الشرق أوسطي:

يلاحظ أن الدلالة الجغرافية لهذا المصطلح كانت تتسع وتضيق فى الكتابات الغربية حسب المصالح الاستعمارية ، إذ هو بالأساس تعبير

سياسي دأب على تسمية المنطقة من حيث علاقتها بالغير (شرق أوسط - شرق أدنى..) وينطلق هذا المشروع من التوجس التاريخي للغرب إزاء أى مشروع للنهضة أو التوحد العربيين ، والرغبة فى حماية المصالح الغربية (الاحتكارات النفطية ، المصالح الاستراتيجية ..) ومن ثم فانه يستهدف تفكيك النظام العربى ونبذ مفهوم القومية العربية ، وتبرير شرعية الوجود الصهيونى كأمر واقع يجب على البلدان العربية القبول بوضعه الاستيطانى الإحلالى والتفاعل معه كقوة قائمة تمارس هيمنتها من خلال تفوقها العسكرى والنووى وتقدمها الاقتصادى وقيمها الثقافية والاجتماعية وتميزها التكنولوجى .. ومن ثم يصبح بإمكان إسرائيل (المندمجة بالفعل فى النظام الرأسمالى العالمى من خلال الشبكات المصرفية والتكنولوجية والتجارية والإعلامية) أن تستخدم وضعها القيادى فى النظام الشرق أوسطى لمساومة العالم الأول من أجل تحسين أوضاعها فى النظام العالمى . ولذلك فان الهدف المباشر للمشروع هو السيطرة على النفط والمياه وشبكات الطرق والمواصلات ومسارات التجارة وقنوات المال والتكنولوجيا .

ولا ينبع التخوف من الهيمنة الإسرائيلية على النظام الشرق أوسطى من شعور بالدونية أو تهويل فى القدرات المعادية ، وإنما منبعه أساساً حالة التشردم العربى وتبعية النظم العربية للغرب ولاديمقراطيتها وعدم سيطرتها الفعلية على مواردها وتخلف أدائها على كافة المستويات ، وذلك أمام تفوق إسرائيلى نووى وعسكرى وتكنولوجى ، وانحياز أمريكى سافر للدولة العبرية.

إن إسرائيل - وهى تمثل ماقتله بالنسبة للاحتكارات الامبريالية والقوى الكبرى - تسعى إلى الاستفادة من المال النفطى والأيدى العاملة العربية الرخيصة لتعظيم أدائها وأدوارها انطلاقاً من قدراتها الإدارية والمصرفية والتكنولوجية ، مدعومة بالشبكات الامبريالية الموالية والداعمة لها.. حتى تقوض فى النهاية أية إمكانية لتجميع الطاقات العربية أو تحقيق تنمية /

نهضة عربية شاملة معتمدة على الذات.

وتسعى حملات الترويج للشرق أوسطية إلى التركيز على العامل الاقتصادي وحده والقفز فوق العوامل الفكرية والروحية والحضارية ، وإعطاء الشرعية للاغتصاب والاستيطان ، والاتفاف حول حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى أرضه وتقرير مصيره - بالاكتماء بسلطة ذاتية هزيلة تابعة للكيان الصهيوني.

وتتجاهل هذه الدعاوى أن التشابكات الاقتصادية لاتصنع سلاماً ولاحتى تشكل مقدمه له ، طالما أن الرؤية الاستراتيجية الإسرائيلية - بأبعادها العنصرية والتوسعية ومهامها المصممة لخدمة المصالح الغربية - ظلت كما هي ، وهو ما يجعل أى تشابكات اقتصادية هشة دوماً ، لاترسى السلام والأمن بقدر ماتكرس الظلم والهيمنة.

وهكذا يرمى أيضاً أنصار هذا المشروع إلى استخدام التشابكات الاقتصادية المطروحة لتيسير عملية التفاوض الثنائية ومتعددة الأطراف بما يخدم أهداف إسرائيل والقبول بشرعه الأمر الواقع ، ويعتبر المقوم الثقافي - فى هذا الصدد - أخطر مقومات المشروع الشرق أوسطى من خلال الترويج " لثقافة السلام " المجردة من أبعادها التاريخية والواقعية ، بقصد إلغاء الذاكرة القومية وتشويهها ، تلك الثقافة التى توسع مفهوم " أعداء السلام " ليشمل كل خصوم الشرق أوسطية ، وتوسع مفهوم " أنصار السلام " ليشمل حتى حزب العمل بأكمله وعديد من الاتجاهات الصهيونية ، والاتطلاق من المراهنة على عناصر من النخبة السياسية العربية ورجال الأعمال والمهنيين المنغمسين فى التطبيع إلى ضم عناصر جديدة من : عمالة تذهب للعمل فى إسرائيل ، ورموز يسارية ، ومفكرين طائقيين ، وقبل ذلك كله التركيز على شريحة الشباب الذين لم يعاشوا المعارك القومية الكبرى وإنما عاشوا انكساراتها والارتداد عنها ، ومن ثم فانهم يمثلون أرضاً خصبة لتقبل " بنور السلام " فى ظل غياب تربية وطنية وقومية ديمقراطية وعقلانية.

إن دمج إسرائيل في المنطقة لن يحولها إلى دولة عادية يمكنها تحمل قرارات وسياسات " إقليمية " تفرض عليها كما تفرض على غيرها وإنما يؤدي في النهاية إلى انعاش الاقتصاد الإسرائيلي بالانطلاق إلى الأسواق العربية الواسعة والعمالة الرخيصة والتمويل الدولي والعربي لمشروعات يكون لها اليد العليا فيها ، وهو الأمر الذي سيمنح الكيان الصهيوني قدرات إضافية لاستيعاب المزيد من المهاجرين اليهود ، وهو ماسيزيد بدوره من النزعات التوسعية بكل أخطارها على السلم والأمن في المنطقة.

وهكذا .. فإن هذا المشروع لن يحقق في النهاية رخاء ولاسلاماً للبلدان العربية وإنما سوف يعمق من تبعية الاقتصادات العربية لآليات النظام الرأسمالي العالمي ، ويخرج قرارات السيطرة على الموارد العربية من بين أيدي السلطات الوطنية ، وينزع عن الشعوب العربية هويتها الخاصة ، ويقاوم من النشاط التخريبي لتفجير النزاعات الطائفية والقبلية والقطرية.

أما بالنسبة للمشروع البحر متوسطي

فيمكن فهمه على ضوء التطورات الدولية الأخيرة ، وخاصة محاولات دول الاتحاد الأوربي الرد - ولو ضمناً - على إصرار الولايات المتحدة على الانفراد بمقدرات العالم العربي ، فهي التي تسوغ المفاهيم وتقود الممارسات وتحمي الأطراف في كافة عمليات السلام والنشاط الاقتصادي والعملة الثقافية.

وبالإضافة إلى رغبة أوروبا الاستقلالية عن الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة ، هناك حاجة دول أوروبا الأمنية وخشيتها من تزايد العنف والتطرف وموجات الهجرة من جنوب المتوسط إليها ، ومن ثم هي تريد تأمين استقرارها من خلال لعب دور فعال في أمن جيرانها وخلق تشابكات اقتصادية وثقافية .. إلخ تسمح لها بتأمين مجالها الطبيعي في حوض المتوسط وشمال أفريقيا.

وقد وجدت بعض عناصر النخبة العربية مايجذبها في الدعوة المتوسطية

إنطلاقاً من نشأة حضارة متوسطة متميزة رغم قيام عدد من الحضارات المتنوعة والمتعادية على شواطئه (فرعونية - أفريقية - رومانية - مسيحية - أرثوذكسية - اسلامية ..) ، إلا أن امتزاج هذه الحضارات وتفاعلها أديا إلى أسلوب حياة وتفكير يسم شعوب البحر المتوسط عن سائر المناطق الأخرى.

ويتقاضى المؤيدون للنزعة المتوسطة عن الدور الذي لعبته دول شمال المتوسط فى إنشاء وإسناد دولة إسرائيل كحل للمشكلة اليهودية فى مجتمعاتها ، ويستعيضون عن ذلك بأن دخول إسرائيل فى الشركة المتوسطة يعزل عن الانحياز الأمريكى لها سوف يحيلها إلى دولة عادية يمكن ممارسة الضغوط المختلفة عليها .

وأول ملاحظة يمكن تسجيلها على المشروع المتوسطى أنه يجئ من خارج المنطقة وعلى أيدى دول ذات ميراث استعمارى طويل ، فضلاً عن الصورة السلبية للغاية للعرب والمسلمين فى وسائل الإعلام الأوربى التى تشكل الرأى العام هناك ثم كيف يتم السير فى عمليات تؤدى إلى إدماج إسرائيل فى المنطقة دون حدوث تقدم فى عملية السلام فحواه تخلى إسرائيل عن الأرض المحتلة ونيز التوسع والعنصرية ونظرية الحدود الأمنية المرنة . ؟ ثم كيف يمكن الجزم بأن المشروع المتوسطى يمثل وسيلة فعالة لكسر الهيمنة الأمريكية فى ظل استمرار التحالف الأطلنطى وعدم تصاعد تناقضاته إلى درجة التناحر والطلاق ؟

كذلك لايمكن تصور قيام تنمية مشتركة حقيقية بين شمال وجنوب المتوسط فى ظل علاقات عدم التكافؤ العميقة بين الجانبين ، وهو الأمر الذى لايتصور وقوعه دون حدوث تغيرات جفرية فى دول جنوب المتوسط . وهناك تساؤلات مشروعة حول اثار المشروع المتوسطى على الهوية القومية والثقافية والحضارية للمنطقة لدى التحاقها بطرف مخالف - وربما مقاوم لها - يتسم بالقوة المالية والعلمية بل ومايمكن أن يشيره ذلك من

احتمالات التدخل الخارجى من الشمال فى شئون الجنوب المتوسطى عند عدم تطابق مفاهيم أو قيم (حقوق الانسان كمثال) .

أما أخطر ما تنطوى عليه المتوسطة - على المدى القريب - فهو انفصال المغرب العربى عن الكيان القومى والتحاقه بالشمال تحت وطأة مشكلات التنمية والهوية والاستقرار الأمنى ، ذلك إذا دخلت الدول العربية فى المشروع المتوسطى فرادى وبغير رؤية وأهداف مشتركة.

وعن الملاحظات المباشرة على المشروع (الذى يمثل اعلان برشلونه أساساً) فهى اتصافه بالعمومية المفرطة والتزبد فى طرح الآمال والتوقعات دون توافر أسس موضوعية ومؤسسية للتنفيذ وإذا كان المشروع يتحدث عن احترام التعدد الثقافى ، إلا أننا نجد ميل فى الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية إلى فرض قائمة أعمال أوروبية محضة مثل : التحرر الاقتصادى وإعادة التكيف مع النظام الرأسمالى العالمى ، واختزال حقوق الانسان فى الحريات السياسية والمدنية دون الالتفات إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، واعتبار الإرهاب والهجرة والمخدرات مصادر تهديد دون الاهتمام بأسبابها الهيكلية والموضوعية.

واللافت للنظر أن المشروع المتوسطى يعتمد رؤية تجزئية للعالم العربى من خلال العضوية الفردية ، واستبعاد دولة تطل على حوض المتوسط مثل ليبيا ، وإدخال دول لا تطل عليه مثل الأردن وموريتانيا فى إطار الشراكة والمنطقة الحرة المقترحة ، أما دول الخليج فيمكن الشراكة معها بشكل غير كامل وفى قضايا جزئية ، وذلك احتراماً للنفوذ الأمريكى هناك.

وعلى طريق المزيد من الاقتراب من فحص المشروع نجد يركز على حرية حركة التجارة ورأس المال ، ولا يمتد إلى حرية حركة العمل ، ويتجاهل إزالة الحواجز أمام انتقال التكنولوجيا خشية استخدامها فى الأغراض العسكرية. .. أما بعد فمن الجلى أن الخيارين الأوسطى والمتوسطى يمثلان مشروعين متناقضين نسبياً - فى إطار التنافس الامبريالى الأطلنطى - لكن يظل

جوهرهما واحداً: وهو تفكيك النظام الإقليمي العربي . ولا يجوز تصور
المضى فى التعامل مع أى من هذين المشروعين إلى نهايته دون الوصول إلى
هذه الغاية . وإذا كان ممكناً - على سبيل الافتراض النظرى - التعامل مع
المشروعين من خلال منظومة عربية واحدة وفعالة فلن يصبح لهما أى مغزى
، بل قد لا يطرحا من الأصل.

الخيار العربى:

إذن لامناص من الحديث عن الخيار العربى قبل التطرق إلى كيفية
التعامل مع سائر الخيارات والتوجهات الإقليمية والدولية الأخرى.

بداية فإن العروبة - كمذهب سياسى أو كوجود حضارى أو كتيار فكرى
أو كرابطة ولاء وانتماء للشعوب العربية - كانت ولم تزل المحيط الأمثل أو
الملائم لدور مصرى فاعل ونشط . فبدون هذا المحيط لن تستطيع مصر
تحقيق تنمية (مستقلة أو غير مستقلة) خاصة فى ظل هجرة العمالة
المصرية والفوائض المالية للدول المنتجة للنفط والتى تمثل طاقات استثمارية
ممكنة فى ظل تكامل اقتصادى عربى . وبدون المحيط العربى لن تستطيع
مصر الحفاظ على أمنها واستقلالها السياسى (خاصة فى مواجهة التهديد
الإسرائيلى) ، ولن يكون لها دور قيادى فى أية ترتيبات إقليمية غير
عربية . كما أنها لن تستطيع بالمثل الحفاظ على هويتها ودورها الحضارى
دون قيادتها لهذا المحيط ، بل إن مكانة مصر وقوتها التفاوضية فى
الساحة الخارجية تختلف كثيراً لو أنها تتحدث بلسان الوطن العربى كله
وتتمتع بالقدرة على التأثير فيه ، عما لو أصبحت دولة منفردة - ناهيك
عن أن تكون تابعة.

وإذا كان النظام الإقليمي العربى قد نال مدداً وتطويراً إبان فترة مد
القومية العربية فى الخمسينيات والستينيات فإن هذا النظام قد تعرض
للاحتراز والتآكل بفعل الهزائم العربية وتفاقم التهديدات الصهيونية للأمن
القومى العربى ، ثم ازدياد دور الأنظمة البترولية المحافظة على حساب دور

الأنظمة الوطنية التي ترفع شعارات التوجه القومي ، خاصة بعد المناورة الانتشاقية التي قامت بها الدولة المصرية لإقامة صلح منفرد مع الكيان الصهيوني .

وزاد الأمر سوءاً التطورات الدولية الهائلة التي أخذت تتداعى منذ أواخر الثمانينات ، والتي نتج عنها خسارة الأمن القومي العربي لحليف استراتيجي أو تكتيكي - أياً كان الحال - (ممثلاً في المنظومة الاشتراكية سابقاً) ومن ثم غلق منفذ هام للفرص الخارجية ، كما تدهورت المكانة النسبية للاقتصادات العربية نتيجة تناقص حصيلة الصادرات النفطية ، والطريق المسدود الذي وصلت إليه البلدان العربية التي طبقت وصفات المؤسسات المالية الدولية ، وتفاقم الفقر والحروب الأهلية في البلدان العربية الأكثر فقراً .

وإذا كانت حرب الخليج الأولى قد أهدرت طاقات عربية هائلة ، فانها بنفس القدر أضاعت إمكانية الاستفادة من القدرات الإيرانية لموازنة التفوق الإسرائيلي ، وبدا واضحاً فشل النظام العربي في احتواء الآثار السلبية لمحاولات " تصدير الثورة الاسلامية " . أما حرب الخليج الثانية فقد تركت جراحاً كبيرة لم تتدخل بعد في جسد النظام الإقليمي العربي ، لعل أهم نتائجها تدمير القدرات العسكرية والاقتصادية للمجتمع العراقي وإعادةته عشرات السنين إلى الوراء ، وفتور أنظمة الخليج إزاء النظام الإقليمي العربي - بل وحتى إزاء " إعلان دمشق " - وإعطائها أسبقية مطلقة للترتيبات الأمنية مع الدول الكبرى ، وتبديد أرصدة مالية هائلة لتكديس السلاح والإنفاق على القوات الأطلنطية ، وفوق هذا كله تفاقم مشاعر العداء والكرهية على المستوى الشعبي . ولاشك أن اشتراك الجيش السوري في العمليات الحربية ضد العراق قد أودى عملياً باحتمالات بناء جبهة شرقية ضد إسرائيل ، كما أن الأوضاع التي آل إليها العراق من ضعف وتدخل في سيادته الوطنية يفتح الباب واسعاً أمام التنافس التركي -

الإيراني على الهيمنة في الخليج والشرق العربي أيضاً. ثم كانت " اتفاقيات أوسلو " خطوه نوعية جديدة من القيادة الفلسطينية على طريق التسويات المنفردة مقابل مكاسب هزيلة على الأرض زادت من انقسامات الشعب الفلسطيني وفتحت المجال واسعاً أمام تداعيات أخرى أخرجت إسرائيل من عزلتها في العالم العربي وسهلت على أنصار التطبيع اتخاذ خطوات واسعة في هذا الصدد دون إعطاء الاعتبار الواجب لمتطلبات الأمن القومي العربي أو تحقيق سلام عادل ودائم فعلاً.

لقد جاءت كل هذه التطورات لتضيف المزيد من الآثار الخطيرة على النظام الإقليمي العربي الذي كان يعاني أصلاً من نقص في فعاليته بسبب أوجه خلل عضوية في بنيته ، ويفعل ممارسات وملابسات تاريخية عديدة . إذ فشل هذا النظام في تحقيق توافق بين جدول أعماله وبين بعض الانشغالات الحقيقية للرأي العام العربي (خاصة في قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان ، والعدالة الاجتماعية ، وحقوق الأقليات ، وأوضاع العمالة العربية المهاجرة .. إلخ) ، كما لم يتمتع النظام الإقليمي العربي بالقدر الواجب من التماسك بسبب غياب مؤسسات مركزية مفوضة بصياغة قيم النظام الإقليمي والرقابة على مدى الالتزام بها ، وغياب دولة / قلب تقود وتحرس التزام الأطراف الأخرى ، ومن ثم تأكيد السيادة القطرية على حساب الإحساس بالمهمة التاريخية في مواجهة أخطار داهمة ، كما تضاعلت إلى حدود بعيدة إمكانيات تمتع هذا النظام بقدر معقول من الاستقلال الذاتي عن النظام الدولي (خاصة بعد إنتهاء الحرب الباردة) وبالتالي عمق الاختراق للإمبريالي لهذا النظام ، إلى حد تدشين مشروعات إقليمية جديدة تنفض حتماً إلى القضاء عليه تماماً.

إن عوامل عديدة تتكاتف لإضعاف المشروع القومي العربي وإنهاء نظامه الإقليمي ، ولا يمكن سريعاً التخلص من الحساسات المحققة التي وقعت في هذا الصدد ، إلا أن هذا لا ينفى الضرورة التاريخية لهذا المشروع ، كما

أن أى بدائل أخرى له لن تقدم حلولاً ملموسة لمشكلات البلدان العربية إزاء تحقيق التنمية والتقدم والعدل والاستقرار والأمن . وهو الأمر الذى يلقى على عاتق النخب السياسية العربية ذات التوجه القومى عبء التوعية بمخاطر المشروعات البديلة ، ومحاولة تقديم الحلول المتدرجة والمتصاعدة للأزمات الهيكلية والظرفية التى يعانى منها النظام الإقليمى العربى . ويمكن فى هذا الصدد اقتراح النقاط الآتية :-

- القبول بتعددية التوجهات السياسية والأيدولوجية داخل النظام ، وصياغة علاقة صحيحة بين السيادة القطرية والمصالح القومية ، والتعامل بين الدول على أسس متساوية.

- الإقرار بأن تحقيق التكامل لا بد أن يبدأ تدريجياً من خلال توحيد الظروف العامة المؤثرة على إعادة الانتاج الاجتماعى (مثلاً على مستوى الاقتصاد : البدء بتوحيد وربط السياسات التشريعية الخاصة بحركة العمل ورأس المال والقرارات الأساسية فى الاقتصاد الكلى..)

- الوصول إلى قنوات موحدة إزاء مفهوم الأمن القومى العربى وتحديد مصادر التهديد وكيفية التعامل مع دول الجوار الإقليمى ، مع التمييز الدقيق بين مجالى الأمن الجماعى والأمن الانفرادى لكل دولة.

- إحياء وتفعيل وإنشاء المؤسسات العربية المركزية اللازمة لتحقيق التشاور والتكامل ، بما يكفل تجميع الموارد وإنجاز خطط تنمية إقليمية شاملة ومستدامة.

- تدعيم الوحدة الوطنية داخل كل قطر بالانصهار الديمقراطى لتقليص حجم الولاءات الأدنى (عسكرية - طائفية - جهوية ..) وتأسيس المواطنة الحقة.

- الاتفاق على مواقف مشتركة فى قضايا المياه ونزع زسلحة التدمير الشامل والإرهاب .. إلخ بما يمكن من التفاوض مع القوى الإقليمية الأخرى من موقع جماعى قوى.

- وبالنسبة لجامعة الدول العربية يلزم إدخال تغيير جذري على هيكلها وأدائها مثل التحول من قاعدة الإجماع إلى أعمال قاعدة الأغلبية ، وشمول القرارات المتخذة بقوة النفاذ وعدم اقتصار ذلك على القضايا الجزئية أو ذات الأهمية المحدودة ، ودورية اجتماعات مؤسسة القمة العربية ، ودعم علاقة الجامعة بسائر منظمات المجتمع المدني العربي . وقد آن الوقت كذلك للبحث فى إنشاء جهاز قضائى لحسم النزاعات العربية - العربية ، وآلية عربية لحقوق الإنسان .

- ضرورة " توحيد " المشروعات الاقتصادية العربية المشتركة وحمايتها من النزاعات البيئية ، وفى المقدمة منها مشروعات التصنيع الحربى .

- أهمية تنسيق وتوحيد المواقف العربية فى المحافل الدولية ، خاصة إذا تعلق الأمر بقضايا قومية أو تخص قطراً عربياً بعينه .

- السعى الدءوب لاكتساب حلفاء استراتيجيين جد فى أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، مع إمكانية الاستفادة من التناقضات القائمة والممكنة بين الدول المعادية للمشروع القومى العربى .

- تقديم العون المادى والسياسى والمعنوى الكامل لسكان الأراضى المحتلة ، بوصف القضية الفلسطينية لاتزال تمثل محور الأمن القومى العربى

وإذا كانت النقاط السابقة - وغيرها كثير - لايمكن الاستغناء عن أى منها لتحقيق بدء إنتشال النظام العربى من أزمتة ، فان أطراف هذا النظام بحاجة إلى تحقيق إنجاز سريع على طريق المصالحة واستعادة الثقة فى جدوى العمل العربى الجماعى ، وليكن هذا الإنجاز فى مجالات خارج حساسيات الخلافات العربية التقليدية ، ويمكن أن يتم ذلك مثلاً فى:

* مشروع قومى لتحقيق الأمن الغذائى العربى .

* مشروع قومى للتصنيع العسكرى الحديث .

* مشروع عربى موحد فى مجال المعلومات والاتصال والإعلام .

وبعد إن قناعة مصر بالمصلحة الحيوية لتوجهها العربى ، ودورها الرائد فى ذلك ، يفرض عليها أن تضطلع بالدور الأساسى فى ترميم النظام العربى وتحديثه والتصدى لكافة المشروعات المناهضة له .

ويمكن الإشارة فى هذا الصدد إلى ضرورة تنبيه التخبه السياسية المصرية إلى ضرورة تدعيم وحماية عمقها الاستراتيجى المباشر ، خاصة فى اتجاه الجنوب (السودان) والغرب (ليبيا) . ولن يتأتى ذلك بمجرد حل المشكلات الفرعية والتعامل الحصىف مع الاختلاف فى التوجهات وعدم التدخل فى الشئون الداخلية ، وإنما لابد من الطموح فى إنجاز تكامل اقتصادى مع هذين البلدين وفتح المجال أمام تفاعل المجتمع المدنى المصرى مع المجتمع المدنى فى كل منهما .

وبالمثل فإن الأخطار المحدقة بالنظام العربى تستدعى العمل النشط لاستعادة تكوين المثلث الاستراتيجى التاريخى (مصر - سوريا - العراق) لمواجهة التهديد الصهيونى .

غير أن هذا وذاك يجب ألا يتعارض مع جهود وتواجد مصرى دائمين للحيلولة دون التسرب التدريجى لدول الخليج العربى نحو الخوض للهيمنة الأمريكية - الإسرائيلية ومشروعها الشرق أوسطى ، ودون إنجذاب دول المغرب نحو المشروع البحر المتوسطى .

وإذا جاز لنا التطرق إلى توجهات إقليمية أو دولية أخرى (أفريقية - إسلامية - عالم ثالثة - عدم إنحياز ..) فإن إثيوبيا تأتى فى المقام الأول بالنسبة لمصر فى هذا الصدد . وتتبع هذه النتيجة من حيوية نهر النيل بالنسبة لمصر ومن حروب المياه المتوقعة فى بدايات القرن القادم - إن لم تكن قد بدأت الآن بالفعل . إذ أن دول أعالى النيل لاستخدم مياه الأنهار فى الرى فيما عدا إثيوبيا ، وهناك محاولات خارجية عديدة لدفع إثيوبيا إلى التأثير فى كميات المياه الواردة إلى مصر عن طريق إقامة سدود باهظة التكاليف لذا فمن المهم التوصل إلى صبح مرنة وقابلة لإعادة النظر على

فترات متقاربة لاستخدام مياه النيل بين مصر والسودان وأثيوبيا . ولن يتم هذا دون تنسيق مصرى سودانى بالأساس وإخراج موضوع مياه النيل من حيز التأثير بالحلقات الوقتية الطارئة.

وبالمثل لايجوز إهمال التواجد المصرى السياسى والاقتصادى والفنى والثقافى فى دول أعالى النيل الأخرى التى أخذت تتوجه نحو إقامة تشابكات إقليمية مع جنوب القارة خاصة بعد استقلال جنوب أفريقيا .

كما لا بد من الاهتمام بتوجه إقليمى آخر نحو سائر دول القرن الأفريقى التى تكتسب قيمة استراتيجية بالغة من وقوعها على البحر الأحمر ذى الأهمية العسكرية وكشريان حيوى للاتصال ومرور الصادرات النفطية.

إن إهمال النظام العربى لهذا التوجه ووقوعه مكتوف الأيدى أمام الأزمة الصومالية مثلا ، أدى ببعض دول القرن الأفريقى (أريتريا كمثال) إلى ترجيع تحالفات أخرى مع جنوب القارة ومع إسرائيل على أمل تحقيق مكاسب اقتصادية وفنية وعسكرية مباشرة . ومرة أخرى تبدو أثيوبيا فى موقع جغرافى - سياسى حاكم فى هذه المنطقة . وعلى مصر أن تعيد النظر فى إدارة علاقاتها ببلدان هذه المنطقة بما يساهم فى تحقيق المصالح الاستراتيجية المصرية والأمن القومى العربى وبما يساهم فى إرساء السلام هناك وتخفيف حدة الفقر والحد من أخطار التدخلات الأجنبية.

.. إن كل التوجهات السابقة لاتعنى بالطبع إمكانية إقامة نظام إقليمى - طبيعى بين مصر وهذه البلدان حيث لاتكتمل فيها شروط إقامة نظام إقليمى . بل إن أفريقيا بأكملها لايمكن أن تمثل نظاماً إقليمياً ، وإنما هى إحدى الدوائر الحميمية التى يجب أن تعمل فيها السياسة الخارجية المصرية فى إطار تعاون بلدان الجنوب - الجنوب ويقصد تعظيم المكانة الدولية لمصر . كذلك لايعتبر " الخيار الإسلامى " من بين البدائل الإقليمية المطروحة على مصر ، نظراً لانتقاد عناصر التقارب الجغرافى أو التاريخ المشترك .. إلخ وإذ لايمكن لوحدة الدين بمفردها أن تشكل منظومة دولية متناسقة دون

باقى عناصر النظام الإقليمى . غير أن الدائرة الإسلامية تعد بالغة الأهمية للتصدى للمشروع الاستيطاني الصهيوني (خاصة فيما يتعلق بالقدس) . كما أن الوزن الدولي لبعض الدول الإسلامية (باكستان ، إيران ، إندونيسيا ، نيجيريا ..) يمكن الاستفادة منه بقدر أكبر مما هو متاح الآن . وينبغي ألا تقتصر هذه الجهود على المؤسسات الرسمية ، وإنما يمكن الاستفادة من نفوذ مؤسسة مثل " الأزهر " فى تدعيم قيم التضامن الإسلامى والتفسير السمع للدين والتصدى للحركات الأصولية المتطرفة التى تنفى جوهر الوطنية والعروبة ، وألحقت بصورة المسلمين فى العالم أبلغ الأذى .

* * *

نخلص مما سبق إلى أن خيار مصر لايد أن يكون خياراً عربياً مفتوحاً وغير متغلق ، وأن الأمة المصرية لن تحقق مصالحها الحيوية ودورها الحضارى فى خارج المحيط العربى مالم تعد التصدى للمشروعات الإقليمية المفروضة من الخارج ، وأن هذا لايمنع من الاستفادة ببعض التناقضات بين المشروعين الشرق أوسطى والبحر المتوسطى بقصد ضرب أولهما وهو الألع خطراً ، وأن نجاح ذلك كله يستوجب توجهات - وليس نظماً - إقليمية ودولية جديدة فى أفريقيا والعالم الإسلامى وبلدان الجنوب عامة

وفى النهاية فإن الحوار حول صياغة خيار مصر الإقليمى يجب أن يكون مفتوحاً للمشاركة فيه أمام كافة عناصر المجتمع المدنى المصرى على أساس من الشفافية وإتاحة أكبر قاعدة ممكنة من المعلومات وإفساح أوسع فرص ممكنة للتعبير عن الرأى .

* أعدت هذه الورقة بالاستناد إلى مجموعة كبيرة من البحوث والدراسات التى أنجزها عدد كبير من النشطاء فى مجال الثقافة السياسية المصرية المعاصرة . ولم نراع - عن عمد - القواعد الأكاديمية المتعارفة فى نقل المقطعات سهلاً لأداء الورقة دورها فى صياغة برنامج حزب التجمع . ومن أهم هذه المراجع :-

- برنامج حزب التجمع (١٩٨٠).
- برنامج الحزب الشيوعي (١٩٩٣).
- مشروع برنامج الحزب الناصري (١٩٩٢).
- جميل مطر وعلى الدين هلال النظام لإقليمي العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية (١٩٧٩).
- ابراهيم سعد الدين وآخرين ، صور المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية وجامعة الأمم المتحدة (١٩٨٢).
- هشام شرابي (تحرير) ، العقد العربي القادم : المستقبلات البديلة ، مركز دراسات الوحدة العربية ومركز الدراسات العربية المعاصرة بجامعة جورج تاون (١٩٨٦).
- خير الدين حسيب (إشراف) ، مستقبل الأمة العربية: التحديات والخيارات ، مركز دراسات الوحدة العربية (١٩٨٨).
- محمد السيد سعيد ، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج ، سلسلة عالم المعرفة (١٩٩٢) .
- عبد المنعم المشاط (تحرير) ، الأمن القومي العربي : أبعاده ومتطلباته ، معهد البحوث والدراسات العربية (١٩٩٣).
- محمد السيد سليم (تحرير) ، النظام العالمي الجديد ، مركز البحوث والدراسات السياسية (١٩٩٤) .
- بهجت قرني وعلى الدين هلال (تحرير) ، السياسات الخارجية للدول العربية ، مركز البحوث والدراسات السياسية (١٩٩٤).
- أحمد ثابت ، المشاركة الأوروبية - المتوسطية ، مركز البحوث والدراسات السياسية (١٩٩٥) .
- عبد المنعم المشاط (تحرير) ، الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط ، مركز البحوث والدراسات السياسية (١٩٩٥).
- أحمد يوسف أحمد (تحرير) ، التسوية السلمية للصراع العربي

الإسرائيلي وتأثيراتها على الوطن العربي ، معهد البحوث والدراسات العربية.

- هالة سعودى (تحرير) ، الوطن العربى والولايات المتحدة الأمريكية ، معهد البحوث والدراسات العربية (١٩٩٦)

- المشاركة الأوربية والتعاون الإقليمى ، كتاب الأهرام الاقتصادى (ديسمبر ١٩٩٦)

- عبد الملك عودة ، قضايا أفريقية بعد الحرب الباردة ، كتاب الأهرام الاقتصادى (ابريل ١٩٩٧) .

- أوراق ومناقشات ندوة " مخططات التعاون بين إسرائيل والدول العربية : من التطبيع إلى الهيمنة " (أكتوبر ١٩٩٦) ، اللجنة المصرية لمقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية ، ومركز البحوث العربية.

- مناقشات ندوة استماعية بعنوان " الخيار الإقليمى لمصر " عقدت بمركز البحوث العربية (ديسمبر ١٩٩٦)

- أوراق ندوة " مصر ومشروعات النظام الإقليمى الجديد فى المنطقة " المؤتمر السنوى العاشر للبحوث السياسية ، مركز البحوث والدراسات السياسية (ديسمبر ١٩٩٦) .

مصر والنظام الاقليمي العربي المخاطر والتحديات

أحمد بهاء الدين شعبان

يمر النظام الاقليمي العربي بمرحلة شديدة الحرج ، تتعرض خلالها مقوماته الأساسية للاهتزاز ، وتتآكل فيها ركائزه الرئيسية ، ويمكننا - بصورة عامة - أن نرصد أهم السمات لهذا النظام ، مع نهاية عقد التسعينيات من هذا القرن ، على النحو التالي:

١- تفكك عناصر النظام الاقليمي العربي (فى حدها الأدنى) ، منذ بدايات هذا العقد، ومن جراء النتائج المترتبة على حرب "عاصفة الصحراء" التى أعقبت احتلال العراق للكويت ، وما استدعته من تطورات.

٢- بروز اتجاهات الاستقطاب الاستراتيجى لصالح الاتجاه المحافظ ، المرتبط بالغرب والولايات المتحدة ، والتى تصاعدت قدراته مع دخول البلاد العربية فى " الحقبة النفطية" التى امتدت لنحو عقدين كاملين ، وبما تركته من آثار وعكسته من نتائج.

٣- غلبة نهج التسوية السياسية برعاية " القطب " الأمريكى ، فى مقابل تراجع الاتجاهات الراديكالية ، الاستقلالية ، وهزيمة الاتجاهات القومية ، ذات النزعات " العروبية" وتراجع المد التقدمى ، وانكسار عملية التحولات الاجتماعية النسبية ، على امتداد العالم العربى.

٤- العجز المستمر للمنظمات الاقليمية ، وفشلها الواضح فى الحفاظ على مستوى " مقبول من القدرة والديناميكية (الجامعة العربية) ، و بروز المنظمات المحورية مجلس التعاون الخليجى - الاتحاد المغاربى (..) ، وعجزها البادى - هى الأخرى - عن ملء الفراغ الناجم عن شلل المؤسسة الأم (الجامعة العربية).

٥- الاختراق العميق لبنية ومفاهيم وآليات النظام العربى ، فى أعقاب تطورات عملية تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى التى انتهت باتفاقية غزة - أريحا والانتكشاف الجسيم لمقومات ومكونات النظام الاقليمى العربى فيما تبنى من الهرولة العربية تجاه العدو الصهيونى ، قبل أن تؤثر التبدلات السياسية الداخلية الإسرائيلية على بطء وتيرة هذه التوجهات ، بوصول تكتل الليكود المتحالف مع الاتجاهات الدينية الحکم فى إسرائيل ، وانتقاليه - الظاهرى - على أسس التسوية التى تم إرسائها.

وفى الوقت الذى تكاد تغرب فيه شمس الألفية الثانية ويستعد العالم لولوج باب قرن جديد وألفية جديدة ، يتعرض النظام الاقليمى العربى لمجموعة من الهجمات المركزة التى تستهدف تقويضه ، وهدم أسسه ، واستبداله بنظام اقليمى أخرى ، تحقق مجموعة من الغايات الواضحة ، أهمها:

- ضرب الركيزة الرئيسية لمفهوم هذا النظام ، وهو تعبيره عن المصالح الاستراتيجية العربية العليا ، واستبدالها بأشكال أخرى تلعب على التناقضات الثانوية العريقوتخلق مصالح متضاربة لكل دولة عربية على حدة.

- زرع إسرائيل داخل المنظومة الجديدة ، لا كجسم غريب مفروض قسراً ، وإنما باعتبارها مكون عضوى من مكوناتها ، مع الإبقاء على الوظيفة الاستراتيجية لها ، وعلى معدلات التسليح الفائقة ، وعلى حدود دورها الكايح للتطور العربى لما هو محدد سلفاً.

- ربط النظام الجديد ، ربطاً كلياً ، بالولايات المتحدة والغرب ، كمنظومة تابعة ، تدور فى فلكها وتعمل لخدمتها ، فى إطار مفاهيم النيوكولنيالية (الاستعمار الجديد) فى طبيعتها المنقحة ، المجددة.

- ضرب الدور المركزى والقيادى التاريخى لمصر فى العالم العربى ،

ودفع إسرائيل بدلاً منها إلى مواقع التأثير والصدارة
وقد يجادل البعض إنطلاقاً من أن فكرة النظام الأمنى الاقليمى (العربى) توجد أيداً ، من الأساس ، على مدى التاريخ المنظور ، وهذا أمر غير صحيح ، لاشك أنه كانت توجد حدود دنيا للضوابط والقواعد والأسس والآليات التى حكمت حركة الدول العربية ، طوال العقود السابقة ، وحددت آفاق مصالحها الاستراتيجية ، وملامح مقارباتها للأحداث والتطورات الرئيسية ، وكان الخروج عليها يلقى رفضاً شعبياً فى أسوأ الحالات ، وفى الواقع فان هذا الإطار لم يكن كاملاً أو مثالياً ، لكنه شكل - حتى فى أدنى تجسدهات - نوعاً من نظام اقليمى محدد ، الذى هو بنحكم تعريفه شكل من الأطر التفاعلية ، الذى يميز العلاقات بين مجموعة من الدول المتقاربة ، تضمها مساحة واسعة من مقومات التكامل والارتباط ، تجعلها مميزة - نسبياً - عن باقى المنظومات الاقليمية والعالمية ، وهو يحظى باعتراف أعضائه ، وتسمكهم بقيمة ومفاهيمه ، والتزامهم بضوابطه التى تعبر عنها آلياتها ووثائقها المعترف بها .

لكن مع التبدلات الهائلة التى شهدتها المنطقة فى العقدين الأخيرين ، تصاعدت الدعوات لاستبدال الجغرافيا السياسية بالجغرافيا الاقتصادية فى المنطقة ، وسط حديث مستفيض عن "العولمة" و"الكونية" و"الانتاح" و"ضرورة تجاوز الرؤية السياسية وترك المجال لرجال الأعمال والاقتصاديين .. إلخ ، الأمر الذى رفع معدلات التردى والفوضى والبلبلة ، وسمح باختراقات شديدة الخطورة لبنية النظام الأمنى العربى ، كشفتته ، وأثرت بالسلب على مجمل قواعده .

* " لقد جريتم قيادة مصر على مدى خمسين عاماً ، وانظروا ماوصلتم إليه وقد أن الأوان لتجربة قيادة إسرائيل للمنطقة ، وسترون ماتستطيع عمله " ، اسحق رابين ، رئيس

وزراء إسرائيل الأسبق ، مخاطباً المسؤولين العرب ، فى المؤتمر الاقتصادى - الدار البيضاء ١٩٩٤

وشهدت الفترة السابقة طرح مجموعة من البدائل الاستراتيجية للنظام الأمنى العربى ، تشكل رؤى متكاملة لمفاهيم وآليات مغايرة ، تنطلق جميعها من قاعدة أساسية هى ضرورة تجاوز مفهوم النظام الأمنى العربى ، وتجاهل وقائعه وتاريخيته ، والقفز على موضوعيته ومكوناته العميقة الغور ، للانطلاق فى عملية بناء منظومات اقليمية بديلة ، بوحدات بديلة ، ومفاهيم وآليات بديلة أيضاً.

وفى هذا الإطار يمكننا متابعة المشاريع المطروحة التالية:

١- المشروع الأمنى الشرق أوسطى.

٢- المشروع الأمنى المتوسطى.

٣- التكتلات والأحلاف المحورية.

٤- المشروع الأمنى الشرق أوسطى:

وضع إطاره الفكرى والاستراتيجى " شمعون بيرس " رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق فى كتابه " الشرق الأوسط الجديد " ، حيث اقترح انشاء هيكل اقليمى منظم ، يحقق إطاراً جديداً للمنطقة ، تحت زعم توفيره للقدرة على تحقيق الاستقرار وإنجاز عملية النمو الاقتصادى والاجتماعى لدولها ، وإطفاء " نيران التطرف الدينى وتبريد رياح الثورة الساخنة " ! ، وبحسب تعبير بيريز (جريدة الحياة ٨/١٢/١٩٩٣) فان « علاقات السلام فى الشرق الأوسط ينبغي أن تقن فى معاهدة متعددة الأطراف ذات طابع استراتيجى سياسى عسكرى ».

والمنظمة التى يقترحها بيريز ، منظمة تعاون اقليمية (فى القلب منها بالطبع إسرائيل) ، تتحرك على قواعد " فوق قومية " ، أى تتخطى الهوية العربية للأغلبية الساحقة من المشاركين فيها ، ويتحقق لمكوناتها عنصر

الأمن عن طريق اقامة " نظام اقليمى للمراقبة والرصد " وتحقيق فيها الهيمنة الاقتصادية والسياسية الإسرائيلية عبر تفاعل رأس المال الخليجى ، والأيدى العاملة المصرية الرخيصة ، والسوق العربى الواسع ، تحت قيادة الإدارة والتكنولوجيا الإسرائيلية ، وفى إطار التبعية الكاملة للولايات المتحدة والغرب ، فيما أطلق عليه اسم " السوق الشرق أوسطية " .

وقد استمدت هذه الرؤية زخمها من عملية التسوية السياسية (التى تمت برعاية الولايات المتحدة الأمريكية) ، فى المنطقة ، لجوانب من الصراع العربى - الإسرائيلى ، وأساساً للجهود التى انطلقت من مدريد (أواخر أكتوبر ١٩٩١) ، لتسوية إسرائيلية - فلسطينية شديدة الإجحاف بالحقوق التاريخية للشعب الفلسطينى ، والتى أدت إلى اتفاقية " غزة - أريحا " ، وتأسس على نتائجها اندفاع عربى غير مبرر تجاه إسرائيل (أطلق عليه تعبير " الهرولة ") ، وتجسدت وقائعها فى عقد ثلاثة مؤتمرات اقتصادية ، على مدار سنوات ثلاث متتالية : الدار البيضاء ١٩٩٤ - عمان (الأردن) ١٩٩٥ ، القاهرة - ١٩٩٦ .

لكن وتيرة هذه المسيرة تباطأت بشكل ملحوظ ، منذ وصول تكتل الليكود بزعامة بنيامين نتنياهو للسلطة فى إسرائيل ، بعد انتخابات ١٩٩٦ وماترتب على سياساته من نتائج .

٢- المشروع الأمنى المتوسطى:

تعود بدايات المشاريع الأوروبية المتوسطية إلى بدايات عقد التسعينيات ، ومع التحولات العالمية التى واكبت انهيار الاتحاد السوفيتى ، وتفكك المنظومة الاشتراكية ، وانقضاء الفترة التى اصطلح على تسميتها بحقبة " الحرب الباردة " ، ونهاية نظام " القطبية الثنائية " وبدء طرح مفاهيم " النظام العالمى الجديد " التى استهدفت إعادة صياغة العالم ، بحسب مقاييس مصالح الولايات المتحدة الأمريكية والغرب .

وقد تم طرح الأفكار الرئيسية لسياسة أوروبية متوسطة تعكس رؤية أوروبا لمصالحها في هذه البقعة الحساسة والغنية من العالم ، وتعكس إحساسها بمحاولات الولايات المتحدة إزاحتها من مواقع نفوذها التاريخية والافتراء بادارة شؤون المنطقة ، كما طرحت عناصر أولية لآليات التعامل مع بلدانها عبر مجموعة من الاجتماعات (قمة المجلس الأوروبي (لشبونة) يونيو ١٩٩٢ ، اجتماع المجلس الوزاري الأوروبي (اليونان) يوليو ١٩٩٤ ، القمة الأوروبية (ألمانيا) ديسمبر ١٩٩٤) ، وتبلورت مفاهيم هذه الرؤية في مجموعة وثائق أوروبية تمخضت عنها هذه الاجتماعات.

وقد تلقت هذه الأفكار دفعة قوية في أعقاب مؤتمر برشلونة (٢٧ - ٢٨ نوفمبر ١٩٩٥) ، حيث عقد الاجتماع الوزاري للشراكة الأوروبية المتوسطية وشاركت في أعماله الدول العربية المتوسطية ، مع الأردن وتركيا وإسرائيل وقبرص ومالطة (استبعدت ليبيا) ، وصدرت عن هذا المؤتمر وثيقة هامة تضمنت المفاهيم الأساسية لمضمون « الشراكة الأوروبية - المتوسطية » التي تنطلق من الإقرار بالأهمية الاستراتيجية للبحر المتوسط ورغبة دوله في منح علاقاتهم المستقبلية بعداً جديداً على أساس " التعاون الشامل " وضرورة خلق إطار دائم و" متعدد الأطراف " لعلاقات تلك الدول يركز على " روح الشراكة " .. إلخ.

لكن تنفيذ أفكار هذا المؤتمر واجهته عدة عقبات ، أهمها تجاهل المعوقات الموضوعية التي تقف في سبيله مثل الصراع العربي الإسرائيلي ، وتركيز الدول الأوروبية على قضايا داخلية كحقوق الإنسان والممارسة الديمقراطية ومشكلاتها ، كذلك فلم تحظ مسألة الشراكة الاقتصادية بتركيز كاف يحيل المبادئ الجذابة من بناء " منطقة رخاء مشترك " إلى واقع ، وشعرت الدول العربية المشاركة أنها مطالبة بدفع ثمن باهظ لهذه الشراكة دوغما عائد يذكر مقابله ، إضافة إلى محاولات فرض مشاريع " التكامل الاقليمي " دون أن

تكون مهياة لذلك.

وتبدو مخاطر المشاريع المتوسطة فى التالى:

أولاً: تميع الوجود العربى ، وإذابته فى أطر غربية جديدة ، وقطع أوصال العالم العربى إلى جزئين ، تتوسطهما إسرائيل كشريك أساسى ، مع عزل قسم كبير من الدول العربية.

ثانياً: تجاوز أسس المشكلة الإسرائيلية المتفجرة فى قلب العالم العربى ، وتجاهل واقع الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية ، والعدوان المستمر على الشعوب العربية ومكافأة إسرائيل - مكافأة كبرى - بإدخالها عنوة داخل المنظومة الجديدة ، دون أن تدفع ثمنأ لذلك.

ثالثاً: التحلل الهائل فى موازين القوى الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، الذى يجعل مردود هذه الشراكة - دون شك - يصب لصالح الطرف الغربى - الإسرائيلى الأقوى.

المشروع البريطانى للمنظمة الأمنية ااقليمية:

لكن واقع الأمر لم يتوقف عند طرح هذه المشاريع " الفضاضة" للتعاون المتوسطى وإنما تعداه إلى اقتراحات أكثر تحديداً ، ووضوحاً ، وقاسماً ، لعل أبرزها المشروع البريطانى لإنشاء منظمة أمنية ااقليمية فى منطقتنا.

تتبنى بريطانيا الدعوة لإنشاء " مؤسسة للأمن والتعاون" لدول البحر المتوسط ، وقد أجرت - بهذا الصدد - اتصالات مع كل من الشركاء الأوروبيين ومصر والأردن والولايات المتحدة لإنشاء منظمة ااقليمية متوسطة على غرار " منظمة الأمن والتعاون الأوروبى " التى ساعدت - حسب تعبير المتحدث رسمى بريطانى - " على تحقيق الأمن والثقة فى أوروبا بعد فترة الحرب العالمية الثانية " ، (الأهرام ١٠/٦/١٩٩٦) ، وقدمته إلى العالم العربى على لسان وزير الخارجية البريطانى " مالكولم ريفكند " ، الذى أعلن فى محاضرة له بأبى ظبى (٤/١١/١٩٩٦) عن السعى لإنشاء

هذه المنظمة " كإطار عمل وحوار يؤدي إلى تعاون نشط بين دول المنطقة"
(الحياة الدولية ١٩٩٦/١٢/١)

وأعلن متحدث رسمي بريطاني أن الهدف من المنظمة المقترحة " هو بناء الثقة ودعم عملية السلام ومحاربة الإرهاب ، وبناء روابط اقتصادية بين دول المنطقة " ، (وهي أهداف تكاد تتطابق - حتى في ترتيبها - مع أهداف إسرائيل من طرح " النظام الشرق أوسطى الجديد " ، كما عبر عنها شمعون بيرس) .

وفي إطار خطة العزل والتزويق المحددة ، أشار المتحدث إلى أن العراق وإيران (وليبيا بالطبع من قبل) ، ليستا مؤهلين - حالياً - للانضمام للمنظمة المقترحة ، وعليهما أن تقدموا أدلة تؤكد جدارتهما للانضمام إليها! . ولم يقتصر أمر الدعوة لهذه المنظمة ، ومثيلاتها ، على المسؤولين الغربيين وحسب ، وإنما إمتد إلى استخدام منابر عربية للترويج لها ، مثلما حدث خلال وقائع الندوة الدولية التي نظمها " التجمع الدستوري الديمقراطي التونسي " لبحث موضوع " الاندماج الاقتصادي العالمي " وشارك فيها أكثر من خمسين شخصية " عالمية " ، حيث تدارس المجتمعون " سبل التعاون بين دول المتوسط " استناداً إلى " القناعة بأن النظام الاقتصادي الحر هو حقيقة قائمة وليس خياراً (!) ، وقد أكد المشاركون على ضرورة دعم " التعاون الاقليمي " ، وفي هذا الإطار تم بحث العديد من المقترحات أهمها : " إنشاء منظمة للتعاون والأمن في المتوسط " ، (الأهرام ١٩٩٦/١١/٦)

ويبدو من ردود الأفعال حول الدعوة لبناء هذه المنظومة الجديد ، مدى الخطر الذي استشعرته الدول العربية ، وبعض دول المنطقة من أهدافها ومراميها ، فايران اعتبرتها فكرة " توحى بالنظرة الكولونيالية " ، (الحياة الدولية - ١٩٩٦/١٢/٥) ، أما مصر ، فقد كان ردّها - على لسان وزير الخارجية عمرو موسى قاطعاً ، ويوحى بتحسسها من تهميش دورها

ومحاصرة حركتها داخل مثل هذه الأطر المفروضة من الخارج ، قال عمرو موسى (الأهرام ١١/٦/١٩٩٦) : " إن إقامة منظمة للتعاون فى الشرق الأوسط موضوع سابق لأوانه ، ولا يمكن التركيز عليه فى وقت تهتز فيه عملية السلام بسبب إعادة أحد الأطراف الرئيسية فيها النظر فى موقفه من مبادئها وإطارها . لا يمكن التفكير فى هذه المنطقة إلا فى ضوء التأكيد الكامل على قيام السلام العادل وفقاً لبدأ " الأرض مقابل السلام " ، وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ، والتفاوض حول جميع الموضوعات - بما فى ذلك القدس ، والاستيطان واللاجئين ، والانتهاج بقيام الدولة الفلسطينية ، وقبل ذلك لا يمكن أن نفكر فى مثل هذه المنظمة . أن الحاجة لهذه المنظمة يجب أن تتبع من داخل المنطقة وليس من خارجها " وهو رفض قاطع بدون لبس لهذه الفكرة ، وأيضاً لأفكار أخرى مشابهة ، روسية وأوروبية ، فى أن الأمن الاقليمى فى منطقة الشرق الأوسط رفضتها مصر للأسباب ذاتها (الحياة الدولية ، ١٢/١/١٩٩٦) ، كما رفضت مصر فكرة خطيرة أخرى ، هى انشاء " قوات أمن أوروبية ، متعددة الجنسية ، فى جنوب المتوسط للتدخل السريع " ، انشئت بمشاركة أربع دول أوروبية هى أسبانيا وإيطاليا والبرتغال وفرنسا ، قامت بتوقيع اتفاقية انشاء هذه القوات فى مطلع شهر نوفمبر ١٩٩٦ (الحياة الدولية ١٢/١/١٩٩٦)

٣- التكتلات والأحلاف المحورية:

تنشط إسرائيل، على امتداد العالم أجمع ، لبناء شبكة من العلاقات الاستراتيجية ، تحاصر بها الدول العربية ، ومصر فى الأساس ، وتشكل مع ماتقدم أركان المخاطر المستقبلية المتوقعة على المصالح العليا لمصر والعالم العربى معاً.

ولعل أهم وأبرز هذه التكتلات والأحلاف المحورية هى تلك التى نظمها إسرائيل مع كل من تركيا من جهة ، ومع العديد من الدول الأفريقية من

جهة أخرى ، وفى كلتا الحالتين فإن أصابع الولايات المتحدة ، وحمايتها وتوجيهاتها ، من هذه التحركات تبدو قريبة وواضحة للعيان.

أ- الحلف الإسرائيلي - التركى - الأمريكى :

تصاعدت وتيرة العلاقات الإسرائيلية - التركية فى السنوات الأخيرة ووصلت إلى أبعاد غير مسبوقة ، توجتها الاتفاقية العسكرية الاستراتيجية بين الطرفين ، والمناورات البحرية الإسرائيلية - التركية - الأمريكية التى نظمت فى البحر المتوسط ، قبالة سوريا ، فى شهر يوليو الماضى ، وعلى الرغم من الرفض الواضح لرئيس حزب الرفاه ، رئيس الوزراء التركى السابق نجم الدين أربكان لهذه العلاقات ، واعتراضه عليها علناً ، إلا أن المؤسسة العسكرية التركية فرضت بالقوة تمريرها ، ونفذت بنودها فى تحدٍ واضح للحكم الشعبى وسياساته.

وتتضمن الاتفاقية العسكرية الموقعة بين الطرفين بنوداً تتعلق بالعلاقات الاستراتيجية والتدريب العسكرى المشترك ، والصناعات العسكرية ، وتبادل المنافع التكنولوجية ، والتعاون فى مجال " مكافحة الرهاب " ، والتجسس العسكرى .. وغيرها من البنود التى تعنى فى النهاية إنشاء حلف عدوانى جديد يستهدف العالم العربى ، ومصر ، عامةً - من جهة - ويوجه إلى سوريا والعراق وإيران من جهة أخرى ، ويمنح إسرائيل عمقاً استراتيجياً مفقوداً فى تركيا ، أما اشتراك الولايات المتحدة الأمريكية فى المناورات البحرية مع كل من إسرائيل وتركيا ، فهو يعكس أهمية هذا الحلف بالنسبة للمصالح الأمريكية ، وحدود الخطر المحيى بالوطن العربى من جرائه ، وقد لخص " ناداف سفران " طبيعة العلاقة الإسرائيلية التركية على النحو التالى: " تركيا حليف مخلص للولايات المتحدة وحلف الأطلسى ، وفيها مؤسسة عسكرية ضخمة ، أصبحت متحررة من الخطر السوفيتى ، ولتركيا مشاكلها مع إيران وعداء مذهبى لها ، وبينهما تنافس على النفوذ

والسيطرة فى جمهوريات آسيا الوسطى ، وتركيا قادرة على الضغط على سوريا وبين تركيا وإسرائيل مصالح ومنافع كثيرة وقديمة متبادلة " (معارف - ١٩٩٣/٣/٥)

ب - الدور الإسرائيلى المعادى فى أفريقيا

تسللت إسرائيل منذ زمن بعيد إلى أفريقيا لتحقيق عدة أهداف استراتيجية ، أولها : محاصرة مصر ودورها الأفريقى الرائد ، وثانيها : جنى عوائد اقتصادية من التعامل مع الدول الأفريقية ، خاصة فى المعادن والذهب والماس وثالثها : خلق روابط سياسية عميقة عن طريق بيع السلاح وتدريب الجيوش الأفريقية والتحالف مع النظم الديكتاتورية المعادية للشعوب ، على امتداد القارة.

وفى هذا السياق قدمت إسرائيل مساعدات عسكرية هامة لنظام موبوتو-سيسيسكو فدرت قواته المسلحة وأمدتها بالمعدات والذخائر ، ونظمت الحرس الجمهورى وأجهزة المخابرات ، كما لعبت دوراً معروفاً فى إغراق الفرقاء فى مواقع التوتر بالأسلحة خدمة لمخططاتها ومخططات الولايات المتحدة الأمريكية.

وأخطر ما تتعرض له المصالح المصرية فى أفريقيا هو احتمالات تهديد مصادر المياه التى تعنى تهديد مصادر الوجود المادى لمصر ، فإسرائيل على علاقة بأطراف النزاع فى الهوتو والتوتسى ، وهى تقدمها معاً بالأسلحة ، كما أذاع راديو أفريقيا رقم واحد ، الفرنسى ، الموجه إلى أفريقيا ، أن إسرائيل قامت خلال الشهور الأخيرة بتزويد جيش رواندا وبوروندى بالأسلحة ، بدون مقابل ، " لكسب ود السلطات الحاكمة فى البلدين ، وحتى يمكنها التغلغل فى منطقة البحيرات العظمى القريبة من منابع النيل " . (الحياة الدولية ١٩٩٦/١١/٢٣)

ويكمل من ملامح هذه الصورة القائمة ادراك مدى تطور العلاقات

الإسرائيلية - الأثيوبية ، والإسرائيلية الارتيرية ، والإسرائيلية - الأوغندية المتنامي مؤخراً ، وهي علاقات تدخل في نسج المجتمعات الأفريقية ، وتخلق فئات مستفيدة ومرتبطة الأهمية عسكرية ومخابراتية واقتصادية وسياسية تضرب أسس وأهداف وأبعاد المصالح الاستراتيجية المصرية في الصميم.

ج - مخاطر استقطاب الأردن للمحور الأمريكي - الإسرائيلي

تمثل المملكة الأردنية الهاشمية ، بتركيبها وتاريخها ، إحدى نقاط الضعف الدائم في منظومة الأمن العربي ، منذ المحاولات الأولى لإنشاء هذه المنظومة مع بدايات النصف الأول من هذا القرن . فهذا الكيان الذي صنّعه بريطانيا ودان لها بالتبعية ، قبل أن يمد جسوره إلى الولايات المتحدة بعد بزوغ نجمها في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، يرتبط ارتباطاً عضوياً بأمريكا والغرب ، وعلاقاته بإسرائيل عميقة الغور ، وتتكشف في كل يوم ملامح جديدة لأبعادها ، ودور الملك حسين التاريخي ، المعادي لمصالح الوطن العربي لايحتاج لتوضيح.

وفي هذا الإطار كشف " شمعون بيريز " ، رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق ، النقاب عن اقتراح أردني بإنشاء حلف دفاعي مشترك يضم إسرائيل وتركيا والأردن وعراق مابعد صدام حسين ، ويحظى بالمظلة الأمريكية (مجلة المصور ، العدد ٣٧٤٥ ، ١٩٩٦/٧/١٩) ، فيما ذكر رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي ، بنيامين نتنياهو ، لمجلة جيتز البريطانية العسكرية أنه " يسعى لعقد اتفاقية دفاع مشترك مع الأردن ، بهدف تعزيز القوة العسكرية الأردنية ، لمواجهة أي معارضة لسياسات النظام الأردني ، التي يُعد استقراره مصلحة حيوية لإسرائيل " .

وفي ظل التردى العام للعلاقات الإسرائيلية - العربية ، من جراء سياسات بنيامين نتياهو البالغة الاستفزاز ، تتعاظم مستويات العلاقات

الأردنية - الإسرائيلية ، وتتطور (أفقياً ورأسياً) ، ويتم تبادل الزيارات على أرفع مستوى (بما فيها لقاءات متكررة بين الملك حسين وبنيامين نتنياهو) ، وتتعمق علاقات المؤسسات العسكرية في الدولتين ، ويصرح اسحق موزدخاي ، وزير الدفاع الإسرائيلي ، بعد زيارة للأردن : " أن الأردن جسر إسرائيل إلى الدول العربية " (الأخبار - ١٩٩٧/٣/٢) وتجري قوات من جيش " الدفاع " الإسرائيلي تدريبات في منطقة غور الأردن وتزور الأميرة عائشة بنت الحسين ، رئيسة الوحدات النسائية في الجيش الأردني ، إسرائيل - زيارة عمل لمدة ثلاثة أيام " للإطلاع على النموذج العسكري النسائي في الجيش الإسرائيلي " ، (الحياة الدولية - ١٩٩٧/٦/٢) ، فيما يدعو " إحسان شردون " ، قائد سلاح الجو الأردني السابق إلى " إقامة مشاريع أردنية إسرائيلية مشتركة في المجال العسكري " ، (الأحرار - ١٩٩٧/٥/٣١) .

وقد كشفت وثيقة " استراتيجية اسرائيلية جديدة حتى عام ٢٠٠٠ " التي أعدها " معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية العليا " ، الأمريكي ، والوثيقة الصلة بينيامين نتياهو ، عن حدود الدور المرسوم في الاستراتيجية الإسرائيلية للأردن ، في ظل حكم الملك حسين ، وهي على النحو التالي :

١- السعي للبحث عن بدائل لسلطة عرفات اعتماداً على الأردن .
٢- دعم الجهود الأردنية لعزل العراق وتشجيع الميول الهاشمية للسيطرة عليه .

٣- دعم التحركات الأردنية - التركية ضد سوريا (دبلوماسياً وعسكرياً وعملياتياً) .

٤- العمل مع إسرائيل وتركيا " بشكل وثيق " لاحتواء بعض أكثر التهديدات خطراً ضد إسرائيل " ، (جريدة الخليج ، عمان - ١٩٩٦/٨/٢٢) .

يفترض كل ماتقدم حركة واسعة من الدول العربية ، ومصر فى الأساس ، لمواجهة المخاطر الحقيقية التى تحقيق بها ، وتهدد وحدتها وسيادتها ومصالحها الاستراتيجية ، وتستوجب التحرك الفعال لبناء حد زدن من الدفاعات المضادة قبل أن تحرفها الهجمات المتعددة المصدر ، والمتصاعدة القوة ، والتى تأتيتها من كل اتجاه ويحتاج الأمر إلى إعادة تدارس مفهوم " الأمن القومى العربى " ، والنظام العربى الاقليمى " ، وحدود " الدور المصرى " فى هذه اللحظات الحرجة التى تمر بها منطقتنا ، ويتطلب طرح أسس جديدة يتم فيها القبول بـ " نسق مفتوح " لنظام اقليمى عربى جديد ، يعتمد على الإقرار بـ :

أ - توفر حد أدنى من اتفاق المصالح ، يفرض حداً واضحاً من الارتباط الأمنى لحمايتها والدفاع عنها .

ب - تطوير الأساس الثقافى المتقارب للمجتمعات العربية ، كوسيلة لرفع مستوى الحد الأدنى السابق الإشارة إليه ، إلى مستوى أرقى .

ج - تجسيد المستويين السابقين فى مستوى متفق عليه من العمل الجماعى ، وتطوير الآليات المتوافرة ، وأهمها " الجامعة العربية " . بحيث تستوعب هذين المستويين ، وتعمل على تنميتها . فى مواجهة النسق المغلق " closed system " - السابق ، الذى عجز عن مواكبة التبدلات والتطورات على الساحة العربية والعالمية ، فانفجر نتيجة الجمود إلى شظايا .

ويحتاج النجاح فى هذه العملية توفر الشروط التالية:

- ١- البدء من أرضية المتاح ، والممكن ، والواقع ، دون الاعتماد على تهويمات ثبت عدم واقعيتها ، وبناء النموذج التفاعلى العربى الجديد على أسس موضوعية علمية تنطلق من إدراك حقيقى لعمق المأزق العربى الراهن .
- ٢- القبول بالتعددية الفكرية - السياسية للواقع العربى والاعتراف

بواقع التباين بين النظم السياسية.

٣- الاحتكام إلى أسس ديمقراطية فى صياغة العلاقة بين مختلف الأطراف .

٤- قبول الخصوصيات الثقافية والاجتماعية ووضعها فى الاعتبار وتنشيط آليات العمل الثقافى.

٥- تنشيط عوامل المصلحة الاقتصادية بين البلدان العربية ، وتوسيع قاعدتها باستمرار.

٦- التخلّى عن فكرة " حتمية الوحدة العربية " ، ومحاولات فرضها قسراً ، واعتماد بدائل من الخيارات المتاحة :كالتنسيق ، والتوحيد الاقتصادى ، والارتباطات التفضيلية .. إلخ.

٧- تطوير المبادرات الجماهيرية ، وتشجيع العلاقات بين مؤسسات المجتمع المدنى العربى .

٨- تفعيل الآليات العربية المتاحة ، وتطوير عملها وإبتكار مؤسسات جديدة تعمل فى المستويات القاعدية.

* * *

هذه المبادرات المقترحة ، وغيرها ، تسهم - تدريجياً - فى تغيير ملامح النظام العربى، من نظام منهار ، منقسم على ذاته ، متمزق تطحنه الخلافات ، تتجذر فيه المشاعر والمصالح القطرية على حساب المصلحة العامة ، وتنشظى فيه وحداته إلى العشائرية والقبلية والطائفية بدلاً من تجمعها فى أنساق أكبر ، وتبلغ تبعيتها للمنظومة الرأسمالية الغربية ، وهزولتها باتجاه العدو الاستراتيجى ، حدوداً غير مبررة ولامسيوقة ، وتسود فيها أنظمة ديكتاتورية ، شديدة العداء للجماهير ومصالح الطبقات الشعبية والوطنية ، إلى نظام أكثر انفتاحاً وأقل شراسة وعدوانية فى مواجهة المواطنين وأكثر حرصاً على مصالح البلاد ، وأشد قدرة على مواجهة التحديات الهائلة التى

تعرض مسارنا.
مالا يدرك كله لا يترك كله ، والمهم أن يبدأ المنحنى الهابط - مرة أخرى
- في اتجاه الصعود.

القسم الثانى

قضايا اقتصادية واجتماعية

الاقتصاد المصرى

السياسات - الاداء - برنامج للتطوير

د. جوده عبد الخالق

شارك فى الاعداد د. زهدى الشامى ود. محمود منصور

١- مقدمة:

إن متابعة أداء الاقتصاد المصرى على مدى العشرين عاما الماضية (منذ منتصف السبعينات) تكشف النقاب عن عدة اتجاهات أساسية . ويمكن رصد هذه الاتجاهات فى الآتى: تباطؤ النمو فى الناتج المحلى الإجمالى وبالتالى تدهور متوسط نصيب الفرد منه ، تقلص مساهمة قطاعات الإنتاج السلقى (بالذات الزراعة والصناعة) فى النشاط الاقتصادى بوجه عام ، وارتفاع معدلات البطالة ، وازدياد العجز الخارجى مع تدنى معدل الادخار المحلى . وقد أدى ذلك إلى ظهور مشكلة الدين الخارجى التى اختفت مؤخرا ليحل محلها مشكلة الدين العام المحلى . كما اتجهت معدلات البطالة الى الارتفاع أيضا خلال الفترة ، وازدادت درجة التفاوت فى توزيع الدخل والثروة . ورغم اتجاه معدل النمو السكانى إلى الانخفاض منذ تعداد السكان عام ١٩٧٦ ، إلا أن البلاد لم تتجح فى تخفيف الضغط السكانى على الموارد (خصوصا الموارد المائية).

وقد شهدت الفترة تحولات كبرى فى السياسات الاقتصادية وفى أسلوب تنظيم وإدارة الاقتصاد فى البداية أعلن الأخذ بسياسة الانفتاح فى منتصف السبعينات ، ثم عاد الاهتمام بالتخطيط الاقتصادى فى إطار دور نشط للدولة منذ أوائل الثمانينيات مع الإبقاء على التوجهات الرئيسية لسياسة الانفتاح ومنذ أوائل التسعينيات أخذت الحكومة فى تطبيق خطة حزمة من الإجراءات الاقتصادية تحت مسمى الإصلاح الاقتصادى ، ولكن جوهرها الأساسى هو تقليص دور الدولة وتحويل الملكية العامة إلى القطاع

الخاص (الخصخصة) ، وترك إدارة الاقتصاد لآلية السوق مع تكثيف وسائل جذب الاستثمارات الأجنبية سعيا للحصول على رأس المال والتكنولوجيا . وعلى امتداد الفترة كلها كانت مصر تحصل على مساعدات خارجية من الدول الصناعية المتقدمة ، أبرزها على الإطلاق المساعدات الأمريكية التى استمرت بمعدل حوالى المليارى دولار سنويا .

وكما تبدل أسلوب إدارة الاقتصاد والسياسات الاقتصادية المطبقة تبدلت علاقات مصر الاقتصادية - إقليميا ودوليا . إقليميا ، أصاب علاقاتها العربية اضطراب شديد بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل التى فتحت باب التعامل الاقتصادى بين البلدين لأول مرة . ودوليا أخذت مصر تتجه فى معاملاتها الاقتصادية صوب الغرب والشمال (أى مع الدول الرأسمالية المتقدمة) ويعيدا عن ماكان يعرف حتى أواخر الثمانينات بالدول الاشتراكية - وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى .

وخلال هذه الفترة تأرجح ترتيب مصر الاقتصادى بين دول العالم على أساس متوسط دخل الفرد : فقد اتجه فى البداية إلى التقدم حتى أوائل الثمانينيات ، ثم مال إلى التقهقر بعد ذلك . ويبدو أن ذلك كان مرتبطا بمصير البترول الذى أصبح يلعب دورا محوريا فى حياة مصر الاقتصادية منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، فلقد صارت مصر على امتداد الفترة المذكورة تعتمد بصورة متزايدة على ريع الموقع (قناة السويس والمساعدات الأجنبية والسياحة) ، وعلى بيع الموارد الناضبة (أساسا البترول والغاز الطبيعى) وعلى تصدير العمالة إلى الخارج (وهذه أيضا مرتبطة بالريع النقضى) .

هذه هى الخطوط العريضة لتطور أداء الاقتصاد المصرى والسياسات الاقتصادية التى طبقت . وهى تكشف عن فشل السياسات فى تحسين أداء مصر الاقتصادى والارتقاء به ، وهذا يطرح فورا الحاجة إلى برنامج التطوير .

وسوف نتناول فيما يلى بالتفصيل تطور الأداء والسياسات ونتائجها

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ثم نختم بوضع الخطوط العريضة لبرنامج للتطوير كما يراه حزب التجمع.

٢- أداء الاقتصاد المصرى فى عشرين عاما :

أولا : معدل النمو الكلى والقطاعى للناتج المحلى الإجمالى منذ منتصف السبعينات

تشير الدلائل والبيانات المتاحة عن تطور الاقتصاد المصرى منذ منتصف السبعينات إلى أن الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٥ قد زاد بمعدل سنوى بلغ حوالى ٥,٦٪ . وهذا المعدل للنمو الكلى للناتج المحلى الاجمالى يتجاوز بكثير معدل النمو السكانى خلال نفس الفترة ، الذى بلغ متوسطه ٢,٤٪ سنويا . وهذا يبدو انجازا اقتصاديا يدعو إلى التأمل . لكن البحث على مستوى التفاصيل الأنق يكشف عن حقيقة الأداء الاقتصادى الكلى ، وعن جوانبه الإيجابية والسلبية بدرجة أكبر من الدقة .

من مطالعة التفاصيل (انظر ملحق (١)) يتضح جليا أن النمو لم يكن بنفس الوتيرة على امتداد الفترة ، كما أنه لم يكن بنفس المعدلات ، أو حتى بمعدلات متقاربة فى كل قطاعات الاقتصاد القومى .

بالنسبة **لوتيرة النمو** ، تلاحظ من البيانات الموثقة أن النمو قد اتجه إلى التباطؤ ، حيث كان أسرع بكثير فى النصف الثانى من السبعينات بالمقارنة بالثمانينات والتسعينات ، فلقد بلغ متوسط معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى حوالى ٩٪ خلال الفترة ١٩٧٥ - ٧٩ ، ثم هبط إلى ٦٪ أثناء الفترة ١٩٨١ / ٨٢ - ١٩٨٦ / ٨٧ ، ثم تابع انخفاضه إلى ما بين ٣٪ - ٤٪ خلال ما تبقى من الفترة . أى أن النمو فى الناتج المحلى الإجمالى قد مال إلى التركيز فى النصف الأول من الفترة ، أى بعد حرب أكتوبر مباشرة وحتى ١٩٨٦ / ٨٧ .. ولاشك أن لهذه الحرب والعوامل المرتبطة بها ، سياسيا واقتصاديا ، الدور الأكبر فى رفع معدل النمو الاقتصادى .

أما بالنسبة لتركيبية النمو خلال الفترة ، أى المنبع القطاعى للزيادة فى الناتج المحلى الإجمالى ، فتعكس هى الأخرى درجة عالية من التباين ويعنى هذا أن النمو المتحقق كان بمعدلات متفاوتة فى القطاعات المختلفة فقد كان قطاع البترول أسرع القطاعات نموا على الإطلاق خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٣/٩٤ ، حيث زاد الناتج المتولد فيه بمعدل ناهز ١١٪ سنويا . وتلاه قطاع المال والبنوك (٩٪ سنويا) والصناعة والتعدين (٦٪) . على الجانب الآخر حقق قطاع الزراعة معدلات نمو متواضعة بلغ متوسطها ٢٦٪ سنويا .

أى أن التحليل الأكثر عمقا لأداء الاقتصاد المصرى خلال الفترة يقتضى التفرقة بين النصف الثانى من السبعينات وباقى الفترة ، وبين القطاعات المختلفة التى يتولد فيها الناتج المحلى الإجمالى . وأهم مايلفت النظر أن الطفرة فى النمو التى حدثت فى النصف الثانى من السبعينات قد تركزت فى عدد محدود من القطاعات على رأسها البترول ومنتجاته ، وقناة السويس ، والتجارة ، والمال والبنوك والتأمين .

كما أن تفحص البيانات المسجلة فى الملحق (١) يكشف عن بعد آخر يساعد على فهم حقيقة النمو السريع الذى حدث خلال النصف الثانى من السبعينات ، مع ملاحظة أن هذه الحقبة هى بداية الأخذ بسياسة الانفتاح وهجرة العمال على نطاق غير مسبوق إلى الخارج. نقصد بذلك تدهور النمو فى قطاع الزراعة أن تدهور نمو قطاع الزراعة خلال هذه الحقبة أمر على جانب كبير من الخطورة والأهمية بالنسبة لاقتصاد كالاقتصاد المصرى: فهو أهم قطاع مواد الدخل وموظف للعمال ومنتج السلع الأجرية . لكل ذلك تتضح الدلالات السلبية الخطيرة لانخفاض معدل النمو فى هذا القطاع ويزيد الأمر خطورة أن هذا المعدل الأخير يقل بكثير عن معدل نمو السكان ، وهو ماأدى إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج الزراعى خلال تلك الحقبة ، وبملاحظة أن نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى قد زاد

زيادة كبيرة خلال نفس الحقبة ، نرصد هنا أحد بنور أحد أهم الاختلالات التي ولدت مشكلات عويصة فيما بعد (ليس أقلها مشكلة الدعم والهجرة من الريف)

ثانياً: التغيرات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى منذ منتصف السبعينات:
نستدل على التغيرات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى من نواح ثلاث:
التوزيع القطاعى للناتج المحلى الإجمالى وللعمالة والاستثمارات . وسوف نقوم بتجميع قطاعات الاقتصاد المفصلة فى الملحق (١) وعددها ١٥ قطاعا فى مجموعات قطاعية ثلاث: مجموعة القطاعات السلعية ، مجموعة قطاعات الخدمات الإنتاجية ، ومجموعة الخدمات الاجتماعية والشخصية . ويمكن القول بناء على هذا التصنيف أن ملامح التغير الهيكلى خلال السبعينات يمكن تلخيصها فيما يلى:

(أ) التناقص المستمر لمساهمة مجموعة القطاعات السلعية فى توليد الناتج المحلى الإجمالى . فطبقا للناتج بالأسعار الثابتة ينخفض نصيب هذه المجموعة من حوالى ٥٢٪ فى أواخر لسبعينات إلى أقل من ٤٨٪ خلال التسعينات . ومن الأهمية هنا أن نرصد الانخفاض الحاد فى مساهمة الزراعة والانخفاض الطفيف فى مساهمة الصناعة ومن التطورات الهامة أيضا تقلص نصيب مجموعة القطاعات السلعية فى العمالة وانخفاض حصتها من الاستثمارات .

(ب) فى المقابل حدث تزايد مطرد وكبير فى نصيب قطاعات الخدمات الانتاجية من الناتج من حوالى ٢٨٪ عام ١٩٧٩ ، إلى أن بلغ حوالى ثلث الناتج فى أوائل التسعينات.

(ج) مال نصيب قطاعات الخدمات الاجتماعية والشخصية من الناتج للارتفاع خلال الفترة بدرجة طفيفة (أكثر من ٢٠٪ بقليل) وفى نفس الوقت ارتفع نصيبها من العمالة ارتفاعا ملحوظا ، بينما تجمدت حصتها من الاستثمارات الثابتة .

ويمكن الآن تلخيص النمط العام للتغير في هيكل الاقتصاد المصرى أى الوزن النسبى للقطاعات المكونة للاقتصاد . وبالإشارة إلى هذا الجول نستطيع تحديد التغير فى أهمية مجموعات القطاعات الرئيسية الثلاث بناء على معيار مركب يشمل نصيبها فى الناتج والعمالة والاستثمار والخطوط العريضة للصورة هى كما يلى:

فقدت القطاعات السلعية جزءاً من أهميتها على امتداد الفترة وبجميع المعايير: الناتج المتولد فيها والعمالة المشتغلة بها والاستثمار الموجه إليها . على الجانب الآخر ، ازدادت أهمية قطاعات الخدمات الانتاجية (قطاعات التوزيع والبنية الأساسية) بكل المعايير أيضاً . أما قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية فحظه مختلط : فقد احتفظ بنصيبه النسبى من الاستثمارات بينما زاد نصيبه من الناتج زيادة طفيفة وزاد نصيبه من العماله .

فاذا نظرنا إلى التفاصيل التى تكمن خلف هذه الاتجاهات التجميعية ، تستوقفنا بعض الحالات الجديرة بالاهتمام . وفى المقدمة يأتى الانخفاض الكبير والمطرد فى مساهمة قطاع الزراعة . فكما هو واضح ، بدأت مساهمته بحوالى ربع الدخل وانتهت بأقل من الخمس (١٩ر٥٪) ، وهو معدل يتجاوز ماحدث حتى فى دول جنوب أسيا طبقاً لتقارير البنك الدولى هذا بالطبع انعكاس لتخلف نمو القطاع الزراعى عن الاقتصاد القومى فى مجموعة ، ولكن كيف تفسر ذلك ؟ وماهى النتائج التى قد تترتب على هذه الظاهرة ؟ بالنسبة للأسباب ، فربما كانت السياسات الزراعية هى العنصر الأهم - بما تتضمنه هذه السياسة ، من تشوه نظام الأسعار الزراعية وضعف الحافز لدى المنتجين بسبب التدخل الحكومى المفرط.

أما فيما يتعلق بالنتائج ، فلعل أهمها تزايد الضغط على الميزان التجارى كمحصلة لارتفاع واردات الغذاء وتقلص الصادرات الزراعية ،

وتزايد الاختلالات الاقتصادية القطاعية والكلية . هنا نسجل أن العجز الغذائي المتزايد ينعكس سلبا على عدد من الأوضاع : الأمن الغذائي ، الاستقرار الاقتصادى ، المدفوعات الخارجية والديون ، والنمو القطاعى . وتتوقف عند هذا الأثر الأخير من آثار تراجع مساهمة قطاع الزراعة فى الاقتصاد المصرى لما له من دلالة بالنسبة لموضوع تحفيز الاستثمار الصناعى.

إن تراجع مساهمة الزراعة ينعكس سلبا على إمكانيات نمو وتطوير قطاع الصناعة من ناحيتين ، إحداها مباشرة والأخرى غير مباشرة ، فبصورة مباشرة ، يؤدى تراجع مساهمة الزراعة إلى نقص إمدادات المواد الخام ومستلزمات الانتاج للصناعة ، وفى الحالة المصرية ينطبق ذلك على الصناعات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج . وبصورة غير مباشرة ، فإن تقلص مساهمة القطاع الزراعى يعنى تراجع العرض المحلى من الحبوب الرئيسية ، وهى سلعة أجنبية . ولابد أن ينعكس هذا فى ارتفاع تكلفة العمل ، ولا يعتبر تدبير هذه السلع بالاستيراد حلا نهائيا لأنه يخلق مشكلة أخرى هى حساسية تكاليف المعيشة بالنسبة لتخفيض سعر الصرف . وهذا يحد من فعالية التخفيض كوسيلة لرفع تنافسية الانتاج الوطنى فى الأسواق الخارجية ، ونستنتج من ذلك أن تحفيز الصناعة كقطاع قائد للنمو يقتضى الاهتمام بالزراعة أيضا .

ونختتم هذا التحليل للتغير الهيكلى فى توليد الناتج المحلى الإجمالى خلال الثمانينات والتسعينات بالملاحظات التالية:

أولاً: لم يعد قطاع البترول يحرك النمو خلال الفترة كما كان الشأن خلال السبعينات . فقد كان معدل نمو القطاع أقل كثيرا من معدل النمو للاقتصاد ككل ، وذلك هبطت مساهمته فى الناتج فى أوائل التسعينات إلى حوالى نصف ماكانت عليه فى أواخر السبعينات . ومع ذلك ظل البترول مصدرا من مصادر الصدمات الخارجية للاقتصاد المصرى.

ثانياً: لعب قطاع السياحة (المطاعم والفنادق) دوراً أكبر خلال هذه الفترة بالمقارنة بالسبعينات ، فزادت مساهمته فى توليد الناتج زيادة كبيرة ولكنه تراجع بعض الشيء بعد تصاعد أعمال العنف من جانب الجماعات الدينية منذ أوائل التسعينات..

ثالثاً: زادت مساهمة قطاعات البنية الأساسية (الكهرباء والغاز والمياه والمرافق العامة والنقل والمواصلات والتخزين) زيادة كبيرة خلال الثمانينات . ونرصد هنا ارتفاع مساهمة النقل والمواصلات والتخزين من حوالى ٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى المتوسط خلال السبعينات إلى أكثر من ٨٪ خلال الفترة ١٩٨٦ / ٨٧ - ١٩٩٣ / ٩٤ . ويعكس هذا الاهتمام بالاستثمار فى البنية الأساسية الذى شهدته هذه الفترة فى محاولة لفك قيد البنية الأساسية على الاستثمار والنمو فى باقى القطاعات ، وبالمعايير المقارنة ، فإن وزن قطاع النقل والمواصلات والتخزين فى مصر أصبح يناظر مستواه فى الدول متوسطة الدخل ، فى حين أن وزن قطاع الكهرباء والغاز والمياه لازال فى مستوى الدول منخفضة الدخل طبقاً لأرقام البنك الدولى .

إن متابعة النمو الاقتصادى ونمطه خلال العشرين عاماً الأخيرة (منذ منتصف السبعينات) تكشف بشكل قاطع عن اتجاه مساهمة القطاعات المنتجة للسلع التى تدخل التجارة الدولية فى توليد الناتج المحلى الإجمالى إلى الانخفاض على إمتداد الفترة . من ذلك نرى أن هناك اتجاهاً قوياً ومطرداً لتقلص وزن قطاعات سلع التجارة فى مصر منتصف السبعينات حتى الآن ، وهذه نتيجة جديرة بالتأمل، سواء بالنسبة للعوامل الكامنة خلف هذا التطور، أو بالنسبة لما يترتب عليه من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية .

ثالثاً: برنامج الإصلاح الاقتصادى والآاء الكلى للاقتصاد المصرى: بدأت مصر كما هو معروف فى تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى . وكان أساس هذا البرنامج هو الاتفاق بين الحكومة

المصرية وصندوق النقد الدولي فى مايو ١٩٩١ والاتفاق مع البنك الدولي فى نوفمبر من نفس العام. وأهم عناصر البرنامج مايلى :

- برنامج التثبيت

- برنامج التكيف الهيكلى.

- البعد الاجتماعى (ممثلا فى الصندوق الاجتماعى للتنمية).

أما برنامج التثبيت فيستهدف استعادة التوازن الكلى للاقتصاد من خلال مجموعة من الإجراءات هى :

تصحيح العجز فى الموازنة العامة للدولة.

تحرير سعر الفائدة

تخفيض وتوحيد سعر الصرف.

ويتضمن التكيف الهيكلى إصلاح القطاع العام ، وتحرير الأسعار المحلية ، مع رفع أسعار المنتجات البترولية إلى مستوى الأسعار العالمية وأسعار الكهرباء إلى مستوى التكلفة الحدية طويلة المدى ، وإصلاح القطاع الخاص ، وتحرير التجارة ، والتحرير المالى متضمنا تحرير المعاملات الرأسمالية فى ميزان المدفوعات (أى السماح تحويل رؤوس الأموال من الداخل إلى الخارج دون قيود) .

واشتمل البعد الاجتماعى للتكيف على تكوين مخصص بصفة مؤقتة لتمويل عمليات التدريب والبرامج اللازمة لخلق فرص عمل للمتضررين من تطبيق إجراءات الإصلاح الاقتصادى (ومن حرب الخليج الثانية) . وسمى هذا المخصص الصندوق الاجتماعى للتنمية.

وأضح من هذا العرض أن برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى يشمل عناصر متعددة ويغطى مجالات متنوعة .

١- توحيد سعر الصرف :

إن محاولات تعديل نظام الصرف الأجنبى سبقت البداية الرسمية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى فقد اتخذت خطوات

للتوحيد من خلال التخفيضات التي تمت عام ١٩٧٩ لا أنه لم يقدر لها النجاح ، وعاد التعدد في أسعار الصرف مرة أخرى . و يمكن القول أن الاتجاه الواضح على امتداد الفترة منذ منتصف السبعينات حتى عام ١٩٩١ تمثل في التخفيض المطرد في سعر صرف الجنيه المصري إزاء العملات الرئيسية مثل الدولار الأمريكي والجنيه الاسترليني والين الياباني والمارك الألماني، ترعرت تجارة العملة في السوق السوداء من خلال استغلال الثغرات التي كانت موجودة وقانون النقد الأجنبي الذي كان يبيع الحيازة ويحظر التعامل خارج البنوك المعتمدة فقد شهد عام ١٩٨٥ تخفيضا كبيرا للجنيه بنسبة حوالى ٦٠٪ في سعر صرف البنوك المعتمدة ، والذي كان يغطى حوالى نصف المعاملات بالنقد الأجنبي ثم كان هناك تخفيض كبير آخر مع تأسيس السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبي في البنوك ، والتي بدأت في مايو ١٩٨٧ لتحل محل مجمع البنوك المعتمدة . وتلا ذلك تخفيض سعر صرف مجمع البنك المركزى في أغسطس ١٩٨٩ بحوالى ٦٤٪ ثم في يوليو ١٩٩٠ بحوالى ٥٥٪ . إلا أن تخفيض سعر صرف مجمع البنك المركزى لم يكن ذا أهمية كبيرة بالنظر إلى تواضع نسبة المعاملات التي كانت تتم في هذا المجمع (حوالى ١٥٪) .

وربما كان الأكثر أهمية هو ماتضمنه برنامج الإصلاح والتكيف الهيكلى من تحويل أسعار الصرف المتعددة إلى السعر المزدوج عندما تم انشاء السوق الحرة والسوق الأولية للنقد الأجنبي في فبراير ١٩٩١ . ثم كان التوحيد النهائى لسعر الصرف في أكتوبر من نفس العام . وقد تضمن هذا الإجراء الأخير تخفيض قيمة الجنيه بمعدل ١٥٪

والملاحظة العامة على تطور سعر الصرف منذ منتصف الثمانينات هي أن هذا السعر قد تم تخفيضه بمعدل كبير ، كما أن تطور سعر الصرف خلق تحيزا ضد الصابرات ، لأن سعر الصرف الضمنى للصابرات كان أقل من السعر الضمنى للواردات . فخلال الفترة ١٩٨٧ / ٨٨ - ١٩٨٨ / ٨٩

بلغ متوسط سعر الصرف للواردات مرة ونصف سعر الصرف للصادرات .
ولاشك أن هذا الوضع قد خلق تحيزاً ضد الصادرات . ومع توحيد سعر
الصرف في أكتوبر ١٩٩١ زال هذا المصدر من مصادر التحيز.

ماهو أثر تخفيض سعر صرف الجنيه على المتغيرات الاقتصادية
المختلفة ؟ وماهو تأثيره المحتمل على حوافز الصناعة؟ سوف نجيب على
هذا السؤال من خلال بحث تأثير التخفيض على تكلفة الانتاج المحلي . إن
من المحتمل أن يؤدي التخفيض إلى زيادة تكلفة الانتاج زيادة محسوسة في
القطاعات التي تعتمد بدرجة كبيرة على المستلزمات الوسيطة من الواردات
فطبقاً لجداول الميخلات / المخرجات لعام ١٩٨٩ / ٩٠ ، كان هناك عدد
من الصناعات التي تتميز بارتفاع درجة اعتمادها على المستلزمات
المستوردة . وفي نفس الوقت ، فإن هذه الصناعات تنتج أهم السلع التي
تدخل التجارة الدولية . وبناء على هذه الخصائص الهيكلية ، فإن تخفيض
قيمة العملة يؤدي إلى تقليل قدرة الانتاج المحلي على المنافسة . يضاف
إلى ذلك ارتفاع نسبة الواردات من الغذاء والسلع الرأسمالية ، والتي بلغت
٢١٪ و ٢٤٪ على التوالي كمتوسط للفترة ١٩٨٧ / ٨٨ - ١٩٩١ / ٩٢ .

فاذا أخذنا في الاعتبار انخفاض مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف
، والتي تقدر بحوالي -٣ ر . (البنك المركزي ، ١٩٩٢) وارتفاع الميل
للاستيراد (والذي يقدر بـ ٣ر) فإنه لايمكن تجاهل الأثر السلبي للتخفيض
على المستوى العام للأسعار . إن التصنيع بإحلال الواردات ، في حد ذاته
يضع قيوداً صارمة على ملاحة التخفيض كوسيلة لمعالجة عجز ميزان
المدفوعات. ومن ناحية أخرى ، فإن ارتفاع تكاليف المعيشة مع جمود
الأجور الإسمية يعنى إنخفاض الأجور الحقيقية وبالتالي فإنه يفرض عدم
انخفاض الإنتاجية يزيد من قدرة البلد على المنافسة ، ولكنه في نفس الوقت
يؤدي إلى تدهور توزيع الدخل.

ولابد من الإشارة هنا إلى عيب أساسي في خطة السياسات المالية

والنقدية ضمن خدمة برنامج الإصلاح . فارتقاع سعر الفائدة على الجنيه واستقرار سعر الصرف مع إلغاء القيود على تحويل رؤوس الأموال ، نتج عنها تدفقات هائلة من رؤوس الأموال قصيرة الأجل للاستثمار فى أئون الخزنة . كما نتج عنها أيضا التحول على نطاق كبير من الودائع بالنقد الأجنبى إلى الودائع بالجنيه فى الجهاز المصرفى المحلى .

لقد ارتفع حجم رؤوس الأموال التى تدفقت على مصر فى غمار عملية مراجعة الفائدة(أى للاستفادة من الفرق بين سعر الفائدة على الأصول بالجنيه المصرى وسعر الفائدة على الأصول بالنقد الأجنبى فى الجهاز المصرفى المحلى) من ٢٨ بليون دولار عام ١٩٩٠/٩١ إلى ٧ بليون دولار سنة ١٩٩١/٩٢ ثم إلى ٧٣ بليون دولار عام ١٩٩٢/٩٣ يضاف إلى ذلك أن نسبة الودائع بالنقد الأجنبى إلى إجمالى الودائع فى الجهاز المصرفى المحلى هبطت إلى النصف تقريبا بين يونيو ١٩٩١ ويونيو ١٩٩٣ (من ٦١٪ إلى ٣٢٪) . بل إن الانخفاض كان أكبر من ذلك فى نسبة الودائع لأجل . إن عمليات مراجعة الفائدة التى تمت بفضل برنامج الإصلاح الاقتصادى فى غياب مخاطر سعر الصرف خلال الفترة ١٩٩١ - ٩٤ تقدم لنا صورة أخرى للمرض الهولندى ، مظهرها هو ارتفاع قيمة الجنيه فى المعاملات الخارجية.

وقبل أن نتهى هذا الجزء عن إجراءات سعر الصرف فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى نشير إلى تراكم احتياطات النقد الأجنبى لدى البنك المركزى ، التى ارتفعت من ٢٧ بليون دولار بنهاية ١٩٩٠ إلى ١٢٩ بليون بنهاية ١٩٩٣ ، والتى تقدر الآن بنحو ٢٠ بليون دولار . لقد تراكمت هذه الاحتياطات نتيجة عمليات تعقيم تدفقات رؤوس الأموال من الخارج (حتى لاتؤدى هذه التدفقات إلى زيادة السيولة المحلية وبالتالي ظهور ضغوط تضخمية)، ذلك التعقيم الذى فرضته السياسة النقدية المشددة التى تضمنها البرنامج . وكان المقابل لهذه الاحتياطات

هو تصاعد الدين العام المحلى ، الذى كان يتزايد لانتيجة لعجز الموازنة العامة ولكن بدافع امتصاص السيولة المحلية الزائدة وتقييم التفتقات الرأسمالية لقد بلغ هذا الدين ١١١٦ بليون جنيه فى نهاية يونيو ١٩٩٢ ، وقفز إلى ١٥٠ بليون بنهاية يونيو ١٩٩٦ ، أى مانسبته حوالى ٩٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى ، وأصبحت التزامات خضعة الدين العام تمثل عبئا ثقيلا على الموازنة العامة للدولة بل إنها فاقت اعتمادات الأجور فى الموازنة . لقد أصبحت السياسة المالية تابعة للسياسة النقدية ، مما يكشف عن خلل فى تصميم السياسات الكلية فى ظل البرنامج المسمى برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى . ويبقى التوازن الذى تحقق بالغ الحساسية لأية تحركات غير مواتية فى أسعار الفائدة فى الخارج .

٢- تحرير التجارة:

تضمن تحرير التجارة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى متعددة . ولكن الخطوط العريضة لهذه العملية شملت تحويل القيود غير الجمركية إلى معادلاتها الجمركية وتخفيض متوسط الضريبة الجمركية وتقليل التباين فى معدلاتها على السلع المختلفة . وقد تم فى البداية زيادة معدلات الضريبة الجمركية لتعويض الأثر الحمائى لإلغاء معظم القيود غير الجمركية ورفع الحد الأدنى للضريبة الجمركية من ٧٪ إلى ٥٪ ، وتخفيض الحد الأقصى من ١٢٠٪ إلى ٥٥٪ وفى عام ١٩٩٦ تم مد ضريبة المبيعات لتسرى أيضا على الواردات بمعدل ثابت هو ١٠٪ تحسب على أساس الثمن سيف مضافا إليه الضريبة الجمركية .

وطبقا للمرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادى ، التى بدأت فى يوليو ١٩٩٢ ، التزمت الحكومة بتبنى برنامج لإصلاح نظام التجارة الخارجية على مدى ٢ سنوات . وتمثل الهدف العام للبرنامج فى رفع كفاءة الانتاج وتطوير الصناعات بزيادة الاعتماد على الأدوات السعري والتخلص من القيود غير الجمركية على التجارة . وتضمن البرنامج إزالة رقابة الهيئة

العامّة للتصنيع وهيئة الاستثمار على واردات المعدات والآلات.

إن تقييم هذا الجزء من برنامج الإصلاح الاقتصادي يمكن أن يكون موضوع دراسة قائم بذاته ، إذ أن ذلك يتطلب مناقشة أمور تتصل بتصميم البرنامج وسرعته وآثاره وقابلية الإصلاح للاستمرار والبقاء ولكن بالنسبة لتصميم البرنامج ، نلاحظ أنه يتبع النمط المعتاد المشاهد في بلاد أخرى حيث ينصب الاهتمام في البداية على تفكيك القيود الكمية (أساسا حظر الاستيراد) مع تحويل القيود غير الجمركية إلى ما يعادلها من الضرائب الجمركية أى أن تحرير التجارة في البداية يتضمن تغيير شكل الحماية وليس مستوياتها ، أى جعل الحماية عن طريق آلية السعر . وهذا يزيد من درجة الشفافية ويقلل من نطاق الأنشطة المستهدفة للريع .

وبالنسبة لبرنامج إصلاح نظام التجارة في مصر ، نلاحظ أن تحرير التجارة يعنى عمليا تحرير الإستيراد ، إذ لا يحتوى البرنامج على أى عنصر فعال لتطوير الصادرات ، وهذا أمر هام من منظور التنمية عموما ، ومن منظور التنمية الصناعية على وجه الخصوص فقد يترتب على تخفيض الحماية للأنشطة المنتجة لبدائل الواردات تحويل الموارد إلى قطاعات السلع المحلية بدلا من أنشطة التصدير . وقد يترتب على ذلك تدهور الميزان التجارى بدلا من تحسنه . ويعزز هذا الاتجاه تدهور سعر الصرف الحقيقى (أى ارتفاع قيمة الجنيه) ، كما ذكرنا .

وتجدر الإشارة إلى الدور الحاسم لسعر الصرف الحقيقى فى نجاح واستمرارية تحرير التجارة . فكل للتجارب المقارنة تشير إلى أنه عندما تشمل حزمة الإصلاح تخفيضا رسميا كبيرا للعملة إلى جانب تحرير التجارة ، فإن سعر الصرف الحقيقى غالبا ما يرتفع ويظل مرتفعا خلال حقبة تحرير التجارة . وهذا يعنى تخفيضا لقيمة العملة يساعد على تحسين الميزان التجارى . ولكن فى الحالة المصرية ، رأينا أن قيمة الجنيه قد ارتفعت . ويمكن تفسير ذلك بالتتابع الخاطئ فى هذه الحالة - حيث جاء

التحرير) شاملا تحرير المعاملات الرأسمالية فى ميزان المدفوعات) قبل استكمال تحرير أسواق السلع . أى أن إصلاح الاقتصاد الإسمى أو المالى جاء سابقا على إصلاح الاقتصاد الحقيقى .

والرأى الراجع الآن هو أن تحرير سوق رأس المال يجب أن يأتى فقط بعد استكمال تحرير أسواق السلع والسبب فى ذلك هو أن تحرير المعاملات الرأسمالية فى ميزان المدفوعات قد يؤدى إلى تنفقات لرأس المال قصير الأجل للداخل على نطاق كبير ، وبالتالى إلى تخفيض سعر الصرف الحقيقى (رفع قيمة العملة) . فى هذه البيئة ، فإن الأنشطة المنافسة للواردات أو المنتجة للتصدير قد تعاني من انخفاض الحماية قبل أن تنهى لمواجهة المنافسة الجديدة بأجراء التكيف الضرورى .

الإصلاح الاقتصادى والتنمية :

هل يؤدى الإصلاح الاقتصادى إلى تحفيز أم إعاقة الاستثمار عموما والاستثمار الصناعى خصوصا ؟

نطرح هذا السؤال انطلاقا من أنه لانتمية بدون استثمار ، بالذات الاستثمار الصناعى نعتقد أن السياسات المطبقة تبو وكنتها إصلاح ، ولكنها فى الحقيقة إفساد للاستثمار والتنمية . ونسوق للتدليل مايلى:

(١) إنطوى برنامج الإصلاح الاقتصادى على نزعة انكماشية واضحة تضمنت أيضا تخفيض معدل الاستثمار العام . ولم يؤد ذلك إلى إنطلاق الاستثمار الخاص ، وهو ماينهض قرينة على أن الاستثمار العام لايزاحم الاستثمار الخاص بل ربما يكمله .

(٢) إن السياسة النقدية المتشددة وسياسة سعر الصرف ترتب عليها ارتفاع أسعار الفائدة بدرجة كبيرة . وهذا الارتفاع تزامن مع انكماش الطلب الداخلى ، ومزاحمة الواردات نتيجة تحرير التجارة ربما يكون قد أضعف الحافز على الاستثمار الصناعى وتشجيع على المضاربة.

(٣) تتطوى السياسات التى يتضمنها البرنامج على تحيز واضح لرأس

المال وضد العمل.

وتقدم لنا تجارب النمرور الأسبوية ليلًا جزئيًا على الأقل على أن القضية المحورية في مجال السياسة الاقتصادية ليست هي في تقويم الأسعار بل تجسيد الدور التنموي للدولة .

إن الإصلاح الاقتصادي في الحقيقة أشبه بالفريضة الغائبة . هو فريضة لأن له موجباته (دواع ومستجدات تجعله أمرا ضروريا) . من هذه الموجبات : العولة أو الكوكبة بما تتضمنه من عملية تفكيك وإعادة ترتيب للعالم (مثل انهيار الاتحاد السوفيتي وتوحيد ألمانيا) ، توقيع اتفاق الجات ١٩٩٤ وإنشاء منظمة التجارة العالمية ، تنامي التكتلات الإقليمية ، بالإضافة إلى تواضع أداء الاقتصاد المصري نفسه (ببطء النمو الاقتصادي وتدهور مستوى معيشة الفرد وتدهور توزيع الدخل وانتشار الفقر وارتفاع معدل البطالة واتساع العجز في الميزان التجاري ، والتصاعد المخيف للدين الداخلي) .

والإصلاح الحقيقي في رأينا يمكن بلورته من خلال ثلاث قضايا رئيسية . القضية الأولى تتعلق بدور الدولة ، والثانية تتعلق بدور جهاز التنمية والسوق في مواجهة التخطيط ، والثالثة ترتبط بالعلاقة بين الداخل والخارج . بالنسبة لدور الدولة ، فإن المطلوب تفعيل دور الدولة وليس تعظيم أو تكتيحه هذا الدور . هناك مجالات لا بد أن تتدخل فيها الدولة ، وأخرى تحسن أن تبتعد عنها . وهذا يختلف عن الوصفة التقليدية التي تتمحور حول تهميش دور الدولة . وبالنسبة لآلية السوق في مواجهة التخطيط فيجب تحاشي معاملة الأسعار العالمية وآلية السوق كمرجعية لاتخاذ القرار . وهذا لا يستند إلى موقف أيديولوجي ولكن إلى فهم لطبيعة النظام الاقتصادي الدولي الحالي حيث توجد الكيانات العملاقة (دول وتجمعات دول وشركات دولية النشاط) في مواجهة الكيانات الأقل حجما وقوة في العالم الثالث . يضاف إلى ذلك عدم اكتمال الأسواق في الدول النامية . وبالنسبة لعلاقة

الداخل بالخارج نقول أن الإصلاح الاقتصادى المنشود يجب أن يتضمن السعى لأقامة كتلة حرجة تتمتع بحد أدنى من الحجم يسمح لها بالحركة الفعالة على الصعيد الدولى . هذا هو فهمنا للأساس الاقتصادى للبعد القومى فى فكر التجمع وبرنامج العام.

إن الإصلاح الاقتصادى المنشود

(أ) لابد أن يتضمن حزمة من الإجراءات لمعالجة الآثار الضارة للصدمة الخارجية ، بحيث لا تتحمل المجتمعات النامية وحدها عبء هذه الصدمات . من هنا فنحن ننادى بنوع من الأخلاقية الجديدة فى النظام الاقتصادى الدولى أساسها مسئولية الأطراف الأقوى جنباً إلى جنب مع الأضعف فى تحمل تبعات الصدمات.

(ب) لابد أن يشمل خطة ملائمة من الاعتماد على قوى السوق وآلية الثمن والالجوء إلى قدر من التخطيط والضوابط المباشرة ، فالبيئة الدولية الجديدة تتطلب قدراً من التحكم المباشر والاستهداف بواسطة التخطيط والتدخل بالضوابط وقدراً آخر بالتدخل غير المباشر (أى بالتحفيز).

(ج) لابد أن يستخدم عدداً أكبر من أدوات السياسة الاقتصادية - على سبيل المثال لا الحصر - لابد أن يحتوى على أدوات لحفز الانخار وتنشيط الاستثمار بدلاً من استخدام سعر الفائدة فقط (مما أدى إلى تثبيط الاستثمار دون تحفيز الانخار) .

(د) لابد أن يحتوى على إجراءات لزيادة العرض الكلى جنباً إلى جنب مع إجراءات للتحكم فى الطلب الكلى.

(هـ) لابد أن يتضمن إجراءات لحماية الفئات الأكثر ضعفاً فى المجتمع وتحقيق التوازن بين مصالح الفئات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة .

(و) لابد أن يعتمد مبدأ التدرج والتتابع السليم للإجراءات - فلامعنى - على سبيل المثال - لتحرير التجارة قبل إعادة هيكلة مشروعات القطاع العام والقطاع الخاص حتى نستطيع مواجهة البيئة التجارية المنحرة.

(ز) لابد أن يتم فى إطار إقليمى أساسه التكامل العربى ترجمة لمبدأ الاعتماد الجماعى على النفس.

٢- قطاع الصناعة : الواقع والمخاطر

أولاً . محبوبة الإنجاز الصناعى

يظهر تتبع أوضاع الصناعة أنها قبل سياسة التحرر الاقتصادى منذ منتصف السبعينات كانت القطاع الرائد فى التنمية . وقد فقدت هذه المكانة بعد الانفتاح الإقتصادى، وازداد وضعهما سوءاً فى ظل الإصلاح الاقتصادى

ففى الستينات كانت القطاع الأكثر ديناميكية فى الاقتصاد الوطنى . ومع أن أهميتها النسبية لم تتغير فى الستينات على نحو جدى (زادت بمقدار ٢ر٢ نقطة) ، فإذا نظرنا لفترة مابعد الحرب العالمية الثانية بشكل عام لاتضح أن الصناعة كانت تتطور فى خط صاعد . وبلغ معدل نمو الإنتاج الصناعى فى الفترة ١٩٤٥ - ١٩٧٠ حوالى ٥ر٥٪ سنوياً . وكان النمو الصناعى مرتفعاً بشكل خاص فى فترة تدخل الدولة خلال الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٠ - ١٩٦٥ إذ بلغ ٨ر٨٪ سنوياً . وقد ترتب على ذلك تغير ملحوظ فى الوزن النسبى للصناعة فى الناتج القومى إذ وصل فى نهاية تلك الفترة إلى ٢٢ر٩٪ بعد أن كان لايتجاوز ٨٪ فى عام ١٩٤٥ .

إن التحول الأكثر درامية فى الاقتصاد المصرى فى ظل الانفتاح الاقتصادى وسياسة التوجه لرأس المال الأجنبى هو الاتجاه لانخفاض الأهمية النسبية للصناعة فى الناتج القومى وقد ظهر هذا الاتجاه لأول مرة فى مصر فى السبعينات على النقيض من الاتجاه السائد طوال فترة مابعد الحرب العالمية الثانية . وقد كان ذلك الانخفاض محسوساً .

حقيقة أن التديق الواسع للتمويل الأجنبى قد أدى إلى رفع معدل النمو السنوى للصناعة إلى ٧٪ بالمقارنة بـ ٤ر٩٪ فقط فى بداية السبعينات ، إلا

إن ذلك المعدل ظل مع ذلك أقل من المستوى المتحقق فى الخطة الخمسية الأولى فى الستينات (٨٥٪) . ويرتبط بذلك أن الصناعة قد فقدت وضعها بوصفها القطاع القائد للتنمية الاقتصادية ، كما أن التوجه للتنمية بالاعتماد المتزايد على التمويل الأجنبى قد أدى فى النهاية إلى تفاقم أزمة المديونية . وفى ظل الأزمة كان لابد من إنخفاض معدلات النمو . وهكذا عادت معدلات نمو الناتج الصناعى إلى الإنخفاض كما سبق أن أوضحنا فى الجزء الأول.

وعلى الرغم من أنه منذ العودة لأسلوب الخطط الخمسية فى بداية الثمانينات نصت الخطة الأولى ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ على هدف زيادة الأهمية النسبية للقطاعات السلعية ، فإن هذا الهدف لم يتحقق إطلاقاً ، واستمر الاتجاه لتدهور الأهمية النسبية لهذه القطاعات ، مع تنامي أهمية القطاعات الخدمية . إذ بعد أن كانت الأهمية النسبية لتلك القطاعات فى عام ١٩٨١ / ١٩٨٢ تقدر بـ ٤٦,٢٪ فإنها قد إرتفعت وفقاً لآخر الأرقام المتوفرة عن عام ١٩٩٦/٩٥ إلى ٥٠,٢٪ (البنك الأهلى - النشرة الاقتصادية - العدد الرابع ١٩٩٥ ص ٤١٨) أما بالنسبة للصناعة بالذات فقد شهدت تراجعاً فى سنوات " التكيف الهيكلى " بعد أن كانت أهميتها النسبية قد تحسنت بعض الشيء ، ومازال هذا الرقم يقف فى عام ١٩٩٤/٩٣ عند ١٧,٢٪ (البنك المركزى - التقرير السنوى ٩٤ / ١٩٩٥ ص ١٢) بعد نصف قرن من جهود التنمية الصناعية أى أقل من المستوى المتحقق فى نهاية الستينات (٢٢,٩٪)

ثانياً: العجز عن التوظيف

إن مساهمة القطاعات فى نمو الناتج القومى وفى استيعاب العمالة غير متكافئة ، فبعض القطاعات ساهمت فى نمو الناتج فى سنوات مختلفة دون أن يكون لها نفس التأثير فى استيعاب الأيدي العاملة . (الصناعة فى الستينات ، والبتروى فى السبعينات والثمانينات) . وبعض القطاعات

انخفضت مساهمتها فى الناتج بشدة ، ولكن مساهمتها فى استيعاب العمالة مازالت أعلى رغم إتجاهها هى الأخرى للإنخفاض (الزراعة) .

وعلى الرغم من اتجاه مساهمة القطاعات السلعية فى الناتج القومى للارتفاع قليلاً خلال الحقبة الناصرية قبل أن ينعكس ذلك الاتجاه ، فبالنظر إلى هيكل العمالة يتضح أن الاتجاه لانخفاض مساهمة القطاعات السلعية فى تكوينه كان إتجهاً عاماً مطلقاً فى جميع فترات تاريخنا المعاصر ، حتى فى فترة تدخل الدولة فى الستينات . فقد انخفضت مساهمة تلك القطاعات فى العمالة من ٦٧,٢٪ فى بداية الستينات إلى ٦,٤٪ فى نهايتها . واستمر الإنخفاض بصورة أكبر فى ظل سياسة الإنفتاح الإقتصادى حتى وصلت النسبة إلى ٥٤,٢٪ فى عام ١٩٩١/١٩٩٢ .

وبالنسبة للصناعة على وجه الخصوص فإنها لم يكن لها عموماً درجة كبيرة من التأثير الإيجابى على العمالة فى فترة صعود التصنيع . وقد استوعبت من الأيدي العاملة أقل مما استوعبت القطاعات الأخرى . وفى الستينات لم يزد وزنها النسبى فى هيكل العمالة إلا بحوالى نقطة مئوية واحدة من نحو ١٠,٣٪ إلى ١١,٤٪ : إلا إنه من الملفت للنظر أنه بعد التحول الليبرالى لم تنخفض أهميتها النسبية فى هيكل العمالة مثلما انخفضت فى الناتج القومى . ولعل تفسير ذلك يعود إلى مجموعة من العوامل:

(١) إن النمو فى الناتج القومى يرتبط بقطاعات قليلة الاحتياج إلى العمالة مثل البترول وقناة السويس والمال والبنوك وهى قطاعات تؤدى إلى النمو بدون توظيف .

(٢) رغم اتباع سياسة ترشيد العمالة فمن الواضح أنها تصطدم بعوائق اجتماعية حقيقية .

(٣) إن العدد الإجمالى للمشتغلين بالصناعة يشتمل على المشتغلين بما يسمى " القطاع غير المنظم " الذى يشمل أحد ربود الفعل لأزمة التنمية .

ومن الناحية الأخرى تساهم عدة عوامل فى تحجيم قدرة القطاع الصناعى على خلق فرص للتوظيف تستوعب قوة العمل المتناسبة ومن أهم تلك العوامل.

(١) الاتجاه المستمر والمتزايد نحو استخدام تكنولوجيات كثيفة رأس المال وموفرة للعمالة . وبالتالي تزايد اطراد تكلفة خلق فرصة العمل ، وقد ارتفعت هذه التكلفة فى فترات الخطط الخمسية الثلاث الأخيرة على التوالى فى قطاع الصناعة من ٢٢ ألف جنيه / عامل إلى ٢٢٨ ألف جنيه / عامل ثم إلى ٥٦٣ ألف جنيه / عامل.

(٢) شهد القطاع العام إتحافاً واضحاً نحو وقف استيعاب أى عمالة جديدة وتجميد أعداد العاملين . فبين عامى ٨٦ - ١٩٩٢ لم يزد عدد المشتغلين بالقطاع العام سوى بمقدار ٩٢ ألف مشتغل بمتوسط مستوى لايزيد على ١٪ . هذا بينما تدل الأرقام المتاحة على انخفاض ملموس فى أعداد العاملين فى القطاع العام الصناعى إذ هبط عددهم من ٦٠٨ ألف عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٥٥٧ ألف فى عام ٩٠ / ١٩٩١ . ومن المتوقع أن تشهد شركات القطاع العام مع ذلك مزيداً من تخفيض أعداد العاملين بها فى ظل برامج الإصلاح الإقتصادى والخصخصة . ويقدر عدد العمال المطلوب تسريحهم من إجمالى عمالة شركات قطاع الأعمال العام الصناعى ١٨٠ ألف عامل وهو مايزيد على ربع عدد العاملين فى تلك الشركات.

(٣) أن تزايد الموارد الموجهة إلى القطاع الخاص المصرى والأجنبى لايتواءم معها خلق لفرص عمالة مناسبة . فلم يزد عدد العاملين فى القطاع الاستثمارى حتى عام ١٩٩٢ عن ٦٪ من المشتغلين بعدد إجمالى يبلغ ٩٢ ألفاً

وبشكل عام ووفقاً للبيانات المتوافرة عن المدن الصناعية الجديدة وبالمقارنة مع متوسط تكلفة فرصة العمل فى الصناعة فى الفترات نفسها ففى تقديرنا أن متوسط تكلفة تلك الفرصة فى تلك المجتمعات يزد عن ثلاثة

أمثال المتوسط العام للصناعة ككل .

ثالثاً: فشل نموذج التصنيع وتخلف هيكل الصناعة

يكن أساس مأزق النمو الصناعى فى نموذج التنمية المتبع وما صاحبه من استمرار تخلف الهيكل الصناعى . وفى حين تمكنت بعض الدول من اجتياز مرحلة إحلال الواردات فقد ساعدت السياسات الحكومية المتبعة حتى الآن على مفاقة سوءات ذلك النموذج . وفى ظل تلك تبدو الصناعات الحطية وكثتها حلقة من سلسلة إعادة الإنتاج الموسع للصناعة الأجنبية. وفى ظل ذلك الوضع فإن المزيد من النمو الصناعى يؤدى على عكس ما كان مفترضاً إلى المزيد من التبعية الخارجية ، ويصبح الإعتماد المتزايد على واردات الآلات والمواد الوسيطة المصدر الأساسى للتبعية وعجز ميزان المدفوعات ، وبالتالي المشكلات والصعوبات المالية التى تقف فى النهاية أمام التنمية المتواصلة. كما أنه يجعل استخدام تخفيض سعر صرف العملة لتقليل عجز الميزان التجارى وسيلة غير فعالة ، بل تؤدى إلى عكس المقصود منها .

ولم تنجح خطط التنمية فى تغيير التركيب الأساسى للصناعة المصرية ومع كل التحفظات المرتبطة بذلك، إذا أخذنا الصناعة الخفيفة ممثلة أساساً فى الغزل والنسيج والصناعات الغذائية والصناعات المعدنية والهندسية بوصفها مؤشراً للصناعات الأساسية ، ونجد أن هيكل الصناعة المصرية يقلب عليه الصناعة الخفيفة الإستهلاكية . وقد بلغت مساهمة هذا النوع من الصناعات فى الناتج الصناعى ٥٢٣٪ فى عام ١٩٧٥ ثم اتجهت إلى الانخفاض قليلاً فى عام ١٩٨٠ إلى نسبة ٤٨٥٪ ، قبل أن تعود أهميتها النسبية إلى الإرتفاع من جديد لتصل إلى ٤٩٥٪ فى عام ٩٢ / ١٩٩٤ .

أما الصناعات المعدنية والهندسية فقد وصلت أهميتها النسبية إلى أعلى معدل لها عام ١٩٧٩ إذ سجلت ٣١٢٪ ، ثم دخلت منذ ذلك الحين مرحلة

التراجع المستمر قبلت في عام ١٩٨٠ ٢٨٤٪ واستمرت في التدنّي حتى بلغت ٢٣٢٪ فقط في عام ١٩٩٤/٩٣ .

ونرى إنعكاس ذلك الوضع على هيكل التجارة الخارجية من خلال التزايد المطرد لواردات السلع الوسيطة والاستثمارية ، ومن خلال الانخفاض المتتالي لمعدل تغطية الصادرات الصناعية للواردات الصناعية ، وقد ارتفعت الأهمية النسبية للسلع الوسيطة والاستثمارية في الواردات من ٦٥٪ في عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٧٢٪ في عام ١٩٩٢/٩١ . هذا بينما انخفض معدل تغطية الصادرات الصناعية للواردات الصناعية من ٣٧٪ في عام ١٩٧٩ إلى ٢٥٪ في عام ١٩٩٠ .

وجدير بالذكر أنه لم يثبت لسياسة التكيف الهيكلي - كما هو متوقع - أي أثر إيجابي في تقليل العجز التجاري . فعلى الرغم من بعض التنبيهات ، فقد كان الاتجاه العام هو تزايد عجز الميزان التجاري مع جمود الصادرات السلعية . وتدل آخر بيانات البنك المركزي عن عام ١٩٩٦/١٩٩٥ على أن معدل تغطية الصادرات للواردات قد انخفض في هذا العام إلى ٢٣٪ فقط في مقابل ٢٨٪ في العام السابق .

رابعا: تدهور الأجور وجمود الإنتاجية

يمكن تناول التدهور الحاصل في أجور عمال الصناعة من خلال عدد من المؤشرات:

١) انخفاض الأجور الحقيقية . فعلى العكس من فترة صعود الناصرية التي تميزت بتحسّن في الأجور الحقيقية ، قبل أن تتجه تلك الزيادة نحو التباطؤ والجمود ، تميزت السنوات الأخيرة (حقبة الثمانينات) بانخفاض مطلق وحاد للأجور الحقيقية في القطاع الصناعي . وفي الفترة ١٩٥٢ - ١٩٦٤ زاد متوسط الأجر الإسمي للعامل بنسبة ١٦٠٪ ، بينما إزداد الأجر الحقيقي بنسبة الثلث . وفي السنوات التالية استمر الأجر الإسمي في الزيادة بينما تباطأت الزيادة في الأجر الحقيقي أو إنها تجمدت تماماً .

ففي الفترة ١٩٦٤ - ١٩٧٣ تتراوح التقديرات للزيادة في الأجر الحقيقي ما بين ٢٥٪ إلى ١٤٪ فقط . هذا بينما في الفترة التالية وخاصة في الثمانينات أظهرت الأجور الحقيقية إتحافاً إلى الإنخفاض . ويقدّر البنك الدولي الانخفاض في متوسط الأجر الحقيقي في القطاع الصناعي في السنوات ١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٧/٨٨ بحوالي ٤٠٪ . ولما كان متوسط الزيادة في الأجور الإسمية في السنوات المتبقية من الثمانينات (١٣٪ سنوياً) يقل عن رقم التضخم المعلن لهذه السنوات (١٧٪) ، فمن الواضح أنه على مدار الثمانينات فقدت أجور عمال الصناعة نصف قوتها الشرائية .

(٢) إن متوسط الزيادة السنوية للأجور الإسمية للقطاع الصناعي في تلك الفترة ١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٨/٨٧ (٧٧٪) يقل عن المتوسط العام للاقتصاد الوطني (٨٨٪) أو يقل بشكل ملحوظ عن متوسط الزيادة في قطاعي الخدمات والتوزيع (على التوالي ٩١٪ ، ٩٧٪) ، وهذا يعني انخفاض نصيب القطاع الصناعي في اجمالي الأجور على مستوى الاقتصاد ككل:

(٣) اتجه نصيب الأجور في الناتج الصناعي للانخفاض . من ٤١٪ كمتوسط للفترة ٦٧/٦٦ - ١٩٧٣ إلى ٣٥٪ في عام ١٩٨٧/٨٦ . أما بالنسبة للإنتاجية فقد تزايدت إنتاجية العمل ، ولكن معدل الزيادة كان محدوداً . فقد كان متوسط الزيادة في فترة طويلة في ٥٩/٦٠ - ١٩٨٧/٨٦ في حدود ١٦٪ سنوياً . عن معدل نموها في الاقتصاد القومي (٤٠٩٪) .

ومن الجدير بالذكر أن ذلك الاتجاه قد تطور وتفاقم بشكل ملحوظ في ظل سياسات الإنفتاح والتحرر الإقتصادي . وتشير كافة التقديرات إلى إرتفاع غير مبرر للكثافة الرأسمالية في سنوات الإنفتاح الإقتصادي . وقد إرتفع متوسط نصيب العامل من الأصول الثابتة في قطاع الصناعة خلال عشر سنوات من ١٠٠ في عام ١٩٧١/٧٠ باعتبارها سنة أساس إلى

٢١١ في عام ١٩٨٢/٨١ . وكانت نسبة الارتفاع أعلى في القطاع الخاص الصناعي حيث تضاعف معامل رأس المال / العمل خلال هذه الفترة المحدودة أكثر من ٥ مرات إذ وصل إلى ١٤٥هـ بالمقارنة بسنة الأساس .

ويظهر مؤشر الإنتاجية الكلية في الصناعة (الفارق بين معدل نمو الناتج وبين معدل نمو عناصر الانتاج مجتمعه) أن الانتاجية الكلية قد زادت بمعدل متواضع بلغ ٤٩.٠٪ سنوياً خلال الفترة (١٩٨٧/٨٦ - ٦٠/٥٩) .
إلا أن هذا المعدل كان سالياً في سنوات الإنفتاح الأولى إذ بلغ - ٩٣.٠٪ (في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨١/٨٠) ، وبالتالي فإن مساهمة زيادة الإنتاجية في تحقيق النمو في الناتج الصناعي كانت محدودة . ولا يبدو أن الوضع قد تغير جذرياً في مرحلة التحرر الاقتصادي و الإصلاح .
خامساً: الصناعة من نواقص التخطيط إلى أوهام السوق

على الرغم من صحة عديد من الانتقادات الجزئية التي وجهتها المنظمات الدولية للأداء الصناعي المصري - وشاركها فيها اليمين في مصر . كما أبدى الحكم المصري اتجاهاً متصاعداً للانحياز لها في خطابه السياسي وسياساته المتبعة - فإن الاستخلاص الرئيسي دائماً كان يتعلق بالتخطيط المركزي ، وهيمنة القطاع العام ، وضرورة التحول إلى القطاع الخاص . أي أن التركيز إنصب في النهاية على شكل الملكية بدلاً من الاسس الاقتصادية الأعرق لسوء الأداء والمتاعب الاقتصادية . ومن الطبيعي في ظل مثل تلك النظرة الأيدلوجية المتحيزة أن يتم عن عمد تجاهل مؤشرات الأداء السيئ للقطاع الخاص الصناعي والناتج السلبي لسياسات التحرر الإقتصادي التي اتبعت منذ السبعينات والتي تصاعدت منذ بداية التسعينات على تطور الصناعة ، والتأكيد بإصرار على أن نتائج " الروشة" المزعومة لايمكن أن تظهر إلا في حالة " التحرر الاقتصادي الكامل" لا " الجزئي" ، أن مثل ذلك المنهج الأيديولوجي المتصلب ، الذي ينتهي الوقائع

المؤيدة لوجهة نظره ويتجاهل الوقائع المعاكسة ويفسر كل شئ في النهاية وفق أطروحات جاهزة مسبقاً، يهدد بتفكيك القدر المحدود الذي تحقق من البنيان الصناعى فى مصر . وبهنا هنا أن نشير إلى مسائل ثلاث :

١- التخطيط وشكل الملكية

من الضرورى تجنب الخلط بين تعثر جهود التنمية الصناعية وبين التخطيط وشكل الملكية . والواقع أن أفضل فترة للنمو الصناعى كانت بالذات تلك التى شهدت أكبر درجة من التخطيط وأقصى توسع للملكية العامة . ومع ذلك فإن المصاعب ومحدودية الانجاز حتى فى تلك الفترة لا ترجع إلى الإفراط فى التخطيط بقدر رجوعها إلى ضعف التخطيط ، ولا إلى الملكية العامة فى حد ذاتها بقدر إرتباطها بنموذج التصنيع القائم على إحلال الواردات ، والظروف المحددة المتصلة بإدارة الاقتصاد ووحدات القطاع العام . وبالتالي ، فإن الحل ليس بالتخلّى عن التخطيط والملكية العامة ، بل بتطوير كل منهما .

والواقع أن تجربة التخطيط فى مصر كانت قصيرة الأجل جداً . لخطة التنمية الصناعية الخمسية الأولى التى وضعت فى عام ١٩٥٧ لم يكن قد نفذ منها فى عامها الثالث سوى ٢١٪ من المشروعات عندما أُلغيت وتقرر البدء فى الخطة الخمسية الأولى للتنمية ١٩٦٠ - ١٩٦٥ . كما أن خطة التنمية الخمسية الأولى لم تكن تحمل معنى الخطة بالمعنى الصحيح وهى لا تخرج عن كونها برنامجاً عاماً للاستثمار يختلف عن ميزانيات التنمية السابقة عليه والخطط الجزئية نتيجة لتغطيته بطريقة أكثر منهجية جميع قطاعات الاقتصاد . وقد قضى التخطيط الشامل نحبه فى مصر مع الخطة الخمسية الأولى .

أما مصاعب القطاع العام وأسباب عدم ربحية العديد من وحداته فهى معروفة على نطاق واسع ، وهى أسباب كان من الممكن معالجتها فى إطار سياسة لإصلاح القطاع العام : ومن بين تلك الأسباب : السياسة السعرية

المفروضة عليه ، ومشكلة نقص تشغيل الطاقات الانتاجية وهي مرتبطة بمشكلات التسويق ، ونقص العملات الأجنبية ، وتحمله بعمالة زائدة لأسباب اجتماعية ، وهيمنة الإدارة البيروقراطية وضعف مشاركة العاملين وما يرتبط بذلك من سوء تنظيم وإدارة الإنتاج ، إلخ ..

٢- التحول الليبرالي وتراجع الصناعة

فى الواقع أن التحولات الليبرالية التى بدأت مع سياسة الانفتاح منذ أواسط السبعينات ومع ما يسمى الاصلاح الاقتصادى منذ أوائل التسعينات. قد أدت عبر أكثر من عشرين عاماً إلى تراجع الصناعة وتدهور الأداء الصناعى.

واللافت للنظر هنا بشكل خاص أن تحرير إدارة القطاع العام قد إرتبطت بأداء أسوأ ، كما إن القطاع الخاص الصناعى لم يبرهن بأى درجة على أفضليته وإمكانية تجاوزه لمآزق أسلوب التصنيع المستند لإحلال الواردات ، ناهيك عن حل مشكلة العمالة . ويمكن أن نستخدم كمؤشر لذلك كلا من نشاط الشركات المشتركة التى ساهمت فيها شركات القطاع العام ، ودور القطاع الخاص فى الصادرات والواردات.

فمن المعروف أن الشركات المشتركة والتى كانت مساهمة القطاع العام المصرى فيها هى الأكبر بالمقارنة بكل من الشريك الأجنبى أو العربى ، كانت فى الحقيقة أسلوباً لتهرب إدارة تلك الشركات من اللوائح المطبقة فى القطاع العام، والتفافا حول موضوع اصلاح القطاع العام ، ولكن النتيجة المتحققة فى تلك الشركات المشتركة كانت بالتحديد هى الأسوأ . ومن بينها عدد كبير من الشركات الخاسرة ، ففى عام ١٩٨٥ بلغ عدد الشركات التى شارك فيها القطاع العام ٢٤٦ شركة . بلغ مجموع رأسمال القطاع العام فيها ١١٤٠ مليون جنيه . ولقد حققت ٧٧ شركة منها إرباحاً . وأسفرت ٧١ شركة عن نتائج محايدة بينما حققت ٩٨ شركة خسائر . وبلغت الخسائر ٢٠٠ مليون جنيه فى خمس سنوات . وتعدت الخسائر أحياناً كل أو أغلب

رأس المال . القضية إذن ليست شكل الملكية (فالشركات المشتركة هي من شركات القطاع الخاص مهما بلغت نسبة الملكية العامة في رأسمالها) وإنما هي الإطار العام للسياسات الاقتصادية والاجتماعية الذي تعمل هذه المشروعات من خلاله .

أما بالنسبة لمساهمة القطاع الخاص في الصادرات فتيقو محدودة ولم تتزايد برغم كل التشجيع إلا بقدر محدود من ١٨ر٧٪ في عام ٨٦/٨٧ إلى ٢٠ر٩٪ في عام ٩٢/٩٣ . وعلى العكس ارتفعت مساهمته في الواردات بدرجة كبيرة من ٢٧٪ عام ٨٦/٨٧ إلى ٥٣٧ر٣٪ عام ٩٢/٩٣ ، ونتيجة لذلك تضاعف العجز التجاري للقطاع الخاص ثلاثة أمثاله خلال هذه الفترة القصيرة من ٢٢١٢ر٢ مليون جنيه إلى ١٠٩١٩ر١ مليون جنيه

٣- الخصخصة وتفكيك الصناعة

على ضوء ماسبق يبدو التحول إلى الخصخصة وتصفية القطاع العام تماماً وفي المقام الأول القطاع العام الصناعي نذيراً بتصفية وتفكيك التصنيع في مصر ، لتركيز القطاع الخاص على الصناعات الهامشية وقد تميز برنامج الخصخصة بالتعمية والغموض وانعدام الشفافية ، وفي مقابل ذلك حدثت القوى التقدمية وعلى رأسها حزب التجمع مطالبها والضمانات التي تطالب بها - رغم معارضتها للمبدأ - ولكن التنفيذ الفعلي لبرنامج الخصخصة أثبت أنه يتم ضد جميع التحفظات والشروط التي أوردناها .

محصول برنامج الخصخصة

في السنوات الأولى لوحظ ببطء تنفيذ الخصخصة ، إذ لم يتم البيع الكامل إلا لثلاث شركات هي النصر لتعبئة الزجاجات (كوكاكولا) والشركة المصرية لتعبئة الزجاجات (البيبسي كولا) وشركة النصر لتصنيع المزاجل البخارية .

- إلا إن عام ١٩٩٦ شهد تنشيطاً كبيراً لعملية البيع من خلال بورصة الأوراق المالية . وبلغ عدد الشركات التي تم بيعها بهذه الطريقة ٢٥

شركة ذلك حتى ١٠/١٩٩٦ . ويلاحظ أن أغلب هذه الشركات شركات صناعية (٢١ شركة) من بينها: مصر لصناعة الكيماويات ، أسمنت الإسكندرية ، الشرقية للدخان ، أسمنت حوان ، تليمصر ، الكابلات المصرية ، مطاحن شمال القاهرة ، مطاحن وسط وغرب الدلتا وغيرها . وتراوحت نسبة الأسهم المياعة فى البورصة بين ١٢.٥٪ (البويات والصناعات الكيماوية) وبين ٧٤.٦٩٪ (كفر الزيات للمبيدات)

ومن الملاحظ أن طرح أسهم عدد كبير من الشركات فى هذه الفترة القصيرة أكد المخاوف السابقة من القدرة الاستيعابية للسوق ، حيث أشارت بعض المصادر إلى تأثير ذلك على ثبات مؤشر البورصة نتيجة وجود عدد كبير من البائعين . أيضاً فقد تم السماح بدخول الأجانب للبورصة المصرية ، فى محفظة الأوراق المالية مشكوك فيه طالما لا يضيف أى طاقات إنتاجية جديدة.

وطبقاً للمصادر الرسمية وإن ثلثى حصيلة البيع حتى الآن قد استخدمت لسداد المديونيات للبنوك والباقي لتقليل عبء الدين الملقى مما أكد تخوفاتنا من أن حصيلة البيع لن توجه لاستثمارات جديدة.

- وتتضمن المرحلة القائمة للخصخصة حسب الخطط المعلنة طرح ٩٩ شركة للبيع منها ٢٧ شركة من خلال البورصة و ٦٤ شركة من خلال مستثمر رئيسى ويلاحظ هنا أيضاً أن غالبية الشركات المطروحة شركات صناعية وأن التوسع فى اللجوء إلى أسلوب البيع المباشر لمستثمر رئيسى يضاعف كل المخاوف القائمة بشأن العملية وتحولها إلى عملية نهب مباشر وتراكم بدائى يتم بالبعد عن الرأى العام.

- وتبقى فى النهاية تضارب التصريحات الحكومية وتناقضها مع التعهدات التى قطعتها الحكومة على نفسها أمام الهيئات الدولية . فمن المؤكد أن الحكومة قد تعهدت بأن تبيع فى مرحلة لاحقة عدداً من البنوك وشركات التأمين ، بينما لازالت المؤسسات الدولية تضغط لكى تخصص

فى المستقبل الهيئات الاقتصادية التى تعترف بئها ذات وضع احتكارى ومن أهمها الهيئة العامة للبترول ، وهيئة قناة السويس .

سادسا : تقييم وتفسير

من الضرورى لاستكشاف الطريق نحو المستقبل التوقف قليلاً من أجل تفهم الأبعاد والأسباب الحقيقية لأزمة التنمية الصناعية فى مصر والمصاعب المتزايدة التى يمكن أن تواجهها .

ومن الجلى هنا أن أزمة التنمية الصناعية بكل مظاهرها من ضعف معدلات النمو واتجاهها إلى التناقص وغلبة النمو فى القطاعات غير المنتجة والسيادة للقطاعات الصناعية المنتجة للسلع الاستهلاكية ، وعجز الصناعة عن استيعاب فائض السكان النسبى ، والخلل المتزايد فى ميزان المدفوعات الصناعى ليست أزمة عارضة بل ترتبط بمرتبطة بأوضاع هيكلية عميقة الجذور وهى جزء من أزمة التنمية بوجه عام . ومن الأمور ذات الدلالة العميقة ، أنه فى ذروة فترة تدخل الدولة لمحاولة تعديل هياكل الاقتصاد بالإتجاه للتصنيع تبين فى المتابعة وجود إتجاهات معاكسة واضحة . فقد كشفت مناقشات اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى للخطة الخمسية الأولى فى حينها عن الاختلال فى الإنتاج فى القطاع السلعى الذى لم يحقق إلا ٧٠٪ فقط مما كان مستهدفاً فى الخطه من البداية ، هذا بينما حقق قطاع الخدمات ٢٣١٪ مما كان موضوعاً له!

من ناحية أخرى فإذا كان برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى يستهدف أيضاً تصحيح الاختلالات الهيكلية ، فإن المفهوم والمدخل وتسلسل الأولويات فيها مختلفة تماماً عما نقصده . فالانتقال من الاختلال الخارجى للبحث وراءه عن الاختلالات النقدية والمالية والتى من شأن ضبطها أن تؤدى فى أجل أطول إلى ترشيد تخصيص الموارد والتحويلات الهيكلية فى الإنتاج ، يختلف عما نشير إليه من ضرورة إحداث تحولات جذرية فى الهياكل الإنتاجية فذلك هو الأساس الأول والراسخ لمعالجة الاختلالات

التقديرة والمالية والمخارجية الناشئة عنها بدون تجاهل أهمية المعالجة والترشيد المستمر لتلك الأخيرة. والواقع إن الاتجاه المتناقص لمعدلات النمو الصناعي مرتبط قبل أى شئ آخر بمعدلات متناقصة للاستثمار فى الصناعة . وبينما بلغ نصيب الصناعة ٢٦٧٪ من الاستثمارات فى الخطة الخمسية الأولى فى الستينات فقد سجل على العكس هبوطاً متوالياً فى الخطط الخمسية الثلاث الأخيرة من ٢٣٨٪ إلى ٢٢٢٪ ثم إلى ١٩٣٪ .

وترتبط أزمة النمو الصناعي فى مصر كغيرها من البلاد النامية بالصعوبات الموضوعية لتصنيع القادمين مؤخراً وهى صعوبات ناجمة من الفجوة الزمنية الكبيرة التى فاقمت من صعوبات التراكم اللازم للصناعة وضاعفت مقاديره وأحجابه بالمقارنة بالبلاد الصناعية المتقدمة فى حينها . وأصبحت تلك الفجوة الهائلة قيدا يفرض على البلاد النامية من الخارج مراحل تطورها دون الأخذ بالاعتبار التسلسل المنطقى الذى ينبع من تطور قواها الانتاجية الذاتية. وفى ظل تلك الظروف وما تفرضه من تشوهات فمن الصعب لاعتبارات عديدة الاعتماد على قوى السوق العفوية وحدها فى التغلب على صعوبات التصنيع . فآليات السوق هنا قاصرة بحكم أسباب متعددة (الطبيعة الإحتكارية للسوق - ضعف تطور الجهاز الانتاجى المحلى - تعمل على التصحيح فى الأجل القصير لا الطويل - وتكرس الاستقرار لا النمو)

ولاشك أن الدعوات الراهنة لقراءة النجاح المحدد الذى حققته بعض الدول الآسيوية المسماة بالنمور (على الرغم من التحفظ المبدئى على هذا النموذج باعتباره مستندا إلى العمل الرخيص وقمع الحريات) على أساس الأفضلية المطلقة لقوى السوق والاعتماد على الاستثمار الأجنبى وانسحاب الدولة تبقى قراءة غير صحيحة ، بالإضافة إلى أن تلك الخبرة غير قابلة للنسخ

سابعاً : صعوبات جديدة

بالإضافة إلى المعوقات الهيكلية عميقة الجذور والمرتبطة بطبيعة البنية الاقتصادية الاجتماعية ذاتها، تواجه الصناعة المصرية في الوقت الحالي تحديات إضافية جديدة مرتبطة " بالنظام العالمى الجديد " وما يفرضه من توجهات. وقد تجلّى ذلك بوجه خاص فى برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى المرتبط بالإتفاق مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى منذ مايو ١٩٩١ " كما إرتبط ثانياً بالتحديات والأعباء الجديدة المترتبة على " إتفاقية الجات ١٩٩٤ "

وقد ترتب على برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى عدد من الآثار السلبية الهامة على الصناعة من أبرزها تقلص الاستثمارات الموجهة للقطاعات الإنتاجية وخاصة قطاع الصناعة بفضل السياسات النقدية والمالية المتبعة وتقليص الاستثمار العام ، وارتفاع الأسعار وزيادة تكلفة الانتاج الصناعى بسبب زيادة الضرائب (خاصة ضريبة المبيعات) وتخفيض الأسعار مما أدى لزيادة أسعار الخامات والطاقة ومستلزمات الانتاج ، وتخفيض سعر صرف الجنيه المصرى وانعكاسه على زيادة سعر الخامات المستوردة. وأخيراً زيادة حدة المنافسة التى تتعرض لها الصناعة المحلية بفعل تحرير التجارة الخارجية . وقد عرضنا ماترتب عليها من تفاقم العجز التجارى .

ثم نضيف إلى كل ماسبق سياسة الخصخصة وماتعنيه ليس فقط من توقف الدولة عن الاستثمار فى الصناعة ، بل إمكانية تصفية شركات قائمة ، ووقوع شركات أخرى تحت السيطرة الأجنبية.

الجانب الآخر من الصعوبات مرتبط بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة لعام ١٩٩٤ التى تمخضت عنها جولة أورجواى من المفاوضات ومن بين أهم مايكمن الإشارة إليه هنا مايلى:

- على صعيد الواردات، فإن برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف

قد قطع بالفعل شوطاً أبعد على طريق تحريرها من الالتزامات التي تعهدت بها مصر فى إطار الجات . وقد التزمت مصر بربط الرسوم الجمركية للعديد من السلع المصنعة عند حد أقصى لايجوز تعديده - وعلى سبيل المثال الأسمنت ١٠٪، الأسمدة الكيماوية والمنسوجات ٤٠٪ ، منتجات الجلود ٥٠٪ ، السيارات أقل من ١٠٠٠ سم مكعب ٦٠٪ وهكذا. كما تعهدت مصر بتحويل كافة القيود غير الجمركية إلى رسوم جمركية وفقاً لإطار زمنى محدد ، والسماح باستيراد السلع السابق حظر استيرادها ومنع المعاملة الوطنية للشركات الأجنبية العاملة فى مجال التجارة دون تميز .

- وفقاً للإتفاقية بشأن إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة فسوف تضطر مصر عام ٢٠٠٠ إلى إلغاء شرط استخدام مشروعات الاستثمار الأجنبى لنسبة من المكونات المحلية ، وهى النسبة التى تصل إلى ٤٠٪ .

- بالإضافة إلى ذلك فقد تزايدت الصعوبات أمام البلاد النامية فى مجال حفز الصادرات والتأثير على الاستثمارات الأجنبية بهدف التوجه للتصدير بدلاً من الإنتاج للسوق المحلية . فالاتفاقية بشأن الدعم والإجراءات التعويضية تحظر فى مادتها الثالثة تقديم الدعم بشكل قانونى وفعلى إذا ماكان متوقفاً على مستوى الأداء التصديرى .

- التحدى الأخير مرتبط باتفاقية حماية الملكية الفكرية وماتفرضه من تكلفة إضافية لنقل التكنولوجيا . وأهم القطاعات الصناعية المعرضة للتأثر بذلك هو قطاع الصناعات الدوائية.

- وقد أثبتت الممارسة إلى جانب ذلك كله أن الدول المتقدمة يمكن أن تستغل النصوص المتنوعة لوضع عقبات إضافية أمام البلاد النامية بما يشكل نوعاً من " الحماية الجديدة " ، إما بدعوى الإغراق (صادرات مصر من المفروشات والملايات إلى أوروبا فى عام ١٩٩٦) أو باستخدام سلاح المعايير الصحية (بالنسبة للصادرات الزراعية) من ناحية أخرى لا تتورع تلك البلاد عن استخدام سياسة الإغراق لتهديد منتجاتنا فى سوقها

المحلى.

ثامنا : برنامجنا للنهوض بالصناعة

١- يجب أن نعى أن النتائج المتواضعة والسلبية للتنمية الاقتصادية خلال حقبة طويلة تدل على أنه من الضروري بذل جهد إدارى واعى أكبر وبطريقة أكثر تحديداً لتحقيق الأهداف المطلوبة لتطوير الاقتصاد المصرى . وفى إطار ذلك ينبغي أن تحتل تنمية الصناعة التحويلية بالذات المكان المحورى فى تلك الجهود وأن تعتبر النجاح فى ذلك المؤشر الأول والأهم لتقييم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وعلى ضوء ذلك لابد من زيادة معدلات النمو الصناعى بالذات ، ومضاعفة نصيب الصناعة فى الناتج الفعلى (ليصل إلى ٣٥٪) حتى يمكننا أن نقارن أنفسنا بالدول حديثة التصنيع .

٢- أن نموذج التنمية الصناعية المنشود يقوم على إشباع الحاجات الأساسية ولايعنى ذلك المحافظة بأى ثمن على انتاج غير كفء وغير اقتصادى مثلما نشاهد فى نموذج إحلال الواردات . من الضرورى لتجاوز سوءات النموذج المذكور الانتقال من الحماية المؤبدة والمطلقة إلى الحماية المحدودة والمتناقصة.

ومن ناحية أخرى فإذا كان نموذجنا المنشود يتضمن قدراً من المنافسة الخارجية للمنتجات المحلية ، كما يتضمن فى نفس الوقت توجهاً تصديرياً بالضرورة للوصول إلى هيكل صناعى لايعانى اختلالاً فى ميزانه التجارى مع الخارج ، فانه يختلف مع نموذج النمرور الأسيوية المستند إلى التخصص فى الانتاج للتصدير فى ظل اندماج واسع فى السوق العالمية ، والذي نرى أنه هو الآخر نموذج غير قابل للنقل فى مصر.

٣- إن التغيير الهيكلى المطلوب فى الصناعة التحويلية يتطلب تحولاً من التركيز على الصناعات الخفيفة والهامشية إلى الصناعات الثقيلة والأساسية . ويتضمن ذلك الدخول بجدية لتصنيع المعدات الإستثمارية .

وعلى الرغم من كل سلبيات الهيكل الصناعى القائم فإنه يتيح إمكانية التوجه الإرادى الواعى لتعميق تلك العملية خاصة إذا أخذنا بالاعتبار أن نسبة كبيرة من تلك المعدات تعتمد على تكنولوجيات تقليدية . وقد دلت الخبرة على أن بعض الشركات المصرية استطاعت بالفعل تنفيذ عمليات إحلال وتوسعات بالاستناد إلى الخبرات والإمكانات المصرية.

٤- من الواضح إن كل ماسبق لا يمكن تحقيقه فى ظل معدلات متناقصة للإستثمار فى الصناعة . ومن ثم تظل زيادة معدلات الإستثمار فى الصناعة التحويلية الحلقة الجوهرية لكل التغيرات المطلوبة.

٥- إن زيادة معدلات الاستثمار فى الصناعة خاصة فى ظل حقيقة تزايد دور القطاع الخاص فيها بل وحتى هيمنته لا يمكن أن تتحقق بمجرد قرار إدارى . فمن الضرورى لأجل ذلك خلق الشروط التى تضمن أن يكون النشاط فى الصناعة أكثر ربحية أو على الأقل معادلاً للقطاعات الأخرى . وتلك قضية لاتتعلق بقطاع الصناعة بمعزل عن القطاعات الأخرى ومن الضرورى محاصرة الأنشطة التى تستهدف الربح السريع خارج النشاط المنتج ، أو ما يعرف بأنشطة المضاربة.

٦- ويتضمن ذلك أن التصنيع هو فى نفس الوقت مسألة إجتماعية تقتضى تغييرات إجتماعية ، ولم تكن الثورة الصناعية غير ذلك فى أى بلد من البلدان ، فدانما ماثار حولها نضال إجتماعى حاد بين الطبقات المختلفة . وتطرح قضية التصنيع هنا مسألة تكوين التحالف الإجتماعى الشعبى الواسع فى مصر.

٧- أن استمرارية وحيوية دور الدولة ضرورة تدل عليها كافة الخبرات التنموية حتى فى ظل تنامى دور القطاع الخاص. والواقع أن الدولة القوية لا الضعيفة كانت أداة أساسية حتى فى الخبرات الأولى لتطور الرأسمالية . أما الأشكال المختلفة التى تدفع بها الدولة عملية التنمية وتؤثر على أوضاع السوق فهى متوقفة على الظروف التاريخية والعوامل الخاصة بكل

دولة.

٨- على الرغم من أن سياسة الخصخصة قد أخذت تشق طريقها بسرعة فى مصر فمن المهم المحافظة على ملكية الدولة بشكل مباشر فى عديد من القطاعات الانتاجية : الأنشطة الاستراتيجية ، الشركات العملاقة ، الشركات المتمتعة بوضع احتكارى.

٩- من ناحية أخرى يتعين عدم التأخر فى الوظائف الأخرى المتعلقة بضبط السوق وخاصة منع الأنشطة الاحتكارية وعلى الأخص امكانية احتكار مستثمرين أجانب لقطاعات معينة أو مراحل حاكمة فى العمليات الإنتاجية . وكذلك أنشطة الإغراق . هذا بالإضافة لسياسات هيكيلة حتى من خلال أدوات السوق . وسياسات للاستثمار الأجنبى تضمن أن يكون متكاملأ مع جهود التنمية الاقتصادية فى مصر.

١٠- أن الصناعة تواجه تحدياً مزدوجاً : إستكمال الثورة الصناعية ودخول عصر الثورة العلمية التكنولوجية . وهى بذلك مواجهة بضرورة ضمان التوظيف لأعداد متزايدة ، وفى نفس الوقت الدخول لمجال التكنولوجيا المتقدمة . ويرتبط انجاز المهمتين بوجود مخطط متكامل لتطوير التكنولوجيا المحلية وبشكل متزامن فى كل من التكنولوجيا الأولية والتكنولوجيا المتقدمة . أن هذه الضرورة تقتضى توجيه موارد مالية كافية ، وربط سياسة التعليم و التطوير العلمى والتكنولوجى بالانتاج ، والتخلى عن عقدة النقص و الإيمان بقدرة الكوادر المحلية.

إن هذا النوع من الدعم مباح بحكم اتفاق الجات ١٩٩٤ ، ويمكن أن تستفيد منه مصر ، رضافة إلى الاستثناءات الأخرى للدول التى يقل دخل الفرد فيها عن ١٠٠٠ دولار سنوياً . وتقترح تكوين صندوق قومى للتنمية التكنولوجية توجه له نسبة معقولة من عائدات الخصخصة.

١١- ضرورة الاستفادة من التعاون جنوب - جنوب ، خاصة فى الإطار العربى ، بما يتيح غطاء أنسب لتقسيم العمل والاستفادة من الامكانيات

٤- قطاع الزراعة : الحاجة إلى إصلاح زراعى جديد

فى الجزء الأول من هذا الفصل رصدنا اتجاه معدل نمو قطاع الزراعة إلى التآرجح حول مستوى يقل عن ٣٪ سنوياً وهذا معدل متواضع للنمو بالمعايير الدولية.

وهذا يطرح قضية الأوضاع الراهنة فى الزراعة المصرية ، والتي تتمثل فى :

(١) ازدواجية وتفاوتات تكنولوجية اقتصادية تبدأ من وجود قطاع حديث ذوى مزارع واسعة ومتطورة بجانب قطاع قديم ذوى مزارع مفتتة ومبعثرة ومستوى تكنولوجى تقليدى ، إلى زراعة فى الأراضى القديمة بجانب زراعة الأراضى الصحراوية وما بينهما من تفاوت فى التركيب الحيازى المحصولى ومستوى التكنولوجيا .

(٢) الندرة الشديد فى الموارد المائية ، حيث تبلغ موارد مصر المائية من مختلف المصادر ٦٦,٧ مليار متر مكعب ، وبلغت الاستخدامات عام ١٩٩٥ ٦٨,٥ مليار متر مكعب ، منها ٦١ مليار متر مكعب للزراعة - علماً بأن احتياجات الثبات تقدر بـ ٣٦,٦ مليار متر مكعب وهذا يكشف عن الهدر فى الموارد المائية فى الزراعة.

(٣) ارتفاع نسبة السكان تحت مستوى خط الفقر وتدهور مستوى الخدمات مروراً بالانتشار المخيف للأمراض الخطيرة وتدهور المستوى التعليمى والنسبة العالية للأمية .

(٤) تآكل وهدر فى الموارد الأرضية والمائية على نطاق واسع على أيدى الشريحة الصاعدة من البرجوازية الريفية.

(٥) ضعف فى المؤسسات والهيكل الريفية المساندة للإنتاج وتردد وتذبذب فى السياسات الحاكمة لعملها، نتيجة للتذبذب فى السياسات

الزراعية (التعاونيات ، بنوك القرى .. إلخ) مابين دور قوى لهذه المؤسسات أو تهميشها وتقليص دورها وفتح الباب على مصراعيه للقطاع الخاص.

٦) مايرتبط بهذا كله من مشاكل لها تأثيرها البالغ على النشاط الانتاجي سواء كان ذلك فى مجال التمويل أو التسويق أو إدارة الموارد المائية أو الأرضية.

أن مواجهة هذه الأوضاع والانتقال بالقطاع الزراعى من حالته الراهنة إلى الوضع الذى يجعله قادراً على القيام بدوره فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتطلب فى رأينا إصلاحاً زراعياً بالمعنى الشامل يتجاوز مجرد وضع حد أعلى جديد للملكية الزراعية إلى مجمل عناصر البيئة الزراعية المصرية . ويتضمن ذلك مايلى :

أولاً: القضاء على علاقات الانتاج شبه الإقطاعية التى لازالت تحكم النشاط الزراعى وتؤثر فيه وعلى وجه الخصوص :

١- وضع حد أقصى جديد للملكية الأراضى الزراعية . ولكن نظرا لغياب المعلومات الحديثة عن أوضاع الملكية فى الزراعة المصرية (حيث لم تنشر نتائج التعداد الزراعى لعام ١٩٩٠) ، نقترح أن يكون الحد الأعلى بصفة أولية هو ١٥ فداناً للفرد . وهذا يزيد على ضعف الحد الأقصى الذى وضعته كوربا الجنوبية منذ نصف قرن . ويمكن إعادة النظر فى هذا الحد الأعلى فى ضوء البيانات التفصيلية والحديثة.

٢- مراجعة علاقات الإيجار بمختلف صورها فى إطار سياسة تحفز على تعديل هكل الملكية الزراعية وبالذات فى الشرائح الدنيا من خلال بنك للأراضى تكون مهمته تسهيل عمليات البيع والشراء . على أن تحفز الملكية الغائبة والقزمية فى الأراضى الزراعية بكل الوسائل بحيث تكون جزء من مزارع ذات سعة اقتصادية . وفى هذا الإطار يجب ادراك أن التخلص من المزارع القزمية أضحي ضرورة تنموية تفرضها عدم قدرة هذه

المزارع ذات السعات الضئيلة على الاستفادة من التطورات العلمية في الزراعة بالإضافة إلى ماتسييه من هدر كبير في الموارد الأرضية والمائية والبشرية.

٣- حرية أكبر للعمل السياسى والتقائى فى أوساط الفلاحين من العمال الزراعيين.

ثانيا: زيادة الحجم الاقتصادى المتاح من الموارد الزراعية وذلك من خلال:

- برامج التوسع الأفقى مبنية على تقدير سليم للإمكانات من حيث الرقعة الأرضية المناسبة والمياه الكافية.

ومن المناسب هنا الإشارة إلى أن التقدم التكنولوجى فى مجالات الزراعة المختلفة قد جعلت الحجم الاقتصادى للموارد متحرك ونسبى حيث تتيح هذه التكنولوجيات الحديثة وبالذات فى المجالات الحيوية خيارات واسعة للأصناف المزروعة من حيث احتياجاتها الأرضية والمائية وحتى المناخية بما يفتح الباب واسعا أمام توفير قدرات موريدية ضخمة مع الحصول على نفس القدر من الناتج أو حتى أكثر.

- برامج للتنمية البشرية تركز على الإنسان الريفى وترفع قدراته، وتحوله إلى شخص قادر على التكامل مع منجزات التكنولوجيا المتجددة والمتطورة ، وذلك من خلال برامج محددة لتحسين العملية التعليمية ورفع مستوى الخدمات الصحية ونشاط ثقافى ينمى وعى الإنسان ببيئته ويربطه بقضاياها ومشاكلها.

- وقف الهدر الحالى فى الموارد الأرضية والمائية سواء كان فى الكم أو فى النوع ، ووضع السياسات الملائمة والتشريعات الكفيلة بالمحافظة على هذه الموارد من التآكل وكذلك من التلوث.

ثالثا: رفع إنتاجية الموارد المتاحة عن طريق الآليات التالية:

١- الإسراع بالاستفادة من تقنيات الثورة العلمية وبالذات التكنولوجيا

الحبوية ،وتعظيم هذه الاستفادة بقدر الإمكان من خلال تنشيط البحث العلمى فى هذا الإتجاه وتوفير كل الامكانيات لذلك وتنقل نتائجه إلى التطبيق مباشرة.

٢- توفيرجهاز فعال للإرشاد الزراعى يعمل كهمزة وصل بين الحقل والعمل.

٣- إعادة بناء الحركة التعاونية الزراعية ذات التاريخ العريق فى خدمة قضية التنمية الزراعية لتكون وعاءا لحل مناسب لمشاكل التسويق الزراعى وتوفير مستلزمات الانتاج والتمويل وقد يكون من المناسب هنا الإشارة إلى مايلى:

- ضرورة تشجيع الجهود الذاتية فى مجال التمويل لكى تكون أساساً لحركة تعاونية جاده.

- ضرورة السماح بالتعددية التعاونية داخل القرية المصرية.

- ادخال التشريعات التعاونية المناسبة التى تضمن مزيداً من مقرطة الحركة ومزيداً من الضمان لمصالح المنتجين الزراعيين.

٤- دور فعال للدولة فى مراقبة الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة فى القطاع الزراعى ، ودعم النشاط الانتاجى الزراعى بمختلف الصور ، وتوفير كافة التسهيلات لهذا النشاط حتى يستطيع أداء دوره الاستراتيجى فى تحقيق أهداف المجتمع.

٥- نحو برنامج للتطوير : الخطوط العريضة :

واضح أن الأداء الاقتصادى خلال ربع القرن الماضى كان مخيباً للآمال . كما أن السياسات التى طبقت شابها الكثير من النواقص ، وساهمت فى تدنى الأداء الاقتصادى . ماهو البديل إذن ؟ نقترح هنا برنامجاً بديلاً للتطوير فى صورة خطوط عريضة.

وابتداء نوضح أن هذا البديل قم تم تناوله فى الأجزاء السابقة من هذا .

الفصل بصورة أو بأخرى . لذلك فانتا سنركز هنا على العناصر الجديدة .
(أ) أن المجتمع المصرى قد شهد تحولات كبيرة ، سواء فى حجم سكانه أو توزيعهم العمرى أو معدل نمو السكان أو توزيع السكان بين الريف والحضر . وحتى داخل الريف لم تعد الزراعة هى النشاط الرئيسى لجميع سكان الريف .

(ب) بفعل الانفتاح والهجرة الخارجية ثم برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى تم إفراز قوة عمل غير صناعية على نطاق كبير ، وتركت عناصر ريفية موطئها . وكل هذا خلق حالة من " السيولة الاجتماعية" ولا نقول الحراك الاجتماعى . وهذا يستدعى القراءة السياسية الواعية .

(ج) حدثت تحولات دولية كثيرة ، وانهارت نماذج لتنظيم المجتمعات فى أكثر من مكان . ويبدو أن مفعول الثورة العلمية والتكنولوجية كان حاسما هنا : فقد استلزم إعادة تعريف الحدود ، ومفهوم الداخل والخارج ، والحجم الأمثل ، والوسائل المباشرة وغير المباشرة للتحكم والضبط (فى المجال الاقتصادى وغيره) .

فى ضوء هذه العوامل ، نحن فى التجمع مطالبون بمراجعة الأسس الجوهرية التى قام عليها طرح التجمع فى برنامج الذى أقره مؤتمره العام الأول سنة ١٩٨٠ . فى ذلك البرنامج رأى التجمع أن مخرج المجتمع المصرى من أزمتته هو طريق التنمية الشاملة ، وحدد لتلك التنمية سبع أسس : الاعتماد على النفس / التخطيط العلمى الشامل / الدور القيادى للقطاع العام / تشجيع الرأسمالية الوطنية / تنمية قيام وازدهار قطاع تعاونى / الاستقلال الاقتصادى والبعد عن الاستغلال والتبعية / المشاركة الشعبية .

إن ما طرحناه فى (أ) - (ج) أعلاه يضع علامات استفهام عديدة حول معظم هذه الأسس . هذا تحد كبير .

ولنعد إلى العناصر الإضافية للبرنامج البديل للتطوير.

أولاً: الصناعة هي رأس الحربة في الجهد التنموى.

ثانياً: الإصلاح الضريبي أساس لتحقيق الكفاءة ولضمان العدالة .

ثالثاً: التنظيمات التعاونية بديل واعد للملكية الخاصة.

رابعاً: البيئة محور أساسى فى الجهد التنموى.

خامساً: الموارد البشرية هي أساس القوة الكامنة لمصر.

سادساً: موقع مصر على خريطة العالم من أهم مواردها.

ونتحدث بشئ من التفصيل عن موقع مصر . فحتى الآن ننظر إلى مصر على أنها معبر: سواء للسلع أو للحجاج أو للهجرات أو للجيش (وأخرها جيوش التحالف الدولي ضد العراق) . وقد آن الأوان لتغيير هذه النظرة باستحضار ميزة الموقع وتفعيلها وجعلها أساساً لميزة تنافسية. إن مصر تعيش على تقديم خدمات المرور فى قناة السويس للآخرين مقابل الحصول على ريع الموقع . وهذا يناظر تماماً " تصدير" هذا المورد خاماً لكى يستفيد منه الغير فى الوصول إلى الأسواق . فلماذا لا نستفيد نحن من هذا المورد بجلب المواد الخام وتصنيعها ثم القفز إلى الأسواق - مستفيدين بمورد الموقع مرتين ؟ إن السفن تروح وتغدو فى قناتنا ، فلماذا لا نتلقف من على ظهرها المواد الخام والسلع الوسيطة ثم نلقى على ظهرها بالسلع تامة الصنع.

ملحق (١)
النمو الكلى والقطاعى فى اقتصاد مصر
١٩٩٤-١٩٧٥

القطاع	٧٩-٧٥	٨٢/٨١ - ٨٧/٨٦ - ٩٢/٩١ - ٩٦/٩٥	متوسط ٩٤/٩٣-١٩٧٥		
١- الزراعة	١٥	٣٠	٢٨	٢٩	٢٦
٢- الصناعة والتعدين	٧١	٩٢	٥٥	٣٥	٦٣
٣- البترول ومنتجاته	٣٣	٧٣	٤٠	٢٥	١٠٩
٤- الكهرباء	١١٦				
٥- التشييد	١٢٢				
٦- قطاعات الإصحاح الطبي	٧٢	٥٦	٣٧	٣٢	٤٩
٦- النقل والمواصلات	١٤٩				
٧- قناة السويس	٥٨٠				
٨- التجارة	١٠٥				
٩- المال	٢٢٧	٨٢	٣٩	١٥	٩٠
١٠- التأمين	٩٩				
١١- المطاعم	٥٣	٥٥	١٧٣	٧٩-	٥١
١٢- قطاعات الخدمات الاجتماعية	١٥٤	٦٩	٤٠	٢٨	٧٢
١٢- الملكية العقارية	٧٤				
١٣- المرافق العامة	٨٩				
١٤- التأمينات الاجتماعية	٩٥				
والخدمات الحكومية					
١٥- الخدمات الاجتماعية	٤٢				
والشخصية					
١٥- قطاعات الخدمات الاجتماعية	٥٨	٦٢	٤٤	٤٢	٥٣
الاجمالى العام					
معدل النمو السنوى (%)	٨٩	٦١	٣٩	٣٢	٥٦
التصبيب النسبى	٥٤	٤٩٠	٤٨٠	٤٧٦	٤٧٥
للقطاعات الصناعية	٢٥	٣١٠	٣٢٠	٣٢٠	٣٢٠
للمخدمات الإنتاجية	٢١	١٩٠	١٩٠	٢٠٠	٣٢٠
للمخدمات الاجتماعية					

التكوين الاجتماعى فى مصر

د قراءة فى الظواهر الطبقيه والثقافيه

للافتتاح والهجرة والإصلاح الاقتصادى،

محمد فـرج

مقدمة:

- أولاً: التكوين الاجتماعى فى مصر : قبل الإفتتاح
ثانياً : التكوين الاجتماعى فى مصر : بعد الافتتاح
ثالثاً: الظواهر الطبقيه والثقافيه للافتتاح والهجرة والإصلاح الاقتصادى
- ١- الأوزان النسبيه لفئات وشرائح قوة العمل.
 - ٢- الهجرة ونمو الفئات المرسلة.
 - ٣- زيادة الوزن النسبى للأسر الفقيرة.
 - ٤- اتساع الفئات الوسطى وأزمتهـا.
 - ٥- تفتتت الطبقات والقوى الاجتماعيه.
 - ٦- الانقسام الثقافى وتدهور وضع المثقفين.
- رابعاً: مستقبل التكوين الاجتماعى فى مصر.

التكوين الاجتماعى فى مصر

مقدمة:

ير التكوين الاجتماعى فى مصر ، كبناء أو تشكيل طبقى محدد للطبقات والشرائح الطبقيّة والقوى الاجتماعية، بمرحلة جديدة ممتدة ، نشأت منذ بداية انتهاج سلطة الدولة المصرية لسياسات الانفتاح الاقتصادى ، أى منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين.

تلك السياسات التى انطوت فى جوهرها على هدف تحرير الدولة من توجهاتها السابقة ودورها السابق ، حيث كان تبنى الدولة المصرية لسياسات وتوجهات الانفتاح الاقتصادى منذ عام ١٩٧٤ إعلانا باطلاق الحرية الكاملة لرأس المال الخاص المحلى والأجنبى ، بما يؤدى إلى إطلاق السيادة لرأس المال الخاص على الاقتصاد المصرى ، وفتح الطريق أمام تقليص حجم القطاع العام كما وكيفاً ، بوضعه فى خدمة رأس المال الخاص المحلى والأجنبى (١) .

ومنذ أن تم انتهاج وتنفيذ تلك السياسة الجديدة جرت عمليات تقليب للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، كان لها أكبر الأثر على التكوين الاجتماعى فى مصر.

وقد برزت مع سياسات الانفتاح الاقتصادى - بفضلها وبالتوافق معها ومع ارتفاع أسعار النفط بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ - ظاهرة هجرة العمالة إلى البلاد المنتجة للنفط ، تلك التى كان لها - أيضا - عدة آثار اجتماعية وثقافية بارزة عكست نفسها على التكوين الاجتماعى المصرى.

وبينما قامت إجراءات الانفتاح بعمليات « تقليب » للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، قامت عمليات الهجرة وانتقال العمالة بعملية

(١) د.فؤاد مرسى - مصير القطاع العام فى مصر - دراسة فى اخضاع ورأسمالية الدولة لرأس المال المحلى والأجنبى - مركز البحوث العربية ١٩٨٧ ص ١٥.

« تجريف اجتماعى » شامل ، منتج بالتقليب والتجريف جماعات وتكوينات وشرائع طبقية جديدة ، وثقافات وقيماً جديدة ، وعلاقات وعمليات صعود وهبوط جديدة ، انعكست على التكوين الاجتماعى فى صورة ظواهر من السيولة الطبقة والتفتت الطبقي والاختلاط والتداخل بين مكونات وعناصر التكوين.

ولم تنته سياسات الانفتاح الاقتصادى ، بل وجدت تطورها فى سياسات الإصلاح الاقتصادى والخصخصة وتوسيع الملكية ، الأمر الذى يعطى قوة جديدة لعمليات « التقليب » والتفتت التى سيتم رصدها فى هذه الدراسة . ولم تصل موجات تدفق الهجرة وانتقال العمالة إلى حالة التوقف أو التضاؤل الشديد بعد ، الأمر الذى تستمر معه قوة الدفع فى عمليات « التجريف الاجتماعى » ويدفع بموجاته إلى الاستمرار فيحمل طموحاتها وثرواتها وقيمها وثقافتها إلى المجتمع المصرى وتكوينه الطبقي.

وسوف نحاول فى هذه الدراسة إعطاء صورة عن التحولات التى حدثت وما تزال تحدث فى التكوين الاجتماعى فى مصر بالاستفادة من الأبحاث والدراسات التى تم إنجازها فى هذا المجال (١) وفى سبيل هذا الهدف سوف نعيد قراءة الإحصائيات والدراسات المتوفرة لإعطاء صورة تبين الملامح الأساسية لمكونات وعناصر التكوين الاجتماعى قبل انتهاء سياسة الانفتاح الاقتصادى ، ثم نتوقف عند المنتجات الطبقة الأساسية لعصر الانفتاح ، تلك التى بدأت فى التبلور منذ منتصف الثمانينات ، أى بعد عشر سنوات من تنفيذ تلك السياسة مفرزة الأوزان النسبية لقطاعات الإنتاج فى وضعها الجديد ، والأوزان النسبية للطبقات والشرائح الطبقة ووضعها فى السلم الاجتماعى الجديد ، ويعد أن نعطى صورة إجمالية - كمية وشبه تفصيلية - للتكوين الاجتماعى الناتج عن سياسات وإجراءات الانفتاح مقارنة بصورة التكوين الاجتماعى قبل الانفتاح ، نتوقف عند أبرز الظواهر

(١) انظر الهوامش والمراجع

الطبقية والثقافية الممتدة في الثمانينات والتسعينات لهذا التكوين الجديد ، ثم نضع بعض العبارات والاحتمالات التي تطرح الأسئلة الضرورية حول مستقبل التكوين الاجتماعى فى مصر واتجاهاته الأساسية .

محمد فرج

أولاً: التكوين الاجتماعى فى مصر: قبل الإنفتاح

كان التكوين الاجتماعى فى مصر قبل الانفتاح الاقتصادى نتاجاً لجملة السياسات والإجراءات والتوجهات التى انتهجها نظام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، خاصة منذ بداية الستينيات ، حيث أسست ثورة يوليو منذ ذلك الوقت نظاماً جديداً هو نظام وأسماية الدولة الوطنية ، ذلك النظام الذى تميز بسيطرة الدولة على وسائل وأدوات الإنتاج الصناعى الكبير ، بإقامة صرح صناعى مهيمن هو القطاع النعام ، وسيطرة الدولة على التجارة الخارجية ، والتحكم فى اتجاهات التجارة الداخلية ، وتخليق أدوات الهيمنة على تنظيم الإنتاج الزراعى عبر التسويق التعاونى ، وتنظيم الدورة الزراعية ، وتوفير مستلزمات الإنتاج والتمويل عن طريق الجمعيات التعاونية الزراعية وبنك التسليف والاتحاد التعاونى.

لقد كانت الدولة المصرية فى ظل نظام يوليو محور النظام الاقتصادى ، ليس فقط بسيطرتها على القطاع العام والتخطيط المركزى ، بل أيضاً بإجراءاتها والتزاماتها ، بإجراءات الإصلاح الزراعى وتوزيع الأرض المستصلحة والمصادرة على الأسر الفلاحية المعدمة ، وإجراءات التأميم وبناء القطاع العام ، والإجراءات التشريعية لسن قوانين العمال والعلاقة بين المالك والمستأجر فى المبانى والأراضى الزراعية ، وتطوير التعليم ، والتزامها بتوظيف وتشغيل الخريجين فور تخرجهم.

وساهمت هذه الإجراءات والالتزامات وغيرها فى جذب مجمل عناصر التكوين الاجتماعى حول الدولة.

وعلى قاعدة من ذلك الدور الفاعل للدولة المصرية تبلورت طبقات وشرائح طبقية واتسعت فئات ، وتم الإجهاز على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لطبقات وشرائح طبقية ، وتمكنت طبقات وشرائح من الاستمرار فى وضع جديد ، وتمكنت طبقات وشرائح من الصعود الطبقي فى ظل هذا النظام.

ولإعطاء صورة تقريبية تفيد فى حجم وعمق التحولات التى نشأت بعد انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى نجد أن التكوين الاجتماعى لنظام ثورة يوليو كان قد اتخذ شكله المستقر نسبياً فى نهاية الستينات وبداية السبعينيات كالتالى:

١- الفئة البيروقراطية العليا:

وهى تلك الفئة التى تكونت من كبار رجال الدولة وشاغلى المناصب العليا فى أجهزة الدولة وقيادة وإدارة القطاعين العام والحكومى ، وهى تلك الفئة التى كانت فى ذلك الوقت تتبنى أيدىولوجية الدولة الوطنية بتوجهاتها الاجتماعية ، كما أنها فى نفس الوقت ظهرت وتبلورت على قمة الهرم الاجتماعى بفضل التوسع فى دور الدولة الاقتصادى والاجتماعى وإقامة القطاع العام وغيره من المؤسسات.

وقد بلغ عدد هذه الفئة الاجتماعية القيادية مايقرب من ٤ آلاف فرد فى عام ١٩٦٩ بالضبط ٢٩١٧ و٢ ألف فرد من بينهم ٦٨ فرداً على درجة نائب وزير ، ٢١٤ فرداً على الدرجة الممتازة ، ٤٧٠ فرداً على درجة وكيل وزارة عالية ، وألفان و١٦٥ فرد على الدرجة الأولى أو على درجة مدير عام فى ذلك الوقت (١)

٢- الرأسمالية الخاصة الكبيرة

(أ) كبار الرأسماليين الصناعيين:

وهى الشريحة التى استفادت من النظام بعد التأميمات بصعودها لأعلى من موقع الرأسمالية المتوسطة بعد إزاحة الكبار واستمرت تزاوُل نشاطها الصناعى دون تحويله إلى الأنشطة الأخرى ، وإن كان هذا الاستمرار لم يمنع بعضهم من التحول أو التزاوج مع النشاط التجارى.

وقد وصل عدد أفراد هذه الشريحة فى عام ١٩٧٠/٦٩ إلى حوالى ٥٣٠ فرداً يملكون ١١٤٢ مصنعا من المصانع التى يعمل بها ٥٠ عامل فأكثر ، ومن بين هذا العدد نجد ٣٠٥ رأسمالى يملكون ٤٤٩ مصنعا يعمل

بكل منه من (٥٠ - ٩٩ عامل) و٢٠٧ رأسمالي يملكون ٤٨٦ مصنعاً يعمل بكل منه من (١٠٠ - ٤٩٩ عامل) ثم ١٨ رأسمالياً يملكون ٢٠٧ مصنعاً يعمل بكل منه (٥٠٠ - ٥٠٠ عامل فأكثر) (٢)

ب) كبار التجار

وهي الشريحة التي صعدت من متوسطى التجار فى ظل نظام يوليو ، ويعملون بتجارة الجملة وقد بلغ عددهم فى عام ١٩٧٠ / ٦٩ أكثر من ثلاثة آلاف تاجر (٣٥١٢ تاجر) يتعاملون مع شركات القطاع العام ، ويتقاسمون العملية التجارية مع المنافذ التجارية التابعة للدولة (٣)

ج) كبار المقاولين:

وهم من استمروا فى العمل كمقاولين كبار أو صعدوا من متوسطى وصغار المقاولين ، ومارسوا أعمالهم أساساً من خلال العمل من الباطن مع شركات المقاولات الحكومية وبلغ عددهم عام ١٩٧٢ / ٧١ أكثر من ألف مقاول كبير (١٣٣٧ مقاول) يعملون فى مقاولات المبانى والطرق والصرف الصحى والكبارى وغيرها من المقاولات (٤) ووفقاً لهذا الإحصاء نجد أن رأسمالية القطاع الخاص الكبيرة الصناعية والتجارية والعاملة فى المقاولات كان عدد أفرادها قد بلغ أكثر من خمسة آلاف رأسمالى (٣٧٩٥ فرد) تضاف إليهم أعداد محدودة أخرى من أصحاب الفنادق والبنسيونات ممن كانوا يملكون حوالى ١٣٣ فندقاً وبنسيونا كبيراً عام ١٩٧٢/٧١ (٥) ، ومالكو دور العرض السينمائي والمسرحي.

(١) إحصاء العاملين بالحكومة فى ١٩٦٩/١٢/٣١ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ص

(٢) إحصاء الإنتاج الصناعى السنوى ١٩٧٠ / ٦٩ - الجهاز المركزى نوفمبر ١٩٧٣ ص ٥٧.

(٣) تجارة الجملة فى القطاع الخاص - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - ١٩٧٣ ص ١

(٤) إحصاءات التشييد والبناء لمنشآت القطاع الخاص ١٩٧٢/٧١ ص ١

(٥) إحصاء مقومات النشاط الفندقى والبنسيونات - ١٩٧١/٧ - الجهاز المركزى أغسطس ١٩٧٤

٣- كبار الملاك الزراعيين :

وهى فئة تمتد أصولها إلى بقايا كبار ملاك الأرض الذين تم تحديد ملكيتهم بقوانين الإصلاح الزراعى ، بالإضافة إلى متوسطى الملاك الذين تمكنوا من زيادة أملاكهم الزراعية بما يصل أو يزيد عن ٥ فداناً.

وقد بلغ عدد كبار ملاك الأرض الزراعية فى نهاية الستينات وبداية السبعينات حوالى ٨ آلاف فرد يملك الواحد منهم ٥٠ فداناً فأكثر ويعملون معاً مساحة ٩٣٠ ألف فدان بنسبة ١٣٪ من جملة الأراضى الزراعية (٦)

٤- الرأسمالية المتوسطة :

ونقصد بها أساساً تلك الحلقة التى يدور فيها الأفراد من الرأسماليين الصناعيين والتجارىين من خارج أجهزة القطاع العام والأجهزة الحكومية الذين يقع وضعهم الاقتصادى والاجتماعى بين كل من الرأسمالية الكبيرة وفئات وشرائع الرأسمالية الصغيرة.

(أ) الرأسمالية الصناعية الوسطى:

وهى تلك الشريحة التى تعمل فى مجال الصناعة من خلال ملكيتها للمصانع التى يعمل بها بين ١٠-٤٩ عاملاً.

وقد بلغ عدد هؤلاء الرأسماليين مايزيد عن خمسة آلاف فرد (٢٨١١ ألف) يملكون مايقرب من أربعة آلاف مصنع يعمل بكل منها ١٠ : ٤٩ : عامل (عدد المصانع ٣٧٩٥ ألف) عام ١٩٧٠/٦٩ (٧)

(ب) الرأسمالية التجارية الوسطى:

وهم ملاك المحلات التجارية التى يعمل بها ٥ عمال فأكثر ، وقد بلغ عددهم ٣٤٤٨ ألف تاجر تجزئة ونصف جملة فى عام ١٩٧٠ (٨)

(٦) الكتاب الإحصائى السنوى ٥٢ - ١٩٨٨ ص ٧٨ - ٨٠ انظر كذلك د. محمود عبد الفضيل - التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى (٥٢ - ١٩٧٠) - الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٨ .
(٧) إحصاء الإنتاج الصناعى السنوى ٦٩ - ٧٠ الجهاز المركزى ص ٧٥ .
(٨) تجار التجزئة فى القطاع الخاص - الجهاز المركزى مارس ١٩٧٥ ص - ب

أى أن حجم الرأسمالية المتوسطة الصناعية والتجارية فى نهاية الستينيات وبداية السبعينيات كانت قد بلغت ٨٧٢٩ ألف فرد وهو عدد يزيد قليلاً عن حجم كبار الملاك الزراعيين ، ويزيد كثيراً بعدة آلاف - عن حجم الرأسمالية الكبيرة . ويمثل الصناعيون المتوسطون منهم عشرة أضعاف عدد أفراد الرأسمالية الصناعية الكبيرة الخاصة فى ذلك الوقت.

٥- الفئات الوسطى:

وهى تلك الفئات التى تجمع بينها نوع المهنة الواحدة كالأطباء والمهندسين والمحامين والمدرسين ومتوسطى الموظفين وكانت تلك الفئات فى ذلك الوقت تلحق فور تخرجها بنظام التكليف ووفق التزام الدولة بتشغيل وتوظيف الخريجين باحدى المصالح الحكومية وهيئات ومؤسسات وشركات القطاع العام والقطاع التعاونى ، وتتجه أعداد من بعض الفئات نحو العمل الخاص كالأطباء والصيادلة.

وقد بلغ عدد الموظفين من الدرجات الأولى والثانية والثالثة ٨٦٠ و ١٠١ ألف موظف متوسط (٩) بينما بلغ عدد الأطباء من هذه الفئة ١٥٠ ألف طبيب وبلغ عدد الصيادلة ٦٤٤ صيدلياً (١٠) فى عام ١٩٧٠/٦٩

٦- الرأسمالية الصغيرة:

أ - الحرفيون :

وهم أصحاب المصانع الصغيرة التى يعمل بكل منها بين (٢-٩ عمال) ويصنفون كصغار منتجين وقد بلغ عددهم فى بداية السبعينات ٣٩٤ ر ٧٩ ألف حرفى يملكون مايقرب من عددهم من المصانع الصغيرة (١١)

ب - صغار التجار:

وهم فئة تجار التجزئة وقد بلغ عددهم ٢٤٦٣٣٤ ألف تاجر تجزئة فى عموم البلاد عام ١٩٦٩/ ٦٨ (١٢)

(٩) إحصاء العاملين بالحكومة الجهاز المركزى ص ١

(١٠) إحصاء الخدمات الصحية - الجهاز المركزى - ص ٢٧

(١١) تعداد المنشآت لسنة ١٩٧٢ ص ٩٨

(١٢) تجارة التجزئة فى القطاع الخاص ١٩٦٩/ ٦٨ ص ب

ج - صفار المقاولين:

وقد بلغ عددهم (١٩٥ ر ٢) ألفين ومائة وخمسة وتسعين مقاولاً صغيراً يعملون في مختلف قطاعات المقاولات الصغيرة (١٣) أى أن الرأسمالية الصغيرة فى مجالات الصناعة الحرفية والتجارة والمقاولات بلغ حجم أفرادها فى ذلك الوقت ٣٢٧٩٢٣ ألف رأسمالى صغير فى بداية السبعينيات وقبل بداية انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى.

٧ - صفار الموظفين :

ويمثل أفراد هذه الفئة وضعاً يتميز بأنهم من أصحاب الأجر الثابت الذى تحدده درجات ولوائح القطاع الحكومى ، ولذلك لا يمكن وضعهم مع شرائح الرأسمالية الصغيرة بفتاتها الثلاث السابقة التى تحصل على دخلها من خلال آليات تحقيق الربح وتشغيل العمال.

وقد بلغ عدد صفار الموظفين ١٨٤٠٢٤٣ ألف موظف صغير يعملون بالهيئات الحكومية وملحقاتها (١٤)

٨- الفلاحون:

وهم حائزو خمسة أفدنة فأقل ممن يعملون بالانتاج الزراعى ويقيمون فى الريف ، وحتى ذلك الوقت كان هذا القطاع يتميز عن القطاعات الأعلى من حيازة خمسة أفدنة حيث كان قطاع حائزى خمسة أفدنة فأقل يمثل قطاعاً عائلياً ، زراعياً ، يمكن أن يطلق عليه قطاع من قطاعات الإنتاج السلمى الصغير ، ويضم هذا القطاع ٨٤٪ من الحيازات الزراعية الاجمالية ، وقد بلغ عدد الحائزين فيه ٣١٥٢ مليون فلاح يحوزون ٢٢٨٠ مليون فدان ، كما تميز هذا القطاع بزيادة نسبة حائزى أقل من فدان فيه ، حيث بلغ عددهم ٢٣٢٧ مليون حائز بنسبة ٧٣٪ من حائزى خمسة أفدنة فأقل بنسبة ٣٤٪ من المساحة التى يحوزها الفلاحون فى قطاع خمسة أفدنة أقل.

(١٣) إحصاء التشييد والبناء ، منشآت القطاع الخاص ١٩٧٢/٧١ ص ١

(١٤) إحصاء العاملين بالحكومة فى ١٩٦٩/١٢/٣١ ص ١

وتشير الإحصائيات الخاصة بالملكية الزراعية إلى زيادة عدد ملاك خمسة أفدنة فأقل بين بداية الخمسينيات وبداية السبعينيات بفضل قوانين الإصلاح الزراعى وتوزيع الأرض ، فملاك خمسة أفدنة فأقل قد ارتفع عددهم من ٢٦٤٢ مليون عام ٥٢ ملك إلى ٣١٣ مليون مالك عام ١٩٧٧ وزادت النسبة لجملة الملاك من ٩٤٣٪ إلى ٩٥٪ كما زادت المساحة التى يملكونها من ٢١٢٢ مليون فدان عام ١٩٥٢ إلى ٢٨٧٦ مليون فدان عام ١٩٧٧ وزادت نسبة المساحة من ٣٥٤٪ إلى ٥٢٪ فى نفس الفترة.

وبين ملاك خمسة أفدنة وحتى فدان زاد الملاك من ٨٠ ألف ملك عام ١٩٦١ إلى ٩٣ ألف ملك عام ١٩٧٨ ، وزادت المساحة من ٥٢٦ ألف فدان إلى ٦٠٩ ألف فدان فى نفس الفترة (١٥) وجدير بالذكر أن جملة المساحة التى وزعت على المعدمين حتى عام ١٩٧٠ كانت ٧١٤٢٠٨ ألف فدان وزعت على عدد ٣٤٦٩٤٦٩ ألف أسرة (١٦)

٩- العمال:

بلغ عدد عمال الصناعة التحويلية ٧٨٦٥٩ ألف عامل فى عام ١٩٧٢ وعمال التجارة والمطاعم والفنادق ٥١٨ ر ٤٣٠ ألف عامل ، وعمال الخدمات الاجتماعية والشخصية ١٩١٣٣٤ ألف عامل ثم عمال التمويل والتأمينات ٤١٢٨٩ ألف عامل (١٧) وتشير إحصائيات أخرى إلى أن عمال الصناعات التحويلية بلغ فى عام ١٩٧٠ نسبة ١٥٪ من إجمالى قوة

(١٥) الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٥٢ - ١٩٨٠ الجهاز المركزى - توزيع الملكية الزراعية ص ٦٤
٦٥. وانظر غزيد من تفاصيل القوى الاجتماعية فى الريف د. محمود عبد الفضيل - التحولات الاقتصادية والاجتماعية مصدر سابق - ص ٥١ - ٩٣ ، وكذلك محمد فرج - أزمة الانتماء - بين الفلاحين الفقراء والأرض الزراعية فى مصر - مجلة المنار للعدد الرابع ١٩٨٥ ص ٩٢ - ١٠٩ .
(١٦) الكتاب الإحصائى السنوى ٥٢ - ١٩٩٣ - الجهاز المركزى يونيو ٩٤ جدول رقم (٢ - ٢٣) ص

العمل وبلغ بذلك ١٧٢١١ مليون عامل صناعي. (١٨)
وتتداخل أوضاع عمال الزراعة مع حائزى الأرض الزراعية الفقراء ، وفي
أوائل السبعينيات بلغ حجم عمال الزراعة الدائمين ٧٦١ر٤ مليون بينهم
٨٠٪ عمالة عائلية و ١٥٪ عمالة بالأجر أى حوالى ١٥٠ر١٧٤ ألف عامل
زراعى أجير (١٩)

١٠. العمالة الهامشية:

وهى شرائح يطلق عليها تعبير العمالة الرثة وهى فئات هامشية تعيش
فى قاع المدينة ، ولا تعتبر جزءاً من الطبقة العاملة بأجر والمرتبطة بقطاع
الانتاج والخدمات المنظم ، وهى فئة تتألف من الباعة المتجولين وجامعى
القمامة والحمالين وخدم المنازل ، والفعلة والعتالين وغيرهم من الفئات
الهامشية.

ولا توجد بيانات تدل على حجمهم فى بداية السبعينات وإن كانت
بيانات تعداد السكان فى مصر لعام ١٩٧٦ ، يتبين منها إن هناك نحو
٤٠٠ ألف متكسب يتدرجون ضمن إطار فئة العمالة الرثة فى المدن المصرية
فى عام ١٩٧٦ (٢٠)

ثانياً: التكوين الاجتماعى فى مصر : بعد الانفتاح

منذ أن تم الإعلان عن سياسة الانفتاح الاقتصادى وإطلاق قوى السوق
وفتح الباب أمام الاستثمارات والمستثمرين المصريين والعرب والأجانب ،
جرت عمليات تقليب عنيفة وسريعة للتكوين الاجتماعى فى مصر ، ولاتزال
عمليات التقليب مستمرة ، فالعمليات التى تمت لإعادة الصياغة فى

(١٨) انظر د. محمود عبد الفضيل - التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية فى الوطن
العربى - منتدى العالم الثالث - ١٩٨٨ جدول تطور أعداد العاملين أجر فى الصناعة التحويلية (٧
- ٧٩) ص ١٢٤.

(١٩) د. فتحى عبد الفتاح - الناصرية وتجربة الثورة من أعلى - دار الفكر للدراسات والنشر -
القاهرة ١٩٨٧ - ص ٩٤

(٢٠) د. محمود عبد الفضيل - التشكيلات الاجتماعية - مصدر سابق ص ١٢٨.

السبعينيات والثمانينيات قد أنجزت مرحلة أولى ، أو أولى وثانية فى عمليات ترتيب البيت المصرى الجديد من الداخل ، ولعل المتتبع لما حدث فى تلك العمليات سوف يتكون لديه انطباع سريع حول جوع الرأسمالية المصرية للتجارة والسمسرة وكل ماينتج ربحاً سريعاً ، الأمر الذى جعل الكاتب المصرى الراحل أحمد بهاء الدين يطلق على ذلك الانفتاح الذى أظهر سلوك الرأسمالية المصرية فى السبعينيات والثمانينيات ، بأنه انفتاح سلاح مداح ، وجعل الكثير من السياسيين يصفون هذه الفئات الجديدة " بالطفيلية " ، تلك الفئات السمسارية والتجارية ، التى انطلقت فى السبعينيات والثمانينيات ، فقد ظهر تلازم واضح بين الأرباح المتحققة وانتشار ظواهر الجريمة والفساد ، وأمام الجموح التجارى ظهر التراجع فى الإنتاج السلعى ، وذلك فى صورة ضعف للطاقة الإنتاجية الزراعية والصناعية وانخفاض الوزن النسبى لهذه القطاعات فى الناتج المحلى ، فقد هبط معدل نمو الإنتاج الزراعى بين ٨٢ / ٨٣ ، ١٩٨٦/٨٥ من ٤١٪ إلى ٣٥٪ وهبط معدل نمو الإنتاج الصناعى والتعدين من ١١٫٨٪ إلى ٣٫١٪ وهبط معدل النمو فى قطاع التشييد من ٢٠٫٥٪ إلى ٣٥٪ (٢١) وبالنظر لاستثمارات الدولة فى القطاعات الانتاجية السلعية نجد انخفاض الوزن النسبى للإستثمارات فى القطاعات السلعية من ٥٩٫٧٪ فى الفترة (٥٩ - ٧١) إلى ٤٥٫٤٪ فى الفترة ٨١ / ٨٣ ، ويظهر ذلك أكثر بالنسبة للزراعة حيث انخفض الوزن النسبى من ١٩٫٣٪ إلى ١٠٫١٪ والصناعة من ٢٨٪ إلى ٣٢٫٢٪ فى نفس الفترة (٢٢) ، وليس هدفنا من هذه الدراسة إعادة انتاج التحليلات والدراسات الاقتصادية والمالية والإحصائية التى تعرضت للانفتاح الاقتصادى ، بل الاستناد إليها كمقاعدة انطلاق لرسم صورة

(٢١) أنظر فى ذلك: د. ابراهيم العيسوى - المأزق والمخرج - أزمة الاقتصاد المصرى وسبل مواجهتها
 - المكتبة السياسية - أمانة التحقيق بحزب التجمع مارس ١٩٨٧ ص ٢٢ ٢٥ ٢٦ ٢٧
 (٢٢) د. سعد حافظ - جليلة التطور الرأسمالى فى مصر - كتاب قضايا فكرية ١٩٨٦ ص ٢٦١

التكوين الاجتماعى وتحولاته ، فالأمر يظهر وكأن الدولة قد دخلت فى (سباق) مع شرائح الرأسمالية الجديدة حول تعظيم النشاط التجارى والخدمى.

وحقيقة الأمر أن جوع الفئات والشرائح الرأسمالية الجديدة سواء الصاعدة من بين صفوف الفئات والشرائح الدنيا والوسطى أو العائدة من الخارج كان يتفاعل معه جوع مشابه للاستثمار التجارى والترقى عند أعداد كبيرة تعيش بين صفوف الفئة البيروقراطية فى قمة البناء الطبقي ، الأمر الذى يفسر نسبياً انطلاق صيحات الانفتاح والخصخصة وآليات السوق من قمة سلطة الدولة ورجال وقيادات القطاع العام والأرستوقراطية العمالية ، والأمر ليس بعيداً عن حديث نهايات الستينات حول « الطبقة الجديدة » (٢٣) فال توافق فى السياسات والتوجهات بين الرأسمالية الجديدة الصاعدة ، والبيروقراطية بكل مافىها من صراعات وتقلصات ما عرف بقضايا الفساد - لم تكن أكثر من توافق لمحاولات التزاوج والاندماج بين فئة بيروقراطية تغير من دورها التاريخى السابق وتتكيف وتتدمج مع فئات وشرائح جديدة وجدت أنها لى تنطلق بسرعة صاروخية عليها أن تبحث عن قطاعات التصدير والاستيراد والتجارة وتجارة العملة والتوكيلات التجارية وأعمال المقاولات وغيرها كمرحلة أولى تتبعها مراحل أخرى تولدت وسوف تتولد سماتها الخاصة.

ولم تكن بقية عناصر التكوين الاجتماعى بعيدة عن التأثير بهذا الصعود الجديد للفئات والشرائح الرأسمالية القدية والجديدة ، فقد عكس سلوك تلك الفئات نفسه على قطاعات عديدة ، كما أن ذلك الصعود قد أشعل أيضاً وبالضرورة نار الأسعار فظهر التضخم كمرحلة محركة للفئات الدنيا وكأداة لصعود فئات وسطى إلى أعلى ، كأداة لإعادة توزيع الثروة ، كأداة للإفقار

(٢٣) أنظر فى ذلك حول تناقضات وانتقالات الفئة البيروقراطية عادل غنيم - النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة - دراسة فى التغيرات الاقتصادية والطبقية فى مصر ٧٤ - ١٩٨٢ . دار المستقبل العربى - القاهرة ١٩٨٦ - وانظر محمد فرج - أزمة الانتماء فى مصر - مجلة موقف - العدد الثانى - ١٩٨٤ .

والهبوط ، وأداة للثروة والصعود ، والأمثلة هنا بارزة في صعود صاروخي في شرائع تجار الذهب والصاغة وأصحاب الأراضي الحضرية وسماستها وأصحاب محلات السوبر ماركت وكبار تجار العملة ، وهكذا تقدمت الرأسمالية التجارية الصفوف مكاناً ومكانة ، كأهم الشرائع وأكثرها حيازة للثروة وضجة وضجيجاً في المجتمع ، كما تقدمت كنموذج للثراء السريع أمام فئات الرأسمالية الوسطى والحرفيين والعمال والفلاحين ، أى تقدمت كأداة لتفتيت البناء الطبقي وتشويه الوعي الطبقي ، وخلال عشر سنوات من ٧٤ - ١٩٨٤ كانت الملامح الأساسية لعناصر التكوين الاجتماعي الجديد قد بدت في تمام وضوحها وتبلورها بفعل آليات الانفتاح الجديدة ، وحتى لا تستطرد في إعطاء نماذج للتحويلات توضح عمقها واتساعها فلنترك صورة التكوين الاجتماعي نتحدث عن نفسها .

لقد أصبحت العناصر الأساسية للتكوين الاجتماعي يعد الانفتاح الاقتصادي كالتالى:

١- الرأسمالية الكبيرة

١-١ الرأسمالية التجارية

وهى شريحة انفتاحية تطورت بعض عناصرها وانطلقت واتسعت من كبار تجار الجملة السابقين بعد أن تقدمت على الشرائع الأخرى وتضاعف عددها ، والتحققت بها شرائع جديدة تماماً أو شرائع قافزة من عناصر الرأسمالية الوسطى التى كانت قائمة قبل الانفتاح ، وتتكون جماعاتها من:

(أ) تجار الجملة:

حيث ارتفع عددهم من حوالى ٣٥١٢ ألف تاجر عام ١٩٧٠/٦٩ حتى وصل العدد فى عام ١٩٨٥ إلى ٨٥٥٦ ألف تاجر جملة (٢٤) ويضاف إلى هذا العدد أصحاب محلات السوبر ماركت للبقالة ومحلات بيع الأحذية

(٢٤) تجارة الجملة فى القطاع الخاص ١٩٨٥/٨٤ - الجهاز المركزى ص ٣

ومعارض السيارات التى بلغت ٥٠٠ ألف محل ، حيث ارتفعت أسعار تلك المحلات نفسها فى ظل التضخم الانفتاحى ، وكبار تجار الذهب والمجوهرات التى ارتفعت أسعار مايلكونه من ذهب فى صورة قفزات صاروخية من أقل من ٣ جنيهات ثمن الجرام الذهب فى ١٩٧٠/٦٩ إلى ١٢ جنيه للجرام فى أواسط الثمانينات إلى حوالى ٤٠ جنيه للجرام فى التسعينات.

وقد بلغ عدد كبار تجار الذهب فى عام ١٩٨٥ - ٥٠ ألف تاجر (٢٥)
ب - أصحاب مكاتب الاستيراد:

فقد قفز عدد مكاتب الاستيراد بعد الانفتاح من حوالى ٣٨٢٧ ألف مكتب عام ١٩٧٤ إلى حوالى ٧٥٠٠ ألف مكتب عام ١٩٨٢ أى زيادة ١٩٥٪ فى أقل من ١٠ سنوات.

ج - الوكلاء التجاريون:

وهم أصحاب توكيلات السيارات والملابس والأدوات الكهربائية والمنزلية وتوكيلات السجائر والعطور والموبيليا ، الذين يرتبطون بالمنتجين الأجانب ويجلبون هذه السلع للسوق المحلى ، وقد بلغ عددهم حوالى ٣٠٠٠ آلاف وكيل تجارى فى عام ١٩٨٢ ، وتعود الأصول الاجتماعية لأصحاب التوكيلات التجارية إلى مصدرين أولهما من أصحاب التوكيلات التى أمتعت عام ١٩٦١ ، ممن نجحوا فى نقل مكاتبهم للخارج ، ثم عادوا مرة أخرى بعد الاعلان عن سياسة الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤ ، والبعض ممن تعاملوا مع القطاع العام فى المجالات المتصلة بالتجارة الخارجية أو ارتبطوا أو عملوا فى أجهزة القطاع العام والأجهزة الحكومية وأصبحوا من الوافدين الجدد إلى صفوف الوكلاء والوسطاء والسماسرة معتمدين على نفوذهم السياسى وصلاتهم بالجهاز التنفيذى (٢٦)

(٢٥) جمال الشراوى - تحقيق أولى فى مسألة المليونيرات قضايا فكرية - الكتاب الأول ص ٨٩
(٢٦) د. محمود جاد - التركيب الطبقي للمدينة المصرية فى العصر الحديث - مكتبة النهضة المصرية - الطبعة الأولى ١٩٩٤ - ص ١٢٥ ١٢٦.

د - كبار تجار العملة :

وهى شريحة تجارية ظهرت بصورة معينة وأثرت ثراء كبيراً وتحول بعض أفرادها بما حققه من ثروة إلى مجالات تجارية أخرى وشركات توظيف الأموال . واستمر الآخرون فى صورة مكاتب الصرافة التى أخذت وضعاً رسمياً بعد تقنين إنشاء مكاتب الصرافة ، والحديث هنا يدور حول الصورة الأولى لما لها من دلالات فى التحول فى التكوين الاجتماعى قبل وبعد الانفتاح ، فقد نشأ القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ ليسمح للأفراد بحيازة النقد الأجنبى دون السؤال عن مصدره ، واستثماراً لذلك ظهر فى مصر فى منتصف الثمانينات العشرة الكبار لتجارة العملة ، يحددون السعر ويصل ربحهم السنوى إلى ٥٠٠ مليون جنيه.

وجاء أفراد تجارة العملة وسماستها من أصول مهنية متباينة ، وقد أوضحت قائمة الخمسة والخمسين الذين تم القبض عليهم فى قضية الإحتجار فى العملة فى ١٩٨٤/٢/٢٨ تلك الأصول المتنوعة ، فقد كان ٩ من هؤلاء الأفراد من أصحاب شركات الاستيراد والتصدير ، و٢٤ فرداً من أصحاب البوتيكات و٧ جواهرجية ، واثنتان من أصحاب أكشاك السجائر ، واثنتان مكوجية ، ويقال واحد ، وطبيبان وواحد محاسب ، وخمسة أفراد ينتمون إلى مهن متنوعة وثلاثة غير مصريين.

ولاتختلف الأصول المهنية لسماسة هذه التجارة - والذين يقدر عددهم بحوالى ٢٥٤ سمساراً عام ١٩٨٣ - عن تنوع الأصول الاجتماعية والمهنية للتجار أنفسهم (٢٧)

هكذا أسفرت تحولات عشر سنوات من الانفتاح عن تبلور وأسمالية تجارية يزيد عدد أفرادها الكبار عن ٢٣ ألف فرد يعملون فى مجالات تجارة الجملة والاستيراد والتصدير وتجارة الذهب وتجارة العملة ، وتميزت بالقدرة

(٢٧) د. محمود جاد - التركيب الطبقي - نفس المصدر ص ١٢٧ وأيضاً عادل غنيم - النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة - مصدر سابق ص ٣٩.

على جذب طبقات وفئات المجتمع نحو نموذجها التجارى المرتبط بالسلع الأجنبية ، وقد تمكنت هذه الرأسمالية من التزاوج مع عدد من أفراد الفئة البيروقراطية المهيمنة على السلطة ممن عملوا معها فى مجال التوكيلات ، كما تمكنت من الامتداد فى المجتمع نحو الوسط والقاع عبر الرأسمالية التجارية الوسطى التى تمثل قاعدتها المتسعة فى المجتمع.

١-٢- رأسمالية المقاولات والنقل والفندقة:

كان نظام رأسمالية الدولة الوطنية قد أبقي على جانب من شركات المقاولات للعمل مع وضع حد أعلى لتعامل كل منها مع القطاع العام ، على ألا يزيد حجم هذا التعامل عن ٣٠ ألف جنيه سنوياً ، ثم زيد هذا الحجم بحيث لا يزيد عن ١٠٠ ألف جنيه وفقاً للقانون ٣-١٢ لسنة ١٩٦٦ . وجاء القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الذى عدل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ليسمح لأول مرة لرأس المال المحلى والعربى والأجنبى بنشاط التعبير والمقاولات ، وفى عام ١٩٧٨ ألغى الحد الأقصى المفروض للتعامل الأمر الذى ضاعف حجم التعاملات فى المشروعات التى يعمل بها قطاع المقاولات الخاص ، وفتح شهية أفراد الرأسمالية التجارية والبيروقراطية للانضمام إلى صفوف رأسمالية المقاولات.

وبالنسبة لكبار المقاولين ارتفع عددهم من ١٣٣٧ ألف مقاول عام ١٩٧٢/٧١ إلى حوالى ١٩١١ ألف عام ١٩٨٣/٨٢ قاموا بتنفيذ ٤٧٠ عملية بلغت قيمتها الإجمالية مليار و ١٢٠ مليون و ٧١٨ ألف جنيه (٢٨) ومع كبار المقاولين برزت شريحة كبار أصحاب شركات النقل ، ممن يملك الواحد منهم شركة نقل كبيرة تملك ١٠ سيارات فأكثر لنقل البضائع ، وقد بلغ عددهم حوالى ١٥ ألف فرد يسيطرون على نسبة كبيرة من جملة سيارات النقل التى يملكها القطاع الخاص فى مجال نقل البضائع ، حيث

(٢٨) إحصاءات التشييد والبناء - منشآت القطاع الخاص ١٩٨٣/٨٢ ص ٤٠١ وعادل غنيم النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة ص ٣٤٨.

بلغت جملة تلك السيارات ١٣١,٥٠٣ ألف سيارة فى عام ١٩٨٢ (٢٩) كما تمكن أفراد الرأسمالية الفندقية الكبار من ملكية ٢٧٧ فندقاً وبنسبياً من الدرجة الثانية فأعلى من بين ١١٥١ فندقاً وبنسبياً يملكها القطاع الخاص فى ١٩٨٥/٨٤ ، وحققوا أرباحاً مالية بلغت ٢٥١,٧٨٠ مليون جنيه فى ذلك الوقت (٣٠)

وبرزت فى هذا المجال شريحة كبار منتجى السينما والفديو والكاسيت وتداخلت هذه الشريحة وتزاوجت مع شرائح المقاولات وغيرها ، حتى بلغت حوالى ٧ آلاف منتج مع ملكية حوالى ١٤٠ دار سينما و ٣٠ مسرح بالإضافة إلى أصحاب الكازينوهات والملاهى الليلية (٣١)

١-٣- الرأسمالية البيروقراطية:

بتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى وإنتاجها للأوضاع الاقتصادية والطبقية الجديدة لم تعد الفئة البيروقراطية العليا منفصلة بتوجهات خاصة قيادية كما كانت فى الستينيات فى ظل نظام رأسمالية الدولة الوطنية ، بل أصبحت بقيادتها لسياسات وإجراءات الانفتاح الاقتصادى فى وضع التزاوج والاندماج مع رأسمالية القطاع الخاص والاستثمارى.

وعلى الرغم من أنها ظلت من الزاوية الاقتصادية تهيمن بحكم وظائف أفرادها على أكبر القطاعات الاقتصادية والإدارية الممثلة لشركات القطاع العام ، إلا أنها بحكم توجهات سياساتها وأيديولوجيتها الانفتاحية والتخصيصية كانت قد بدأت الدخول فى عملية اندماج تاريخى عبر القطاعات الاستثمارية والمشتركة.

فلم يأت عام ١٩٨٥ إلا وبلغ عدد الشركات المشتركة التى شارك فيها القطاع العام ٢٤٦ شركة بلغ جملة رأسمال القطاع العام فيها ١١٤٠

(٢٩) إحصاءات عربات النقل حسب الموقف فى ٣١ ديسمبر ١٩٨٢ ص ٧

(٣٠) مقومات النشاط الفندقى والبنسبونات فى القطاعين العام والخاص ١٩٨٥/٨٤ ص ٤

(٣١) الإحصاءات الثقافية - ١٩٨٥ ص ٣٠ ، وجمال الشرقاوى - مسألة المليونيرات - قضايا فكرية

مليون جنيه (٣٢) وبآليات متعددة قطاعية وفردية ، دخل أفراد الرأسمالية البيروقراطية من قيادى القطاع العام والدولة فى عمليات الاستثمار الرأسمالى أفراداً وجماعات ، ومع عدم إهمال صفة التزاوج المذكورة وصل عدد أفراد الرأسمالية البيروقراطية حوالى ٣٦ ألف فرد فى منتصف الثمانينات منهم حوالى ٣٨-٢٤ ألف فرد يمثلون مختلف رجال السلطة التنفيذية بالإضافة إلى ٨٣٠ ألف فرد من مستويات الإدارة العليا فى أجهزة الدولة والقطاعين العام والحكومى (٣٣)

١-٤- الرأسمالية الصناعية

بينما كان حصان الرأسمالية التجارية جامعاً يشبع جوعه للتجارة والسمسرة والمقاولات وغيرها ، كان حصان الرأسمالية الصناعية الخاصة فى حالة دوار تجعل خطوه وثيداً ومضطرباً ، فلم تزد أعداد المصانع التى يملكها القطاع الخاص فى الفترة بين ٧١/٧٢ - ٨٢/١٩٨٣ إلا بما يقترب من ٣٧ مصنعاً متوسطاً (١٠ أعمال فأكثر) حيث زاد عدد المصانع المذكورة من ٤٩٣٧ مصنع عام ٧٠/٧١ إلى ٤٩٧٤ مصنع ، ولم يتحرك عدد المصانع (٥٠ عامل فأكثر) حيث ظل فى حدود ١١٤٢ مصنعاً ، ولم تزد بذلك أعداد الرأسماليين الصناعيين عن ٥٣٠ رأسمالى كبير (٣٤) فى ذلك الوقت.

١-٥- ملاك الأراضي والعقارات الكبار.

لم يتحرك عدد كبار ملاك الأراضي الزراعية (٥٠ فدان فأكثر) فى تلك الفترة وكانوا قد بلغوا ٨ آلاف فرد يشكلون حوالى ٣٪ لإجمالى الملاك ، ويملكون ١٣٪ من إجمالى المساحة عام ١٩٨٥.

(٣٢) د. فؤاد مرسى - مصير القطاع العام فى مصر - مركز البحوث العربية ٧٨ ص ٥٨

(٣٣) التعداد العام للسكان والإسكان والنشاطات ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ص ٢١١.٧

(٣٤) د. محمود جاد - التركيب الطبقي - مصدر مذكور ص ١٢٩ إحصاء الإنتاج الصناعى السنوى

٨٢/٨٢ - سبتمبر ١٩٨٨ ص ٤٢.

أما كبار ملاك العقارات الذين يملك الفرد منهم عمارات عشرة طوابق فأكثر فقد بلغ عددهم ١٥٠ ألف في أوائل الثمانينات. (٣٥)
وجدير بالذكر أن ملكية العقارات لا تكون بالضرورة شرائع اجتماعية خاصة منفصلة عن بقية أفراد الرأسمالية الكبيرة - أو المتوسطة فهي غالباً ما تظهر متشابكة مع الأنشطة الرأسمالية في التجارة والنقل وغيرها.

٢- الرأسمالية المتوسطة

٢-١ الرأسمالية التجارية الوسطى:

وهم تجار نصف الجملة وتجار التجزئة النشيطين الذين بلغ عددهم ١٥ ألف تاجر عام ١٩٨٦ وهذا معناه أن عدد هذه الشريحة قد تضاعف ثلاث مرات تقريباً حيث كان عددهم ٣٤٤٨ ألف عام ١٩٦٩/٦٨ . علماً بأن هؤلاء الـ ١٥ ألف تاجر متوسط هم شريحة نشطة من بين ١٢٦٥٢٥ ألف تاجر تجزئة في أنحاء مصر عام ١٩٨٦ (٣٦)

بالإضافة إلى شريحة فندقية وسطى تملك حوالي ٩٢٤ فندقاً شعبياً من بين عدد ١٠١٥١ ألف فندق يملكها القطاع الخاص عام ١٩٨٥/٨٤ (٣٧)

٢-٢ الرأسمالية التجارية في مجال الصيدلة:

وهي شريحة هامة تنتمي للرأسمالية التجارية ويمتلك أو يعمل بها فئة الصيادلة الأمر الذي يجعل من هذه الفئة الصيدلية في وضع انتماء لمجال الاستثمار التجاري مع انتمائها للفئات الوسطى . وتمتلك هذه الشريحة المتوسطة حوالي ٧٩٥٣ ألف صيدلية في أنحاء الجمهورية في عام ١٩٨٦ يملكها أو يعمل بها ما يقارب هذا الرقم ، أي حوالي ٧٩٥٣ ألف صيدلي (٣٨)

(٣٥) الكتاب الإحصائي السنوي لجمهورية مصر العربية ١٩٨٨-٥٢ ص ٨٩.

(٣٦) العاملون أجهزة الحكومة والطاع العام بالعينة حسب الموقف في ١٩٨٦/٦/٣٠ ص ٢١٥

(٣٧) إحصاء مقومات النشاط الفندقى والبنسيرات في القطاعين العام والخاص ١٩٨٥/٨٤ ص ١٣٠

(٣٨) التعداد العام للسكان والمنشآت ١٩٨٦ - إحصائى الجمهورية ص ٢٥١.

٢-٣ الرأسمالية الصناعية الوسطى :

وهم شريحة الرأسماليين الصناعيين ملاك المصانع التى يعمل بها بين (١٠ - ٤٩ عامل) وقد زاد عددهم من ٢٨١ر٥ ألف رأسمالى صناعى متوسط عام ٦٩/١٩٧٠ إلى ٧٢٢ر٥ ألف رأسمالى صناعى متوسط عام ١٩٨٢/١٩٨٣ بزيادة طفيفة بلغت ١٤١ رأسمالى جديد ، وزادت ملكيتهم لمصانع فى نفس الفترة من ٣٧٩٥ر٢ ألف مصنع عام ٦٩/٧٠ إلى ٨٣٢ر٣ ألف عام ٨٢/٨٣ بزيادة ٣٧ مصنع متوسط فقط (٣٩)

٢-٤ الرأسمالية الزراعية الوسطى :

وهى شريحة من الرأسماليين الزراعيين العاملين فى مجال الإنتاج الزراعى خاصة من بين ملاك وحائزى من ٥ - ٢٠ فدان وهم يتميزون بالقدرة على استخدام الميكنة الزراعية مع تشغيل العمل المأجور ، ولعل التطورات التى حدثت لهذه الشريحة تتمثل فى التوسع فى استخدام الآلات الزراعية ذلك التوسع الذى زاد بدرجة كبيرة بعد انتشار ماكينات الرى والحراث والبذر ، وقدرتهم على الدخول المغامر فى إنتاج الحضر مع ملكية الحدائق المثمرة ، وهى شريحة يصل عددها إلى ١٣٣ ألف مالك يملكون ٣٦-١ مليون فدان (٤٠)

٣- الطبقة الوسطى:

ونقصد بها جملة الفئات المهنية من أطباء ومحامين ومهندسين وموظفين بالحكومة والقطاع العام وعاملين بالانتاج الفكرى والذهنى كأساتذة الجامعات والكتاب والمؤلفين والصحفيين ومن فى حكمهم ، وقد حدثت عمليات تقليب وتغيير فى الأوزان النسبية لفئات هذه الطبقة بتأثير سياسات وإجراءات الانفتاح . وكمثال على ذلك نرصد أوضاع هذه الطبقة من خلال الأمثلة التالية:

(٣٩) إحصاء الإنتاج الصناعى السنوى ٨٢/٨٣ - الجهاز المركزى ص ٤١
(٤٠) الكتاب الإحصائى السنوى ٥٢ - ١٩٩٣ الجهاز المركزى يونيو ١٩٩٤ ص ٩٨

١-٣ الفئات العليا من الطبقة الوسطى:

ونقصد بهم كبار أصحاب المهن الحرة الذين صعدوا كفتة متميزة بفضل الارتفاعات الصاروخية فى الأسعار والاستفادة من إجراءات الانفتاح.

وكمثال لذلك ظهرت شريحة من كبار الأطباء يبلغ عدد أفرادها ٥ آلاف طبيب كبير يمثلون عشر (١٠/١) عدد الأطباء الحضريين الذين بلغ إجمالهم حوالى ٥١ ألف طبيب عام ١٩٨٦.

وشريحة من كبار المحامين بلغ عددهم ٣٠٠ محامى كبير من بين ٣ آلاف محام فى عام ١٩٨٦.

وحوالى ٧٠٠ مهندس كبير من أصحاب مكاتب الاستشارات الهندسية يملكون حوالى ٧٠ مكتب هندسى فى ١٩٨٦.

ومن بين حوالى ٦٤٥٢ ألف فنان صعد حوالى ٤٠٠ فنان كبير فى مجالات فن الموسيقى والفناء والتمثيل عام ١٩٨٦ (٤١) كما يمكن تصور وجود أعداد مماثلة بين ٣٠٠-٧٠٠ مكتب محاسبة خاص يملكها نفس العدد من كبار المحاسبين.

٢-٣ الفئات الوسطى من الطبقة الوسطى:

وهى الفئات التى كانت قبل الانفتاح وفى ظل نظام رأسمالية الدولة الوطنية تحظى باستقرار وظائفها مع امتلاكها لمكانة قيادية فكرية قبل هجوم الشرائح الرأسمالية التجارية وغلبة مكانة الثروة والامتلاك ، وتتصف هذه الفئات عدداً بالاتساع المستمر من خلال تدفق الخريجين من الكليات الجامعية العملية والنظرية.

ومن بين الفئات الوسطى نجد أن أساتذة الجامعات والمعاهد العليا قد بلغ عددهم فى عام ١٩٨٦ حوالى ٢٨٨٨٠ ألف أستاذ.

وبلغ عدد القضاة حوالى ٤٤٧٤ آلاف قاضى ومستشار ووكيل للنائب العام وشاغل لوظائف مجلس الدولة والنيابة الإدارية.

(٤١) التعداد العام للسكان ١٩٨٦ من ٢١٦ ، ٢٥١ .

وبلغ عدد الصحفيين ٦٥٧٥ ألف صحفى ومزاوِل للكتابة الصحفية إضافة إلى ١٣٥ ر . كاتباً يزاولون التأليف والنقد ، وتصل هذه العينة من الفئات الوسطى بدون أمثالهم من الأطباء والمحامين والمحاسبين والمدرسين وغيرهم إلى حوالى ٦٤-٤٠ ألف فرد (٤٢)

٣-٣ فقراء الطبقة الوسطى:

وهم أساساً الموظفون فى الأرض ، من فئات العاملين بأجر محدود ومحدود فى الوظائف الحكومية والوزارات وهيئات القطاع العام ، وينتمى هؤلاء الموظفون لتلك الفئات التى جاز عليها زمان الانفتاح ودفع بها نحو القاع وبعد أن كانت مثل هذه الوظائف الحكومية تحقق استقراراً وأماناً للطبقة الوسطى فى يومها ومستقبلها ، أصبحت مجالاً واسعاً لإحصائيات الفقر والفقراء فى مصر.

حيث تصل هذه الفئات إلى حوالى ٤ مليون فرد عام ١٩٨٦ من بينهم ٦٤٩ر٦٥٥ر٣ مليون موظف بالدرجة الأولى فأدنى بالحكومة والقطاع العام والوزارات والهيئات العامة.

بالإضافة إلى صغار المهندسين الذين بلغ عددهم ٤٨ ألف مهندس بالحكومة والوزارات ، وحوالى ٥٠ ألف طبيب حديث التخرج يعمل فى المستشفيات الحكومية ومصالحها. وكذلك حوالى ٢٤٦ر٣٥١ ألف من فئات متنوعة أخرى (٤٣) ويتدفق إلى فئات فقراء الطبقة الوسطى عدة آلاف سنوياً من خريجي الجامعات والمعاهد العليا لا يجدون أمامهم مجالات عمل فيضافون إلى جيش البطالة.

٤- الرأسمالية الصغيرة:

وهى طبقة قاعدية من الرأسماليين الصغار ، تمارس عملها الاستثمارى الإنتاجى والتجارى فى مجالات الصناعات الحرفية وتجارة التجزئة والمقاولات.

(٤٢) التعداد العام للسكان المجلد الأول - الجزء الثانى ص ٢١٦-٢٥١

(٤٣) العاملون الدائمون أجهزة الحكومة والقطاع العام حسب الموقف فى ١٩٨٦/٦/٣ ص ١٨ ، ٢١ والتعداد العام للسكان ١٩٨٦ ص ٨-٢٣٥.

٤-١ الحرفيون الصناعيون:

وهم المنتجون من مالكي مصانع يعمل في الواحد منها (٢-٩ عمال) (٤٤) وقد زاد عدد هؤلاء الحرفيين زيادة طفيفة من ٧٩,٣٩٤ ألف عام ٦٩/ ١٩٧٠ إلى حوالي ٨٧,٣٣٤ ألف حرفي عام ٨٢/ ١٩٨٣ (٤٥)

٤-٢ صغار التجار:

وهم تجار التجزئة الذين سعد من بينهم عدد من التجار النشيطين لمستوى الرأسمالية المتوسطة فتبقى منهم حوالي ٢٠٠ ألف تاجر تجزئة في ٨٢/ ١٩٨٣ بعد أن كانوا حوالي ٢٤٦,٣٤٤ تاجر تجزئة عام ٦٨/ ١٩٦٩ والعدد الجديد لتجار التجزئة يزيد عن ذلك العدد لصغار التجار في الحضر الذي كان يبلغ حوالي ١٧٩ ألف تاجر حضري في عام ١٩٦٨/ ١٩٦٩ (٤٦)

٤-٣ صغار المقاولين:

وقد سعد من بينهم أو أقلس حوالي ١٠٠ ألف مقاول بين عامي ١٩٦٩ - ١٩٨٣ وأصبح عدد صغار المقاولين في عام ٨٢/ ١٩٨٣ حوالي ١٨٨ ألف مقاول صغير (٤٧)

٥- العمال

بينما أشار تعداد عام ١٩٧٦ إلى تطور عدد المشتغلين من ٦ سنوات فأكثر من ٧,٧٢٧ مليون عام ١٩٦٠ إلى حوالي ١٠,٢٥٨ مليون مشتغل ، فقد أشار تعداد ١٩٨٦ إلى زيادة عدد المشتغلين حتى بلغ عددهم حوالي ١٢,١٤٨ مليون نسمة.

(٤٤) ثم بعد التطورات التكنولوجية الجديدة سوف يفضل التعامل مع مثل تلك المصانع من لا يعمل فيها أكثر من ٤ أو ٥ عمال لتكون مصانع الحرفيين من يعمل بها من (٢ - ٥ عامل) .

(٤٥) إحصاء التشييد والبناء ، منشآت القطاع الخاص ٨٢/ ٨٣ ص ٤٢١ .

(٤٦) نفس المصدر السابق ، أنظر الدكتور / محمود جاد - التركيب الطبقي في المدينة المصرية المعاصرة مصدر سابق ص ١٣٣ .

(٤٧) نفس المصدر السابق .

وفي نفس الوقت أشارت نفس التعدادات إلى تطورات جملة المشتغلين بين أعوام ١٩٦٠ و١٩٧٦ وبحسابات عدد العاملين بأجر يتبين أن عدد العاملين بالزراعة قد تطور من ٧٠-٤٠ مليون مشتغل بالزراعة وصيد البحر عام ١٩٦٠ إلى ٨٨١ مليون عام ١٩٧٦ ، ولكن عددهم تناقص حتى وصل إلى ٥٦٧ مليون مشتغل عام ١٩٨٦ .

وأن العاملين بخدمات المجتمع العامة والخدمات الاجتماعية قد تطور من ٣٦٩ مليون عام ١٩٦٠ إلى ١٨٦٨ مليون عام ١٩٧٦ ثم قفز إلى ٢٦١٥ مليون عام ١٩٨٦ .

وفي نفس الوقت نجد أن العاملين بالانتاج والتشغيل ووسائل النقل قد تطور من ٣٣٦ مليون عام ١٩٦٠ إلى ٥٨٠-٢ مليون عام ١٩٧٦ ثم إلى ٧٥٩ مليون عام ١٩٨٦ .

وأن عمال الانتاج بأجر في هذا المجال قد تطور من ٧٨٠ ألف عامل عام ١٩٦٠ إلى ٢٠١ مليون عامل عام ١٩٧٦ إلى ٦١١ مليون عامل عام ١٩٨٦ .

وكان عمال الصناعة التحويلية قد تطور من:

٤١٦ ألف عامل عام ١٩٦٠ إلى ٨٠ ألف عام ١٩٧٦ بنسبة ارتفاع تقترب من ٩٢٪ كما وصل عدد أفراد عمال الصناعة التحويلية إلى ٨٦٠ ألف عامل صناعي عام ١٩٨٦ بزيادة ٦١ ألف عامل في عشر سنوات وبنسبة زيادة تصل إلى ٧٦٪ فقط (٤٨)

وتشير النسب المثوية لقوة العمل إلى أنه بين عامي ١٩٧٦ - ١٩٨٦ تناقصت النسبة المثوية لقوة العمل في الزراعة من ٤٣٪ عام ١٩٧٦ إلى ٣٥٪ عام ١٩٨٦ ، وارتفعت قوة العمل في الصناعة من ١٦٪ عام

(٤٨) الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٩٢ - ٥٢ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - مصر -
يونيو ١٩٩٤ جدول (١-٢٤) ، جدول (١-٢٥) التوزيع العددي للمشتغلين (٦ سنوات فأكثر) ولل توزيع
العددي للسكان (١٥ سنة فأكثر) ص ٤٧، ٤٨، ٤٩.

١٩٧٦ إلى ١٨٠٢٪ عام ١٩٨٦ أما في الخدمات فقد ارتفعت نسبة قوة العمل من ٣٩٠٨٪ عام ١٩٧٦ إلى ٤٦٠١٪ عام ١٩٨٦ (٤٩)

٦- المهشرون والبطالة:

لم يكن النظام الاقتصادي بأجهزته الحكومية والخاصة والاستثمارية في ظل توجهاته التجارية - تلك التي أضعفت التوجه نحو زيادة الاستثمارات الصناعية والزراعية كمحاولات قادرة على استيعاب التدفقات السنوية لقوة العمل - بقادر على محاصرة اتساع جيش العاطلين عن العمل ، فضلاً عن تطوير أوضاع العمالة الهامشية وجذبها إلى دولا ب العمل المنتج.

فمن بين الأعداد الكبيرة التي تخرجت من المدارس المتوسطة ومن الكليات الجامعية العملية والنظرية ، وغيرهم من غير المتعلمين الذين يصلون إلى سن العمل مبكراً لم تتمكن القطاعات الحكومية الاستثمارية العامة والخاصة والأجنبية بين ٧٦ - ١٩٨٦ من استيعاب أكثر من ١٧٠٩ مليون مشغل . ذهب أغلبه إلى القطاع الحكومي بنسبة ٤٤٤٪ أي حوالي ٧٥٩ ألف مشغل ، ولم تستقبل شركات القطاع العام أكثر من ٣٢٣ ألف مشغل بنسبة ١٨٠٩٪ من جملة المشغلين المستوعبين في عشرة أعوام استوعبته في الفترة بين ٧٦ - ١٩٨٢ ، وتوقفت عن التوظيف بعد ذلك ، بينما استوعب القطاع الخاص والأجنبي بكل ضحيجه وغباره في تلك السنوات ما لا يزيد عن ٦٢٧ ألف مشغل بنسبة ٣٦٧٪ (٥٠)

وبينما تم استيعاب وتشغيل هذا المليون و ٧٠٩ ألف مصرى في عشرة سنوات حتى عام ١٩٨٦ بلغ عدد المتعطلين عن العمل في نفس العام ١٤٣٠ مليون فرد بنسبة ١٠٧٪ من حجم قوة العمل في ذلك الوقت وتصل نسبة الشباب إلى حوالي ٣٠٣٪ من حجم المتعطلين ، ووصل معدل البطالة في الحضر ١٢٪ وفي الريف ٩٢٪ في عام ١٩٨٦ (٥١)

(٤٩) تقرير التنمية البشرية - معهد التخطيط القومي عام ١٩٩٤ ص ١٣٢.

(٥٠) تقرير التنمية البشرية - مصر - معهد التخطيط القومي ١٩٩٤ ص ٦١

(٥١) نفس المصدر السابق - جدول الممران السرى ص ١٢١ - وحول البطالة ص ١٣٣ الكتاب

الاحصائي السنوي ٥٢ - ١٩٩٣ الجهاز المركزي بونير ١٩٩٥ - ١١

كما أنه من بين العاملين وغير العاملين الذين لم يلتحقوا بعمل بعد فى ذلك الوقت بلغ عدد المهاجرين للعمل خارج مصر ٢٢٥٠ مليون نسمة عام ١٩٨٦ (٥٢)

ومن قوة العمل والمشتغلين من السكان بلغ عدد أفراد العمالة الهامشية الذين يعملون فى قاع المصالح من السعاة والباعة الجائلين وغيرهم ١٤٢٨ مليون مهشم عام ١٩٨٦ (٥٣)

وبلغ عدد الذين يعيشون فى فقر مدقع حوالى ٤١٥ مليون مواطن بينهم ٢٢٦ مليون من سكان الريف (٥٤)

ثالثا : الطواهر الطبقيّة والثقافيّة للانفتاح والهجرة والاصلاح الاقتصادي

تفاعلت الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية للانفتاح والإصلاح الاقتصادي والمخصصة التي بدأت كاتجاهات رسمية للدولة منذ عام ١٩٧٤ ومازالت ممتدة فى السبعينات والثمانينات والتسعينات مع ظاهرة التوسع فى هجرة القوى العاملة إلى بلاد النفط لينتجا معاً عدة ظواهر طبقية وثقافية لها أكبر الأثر على التكوين الاجتماعى فى مصر.

فبينما كانت عشر سنوات من الانفتاح من أواسط السبعينات إلى أواسط الثمانينات قد قدمت الصورة الأساسية لفئات وطبقات وشرائح التكوين الاجتماعى بعد الانفتاح كما ظهرت فى الفقرة السابقة من الدراسة جاءت السنوات العشر التالية من أواسط الثمانينات إلى أواسط التسعينات لتدعم عناصر النمط الجديد للتكوين الاجتماعى فى صورة صعود للقطاعات التجارية والصناعية والاستهلاكية ، بىروز وصعود الطبقة

(٥٢) الكتاب الإحصائى السنوى ٥٢ - ١٩٩٣ الجهاز المركزى بونير ١٩٩٤ ص ١١
(٥٣) د. سجد حافظ - الطبقة العاملة ماهيتها وخصائصها الهيكلية - قضايا فكرية الكتاب الخامس مايو ١٩٨٧ ص ٣١.
(٥٤) تقرير التنمية البشرية مصدر مذكور ص ١٢١.

الرأسمالية التجارية والمقاولاتية وانخراط الفئة البيروقراطية بالتزاوج والاندماج مع عناصر الرأسمالية الكبيرة ، وتحول فى دور رأسمالية الدولة بتراجع قطاعاتها الصناعية كوزن نسبي ومعدلات نمو وكقدرة على استيعاب وتشغيل قوة العمل المتزايدة ، واتجاه سلطة الدولة نحو تفكيك وبيع شركات القطاع العام تحت مسميات الخصخصة وتوسيع الملكية . فقد اتجهت معدلات نمو الانتاج الصناعى إلى الانخفاض إلى ٦.٢٪ فى السنوات ٨٢-١٩٨٧ ثم إلى ٥.٧٪ فى الفترة ٨٧-١٩٩٢ وبعد أن كانت الأهمية النسبية للقطاعات الخدمية فى عام ١٩٨٢/٨١ تقدر بـ ٤٦.٣٪ فإنها قد ارتفعت فى عام ١٩٩٦/٩٥ إلى ٥٠.٢٪ أما النسبة للصناعة فقد وقتت أهميتها النسبية عند ١٧.٢٪ بعد نصف قرن من جهود التنمية الصناعية ، أى أقل من المستوى المتحقق فى نهاية الستينات الذى بلغ ٢٢.٩٪ (٥٥) وتفاعلت أوضاع الانفتاح والهجرة لتحداثا تغيرات فى طول المجتمع وعرضه ، لتغير من الأوزان النسبية للطبقات والشرائح محدثة عمليات صعود وهبوط عاصفة ، ولتغير من الأوزان النسبية لفئات وشرائح قوة العمل ، فضلاً عن اتساع ظواهر البطالة والتهميش ، والاتجاه نحو تفتيت الفئات والطبقات المنتجة خاصة العمال والفلاحين ، وتخليق فئات جديدة (مرسلة) وعابرة للطبقات على مستوى الوعى ، أى إنتاج أوضاع جديدة من الحراك الاجتماعى تنعكس على مجمل الطبقات محدثة أوضاع ثراء وحيازة أموال مع إنتاج عمليات إفقار وسعت وتوسع من الوزن النسبى للفقراء والمعدمين ، فى ظل هذا الوضع ظهرت أوضاع العنف وقيمه وبرزت نماذج وقيم الحل الفردى والهجرة كأدوات واتجاهات جديدة. وسوف نتناول هنا بعض الظواهر الطبقيّة والثقافية للانفتاح والهجرة والخصخصة ببعض التفصيل:

١- الأوزان النسبية لقطات وشرائع قوة العمل:

تطورت أعداد المشتغلين من ٦٠٦ و ٩ مليون مشتغل عام ١٩٧٥ إلى ٥٥٤ و ١٠ مليون عام ١٩٧٩ إلى ١١٩٩٨ مليون عام ١٩٨٧/٨٦ إلى ٣٢ و ١٣ مليون عام ١٩٩٠/٨٩ إلى ١٤٨٧٩ مليون مشتغل عام ١٩٩٥/٩٤.

وكان الوزن النسبي لقوة العمل في إجمالي القطاعات السلعية (زراعية وصناعية وبتروك وكهرباء وتشبيد وبناء) من إجمالي قوة العمل ٦١٢٪ في عام ١٩٧٥ وفي القطاعات الخدمية ٣٨٨٪ من جملة قوة العمل في نفس العام.

وبينما بدأ الوزن النسبي لمجموع العاملين في القطاعات السلعية يتناقص بدأ الوزن النسبي لمجموع العاملين في القطاعات الخدمية يتزايد ، حيث صار الوزن النسبي للعاملين في القطاعات السلعية ٥٨٧٪ عام ١٩٧٩ ثم ٥٥٧٪ عام ٨٧/٨٦ ثم ٥٣٩٪ عام ٩٠/٨٩ ثم ٥٣٦٪ عام ١٩٩٥/٩٤.

وعلى العكس من ذلك صار الوزن النسبي للعاملين في القطاعات الخدمية ٤١٢٪ عام ١٩٧٩ ثم ٤٤٢٪ عام ٨٧/٨٦ ثم ٤٦٪ عام ٩٠/٨٩ ثم بلغ ٤٦٤٪ عام ١٩٩٥/٩٤ (٥٦) ويتفصيل أكثر كان الوزن النسبي للعاملين في قطاع الزراعة في تراجع واضح طوال الفترة المذكورة ، وفي قطاع الصناعات التحويلية ذى تطور محدود ومثله في قطاع التجارة والمال والتأمين وأكثر قليلاً في قطاع البناء والتشييد ، بينما كان ارتفاع الوزن النسبي للعاملين في القطاعات الخدمية واضحاً . منسوباً إلى إجمالي المشتغلين.

٥٦ طبقاً لبيانات وزارة التخطيط في الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء - الكتاب الإحصائي السنوي ٥٢ - ١٩٨٠ يوليو ١٩٨١ ص ٢٢٦ . الكتاب الإحصائي السنوي ٥٢ - ٩٣ يونيو ١٩٩٤ ص ٣٢٢ . الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٩٠ - ١٩٩٥ - ١٩٩٦ ص ٣٣٤ .

فقد تناقص الوزن النسبي للعاملين في القطاع الزراعي من ٤٣٫٩٪ عام ٧٥ إلى ٣١٫٩٪ عام ٩٥/٩٤ ، أى بتناقص قدره ١٢٪.

وارتفع الوزن النسبي للعاملين في الصناعات التحويلية من ١٢٪ عام ١٩٧٥ إلى ١٣٫٧٪ عام ٩٥/٩٤ أى بزيادة قدرها ١٫٧٪ أما العاملون بقطاع التجارة والمال والتأمين فقد ارتفع وزنهم النسبي لقوة العمل من ١٠٪ عام ١٩٧٥ إلى ١١٪ عام ٩٥/٩٤ أى بزيادة قدرها ١٪ بينما زاد الوزن النسبي للعاملين في قطاع التشييد والبناء من ٤٫٦٪ عام ١٩٧٥ إلى ٧٪ عام ٩٥/٩٤ بزيادة قدرها ٢٫٤٪

إما في القطاعات الخدمية فقد ارتفع الوزن النسبي للعاملين بها من ٣٨٫٨٪ عام ١٩٧٥ إلى ٤٦٫٥٪ عام ٩٩٥/٩٤ بزيادة قدرها ٧٫٧٪ (٥٧) كما تظهر تلك الأوزان النسبية أنه بينما يبلغ الوزن النسبي للقطاعات الخدمية في التسعينات حوالي ٤٦٫٥٪ من القوى العاملة ، لا يزيد الوزن النسبي للعاملين في الصناعة عن ١٣٫٧٪ من جملة القوى العاملة في مصر وأن نسبتهم إلى المجتمع ككل لا تزيد عن ٣٫٢٪ (٥٨)

كما تلاحظ بعض الدراسات العلمية والميدانية عمليات التناقص التي تتم لعمال الصناعة في القطاع العام بين عامي ٧٦ - ١٩٩٦ حيث كان مجموع عمال الصناعة بالقطاع العام ٧٩٠ ألف عامل تناقصوا بنسبة ٢٩٪ أى ما يقرب من الثلث . ووفقا لهذه الدراسات وفي آخر تعداد لعام ١٩٩٢ بلغ عمال الصناعة في القطاع العام ٥٧٠ ألف عامل ، أما عمال الصناعة في القطاع الخاص فقد بلغوا ٢٤٨ ألف عامل في عام ١٩٩٢ ، ويشير صاحب الدراسة إلى أن عدد العمال الصناعيين في إحدى المدن الجديدة وهي العاشر من رمضان ٢٦ ألف عامل (٥٩)

(٥٧) محسوبة من جداول المصدر السابق.

(٥٨) نفس المصدر السابق

(٥٩) عادل شعبان رسالة علمية عن الطبقة العاملة الصناعية في مصر - ندوة التكوين الاجتماعي ١٩٩٦ ، وجدير بالذكر أن جملة العاملين بشركة الحديد والصلب كانت حتى آخر الثمانينات ٢٦ ألف مشغول بلغت في منتصف التسعينات ٢٢٫٦٠٠ ألف مشغول ومن المستهدف أن تصل ١٩ ألف في نهاية عام ١٩٩٧ وفقاً لمعلومات مباشرة من السيد / مصطفى نايف على عضو نقابة الحديد والصلب ومسكرتير التنظيم والعضوية (م.ق.د.)

٢- الهجرة وغو الفئات المرسلّة:

شهدت سنوات الانفتاح والخصخصة أكبر عملية تحريف اجتماعي لقوة العمل بفضل البروز الواضح لظاهرة الهجرة إلى بلاد النفط.

وبالطبع فإن ظاهرة الهجرة لم تكن بعيدة عن التوجهات الاقتصادية والاجتماعية للانفتاح ، فضلاً عن تفاعل آثار الهجرة مع آثار الانفتاح منتجة جملة من التأثيرات الكبيرة على التكوين الاجتماعي في مصر.

وبينما بلغ عدد السكان داخل مصر في أول عام ١٩٩٦ حوالي ٦٠ مليون و٢٣٦ ألف نسمة ، نجد أن حجم المهاجرين خارج البلاد يقدر بـ ٢ مليون و٧٣٠ ألف نسمة (٦٠).

وتتراوح تقديرات عدد المهاجرين للعمل بالخارج في أول عام ١٩٨٦ بين ٢٫٨ مليون و ٣ مليون مهاجر ، حيث توازى تلك الأرقام خمس قوة العمل المصرية في منتصف الثمانينات (٦١).

وقد صاحب الهجرة للعمل بالخارج حراك ملحوظ في قطاع النشاط الاقتصادي للمهاجرين العائدين ، فقد كسبت بعض قطاعات النشاط الاقتصادي بصورة صافية على حساب قطاعات أخرى ، وتدل البيانات المتاحة على أن الصناعة التحويلية كانت من القطاعات التي خسرت خسارة صافية بما يوازي ١٣٪ ممن كانوا يعملون بالقطاع قبل الهجرة ، بينما كسبت قطاعات التجارة والنقل ، ويعنى هذا الاتجاه مساهمة سالبة في تبلور الطبقة العاملة نتيجة لتسرب نسبة من العاملين في أكثر القطاعات - تقريباً - من أعضاء قوة العمل تحقق أقصى تقارب إلى القطاعات التي تتسم بالتباعد النسبي بين العاملين فيها ، كما أن الهجرة ساهمت في تقليل تبلور الطبقة العاملة المصرية من خلال تحول جزء من يبيعون قوة

(٦٠) الهيئة العامة للاستعلامات كتاب الجيب ١٩٩٦ ص ١٣.

(٦١) د. نادر وجاني - علاقة الهجرة ببعض مؤشرات تبلور الطبقة العاملة في مصر - قضايا فكرية

- الكتاب الخامس - مايو ١٩٨٧ ص ٨٧.

العمل إلى أصحاب أعمال أو عاملين لحسابهم (٦٢)

ولعل أهم الآثار المرتبطة بعملية هجرة العمالة إلى البلدان النفطية هي التي أدت إلى إحداث تغيرات مهمة في البنيان الطبقي في المجتمعات المرسلة للعمالة ، مما نجم عنه انحدار وتدهور في أوضاع طبقات وشرائح اجتماعية وصعود فئات وشرائح من صفوف الطبقة الوسطى والدنيا .

إن فترات الحراك الاجتماعي السريع تسم عادة بدرجة عالية من السيولة الاجتماعية ، حيث تتغير مصادر الدخل بسرعة ، فيزداد عدد الأجراء الذين يتحولون إلى ملاك ، وتتغير طبيعة العمل وطبيعة الملكية ، وتساعد عملية الهجرة على تغيير موقع المهاجر اجتماعيا ، من معدم إلى حائز ، ومن أجير إلى صاحب عمل بصرف النظر عن كم رأسماله ، ومن مهنة إلى مهنة أخرى ، فضلا عن تغير دخله وبعض عناصر قيمه ، وعلى المستوى الإجمالي ، لعل أهم مؤثرات عمليات الهجرة على البنيان الطبقي والتشكيلة الاجتماعية في البلدان المرسلة للعمالة ، عملية النمو السريع في مراتب وفئات البرجوازية الصغيرة في الريف والمدينة ، وذلك من خلال عمليات الانتقال والتحول من مصاف المعدمين (بلا أرض) والأجراء إلى مراتب صفار الملاك وأصحاب المشروعات الصغيرة (٦٣) .

ولعل أهم تأثيرات عمليات هجرة العمالة ، على اختلاف مستويات مهاراتها إلى البلدان النفطية ، تمثلت في بروز وصعود ما أسماه د. حسن الساعاتي « الفئات المرسلة » في المجتمعات العربية المرسلة للعمالة (٦٤) .

٦٢ نفس المصدر السابق ص ٨٨

٦٣ د. ابراهيم سعد الدين - د. محمود عبد الفضيل ، انتقال العمالة العربية . مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٨٣ ص ١٨٣ . د. عبد الباسط عبد المعطي ، الهجرة النفطية والمسألة الاجتماعية مكتبة مديولي - القاهرة ١٩٨٤ ص ١١٤ . د. جلال أمين الحراك الاجتماعي وأزمة الاقتصاد المصري ، الیقظة العربية العدد يوليو ١٩٨٥ ص ٦٩

٦٤ د. محمود عبد الفضيل . التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي - مركز دراسات الوحدة العربية - جامعة الأمم المتحدة ببيروت فبراير ١٩٨٨ ص ١٨٥

ويعرف الدكتور الساعاتى هذه الفئات بأنها تمثل شرائح من الفئات الوسطى والدنيا من الطبقة المتوسطة ، مكنتها مهاراتها وفرص الهجرة للبلدان النفطية من تحقيق مكاسب اقتصادية ومالية ، جعلتها تنتمى إلى مايسميه شريحة « الألفونيرات » أى الذين يملك الواحد منهم آلاف من الجنيهات (أو الدنانير أو الريالات أو الدولارات وغيرها من العملات الحرة الأخرى) التى يستثمرونها يشتى الطرق وبخاصة كودائع فى المصارف العربية والأجنبية والوطنية (٦٥)

وقد تكونت هذه الفئات أول ماتكونت من المهنيين (الأطباء ، المهندسين ، المحاسبين ، المعلمين ، أساتذة الجامعات الذين عملوا فى البلدان العربية خلال الخمسينات والستينات، ولكن بعد أن ألغيت قيود السفر والإقامة فى الخارج انضم إلى قوافل المهاجرين فئات جديدة من العمال المهرة ونصف المهرة والفلاحين المعدمين وذوى الحيازات القزمية ، وحتى من صفوف البرليتارية الرثة (كالبوابين وخدم المنازل والسعاة.. إلخ) وقد قام العديد من هؤلاء لدى عودتهم بتوظيف الفوائض الادخارية فى شراء قطع صغيرة من الأراضى الزراعية وأراضى البناء ، أو امتلاك سيارات النقل ، وآلات الحوث والرى والجرافات ، فضلاً عن الايداع فى المصارف ، وكذلك شركات توظيف الأموال - فى ذلك الوقت - التى استقطبت جانباً هاماً من مدخرات صغار متوسطى المدخرين ، معظمهم من فئة « الألفونيرات » (٦٦)

وقد نتج عن ظاهرة الهجرة وىروز الفئات المرسلطة بشكل واسع فى صفوف فئات الطبقة الوسطى وعناصر الرأسمالية الصغيرة ، بل الفئاتالعملالية ، تداعيات مهمة فى أوضاع البنية الاجتماعية والطبقية ، إذ

(٦٥) د. حسن الساعاتى - الفئات المرسلطة فى مصر المعاصرة - القاهرة - جامعة عين شمس كلية الآداب - فبراير ١٩٨٥ ص ١ غير منشورة عن د. محمود عبد الفضيل - المصدر السابق ص ١٨٥
(٦٦) د. محمود عبد الفضيل - المصدر السابق ص ١٨٦

ازدادت سبل الجمع بين مصادر الدخل المختلفة (دخل الملكية ودخل العمل) وكذلك ارتفع عدد الأجراء الذين يتحولون إلى ملاك ومستثمرين صغار أو حائزين لأصول مالية (ودائع ، أوراق مالية) دون أن يتخلوا تماماً عن وظائفهم وأعمالهم الأجرية الأصلية (٦٧)

٣- زيادة الوزن النسبي للأسر الفقيرة:

أطلق الانفتاح الاقتصادى نار الغلاء إلى أقصى مدى ، ثم تفاعلت ظاهرة الهجرة مع الانفتاح لتفاقم من الأمر باطلاق معدلات التضخم التى انعكست على أسعار السلع المعمرة والاستهلاكية.

وقام التضخم بدوره كآلية فى إعادة توزيع الدخل ، بين التجار مالكي السلع المعمرة والاستهلاكية والعاملين بأجر من الموظفين والعمال وصغار المنتجين ، فقد رفع التضخم من القيمة المالية للسلعة ونقل بعض الشرائح ثقلات اجتماعية واضحة فى السلم الاجتماعى ، وخاصة من صغار التجار إلى أعلى ، وقد كان أصحاب محلات بيع السلع الغذائية وقطع الغيار وقبلهما تجار الذهب والصاغة على رأس الشرائح التى صنعت لها آلية التضخم حراكاً اجتماعياً صاعداً ، وعلى العكس من ذلك خلقت نفس الآلية خط هبوط لأصحاب الدخول المحدودة فى الريف والمدينة ، ولم تستطع الزيادات النسبية فى الأجور ملاحقة تلك المعدلات التى اشتعلت لترتفع بمتواليات هندسية.

وتهتم دراسات التنمية البشرية بقياسات معدلات الفقر والفقر المدقع (الشديد) وفقاً لحسابات معدلات الدخل ومعدلات الانفاق بكيفيات وحسابات علمية محددة (٦٨) . ووفقاً لتقديرات معهد التخطيط القومى وصل إجمالى الفقراء فى مصر كنسبة من جملة السكان ٣٤ر٢٪ عام

(٦٧) المصدر السابق ص ١٨٧

(٦٨) للتعرف على أدوات تعريف الفقر وطرق أساليب تحديد خط الفقر وتقدير أحجامه : د. كريمة

كريم - الفقر وتوزيع الدخل فى مصر - منتدى العالم الثالث - القاهرة يونيه ١٩٩٤

١٩٩٠ ، حيث كانت نسبة الأسر الفقيرة في الحضر ٣٩٧٪ وفي الريف ٣١٦٪ ، كما وصل الوزن النسبي لجملة الأسر شديدة الفقر (الفقراء المدقعون) في كل مصر ٧٦٪ عام ١٩٩٠ كما كانت نسبة الأسر شديدة الفقر في الحضر ٦٥٪ وفي الريف ٨٧٪ (٦٩) .

وقد وصل عدد الأسر الفقيرة في مصر في عام ١٩٩١/٩٠ ٦٦٢٠٩ مليون أسرة وفقاً لحسابات الأسر الفقيرة تحت خط دخل الفقر ، كما بلغ عدد الأسر الفقيرة في الحضر وفقاً لخط الدخل ٢٦٦٧٦ مليون أسرة وعددهم في الريف ٣٩٥٣٣ مليون أسرة ، ووصلت تلك الأعداد وفقاً لحساب حجم الأسر الفقيرة تبعاً لتقديرات الإنفاق ٢٩٤٨٥ مليون أسرة في مصر عام ١٩٩١/٩٠ ، ووفقاً لهذا المقياس بلغ عدد الأسر الفقيرة في الحضر ١٩٥٤٤ مليون أسرة في نفس العام أما في الريف فقد بلغ عدد الأسر الفقيرة ٣٣٤٠ مليون أسرة .

أما حجم الأسر شديدة الفقر (الأسر المعدمة) فقد بلغ ٨٠٦٧ ألف أسرة في عام ١٩٩١/٩٠ وفقاً لتقديرات خط دخل الفقر المدقع ، أما وفقاً لخط إنفاق الفقر المدقع فقد بلغ عدد الأسر المعدمة ١٣٨٧٩ مليون أسرة في نفس العام (٧٠) .

وبمقارنة تطورات أوضاع الفقر بين عامي ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩١/٩٠ نجد ارتفاع الوزن النسبي للأسر الفقيرة في الحضر من ٣٠٤٪ عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٣٥٩٪ عام ١٩٩١/٩٠ ، وفي الريف تقفز النسبة من ٢٩٧٪ عام ١٩٨٢/٨١ لتصل إلى ٥٤٥٪ تبعاً لتقدير الإنفاق ، لكنها ترتفع بصورة مذهلة تبعاً لتقدير الدخل حيث تصل النسبة إلى ٤٩٪ في الحضر كما تصل نسبة الأسر الفقيرة في الريف إلى ٦٤٥٪ عام ١٩٩١/٩٠ (٧١) .

(٦٩) تقرير التنمية البشرية - مصر ١٩٩٤ جدول وتوزيع الدخل والفقر ص ١٣٤ .
(٧٠) . كريمة كريم - المصدر السابق . جدول - الأسر الفقيرة والأسر الفقيرة المعدمة في مصر ١٩٩٠/١٩٩١ ص ٢٥ ٢٦
(٧١) د. كريمة كريم - المصدر السابق ص ٣٦

ويشير تقرير التنمية البشرية إلى أن نصيب أدنى ٤٠٪ من الأشخاص من الدخل في مصر عام ١٩٩٠ لا يزيد عن ١٩٪ وأن أجور الأسر الفقيرة كنسبة مئوية من إجمالي الأجور في مصر عام ١٩٩٠ لا يزيد عن ١٧٪ (٧٢)

٤- اتساع الفئات الوسطى وأزماتها:

تستقبل الفئات الوسطى تدفقات سنوية من خريجي الجامعة تبلغ عدة آلاف لم تفلح كل المحاولات التي تهدف إلى تقليل أعدادها لصالح التعليم المتوسط الصناعي والزراعي والتجاري حتى الآن ، ويبدو أنها لن تفلح في ذلك في ظل تناقضات ما هو معلن من أهداف المخصصة التي وصلت إلى التعليم بافتتاح عدة كليات ومعاهد جامعية أهلية في المدن الجديدة، الأمر الذي يفاقم من أزمة الطبقة الوسطى بتدفقات من خريجي الكليات العملية والنظرية تلتحق النسبة الغالبة منها بجيش البطالة في ظل غياب خطط التوسع الصناعي والزراعي وعجز دولاب العمل الحالي - قطاع عام وقطاع خاص - عن استيعاب هذه الأعداد الكبيرة من الملتحقين المهنيين بقوة العمل ويقانهم دون عمل منتظم ، ومن بين هذه الأعداد تتغذى موجات الهجرة للعمل بالخارج والانضمام للفئات المرسلية التي ذكرناها في فقرة سابقة ، ومن بينها تتغذى شرائح سائقي وأصحاب عربات (التاكسي الأجرة - والسرفيس) ، كما تظل هذه الفئات نهبا لإمكانات متعددة من الالتحاق بجماعات العنف أو جماعات الجريمة الاقتصادية وغيرها.

وإذا حاولنا أن نعطي أمثلة لحجم التدفقات التي تمت منذ عام ٧٤/٧٥ حتى الآن سنجد مايلي:

ارتفعت جملة التدفقات من خريجي الجامعة من ٤١٩١٦ ألف خريج عام ١٩٧٤/١٩٧٥ إلى ٩٩.٩٢ ألف خريج عام ٩٤/٩٥ ، وكانت التدفقات السنوية قد وصلت أعلى ذروة لها في عام ٨٨/٨٧ حيث وصل عد الخريجين إلى ١١٢٦١٥ ألف خريج.

معنى ذلك أن جملة التدفقات السنوية من خريجي كليات الجامعة النظرية والعملية قد بلغت بين عامي ٨٥/٨٦ ، ٩٤/٩٥ مايزيد عن مليون خريج جامعي (٧٣)

كما ارتفع التدفق السنوي لخريجي المدارس الثانوية الفنية المتوسطة (صناعي وتجاري وزراعي) من ٨٩٠٧٩٥ ألف خريج عام ٧٤/١٩٧٥ إلى ٩١٦٩١ ألف خريج عام ٩٤/٩٥ (٧٤) وكان معدل خريجي هذه المدارس منذ منتصف الثمانينات قد دار حول أكثر من ٢٠٠ ألف خريج سنوياً بما يعنى أن عدد الخريجين من المدارس الثانوية الفنية قد بلغوا ٨٧٦٠ ٩٧٠٣ مليون خريج بين عامي ٨٥/١٩٨٦ - ٩٤/١٩٩٥ ، ومنذ أن أعلنت الدولة خضوعها وخضوع المجتمع لآليات السوق وفقاً لفلسفة الانفتاح والخصخصة تولدت في المجتمع كتلة جديدة من المتعلمين يصل حجمها إلى مليون متعلم في فنون الهندسة والمحاسبة والمحاماة والزراعة والاقتصاد فضلاً عن الكليات النظرية الأخرى والمدارس الفنية يعاني أكثر من ثلثها على الأقل من البطالة ويعمل الثلث الباقي في أعمال مؤقتة أو غير دائمة في مجالات ليس من بينها الإنتاج السلمي الصناعي ، ذلك الذي توقفت التوسعات به فضلاً عن توقف استقباله للعمالة الجديدة ، فضلاً عن إعداده للبيع تحت مسميات توسيع الملكية وغيرها من المسميات. ويضيف هذا الوضع وجعاً جديداً للطبقة الوسطى التي تعاني منذ الانفتاح من أزمة مكانة وأزمة تمزق بين الفئات العليا والفئات الجديدة التي تخرقها بقيم الثروة وفماذج الفساد والجريمة الاقتصادية . حيث تهبط أوضاع فئاتها الدنيا من الموظفين الصغار والمتوسطين ممن يدخلون في حزام

(٧٣) الكتاب الاحصائي السنوي ٥٢ - ١٩٨٠ تطور خريجي الجامعات من ١٨٥ - ١٩٠ الكتاب الاحصائي السنوي ٥٢ - ١٩٩٣ تطور خريجي الجامعات جدول رقم ٨ - ١٠ ورقم ٨ - ١١ الكتاب الاحصائي السنوي ٩٠ - ١٩٩٥ - تطور خريجي الجامعات جدول رقم ٨ - ٩ من ٢٨٢ - ٢٨٨ .
(٧٤) نفس المصادر السابقة من جداول عدد الناجحين في الامتحانات العامة.

الفقر أو يعملون في عدة وظائف ويدخلون في وضع ازدواج وظيفي للتعايل على أوضاع المعيشة ، أو يدخلون في أوضاع فساد استقلال الوظيفة تحت وطأة الحاجة وارتفاع الأسعار وضعف الأجور ، وترتفع الفئات الجديدة « المرسلّة » عبر الهجرة أو عبر الفساد حاملّة قيم وغاّج الحل الفردي والعنف والمتاجرة بالدين ، ويتراجع وضع الوظيفة داخل صفوف الطبقة الوسطى ، كما يتراجع وضع الفئات العاملة بالفكر والمحترمة لدور العقل من أساتذة الجامعات والعلماء والمفكرين منسوبا للفئات الجديدة الحاملة لقيم الحصول على الثروة بأي طريقة وبأي علاقة وفي كل وقت ، كما يتراجع وضع ومكانة الفئات المنتجة في الطبقة الوسطى لصالح الفئات التجارية والسّمسارية الجديدة.

فاتساع الفئات الوسطى لا يأتي فقط من تدفق الحريجين الجدد ، وإن كان منبعاً كبيراً للاتساع السنوي ، بل يأتي أيضاً من الحراك الاجتماعي الناشئ عن الانفتاح والهجرة خاصة عبر الفئات المرسلّة ، وعبر صعود الفئات التجارية وأصحاب المشروعات الصغيرة التي أطلقها الانفتاح وعاد بها المهاجرون للعمل في بلاد النفط.

ونحن نقصد باتساع الفئات الوسطى اتساع جملة الفئات غير العمالية غير الفلاحية ، التي أصبحت في ظل تدهور الإنتاج السلعي الصناعي والزراعي وفي ظل ضعف الأوزان النسبية لكتلة المشتغلين في الزراعة والصناعة تتجه لصالح زيادة الأوزان النسبية لكتل المشتغلين في المجالات الخدمية والسياحية والفندية والتجارية.

إن اتساع الفئات الوسطى بهذه الكيفية هو نتيجة للأزمة الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الانفتاح والهجرة ، وهو في نفس الوقت أحد أسباب أزمة الطبقة الوسطى التقليدية ككل ، وبصفة خاصة أزمة مكانة الفئات الوسطى العاملة بالانتاج الذهني والفكري والعلمي، تلك التي ضعف وزنها النسبي الفكري كمناظر لضعف الوزن النسبي للفئات والشرائح

المنتجة وضعف قيم العقلانية والتضامن والتعاون والاستشارة فى المجتمع ككل.

٥- تفتيت الطبقات والقوى الاجتماعية:

قام الانفتاح الاقتصادى وأدواته الإعلامية بدور بارز فى تغذية الوعي السائد بأيدىولوجية الانفتاح والخصخصة ونموذج الحل الفردى. ودعمت نماذج الهجرة والعودة من عناصر تلك الأيدىولوجية عبر تقديمها للنماذج المخلقة من الفئات المرسلات بهدف رسملة وعى الطبقة العاملة وجذب بعض أفرادها وفئاتها.

وعلى الرغم من قيام كتل مختلفة من الطبقة العاملة فى السبعينات والثمانينات بتحركات احتجاجية تسفر عن وعى عمالى مطلبى متصاعد ، إلا أنها وجدت نفسها غارقة فى بحر من الفئات المرسلات التى تقوم بدور أدوات التجريف والنحر على عكس مجتمع الستينات والنصف الأول من السبعينات الذى كان يظهر كمجتمع مساند لقيم النضال والتعاون والتضامن والحل الجماعى التقدمى ، هكذا كانت تظهر الحركات الاحتجاجية الأخرى وخاصة الطلابية فى ذلك الوقت.

لكن الانفتاح الاقتصادى قدم مجتمعا جديداً تتقدم فيه الشرائح التجارية والمقاولاتية بنماذجها على حساب الصناعة ، وقدم نماذج القطاع المشترك الاستثمارى الذى يشارك فيه القطاع العام والقطاع الأجنبى ، وهى مجالات عملية تؤدى إلى وجود عدة مستويات للأجور وعدة مستويات لفئات الطبقة الواحدة ، وبينما كانت الطبقة العاملة تجد مجال تبلورها فى قطاعها الصناعى النامى ، إذ بهذا القطاع الصناعى يتوقف عن استيعاب عمالة جديدة فضلاً عن تحوله لقطاع طارد للعمالة ، فضلاً عن وجود ظواهر ونماذج الإغراء التى أدت إلى تفتيت الطبقة العاملة طويلاً وعرضياً فى فئات عاملة فى القطاع العام ، وفئات عاملة بالقطاع الخاص ، وفئات بالقطاع الاستثمارى وفئات مهاجرة ، فضلاً عن التمزق الأصلى بين عمال

الصناعة وعمال الزراعة وعمال الخدمات ، تلك الأوضاع التى دعمت بروز أو استمرار الروابط غير العمالية - العائلية والريفية والجهوية - وتحت وطأة التضخم والغلاء وسحر نماذج الحل الفردى ، وبتأثير الهجرة والعودة ، ظهر العامل مالك قطعة أرض كعامل - فلاح ، والعامل الذى يعمل لحسابه بعد الظهر فى مهنة يجيدها كعامل - حرفى ، وصاحب التاكسى ، وصاحب البوتيك .. إلخ النماذج التى مست فئات كثيرة من المجتمع .

وقد تمت تطورات عمليات التشييد والبناء كتلاً عمالية إنشائية كبيرة تسمح بالتنقل مع عمليات الإنشاء فى المدن الجديدة فى البناء وفى مشروع مترو الأنفاق وهى تمثل قوة عاملة (عمال ومهندسين) ماهرة وعالية الكفاءة لكنها متقلبة وتمثل صورة من صور العمالة المتعاقدة بعقود مؤقتة (٧٥) وهذه الكتلة لا ترتبط ارتباطاً دائماً بوضع مؤسسى ، نماذجها كما كانت فى السد العالى سابقاً والآن فى مشروع إنشاء خطوط المترو ، ثم فى أعمال البناء والإنشاءات الكهربائية والصرف الصحى ، وهى كتلة كبيرة ذات دخول عالية ولكنها متقلبة ، تختلف عن العمالة الهامشية التى تبلغ مايقرب من ثلث القوة العاملة فى مصر (٧٦)

وتضيف اتجاهات تصفية بعض الشركات وبيع وتوسيع الملكية فى شركات القطاع العام بعداً جديداً للتمزيق والتفتيت عبر عمليات تصفية العمالة تحت بند المعاش المبكر ، بتخليق أوهام استخدام عدة آلاف من الجنهيات كمعاش مبكر فى الارتباط بأحد المشاريع الصغيرة كشراء سيارة للركوب بالأجرة أو فتح محل بقالة .. إلخ وهو اتجاه يحدث نوعاً من الانقسام الأيديولوجى والثقافى بين أفراد الطبقة العاملة قد يسفر عن نماذج واقعية فى التنفيذ .

وتشهد صفوف الطبقة الوسطى عمليات تفتيت وفقاً للتطورات العلمية

(٧٥) عادل غنيم - ندوة التكوين الاجتماعى ١٩٩٦/١٠/٢٨

(٧٦) د. محمود عبد الفضيل - ندوة التكوين الاجتماعى - الحلقة الثانية - ١٩٩٦/١١/٢٥

والتكنولوجية ووفقاً لاتجاهات إدخال الدين في العمل السياسي والنقابي.
ففي صفوف الأطباء مثلاً تتراجع العلاقات النقابية والمهنية وفقاً للمهنة
الواحدة إلى انتماءات وعلاقات تتحرك وفقاً للتخصص الأدق مثل فئة
أطباء التخدير وفئة أطباء الفحوصات والأشعة .. إلخ (٧٧)

وفي الريف يساهم الانفتاح الاقتصادي والهجرة في عمليات تفتيت
مزهلة ، تتفاعل مع تطورات عمليات التوريث الممتدة عبر الأجيال.
فقد ساهم الانفتاح والهجرة في إضعاف الوزن النسبي للعاملين بالزراعة
في الريف لصالح كتلة غالبية من سكان القرية من الطلاب وأصحاب محلات
البقالة وبيع السلع والمدرسين والموظفين الحكوميين ، وأصحاب سيارات
النقل ونصف النقل وأعمال التشييد والبناء وغيرها.

وظهرت في الريف نماذج الموظف - الفلاح والعامل - الفلاح والمدرس -
الفلاح ... إلخ تحت وطأة التفتيت ووطأة التضخم والغلاء ومصاعب
المعيشة ، وجذبت بلاد النفط الأعداد الأكبر من العمال الزراعيين وفقراء
الفلاحين ، الذين عادوا للعمل في أعمال تجارية وحرفية ، كذلك جذبت
حركة التشييد والبناء في المدن الصغيرة وفي القرى أعداداً كبيرة من سكان
الريف (٧٨)

وتشير أوضاع الحيازات الزراعية إلى تفتت هائل في كتلة الفلاحين من
حائزي خمسة أفدنة فأقل.

فبينما بلغت جملة الحائزين في فئة خمسة فأقل ٣١٥٢ مليون حائز نجد
أن هؤلاء الحائزين يوزعون بين ١٩٩ ألف حائز من فئة (٣-٥) فدان و٦٢٦
ألف حائز في فئة (١-٣) فدان ثم نجد ٢٣٢٧ مليون حائز من فئة أقل من
فدان بنسبة ٧٣,٨٪ ، وفي دراسة ميدانية عن توزيع أنصبة الحيازات في

(٧٧) د. سمير فياض - ندوة التكوين الاجتماعي - الحلقة الأولى ٢٨/١٠/١٩٩٦
(٧٨) د. صلاح منسى الانفتاح والقرية المصرية - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٨٨.

ثلاث قرى مصرية (٧٩) نجد أن ٩٣٪ من الحائزين فى قرية هورين بمحافظة المنوفية يزعمون فى حيازات صغيرة من فنة ٣ أفدنة فأقل ، ويعمل فى هذه الأرض ١٤١٨ ر ١ ألف أسرة ريفية ، ومن بين هؤلاء الحائزين نجد ٧٦١ أسرة (أكثر من النصف) يحوزون حيازات من فنة فدان واحد فأقل .

ويظهر حائزوا هذا الفدان درجة التفتت المفرزة فى هذه الفنة ، حيث بنوزع الحائزون حول القراربط (وليس الفدادين) فنجد ٢٢٦ أسرة من حائزى أكثر من ٢٠ قيراط وأقل من فدان بنسبة ٢٩,٧٪ من حائزى فدان فأقل . ١٥٩ أسرة من حائزى (١٥ - ٢٠ قيراط) بنسبة ٢٠,٩٪ ونجد ٨٩ أسرة من حائزى (١٠ - ١٥ قيراط) بنسبة ١١,٧٪ ثم ٢٢٢ أسرة من حائزى (٥ - ١٠) قيراط بنسبة ٢٩,٢٪ أما حائزوا (٥ قيراط فأقل) فقد بلغوا فى تلك القرية ٦٥ أسرة بنسبة ٨,٥٪ وتتشابه القريتين الأخرتين مع هذه الوقائع المأساوية (٨٠)

وخلاصة الأمر هنا أن عملية التقلب والتجريف بين الطبقات فى عصر الانفتاح والإصلاح قد أسفرت ضمن مأسفرت عن إضفاف الأوزان النسبية للمتتبعين عموماً وللعاملين فى مجالات الإنتاج خاصة الصناعى والزراعى ، كما أسفرت عن تفتت مستمر داخل الطبقات نفسها .

٦- الانقسام الثقافى وتدهور وضع المثقفين:

أتتج عصر الانفتاح والخصخصة أشكالاً متعددة من الجريمة الاقتصادية وتجارة المخدرات وغو ظواهر استغلال الوظيفة ونهب المال العام ، وتفاقت ظواهر الرشوة والاختلاس (٨١) وظهرت مع تدفقات أموال العاملين فى بلاد النفط موجات جديدة من القيم والثقافات ، والسلوكيات ، اتسمت بالعنف

١٧٩ محمد فرج - أزمة الانتها بين الفلاحين الفقراء والأرض الزراعية فى مصر - مجلة المنار العدد الرابع - أبريل ١٩٨٥ ص ٩٢ - ١٠٩ .

١٨٠ محمد فرج المصدر السابق ص ٩٥

٨١ د. صلاح منسى - الانفتاح الاقتصادى والجريمة فى مصر - دراسة مسبوولة لعلاقة التغيرات الاقتصادية بالسلوك الاحرامى - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٨٩ . وانظر . عبد الحائق فاروق - الانتار الاخضاعة للانفتاح الاقتصادى - دراسة فى نفس القام والمقاهم - مجلة شئون عربية - العدد العاشر ١٩٨١ .

واستقلال الدين فى الأمور الاقتصادية والسياسية والصفقات التجارية ، والتقى هذا التوجه الثقافى الجديد مع اتجاهات سلطة الدولة فى البحث عن أيديولوجية جديدة تهدم بها أيديولوجية عصر الستينات والمعارضة الجديدة، فظهرت مقولات الرئيس المؤمن وعصر العلم والايان وبرنامج العلم والإيمان .. إلخ ووصلت إلى حد تدريب تشكيلات طلابية عنيفة لمواجهة الحركة الطلابية الوطنية فى الجامعات المصرية ، والتقى هذا وذاك مع ردود الأفعال الأخلاقية ضد ظواهر الفساد والإفساد التى برزت فى طول المجتمع وعرضه.

وتفاعلت هذه العوامل مع الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وظواهر البطالة وأزمة الطبقة الوسطى والتمهيش لتنتج صوراً متعددة من استثمار الأزمة.

فتفاقمت ظواهر العنف المستر بالدين وظواهر الفساد المستر بالدين ، أى ظهرت جماعات العنف السياسى فى صورة جماعات (إسلامية) ، وظهرت جماعات النهب والفساد المنظم فى صورة شركات توظيف الأموال (٨٢)

وعبرت هذه الظواهر عن تجليات عصر الانفتاح والتخصخصة فى المجال الثقافى ، فى صورة انقسام ثقافى اتخذ شكل الهجوم الحاد على المثقفين المصريين. والثقافة العقلانية عموماً وبصفة خاصة الأدب والفن.

(٨٢) حول تفاصيل صعود وانهيار شركات توظيف الأموال أنظر : د. محمود عبد الفضيل الحديعة المالية الكبرى - الاقتصاد السياسى لشركات توظيف الأموال - دار المستقبل العربى - القاهرة ١٩٨٩ . وحول ظواهر العنف الدينى أنظر: د. رفعت السعيد - ماذا جرى لصر ١٩٩١ ، ضد التأسلم ١٩٩٦ ، التأسلم .. فكر مسلح . دار التنوير ١٩٩٦ ، خليل عبد الكريم - الأسس الفكرية للसार الإسلامى - كتاب الأهالى ١٩٩٥ . د. نصر حامد أبو زيد - نقد الخطاب الدينى - سيناء ١٩٩٢ ، د. غالى شكرى - ثقافة النظام العنصرانى - تكفير العقل وعقل التكفير - كتاب للأهالى ١٩٩٤ . د. هالة مصطفى - الدولة والحركات الإسلامية المعارضة - المعرمة ١٩٩٥ ، عصاء درباله - عصاء عبد الماجد - القول القاطع فِيمَن امتنع عن الشرائع - المعالم الشرعية والفكرية للجماعة الإسلامية بصر (٢٢) بلون تاريخ أو ناشر.

ولاتنصل هذه الظواهر الثقافية عن بروز ثقافة الانفتاح المدعومة لنماذج
الحل الفردي وغاذج الاستهلاك الترفى واملاك الثروة والهجرة إلى الخارج
او إلى الذات ، والهجوم على القطاع العام والتخطيط والاستقلال والتنمية
، باعتبارها من الأفكار البائدة (أفكار أهل الكهف) ، ذلك الهجوم الذي
توافق معه الهجوم على المرأة والفن والثقافة.

كما لاتنصل هذه الظواهر الثقافية عن بروز فئات وشرائح مالية جديدة
فى مجالات التجارة وتوظيف الأموال وتجارة العملة ، كظواهر مشابهة
لثقافات أغنياء الحرب مرتبطة بالفئات والشرائح الثرية الجديدة فى الفئات
العليا والدنيا من الطبقة الوسطى.

واستغلت تلك الفئات والشرائح الجديدة أزمة المجتمع وتفاقم ظواهر
البطالة وظواهر الفساد فى تقديم مقدراتها الجديدة عن الاقتصاد الإسلامى
والبنوك الإسلامية والبنوك الربوية بالتجاوز مع مقدرات المجتمع الكافر
والسلطة الكافرة والفئات والأحزاب الدنيوية والعلمانية.

وظهرت البنية الثقافية للمجتمع وكأنها قد دخلت فى حالة دروشة
لامثيل لها من قبل ، وتم استخدام المال المكتنز فى بناء الزوايا والمساجد
الأهلية ليصعد على منابرها عناصر جديدة من الخطباء خاصة فى الصعيد
والتكوينات العشوائية (٨٣) فى المدن الكبرى ، مطلقيين عناصر ومقدرات
ثقافة اجتماعية وسياسية جديدة تتمسك خلف الدين ، واستثمرت بعض
القوى السياسية هذا الوضع الجديد ، لتحمل ممثلى هذه الثقافات الجديدة
إلى مجلس الشعب وإلى الأحزاب السياسية ليتدعم ذلك الانقسام الثقافى
الناجم عن الانفتاح والهجرة والإصلاح الاقتصادى.

(٨٣) بلغت جملة المناطق العشوائية ٣٤-١٩ ألف منطقة يسكنها ١٩٣ و١٥٦٢ مليون بعشوائيات
القاهرة ٢٢٥٩ مليون بعشوائيات الجيزة ١١٣٠ مليون بعشوائيات القلوية . و٦٤٨ ألف
بعشوائيات الدقهلية ، و٥٨٨ ألف بعشوائيات الغربية . وعدة آلاف فى المحافظات الأخرى.
أنظر : د. ميلاد حنا- الإسكان والسياسة - الهيئة المصرية للكتاب - القاهرة ١٩٩٦ من ١٩٧. كما
تمكن ممثلوا هذه الاتجاهات من السيطرة على مجالس عدد هام من نقابات الطبقة الوسطى المهنية (الأطباء
والمهندسين والمحامين ...) ليصل الانقسام الثقافى والسياسى إلى مداه.

وفى ظل هذا الوضع بدأت عناصر من هذا الاتجاه فى ملاحقة المثقفين عنفاً مسلحاً بالقتل ، أو عنفاً فكرياً بجرجرتهم إلى المحاكم عبر قضايا الحسبة الشهيرة ، حتى وصلت إحدى هذه المحاولات إلى التفريق بين أستاذ جامعى وزوجته الأستاذة فى نفس الجامعة (٨٤).

وفى ظل هذا الوضع تفاقمت أزمة المثقفين وأزمة الثقافة فى المجتمع ، واتخذت صورة تفتت المثقفين وتراجع عمليات تجمعهم فى جماعات ثقافية وجمعيات كتاب ، وصعدت ظواهر الانكفاء الذاتى وتراجعت قيم العقلانية والاستنارة والتضامن لصالح قيم الفردية والأنانية والاستهلاكية وضعف الانتماء .

رابعا: مستقبل التكوين الاجتماعى فى مصر

لعل مستقبل التكوين الاجتماعى فى مصر يتمثل فى السؤال التالى: هل يستطيع المجتمع المصرى إنتاج العوامل القادرة على الملمة عناصر القوة الكامنة فى هذا الاتجاه نحو التماسك كمقدمة لإعادة التوازن بين مكوناته ، أم أنه سيقفل متدفعاً بعناصر الخلل التى نشأت مع عصر الانفتاح بما يهدد بتفجير التكوين الاجتماعى وانفراط عناصره؟!

والسؤال مصيرى ، مشكلته أنه يرتبط بالواقع والتطورات فيه ولا يرتبط بالأحلام والأوهام رغم احتياج المجتمع المصرى للحلم كبير.

وفقا للإحصائيات الحكومية بلغ عدد السكان فى مصر فى أول عام ١٩٩٦ نحو ٦٢ مليون و٩٦٦ ألف نسمة ، من بينهم حوالى ١٠ر٥١٧ مليون طفل وصبى (أقل من ١٥ سنة من السكان والمهاجرون ٢٧٣٠٠ مليون نسمة (٨٥) وتبلغ قوة العمل وفقاً للخطة الحكومية ١٥ر٨٦٢ مليون مشغل استهداف فى عام ١٩٩٧/٩٦ بزيادة تقدر بحوالى ٥٢ ألف مشغل عن ١٩٩٦/١٩٩٥ .

(٨٤) قضية التفريق بين الدكتور نصر حامد أبو زيد أستاذ علوم القرآن بأداب القاهرة وزوجته (٨٥) الهيئة العامة للاستعلامات كتاب الحب ١٩٩٦ ص ١٢.

وقد بلغ عدد المدن الجديدة المنفذة فعلاً حتى يونية ١٩٩٤ (١٨ مدينة) بزيادة (١٥ مدينة) عن عام ١٩٨١ ، كما بلغت عدد المصانع الجديدة التي بدأت الإنتاج فعلاً فى هذه المدن ١٨٨ ر ١ ألف مصنع بزيادة ١١٥ ر ١ ألف مصنع عن عام ١٩٨١ (٨٦)

وبلغت المشروعات الصناعية الجديدة التى وافقت عليها هيئة الاستثمار بين عامى ٨٢ - ١٩٩٤ (٧٥٣ مشروع صناعى) (٨٧).

وبلغت المشروعات الصناعية الجديدة التى تمت الموافقة على إقامتها للقطاع الخاص ١٤٩٠ مشروعاً خلال عام ١٩٩٦/٩٥ ، وتصل قيمة إنتاج هذه المشروعات إلى ١٥٠٥٢٠ مليار جنيه سنوياً وتكلفتها الاستثمارية ٦٥٠ ر ٥ مليار جنيه ، وتتيح هذه المشروعات ٥٨٨٢١ ألف فرصة عمل جديدة بأجور سنوية ٢٣٧ مليون جنيه (٨٨).

ومن بين المشروعات الجديدة مشروعات تتميز أنها مشروعات استثمارية كبيرة من بينها - مشروع لإنتاج سيارات الإطفاء والأوناش ، ومشروع لإنتاج الصاج وأسياخ الحديد ، ومشروع لإنتاج الورق المقوى والكرتون ، ومشروع لإنتاج عصائر الفاكهة والمياه الغازية ، ومشروع لإنتاج الدقيق والخبز ، ومشروع لإنتاج شاسيهات السيارات.

وقد تم دخول عدد كبير من المشروعات مرحلة الإنتاج الفعلى ، ويصل عدد هذه المشروعات إلى ٤٥٦ مشروعاً بزيادة ٣٩٪ عن عدد المشروعات التى بدأت الإنتاج عام ١٩٩٥/٩٤ وتبلغ تكلفتها الاستثمارية ٣١٦٣ مليار جنيه.

وتتيح هذه المشروعات ٣١ ألف فرصة عمل أجورها السنوية ١٩٠ مليون جنيه (٨٩) وهى أوضاع تحتاج للرصد فى تطورها المستقبلى من زاويتين .

(٨٦) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار لمجلس الوزراء ١٩٩٤ ص ٢٠

(٨٧) المصدر السابق ص ٢١

(٨٨) نفس المصدر ص ٥٥

(٨٩) المصدر السابق ص ٥٦

زاوية ماتضيفه للوزن النسبي للإنتاج الصناعى الذى اختل كثيراً فى ظل عصر الانفتاح والتخصّص ، وزاوية قدراته النسبية والمطلقة على استيعاب عمالة جديدة ومواجهة مشكلة البطالة.

وجدير بالذكر أن عدد خريجي المدارس الثانوية الفنية عام ٩٥/٩٤ كان قد بلغ ٦١٦٩١١ ألف خريج فنى ، وتدفق من المعاهد الفنية المتوسطة (الصناعية والتجارية) ١١٢٨٣ ألف خريج ، وأطلقت الجامعات المصرية ٩٢.٩٩ ألف خريج عام ٩٤/٩٥ وكنا قد رصدنا حوالى مليون خريج جامعى فى الفترة بين ٨٦/٨٥ - ٩٥/٩٤ ومايزيد عن ٣ مليون و٩٧ ألف خريج فنى من المدارس الفنية المتوسطة فى نفس الفترة (٩٠)

وهى أعداد مليونية ستحدد اتجاهات التنمية فى المجتمع كيفية دخولها فى صلب التكوين الاجتماعى عبر عمليات التشغيل وتوفير فرص العمل الحقيقية ، أو دفعها نحو التهميش والبطالة.

وجدير بالذكر أن العمالة المهمشة (الرثة) تزيد عن مليون ونصف وكذلك ترتفع كتلة البطالة - وفقاً للتقديرات الحكومية عن مليون ونصف آخر لتصل كتلة البطالة والهامشين إلى حوالى ٣ مليون مواطن.

ويطرح السؤال نفسه حول قدرة التحالف المهيمن على سلطة الدولة والمكون من حلف الرأسمالية الكبيرة البيروقراطية والتجارية وكبار ملاك الأرض . على دفع قطاعات الإنتاج السلعى نحو درجة من النمو القادر على جذب مكونات وعناصر التكوين الاجتماعى نحو الانتاج ، بما يجذبه من فئات نحو العمل المنتج فى مجالات متعددة ، أو تنتصر آليات السوق فى دفع أعداد أكثر خارج دولاى العمل ، فضلاً عن الكتل الراهنة التى لم تلتحق بعد بأى عمل ، والأعداد القادمة حتماً فى تدفق من خريجي المدارس والجامعات الجدد فى السنوات القادمة.

(٩٠) الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٨٠-٨١ ، ١٩٩٢-٩٣ ، ١٩٩٥-٩٦ تطور خريجي الجامعات والناحون فى النهادات العامة ، مصادر سابقة.

ولعل التناقض الأساسي فيما يطرحه هذا السؤال يتمثل في أن تماسك التكوين الاجتماعي قبل سنوات الانفتاح قد صنعتته الدولة بأدوات القطاع العام الصناعي ، وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي بأسعار مناسبة وتوزيعه عبر الجمعيات التعاونية الزراعية والتزام الدولة نحو توظيف الخريجين ، وتوزيع الأرض على الفلاحين .. إلخ الدور المركزي الحاسم للدولة في ذلك الوقت.

وعلى الرغم من أي نقد أو انتقاد لتلك الأدوات التي مكنت الدولة المصرية من مركزه التكوين الاجتماعي حولها . فإن الانسحاب الراهن للدولة يهدد بانقجار التكوين وتناثره في غيبة عوامل تركز وتماسك كبيرى بديلة.

فسوف تدفع اتجاهات الخصخصة وتوسيع الملكية وبيع القطاع العام كتلاً عمالية وعمالية حرفية ومهنية نحو مزيد من التفتت ثم البطالة والعمالة الهامشية . كما سوف تدفع اتجاهات الخصخصة في الريف ، ملايين الأسر الفلاحية نحو مزيد من الإفقار وترك دورهم الإنتاجي الزراعي بسبب الارتفاعات الصاروخية في أسعار تكاليف الإنتاج الزراعي.

ولعل أول مظاهر ذلك الاتجاه الخطر في الريف هي تلك التي سوف تبدأ في عام ١٩٩٧ مع تطبيق البند الخاص بفسخ عقود إيجارات الأرض الزراعية وفقاً للقانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ ، حيث سيدفع بكتلة فلاحية كبيرة لاتقل عن مليون أسرة خارج العملية الإنتاجية الزراعية (٩١) بما سينتج عنها من صراع واثار اقتصادية واجتماعية.

فهل يستوعب سوق العمل الجديد مثل هذه الأعداد ، وهل يتحمل التكوين الاجتماعي اثارها الاجتماعية ، وهل يمكن لمشروعات القطاع الخاص والمدن الجديدة والأرض الجديدة أن تمتص هذه الكتل المليونية؟!

(٩١) أنظر عريان نصيف - العلاقة بين المالك والمستأجر في الأراضي الزراعية - حزب التجمع - ملتقى الحوار الفكري - سبتمبر ١٩٩٦.

أم سيشهد التكوين الاجتماعى فى مصر بداية مرحلة جديدة من التفاعلات المنظورة وغير المنظورة يمكن أن تحميه من الانفجار المدوى ، أو تغذيه بعوامل تصحيح وتماكك جديدة ، تختلف بالضرورة عن العناصر والعوامل الانفتاحية التى صنت الأزمة الراهنة.

إن التكوين الاجتماعى فى مصر . على أعقاب الرن الواحد والعشرين - يقف فى مفترق طرق ، ويتحدد مستقبله بالاتجاه الذى سوف يسير فيه المجتمع المصرى وفقاً لقدرته على إنتاج كتلة اجتماعية قيادية تستطيع حل معضلات وضعه الراهن.

المراجع

- ١- د. ابراهيم العيسوى - المأزق والمخرج - أزمة الاقتصاد المصرى وسبل مواجهتها - المكتبة السياسية - أمانة التحقيق - حزب التجمع القاهرة مارس ١٩٨٧.
- ٢- د. ابراهيم العيسوى - فى إصلاح ماأفسده الانفتاح - كتاب الأهالى - العدد الثالث - القاهرة - ١٩٨٤.
- ٣- د. ابراهيم العيسوى - خصه التنمية الحكومية - الأحلام والواقع والبديل الجاد- كتاب الأهالى - القاهرة - يوليو ١٩٨٩.
- ٤- د. ابراهيم سعد الدين -د. محمود عبد الفضيل - انتقال العمالة العربية - المشاكل - الآثار - السياسات - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - يونيو ١٩٨٣.
- ٥- د. ابراهيم سعد الدين - التغييرات الأساسية فى هيكل الرأسمالية فى مصر (٥٢-١٩٧٠) - قضايا فكرية - عدد أكتوبر ١٩٨٦.
- ٦- أحمد السيد النجار - الإصلاح الاقتصادى فى الدول العربية(حالة مصر والمغرب واليمن) المركز العربى للدراسات الاستراتيجية - قضايا

استراتيجية - العدد الثالث مايو ١٩٩٦.

٧- د. اسماعيل صبرى عبد الله - مصر التى نريدها - دار الشروق - القاهرة ١٩٩٢.

٨- د. جوده عبد الحالى - مصر وصندوق النقد الدولى - قضايا فكرية الكتاب الثانى - يناير ١٩٨٦.

٩- د. جوده عبد الحالى - تحرير - تطور الرأسمالية ومستقبل الاشتراكية فى مصر والوطن العربى - أبحاث ندوة مهداه إلى فؤاد مرسى - مركز البحوث العربيه - القاهرة - جامعة الاسكندرية ١٩٩٤.

١٠- جمال الشرفاوى - تحقيق أولى فى مسألة المليونيرات - قضايا فكرية الكتاب الأول ١٩٨٥.

١١- د. حسام مندور - ملاحظات حول الرأسمالية الصناعية - قضايا فكرية الكتاب الثانى - يناير ١٩٨٦.

١٢- د. حسين طه الفقير - العمالة الزراعية ومشكلة التحديث والتشيخ فى المقتصد الزراعى - قضايا فكرية - الكتاب الخامس - مايو ١٩٨٧.

١٣- خالد محيى الدين - وآخرون - لهذا نعارض الحكومة - رد الهيئة البرلمانية لحزب التجمع على بيان الحكومة فى مارس ١٩٩١، - كتاب الأهالى - مايو ١٩٩١.

١٤- د. سعد الدين ابراهيم - محرر - مصر فى ربع قرن (٥٢ - ١٩٧٧) دراسات فى التنمية والتغير الاجتماعى - معهد الإنماء العربى - بيروت ١٩٨١

١٥ - د. سعد حافظ - جدلية التطور الرأسمالى فى مصر - قضايا فكرية الكتاب الثالث والرابع أغسطس - أكتوبر ١٩٨٦.

١٦- د. سعد حافظ - الطبقة العاملة المصرية - ماهيتها وخصائصها الهيكلية - قضايا فكرية - العدد الخامس مايو ١٩٨٧.

- ١٧- د. سعد حافظ - آليات التحول الرأسمالي ومستقبل الرأسمالية فى مصر - فى دكتور جودة عبد الخالق - مرجع رقم ٩ - ص ٩٧.
- ١٨- الدكتور صلاح منسى - الانفتاح الاقتصادى والقرية المصرية - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٨٨.
- ١٩- د. صلاح منسى - الانفتاح الاقتصادى والقرية المصرية - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٨٩.
- ٢٠- عريان نصيف - العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأراضى الزراعية - حزب التجمع - ملتقى الحوار الفكرى - سبتمبر ١٩٩٦.
- ٢١- عادل غنيم - النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة - دراسة فى التغيرات الاقتصادية والطبقية فى مصر ١٩٧٤ - ١٩٨٢ - دار المستقبل العربى - منتدى العالم الثالث ١٩٨٦.
- ٢٢- د. عبد الباسط عبد المعطى - دراسات التكوين الاجتماعى والبنية الطبقة لمصر - الدراسات المحلية - المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية - القاهرة ١٩٨٨.
- ٢٣- د. عبد الباسط عبد المعطى - الهجرة النفطية والمسألة الاجتماعية - دراسة ميدانية على عينة من المصريين بالكويت - مكتبة مدبولى - ١٩٨٤.
- ٢٤- عادل شعبان - بنية الطبقة العاملة الحضرية فى مصر - فى كتاب : هموم مصر وأزمة العقول الشابة - تحرير د. أحمد عبد الله - مركز الجيل للدراسات الشبابية - القاهرة ١٩٩٤.
- ٢٥- عبد الخالق فاروق - الآثار الاجتماعية للانفتاح الاقتصادى - مجلة شئون عربية - عدد ١٠ - ١٩٨١.
- ٢٦- د. فؤاد مرسى - مصير القطاع العام فى مصر - دراسة فى إخضاع رأسمالية الدولة لرأس المال المحلى والأجنبى - مركز البحوث العربية - القاهرة ١٩٨٧.

- ٢٧ - د. فؤاد مرسى - هذا الانفتاح الاقتصادى - دار الثقافة الجديدة - القاهرة ١٩٧٥.
- ٢٨ - د. فؤاد مرسى - علاقة الهوية والذات بالتشكيلة الاجتماعية والاقتصادية - قضايا فكرية يناير ١٩٨٦.
- ٢٩ - د. فتحى عبد الفتاح - الناصرية وتجربة الثورة من أعلى - المسألة الزراعية - دار الفكر والدراسات والنشر والتوزيع - القاهرة ١٩٨٧.
- ٣٠ - د. كريمة كريم - الفقر وتوزيع الدخل فى مصر - منتدى العالم الثالث - القاهرة - يونية ١٩٩٤.
- ٣١ - د. محمد دويدار - الاتجاه الريعى للدولة فى مصر - قضايا فكرية - الكتاب الثانى ١٩٨٦.
- ٣٢ - د. محمد الخولى - التطور الرأسمالى إلى أين؟ - من أبحاث الندوة المذكورة فى د. عبد الحالى رقم ٩ - ص ١٣٩.
- ٣٣ - محمد عبد الحميد ابراهيم - الطبقة الوسطى فى مصر - بحث فى: د. أحمد عبد الله - مذكور رقم (٢٤) القاهرة ١٩٩٤ ص ١١-٢٩.
- ٣٤ - محمد فرج - أزمة الانتماء فى مصر - مجلة موقف - العدد الثانى القاهرة ١٩٨٤.
- ٣٥ - محمد فرج - أزمة الانتماء بين الفلاحين الفقراء والأرض الزراعية فى مصر - مجلة المنار - باريس - العدد الثالث - مارس ١٩٨٥.
- ٣٦ - محمد فرج - الدولة وتشكيل الوعى الاجتماعى - دراسة فى الدور الأيديولوجى للدولة - قضايا فكرية - العدد الأول - ١٩٨٥.
- ٣٧ - د. محمود جاد - التركيب الطبقي للمدينة المصرية فى العصر الحديث - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة ديسمبر ١٩٩٤.
- ٣٨ - د. محمود عبد الفضيل - التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقيّة فى الوطن العربى - دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال

الفترة ١٩٤٥ - ١٩٨٥ - مركز دراسات الوحدة العربية - منتدى العالم الثالث فبراير ١٩٨٨.

٣٩- د. محمود عبد الفضيل - الخديعة المالية الكبرى - الاقتصاد السياسي لشركات توظيف الأموال - دار المستقبل العربي القاهرة ١٩٨٩.

٤٠- د. محمود عبد الفضيل - التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري - دراسة في تطور المسألة الزراعية في مصر - الهيئة المصرية العامة لكتاب - القاهرة ١٩٧٨.

٤١- د. ميلاد حنا - الاسكان والسياسة - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٩٦.

٤٢- د. نادر فرجاني - علاقة الهجرة ببعض مؤشرات تبلور الطبقة العاملة المصرية - قضايا فكرية - الكتاب الخامس - مايو ١٩٨٧.

٤٣- نيكوس بولانتزاس ترجمة عادل غنيم - السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية - دار ابن خلدون - بيروت الطبعة الثانية ١٩٨٣.

٤٤- تقرير التنمية البشرية - مصر ١٩٩٤ - معهد التخطيط القومي

٤٥- الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء - مطبوعات متنوعة.

٤٦- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار لمجلس الوزراء - يولية

١٩٩٤

٤٧- الهيئة العامة للاستعلامات كتاب الجيب ١٩٩٦.

٤٨- ندوة التكوين الاجتماعي - حزب التجمع - لجنة البرنامج - ندوة

عقدت على حلقتين في ٢٨/١٠/١٩٩٦. ٢٥/١١/١٩٩٦ ، أعد ورقتها

: محمد فرج وأدار النقاش فيها الدكتور عبد الباسط عبد المعطى، أ. عبد

الغفار شكر وشارك فيها كل من : - المستشار عادل غنيم ، الدكتور أحمد

حسن ، الدكتور سمير فياض ، الدكتور شريف حتاتة ، الدكتور محمود جاد

، الدكتور على النوبجي ، أ. عادل شعبان ، أ. عبد الحالق فاروق ، أ. على

سعيد ، أ. فريدة النقاش ، أ. عادل الضوى ، الدكتور محمود عبد الفضيل

، الشيخ محمد عراقي ، أ. حلمي شعراوي.

التنمية المنشودة لمصر في ضوء المستجدات العالمية والاقليمية والتحديات المستقبلية

د. ابراهيم العيسوي

تهد

توشك مصر على دخول القرن الواحد والعشرين وهي مثقلة برصيد ضخ من المشكلات الزمنة والمستحدثة . فبالرغم مما أحرزته مصر من تقدم اقتصادى واجتماعى فى النصف الثانى من القرن العشرين ، إلا أن الاقتصاد والمجتمع المصرين مازالا محبوسين فى سجن التخلف ، ومازالا عاجزين عن تحقيق الانطلاقة لكبرى المأمولة على طريق التنمية . ولذا فانه يمكن رد معظم المشكلات التى تثقل كاهل مصر وهي تتقدم نحو القرن الواحد والعشرين إلى مشكلة واحدة كبرى تمثل المشكلة الأم ، ألا وهي : مشكلة الانعقاد من أسر التخلف ومواجهة تحدى التنمية فى عالم سريع التغير.

ومن ثم يصبح السؤال المطروح على المجتمع المصرى الآن هو: كيف يمكن لمصر أن تتحرر من قيود التخلف وأن تنطلق على طريق التنمية ، وماهى التنمية المنشودة لمصر فى ضوء التغيرات المتلاحقة والمتوقعة فى البيئة العالمية والاقليمية المحيطة بها؟ وهذا هو السؤال الذى تسعى هذه الورقة الى تقديم اجابة عنه ، وذلك بعد استعراض المستجدات والتوقعات المحتملة عالمياً واقليمياً ، وبعد توضيح العضلات الرئيسية التى تواجه مصر حالياً وكذلك العضلات التى ستعرض لها مستقبلاً.

القسم الأول

المستجدات والتوقعات المستقبلية على الصعيد العالمى

شهدت الساحة العالمية فى العقدين الأخيرين من القرن العشرين عدداً من التغيرات الكبرى التى أدت إلى إعادة تشكيل البيئة العالمية المحيطة بمصر فى أواخر القرن العشرين ، والتى سوف يستمر مفعولها فى القرن الواحد والعشرين ، جنباً إلى جنب مع مفعول عدد من التغيرات الأخرى التى يتوقعها دارسو المستقبل . ومن أهم التغيرات التى وقعت أو يتوقع وقوعها فى البيئة العالمية مايلى:

١-١ نظام اقتصادى وسياسى عالمى جديد

مع انهيار المعسكر الاشتراكى من جهة ، ومع فشل تجارب التنمية فى الكثير من البلدان النامية من جهة أخرى ، شهد العالم ميلاد نظام اقتصادى وسياسى عالمى جديد ، فمع انهيار المعسكر الاشتراكى انهار التوازن الدولى الذى كان قائماً فى القرن العشرين بين معسكر اشتراكى ومعسكر رأسمالى ، وتلاشى ماكان يتيح هذا التوازن من فرص للمناورة أمام دول العالم الثالث . ومع فشل تجارب التنمية فى الكثير من البلدان النامية لاعتمادها الكبير على الاقتراض الخارجى وعجزها عن تعبئة مواردها المحلية واتباع سياسات جادة للتنمية ، والتجائها إلى المؤسسات الدولية والقوى الرأسمالية الكبرى طلباً للنجدة ، اكتملت الدائرة ، وجرى تعميم نظام اقتصاد السوق الرأسمالى على معظم بقاع المعمورة.

ومن جهة أخرى ، تراجعت احتمالات الحروب العالمية الكبرى ، وحلت آليات المنافسة الاقتصادية إلى حد كبير محل آليات الصراع العسكرى بين القوى الرأسمالية الكبرى التى قدر لها الهيمنة على النظام العالمى الجديد . ويرغم ظهور مراكز قوى رأسمالية مهمة حكومية وغير حكومية (شركات متعددة الجنسية) فى أوروبا واليابان وشرق آسيا ، إلا أن الظاهر حتى الآن

هو نوع من الهيمنة شبه المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية على مسارات النظام العالمى الجديد . وقد كان من نتائج ذلك التطور اتكماش دور غالبية الدول النامية فى النظام الاقتصادى العالمى إلى درجة تصل إلى التهميش فى بعض الحالات.

ويرغم الدلائل الراهنة التى تشير إلى انفراد الولايات المتحدة بالسيطرة على شئون العالم المعاصر ، وفى مقدمتها القوة الاقتصادية الجبارة والقدرات العسكرية والنووية الفائقة والنفوذ السياسى المستند إلى هذه وتلك ، إلا أنه ليس من المستبعد أن يبرز فى المستقبل القريب نظام عالمى متعدد فيه مراكز القوى وتراجع فيه الهيمنة الأمريكية . وما يرجح هذا الاعتقاد أن الولايات المتحدة قد تكاثرت عليها عوامل الضعف والتفكك الداخلى ، كما أنها تواجه صعوبات جمة فى التوفيق بين متطلبات القيام بدورها الخارجى فى تسيير شئون العالم وبين متطلبات ادارة وتطوير شئونها الداخلية . فانتصار الولايات المتحدة فى الحرب الباردة يقابله مايشبه الانهزام فى حروبها الداخلية ضد انتشار الجريمة والمخدرات والتحلل الأخلاقى والتفكك الأسرى والبطالة وتدهور التعليم وبطء النمو فى الانتاجية . وهناك من المؤشرات ما يؤكد تراجع الولايات المتحدة على الكثير من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بالقياس إلى بقية الدول الكبرى . ومن جهة أخرى تواجه الولايات المتحدة مأزقاً شديداً فيما يتعلق بقوتها العسكرية التى باتت تكلفها مبالغ باهظة تؤدى إلى عجز ضخم فى الموازنة العامة للدولة وإلى فشل فى توفير برامج متقدمة للرعاية الصحية والتعليم والقضاء على الفقر . فهى غير قادرة على الابقاء على وتيرة النمو فى ترساناتها العسكرية والنووية ولكنها عاجزة أيضاً عن التراجع عن بناء وتطوير هذه الترسانات.

ومن جهة أخرى ، فانه إلى جانب التناقضات الداخلية التى تهدد

بانحسار الدور الأمريكي ، ظهرت قوى كبرى جديدة لا يمكن التهوين من شأنها تنازع الولايات المتحدة السيادة على الشؤون العالمية ، وتسعى إلى أن يكون لها موقع فى حكم العالم يساعدها على تنمية مصالحها . ولعل أبرز هذه القوى هى الاتحاد الأوروبى واليابان والصين . ومن ثم فالنظام العالمى المتوقع فى الربع الأول من القرن الواحد والعشرين سيكون - على الأرجح - نظاماً متعدد الأقطاب (١)

وأغلب الظن أن التنافس بين أقطاب متعددة ، وإن لم يصل إلى حد الحرب المسلحة كما سبق ذكره ، يمكن أن يتيح أمام الدول الساعية إلى التنمية فرحاً أفضل للحركة والاستفادة من النظام الاقتصادى والسياسى العالمى الجديد مع الحفاظ على درجة معقولة من الاستقلالية ، وذلك بالقياس إلى النظام العالمى ذى القطب الواحد . وربما يعزز هذا الاحتمال أنه إلى جانب الأقطاب المتعددة المتمثلة فى الحكومات ، سوف تتنامى حركة المنظمات الأهلية التى تحاول أن يكون لها صوت مسموع فى الدفاع عن حقوق الإنسان بعامة وعن حقوق الفئات والدول الضعيفة بخاصة وأن يكون لها دور فى معالجة المشكلات ذات الطابع الكوكبى التى تتعرض لها البشرية . لقد برز ذلك بشكل جلى فى مؤتمرات الأمم المتحدة للبيئة والسكان وإرأة والمستوطنات البشرية ، ومن المتوقع أن يتحول هذا الحضور المؤقت فى المؤتمرات الدولية إلى حضور دائم فى إدارة شئون المجتمع العالمى (٢).

١-٢ العولمة أو الكوكبة

لاشك أن النظام الاقتصادى العالمى الذى يواجهه الدول الساعية إلى التنمية فى الوقت الراهن يختلف اختلافاً جذرياً عن النظام الاقتصادى الذى عرفه العالم فى الستينات والسبعينات . إذ يمكن الآن الحديث عن اقتصاد كوكبى أو كوكبى تجرى فيه العلاقات الاقتصادية دون اعتداد بذكر بالحدود السياسية للدول القومية ، وتنتقل فيه السلع والخدمات والأموال وإلى حد

أقل الأفراد بحرية كبيرة ، وعلى نطاق ضخم ، انتقالاً سريعاً على امتداد الكرة الأرضية(٣) . كما يشهد العالم اتساعاً غير مسبوق للسوق ، ودرجة متزايدة من التشابك الاقتصادى والاعتماد المتبادل بين الدول والكيانات الاقتصادية غير القومية العملاقة المسماة بالشركات متعددة الجنسية . كما انفصلت دورة المال إلى حد كبير عن كل من دورة الانتاج ودورة التجارة على الصعيد العالمى ، وصارت الأموال تتحرك بسرعة مذهلة وبأحجام ضخمة عبر الحدود القومية للدول دون استئذان أو إنذار(٤) .

لقد أصبحت الشركات متعددة الجنسية المنظم الأساسى لجزء ضخم من النشاطات الاقتصادية على مستوى العالم كله ، وبطبيعة الحال فان هذه الشركات تتحرك بدافع تعظيم الأرباح على نطاق العالم فى مجموعه ، وليس على نطاق أى دولة بعينها . كما أن هذه الوحدات الاقتصادية العملاقة قد أصبحت الأداة الرئيسية فى تحويل النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى من مجموعة اقتصادات رأسمالية قومية تجرى بينها علاقات اقتصادية دولية إلى كيان رأسمالى موحد يتخطى كل الحدود القومية . وقد كان من نتائج هذا التطور انحسار سلطة الدولة حتى فى البلدان الصناعية الكبرى على تغيرات أسعار الفائدة وأسعار الصرف وغيرها من أدوات السياسات النقدية والمالية . وقد تركزت هيمنة الشركات متعددة الجنسية على الاقتصاد العالمى مع انهيار الكتلة الاشتراكية ومع تأزم أحوال الدول النامية وإعادة هيكلة اقتصادات هاتين الطائفتين من البلدان على غلط اقتصادات السوق الرأسمالية واندماجها - من موقع الضعف والتبعية - فى النظام الرأسمالى العالمى الجديد .

ولم تتوقف آثار الكوكبة عند انشاء مستوى اقتصادى كوكبى ، بل أنها أدت أيضاً إلى تداخل متعاظم عبر الحدود القومية لشئون الثقافة والاجتماع والسياسة ، وإلى تمييط متزايد فى السلوك البشرى على امتداد الكرة

الأرضية كلها . ومن المدير بالانتباه أن هذا التعميط كان فى اتجاه واحد فى معظم الحالات ، وبخاصة فى حالة البلدان النامية ، ألا وهو الاتجاه المتمثل فى نقل الكثير من سلوكيات وعادات وقيم المجتمعات الغربية ، وبوجه خاص الأمريكية ، إلى باقى المجتمعات.

وتشكل الكوكبة تهديداً لمكتسيات الحركة العمالية لسبب أساسى ، ألا وهو أنه بينما يتخذ رجال ومنظمات الأعمال قراراتهم على أساس كوكبى ، إلا أن منظمات العمال مازالت حبيسة الأطر القطرية . وهكذا سبقت وحدة رجال الأعمال على النطاق العالمى ، وحدة العمال . وصار العمال هم الطرف الأضعف ، الذى يتعين عليه استعمال وسائل قطرية لمواجهة الخطط الكوكبية لمنظمات الأعمال بشأن نقل نشاطهم من دولة إلى أخرى مقتضيات تعظيم الأرباح على الصعيد الكوكبى.

وفيما يتعلق بآثار الكوكبة من منظور الدول النامية ، ثمة أمران جديران بالمناقشة ، ألا وهما : عالمية الأسواق وعالمية رأس المال.

ففيما يتعلق بعالمية الأسواق يقال ان اتساع الأسواق على امتداد العالم كله واختفاء كثير من القيود التى كانت تعترض حركة السلع والخدمات عبر الحدود ، يتيح للدول النامية ذات الأسواق المحدودة فرصة التغلب على عقبة ضيق السوق المحلى لديها ، وذلك بتوجيه التنمية الى الخارج ، أى باتباع سياسات للتنمية مرتكزة على التصدير . ومن هنا المطالبة بالاندماج الفورى فى الاقتصاد العالمى والكف عن إجراءات الحماية وما إلى ذلك. غير أن تجارب دول شرق آسيا التى نجحت فى اختراق حواجز التخلف والانطلاق الى مستويات عليا من النمو الاقتصادى تؤكد أمرين . أولهما : أنه لاغنى عن قدر من الحماية الموقوتة والمتدرجة من أجل تمكين الصناعات الناشئة من النضج واكتساب مزايا تنافسية يعتد بها فى الأسواق العالمية. وثانيهما : أن هذا النضج لا يأتى من فراغ . وإنما هو متوقف على عدة عوامل من أهمها

بناء قاعدة محلية للصناعة الوطنية ، أى بناء سوق وطنى للمنتجات القابلة للتصدير كقاعدة ضرورية للانطلاق منها إلى الأسواق العالمية من جهة ، وبناء قدرات وطنية عالية للبحث والتطوير من جهة أخرى.

أما فيما يتعلق بعالية رأس المال ، فهناك من يقول بأنها قد حررت البلاد النامية من قيد ندرة المدخرات الوطنية القابلة للاستثمار وبأن التنمية الوطنية لم تعد رهنا بتعبئة الموارد المحلية وحشدها . فرأس المال الخاص الأجنبى متاح على الصعيد العالمى لمن يطلبه . والمهم إذن هو توفير المغريات اللازمة لاجتذاب رأس المال الأجنبى للاستثمار فى البلاد النامية . ومرة أخرى ، فإن التجارب التنموية الناجحة تضع تحفظاً شديداً على مثل هذه الأقوال . فالدول النامية التى تتيج الآن فى استقطاب شطر ضخم من رأس المال الخاص الأجنبى لم تتمكن من ذلك إلا بعد أن كانت قد حشدت مدخراتها الوطنية وارتفعت معدلاتها إلى مستويات غير مسبقة حتى فى الدول الاشتراكية التى كان يضرب بها المثل فى هذا الشأن.

فمعدل الادخار المحلى خلال السنوات الثمانى من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٣ كان يدور حول ٣٥٪ - ٣٨٪ فى كوريا الجنوبية ، و ٢٧٪ - ٣٥٪ فى هونج كونج ، و ٤٠٪ - ٤٧٪ فى سنغافورة ، و ٣٢٪ - ٣٨٪ فى ماليزيا ، و ٢٤٪ - ٣٧٪ فى أندونيسيا . وقد ساعدت تلك التعبئة القوية للادخار المحلى على دفع معدلات الاستثمار إلى مستويات فائقة الارتفاع ، حيث كانت تدور حول ٣٠٪ - ٤٠٪ فى معظم الدول المذكورة . بل أن معدل الاستثمار بلغ ٤٧٪ فى سنغافورة فى سنة ١٩٨٤ ، وكان أعلى من ٤٠٪ فى تسع سنوات من أربع عشرة سنة خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٣ . ولذلك فبالرغم من أن تدفقات رأس المال الخاص الأجنبى إلى البلاد النامية قد زادت خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٤ من ٥ إلى ١٧٣ بليون دولار ، فإن ثلاثة أرباع هذه الأموال قد ذهبت إلى عشرة بلدان فقط . معظمها فى

شرق آسيا وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية . وهذه هي بالضبط البلدان التي كانت قد أثبتت قدرة فائقة على الارتفاع بمعدلات الادخار والاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي فيها . أما البلدان التي لم تفعل ذلك ، فقد تجاوزها رأس المال الخاص الأجنبي ، أو لم تستطع أن تجتذب منه سوى نسبة هزيلة (٥) . باختصار فإن النمو الاقتصادي السريع هو الذي يجذب الاستثمارات الأجنبية ، ولا يسهم الاستثمار الأجنبي في تسريع النمو إلا في مرحلة لاحقة بعد ما تتأكد قدرة الاقتصاد على النمو بقواه الذاتية.

ولا تتجلى الكوكبة فقط في بروز دور الشركات متعددة الجنسية واتساق الأسواق العالمية والنمو في التجارة العالمية في السلع والخدمات وكذلك في تدفقات الأموال عبر الحدود ، بل أنها تتجلى أيضاً في بروز عدد من القضايا ذات النطاق العالمي التي أصبحت تستدعي معالجة عبر قومية أو كوكبية . ومن أهم هذه القضايا : قضايا الممتلكات العمومية للبشرية في الفضاء الخارجي وفي أعالي البحار وفي القطب الجنوبي ، وقضايا البيئة ، وقضايا السكان وتحركاتهم عبر الحدود القومية ، وقضايا الجريمة المنظمة على نطاق عالمي ، وقضايا الفقر والتفاوتات المتزايدة في توزيع الدخل العالمي (٦) . ومن هنا المساعي المتعددة للوصول إلى معاهدات ومواثيق عالمية ، ولانشاء منظمات حكومية وأهلية تمارس نوعاً من الإدارة الجماعية لشئون العالم (٧)

١-٣ المعاملات التجارية الدولية بين التحرير والحماية

تنامي الاتجاه إلى تحرير المعاملات التجارية الدولية في السنوات القليلة الماضية . وقد تمثل ذلك الاتجاه في ما أسفرت عنه جولة أروجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف من تعديلات للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) ، ومن إضافة عدد من الاتفاقات والتفاهات والقرارات الوزارية الساعية إلى تحرير التجارة العالمية في السلع والخدمات

، وانشاء منظمة التجارة العالمية التى بدأت أعمالها فى يناير ١٩٩٥ (٨). وبالرغم من أن العالم سيشهد درجة أعلى من التحرير فى المعاملات التجارية بين الدول بالقياس إلى الوضع السابق على انشاء المنظمة الجديدة للتجارة العالمية ، إلا أنه ليس هناك سند قوى للاعتقاد بأن أسواق العالم ستفتح على مصاريعها فى المستقبل المنظور.

فالتحرير المقرر بمقتضى الاتفاقات الجديدة هو تحرير جزئى ، وغير فوري ، ولا يقضى على فرص تقييد التجارة وحماية الصناعات المحلية كليا . فالتحرير جزئى حيث أنه ينصب على جزء أو نسبة صغيرة من التجارة فى القطاعات الجديدة التى سيشملها كالزراعة والمنسوجات والملابس . كما أن التحرير جزئى بمعنى أن بعض قطاعات التجارة ستبقى غير مشمولة بمظلة التحرير كالأسماك ومنتجاتها واللحوم ومنتجات الألبان والطائرات المدنية والصلب . وستظل خاضعة لترتيبات خاصة ثنائية أو جماعية . كما أن التحرير ليس فورياً ، بل يمتد إلى سنوات طويلة . فالتحرير الذى سيشمل ما بين ربع وثلث التجارة فى السلع الزراعية فقط سوف ينفذ خلال ست سنوات فى الدول المتقدمة وعشر سنوات فى الدول النامية. وطبقاً لاتفاقية المنسوجات ليس هناك ما يحول دون أن تظل نصف التجارة المقيدة بحصص كمية فى هذه المنتجات غير محررة حتى نهاية الفترة الانتقالية (سنة ٢٠٠٥) . كما أن ماتم فى مجال الخدمات ليس أكثر من اتفاق حول المبادئ التى سيجرى الاسترشاد بها فى الجولات القادمة من المفاوضات حول إزالة العوائق التجارية أمام تدفقات الخدمات . وأخيراً فإن فرص الحماية مازالت مكفولة سواء بالنصوص الصريحة للاتفاقات أم بالتحايل على بعض النصوص واستغلال بعض الثغرات التى مازالت قائمة فيها ، وبخاصة للدول النامية التى أكد إعلان مراكش ١٩٩٤ على أحقيتها فى معاملة متميزة وأكثر تفضيلاً.

وليس القصد مما تقدم القول بأنه ليس هناك ما يستوجب القلق من جانب الدول النامية . فبالرغم من الدرجة المحدودة من التحرير للتجارة المترتبة على تطبيق نتائج جولة أروجواي فلاشك أن المنافسة سوف تشتد سواء في داخل الدول النامية أم في أسواقها الخارجية ، وأن معظم هذه الدول سوف يواجه خسائر في المدى القصير وربما في المدى الطويل أيضا من جراء ذلك ، وكذلك من جراء الارتفاع المتوقع في أسعار الواردات من السلع الغذائية ، والزيادة المرتقبة في تكلفة الحصول على التكنولوجيا . وإذا كانت الاستفادة من الفرص المتاحة للحماية في إطار الاتفاقات الجديدة يمكن أن تقلل من هذه الخسائر ، فلاشك أنه من الضروري أيضاً أن ترفع الدول النامية درجة استعدادها لمواجهة المنافسة الأجنبية على أرضها وكذلك في الأسواق الخارجية ، وذلك بزيادة انتاجية العمل فيها ورفع كفاءة الاستثمارات وتحسين جودة المنتجات وابتقان مهارات التسويق والتفاوض واقتحام المجالات الجديدة الواعدة ، وذلك فضلاً عن رفع معدلات الادخار والاستثمار ومن ثم معدلات النمو الاقتصادي فيها .

ومن الملاحظ من جهة أخرى أنه في الوقت الذي تشتد فيه الجهود لتحرير التجارة العالمية ، فإن ثمة اتجاهات لتنامي الحمائية عن طريق تكوين التجمعات التجارية الاقليمية . وكما هو معروف فإن الجات تبيع اقامة مثل هذه التجمعات (مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية) بمقتضى المادة (٢٤) منها ، والتي يرى البعض أنها تمثل خروجاً صريحاً على مبدأ تعميم معاملة الدولة الأكثر رعاية المنصوص عليه في المادة (١) من الجات؟ لقد تزايد عدد التنظيمات الاقليمية (التكتلات والترتيبات التجارية والاقليمية) في العالم بمعدلات متسارعة حتى بلغ ٨٥ تنظيمًا ، ظهر منها ٢٨ أي حوالى الثلث في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ (٩) . وأكثر هذه التنظيمات الاقليمية نجاحاً هو ماكان بين الدول الصناعية القديمة مثل

الاتحاد الأوربي (EU) ومنظمة التجارة الحرة الأوربية (EFTA) ، أو الدول الصناعية الجديدة مثل تجمع الآسيان (ASEAN) الذى يضم عدداً من الدول الصناعية الجديدة فى آسيا مثل سنغافورة وأندونيسيا وبرونائى وماليزيا والفلبين وتايلاند . وقد تزعمت الولايات المتحدة انشاء عدد من مناطق التجارة الحرة تعزيزاً لمصالحها التجارية ، كما فى حالة مناطق التجارة الحرة مع كل من إسرائيل ودول الكاريبي وكذلك منطقة التجارة الحرة مع كندا والمكسيك (NAFTA). وكان آخر التنظيمات الاقليمية هو منتدى التعاون الاقتصادى الاقليمى لدول آسيا والمحيط الهادى (APEC) الذى يضم الولايات المتحدة واليابان واستراليا والصين والدول الصناعية الجديدة فى آسيا وكذلك بعض دول أمريكا الجنوبية . ويهدف هذا التنظيم إلى اقامة منطقة للتجارة الحرة بين دوله بحلول عام ٢٠١٠.

إذن تتنازع التجارة الدولية قوتان : التحريرية والحماية . وينبغى على الدول النامية أن تتعامل مع هاتين القوتين بما يعظم استفادتها من التعامل التجارى الدولى . فعليها أن تنمى قوتها الذاتية وقدراتها التنافسية للاستفادة من افتتاح الأسواق والفرص الأكبر للتنافذ إليها . كما أن عليها أن تستفيد من فرص الدعم والحماية ، لاسيما من خلال تكوين التجمعات الاقليمية التى تشكل نوعاً من الاعتماد الجماعى على الذات ، وذلك من أجل تعزيز قوى النمو الاقتصادى وتفادى الدخول قبل الأوان فى منافسة غير متكافئة فى بعض المجالات مع الكيانات الاقتصادية العملاقة التى تهيمن على الاقتصاد العالمى.

١-٤ التعليم والبحث العلمى والتطوير التكنولوجى أساس المزاي
التنافسية

ومن التغيرات العالمية الكبرى التى شهدتها العالم فى الربع الأخير من

القرن العشرين والتي يتوقع لها الاستمرار فى القرن الواحد والعشرين تلك الطفرة الهائلة فى البحث العلمى والانجاز التكنولوجى ، والتي ظهرت تجلياتها بوضوح فى عدد من المجالات مثل الالكترونيات الدقيقة ، والمعلوماتية ، ونظم الاتصالات ، والمواد الجديدة ، والهندسة الوراثية والتكنولوجيا البيولوجية وغيرها . وقد أدت هذه الطفرة العلمية والتكنولوجية الى تزايد قدرة الانسان على تغيير الاقتصاد المجتمع والبيئة الطبيعية بسرعات غير مسبوقة . كما أدت هذه التغيرات الى اتساع نطاق النشاط الاقتصادى والتجارة العالمية باضافة منتجات جديدة وبالنمو المذهل فى تجارة الخدمات وحركة الأموال عبر العالم . وفى نفس الوقت أسفر هذا التقدم عن تقدم ضخم فى مجال الاتصال الانسانى .

ومن المدهش حقاً أن الكثير مما نستعلمه اليوم من منجزات التكنولوجيا العالية (High Tech.) فى حياتنا اليومية وفى مجالات الصناعة والأعمال وغزو الفضاء والحرب وغيرها قد لايزيد عمره على ثلاثين أو أربعين عاماً ، أى منذ ما لايزيد على واحد من مائة ألف من الفترة التى مضت منذ مشى الانسان على قدمين (١٠) . ولاشك فيما أضافه التقدم العلمى والتطور التكنولوجى من فرص للتقدم الانسانى بوتائر سريعة . كما أنه لاشك كذلك فيما جلبته منجزات العلم والتكنولوجيا من مخاطر للبشرية . فالبشرية تكاد تقوض دعائم ماسبق أن صنعتها من تقدم ، بما فى ذلك الأسس الطبيعية لاستمرار الحياة على كوكبنا . إن البشرية توشك أن تدمر نفسها بنفسها بذات السلاح الذى صنع تقدمها (١١)

ويجدر الانتباه إلى ثلاثة أمور فيما يتعلق بهذا المتغير الثورى فى حياتنا المعاصرة والمقبلة:

(أ) العلاقة التبادلية بين الثورة العلمية والتكنولوجية وظاهرة الكوكبة.

لقد كانت الكوكبة نتاج ذلك التطور المذهل فى قوى الانتاج الذى

تمخض عن التقدم العلمى والتكنولوجى فى العقود القليلة الماضية . فهذا التطور فى قوى الانتاج قد فرض تعديلات ضرورية فى علاقات الانتاج وفى البنية الفوقية للمجتمعات التى أنتجتة وللمجتمع العالمى . وقد تجلت هذه التعديلات فيما يطلق عليه الآن الكوكبية ، وبخاصة فى النمو العظيم فى نشاط الشركات متعددة الجنسية واتساع نشاطها بطول الأرض وعرضها ، وفى بروز نظام جديد لتقسيم العمل الدولى . غير أن هذه الثورة العلمية والتكنولوجية ماكان من الممكن لها أن تتحقق لولا الدعم المالى الضخم لجهود البحث العلمى والتطوير التكنولوجى الذى قدمته هذه الشركات العملاقة للمؤسسات العلمية ، وذلك باعتبارها صاحبة مصلحة كبرى فى منجزات الثورة العلمية والتكنولوجية (١٢).

ب) الانتقال من مفهوم المزايا النسبية الى مفهوم المزايا التنافسية فى التجارة الدولية

حتى وقت ليس ببعيد ، كانت الدول تعتمد فى اقتحامها للأسواق الخارجية على ماقلكه من مزايا نسبية قائمعلى ملكية الموارد الطبيعية أو على وفرة الموارد البشرية . ومن ثم فقد كانت الميزة النسبية موروثه . غير أن الامكانيات الجبارة التى أتاحها التقدم العلمى والابتكار التكنولوجى قد مكنت بعض الدول من اكتساب مزايا نسبية جديدة . أى أن الميزة النسبية ، أصبحت مصنوعة أو مكتسبة بفضل التقدم العلمى والتطوير التكنولوجى . وإذا وسعنا مفهوم التقدم العلمى ليشمل التقدم فى علوم الإدارة والتسويق وفى فنون التفاوض وفى أساليب الحماية والدعم ، فاننا نصبح إزاء أساس جديد للنفاذ إلى الأسواق الخارجية ، ألا وهو مفهوم المزايا التنافسية.

ج) الفرص التى تتيحها الثورة العلمية والتكنولوجية للدول النامية
من المؤكد من تجارب الدول النامية التى نجحت فى كسر حاجز التخلف وتسلق سلم التقدم بسرعة مذهلة أن التقدم العلمى والتطوير التكنولوجى

يمكن أن يتيح للدول النامية فرصاً عظيمة للنمو الاقتصادي السريع . إن هذه الامكانية متاحة للجميع مع سهولة الحصول على المعرفة العلمية المتقدمة ومع اختصار المسافة التي كانت طويلة جداً في السابق بين الانجاز العلمي وبين ترجمة هذا الانجاز العلمى إلى تطبيقات تكنولوجية محددة . ولكن لا يقدر على الاستفادة من هذه الامكانية إلا تلك الدول التي تعمل بجهد ونشاط على توفير البيئة المناسبة لذلك . وليس هناك خلاف على أن أول العوامل المهمة للمشاركة فى الثورة العلمية والتكنولوجية هو الاستثمار فى البشر، من خلال التوسع فى التعليم وتحسين نظم التعليم والتدريب والبحث العلمى والتطوير التكنولوجى وكذلك من خلال النهوض بالخدمات الصحية والتغذية والرعاية الاجتماعية . فذلك أمر ضرورى للاستفادة من التكنولوجيا المستوردة وتطويرها للظروف المحلية فى البداية ، ثم للمشاركة بعد ذلك فى صناعة التقدم العلمى والتطوير التكنولوجى . غير أن الاستثمار فى البشر لا يكفي وحده لتحقيق الغاية المرجوة ، إذ لا بد أن يواكبه استثمار مادي بمعدلات مرتفعة فى البنية الأساسية وفى انشاء القواعد الانتاجية.

والمهم فى الأمر أنه قد سقطت فكرة المراحل التكنولوجية التى كانت تفترض أن الدولة النامية ينبغي أن تتقن أولاً التكنولوجيا التقليدية ثم تنتقل بعد ذلك إلى التكنولوجيات الوسيطة ، ثم فى مرحلة لاحقة الى التكنولوجيات العالية . وصار من الممكن للكثير من الدول السير فى أكثر من اتجاه تكنولوجى فى وقت واحد . ففى الوقت الذى تطبق فيه تكنولوجيات تقليدية فى بعض المجالات لامتنصاص الأيدي العاملة الوفيرة ، يمكن استعمال تكنولوجيات وسيطة فى مجالات أخرى للنهوض بالانتاجية ، كما يمكن اقتحام بعض المجالات التى تعتمد على التكنولوجيات العالية لتكوين مزايا تنافسية جديدة واقتناص فرص النفاذ إلى الأسواق الحديثة نسبياً (١٣).

١-٥ أسس جديدة لتنظيم الأعمال واتخاذ القرارات والإدارة المجتمعية

ثمة عدد من الاتجاهات فى تنظيم الأعمال وإدارة المجتمع التى بدأت تأخذ مجراها بوجه خاص فى الدول المتقدمة والتى من المتوقع أن تجد طريقها الى التطبيق فى الدول النامية فى القرن الواحد والعشرين ، وذلك إذا ماعقدت هذه الدول العزم على الخلاص من التخلف وبناء أسس راسخة للتقدم . ومن أهم هذه الاتجاهات التى توجد بينها روابط قوية مايلى: (١٤) أ- الانتقال من نمط التنظيم المركزى إلى نمط التنظيم اللامركزى ، وهو مايفسح المجال أمام البشر فى المستويات القاعدية والوسطى فى منظمات الأعمال لممارسة التفكير الخلاق وللابتكار فى حل المشكلات التى تواجههم أما فى مجال ادارة المجتمع ، فان هذا التحول يعنى اطلاق طاقات المجتمعات المحلية لحل المشكلات التى تواجهها من خلال المنظمات الأهلية ، وتعزيز أساليب العون الذاتى.

ب - الانتقال من أسلوب التنظيم الهرمى إلى أسلوب التنظيم الشبكي التفاعلى ، وهو الأمر الذى أصبح ميسوراً بفضل النظم المتقدمة للمعلومات والاتصال.

ج - التحول من الديمقراطية القائمة على التمثيل الى الديمقراطية القائمة على المشاركة على أوسع نطاق من جانب كافة الطبقات والفئات الاجتماعية وهو ماينطوى مرة أخرى على اطلاق طاقات المجتمعات المحلية والمنظمات الأهلية.

وما لاشك فيه أن هذه التطورات لاتفرض تعسفياً على أى مجتمع . بل أنها نتاج التطور الطبيعى لقوى الانتاج فيه ، والذى يفرض بدوره تجديد أساليب التنظيم والإدارة على مستوى وحدات الأعمال وعلى مستوى المجتمع كله . ومن ثم فربما لايمكن لمجتمع نام الأخذ بالكثير منها مالم يكن قد هبأ الأساس المادى لقيامها عن طريق تطوير القاعدة الانتاجية للمجتمع

على أساس منجزات العلم والتكنولوجيا . وبطبيعة الحال، فإن التنظيم الجديد للمجتمع سوف يؤدي بدوره الى فتح المجال للمزيد من التطور العلمى والتكنولوجى ، ومن ثم للمزيد من التطور فى قوى الانتاج فى المجتمع.

وعلى خلاف ما يظن الكثيرون تحت وطأة التحول الراهن للكثير من الدول الى نظام اقتصاد السوق والليبرالية الاقتصادية ، فإن القرن القادم ليس بأية حال قرن الخلاص من التخطيط أو تكريس الفردية. فنحن نعيش فى عالم تزداد خطورته على نحو قد لا يظهر لنا بشكل مباشر فى كثير من الحالات (١ مثلاً : التطور البطئ فى عدد السكان - التدهور البطئ فى البيئة ، تكسب الأسلحة النووية .. الخ) ويرجع ذلك - فى رأى اثنين من كبار الباحثين فى تطور العقل البشرى وتطور البيئة والحضارة - الى أن عقلاً لم يدرب بعد على الاستجابة للتغيرات التدريجية البطيئة الطويلة المدى ، فعلى امتداد قرون طويلة اعتاد العقل البشرى على الاستجابة السريعة للتغيرات المؤقتة سريعة الزوال باعتبار أن ذلك كان هو المطلوب للبقاء . لكن الانسان قد اكتسب فى تطوره - بالذات فى المراحل الحديثة - قدرة عظيمة على احداث التغيير بسرعة غير مسبوقه ، بحيث أصبحت قدرة الانسان على تغيير العالم المحيط به تفوق بمراحل قدرته على تفهم العالم الذى صنعه . ولهذا ينصح هذان الباحثان بأن علينا أن نعيد تدريب أنفسنا لتفهم العالم الذى صنعناه . أى أن علينا أن نطور عقلاً جديداً للتعامل الكفء مع العالم الجديد الذى نحيا فيه . " لقد بلغنا زماناً يلزم فيه أن نوجه تطورنا بأيدينا ، وأن نخلق عملية تطويرية جديدة ، عملية تطور واعي . أن الورطة البشرية تتطلب نوعاً مختلفاً من التعليم والتدريب نكتشف به التهديدات التى تتحقق فى سنين وعقود لا فى لحظات . إن علينا أن نطور " انعكاسات بطيئة" تكمل الانعكاسات السريعة . ان علينا أن نستبدل بعقولنا عقولاً جديدة" (١٥).

وخلاصة القول هي أن المستقبل يحمل لنا تحديات لم نعتد التعامل معها وهذه التحديات ، موجودة الآن على نطاق ضيق بعض الشيء ، ولكن يتوقع أن تستفحل بمرور الزمن ، وبخاصة إذا لم نغير أسلوبنا في التفكير في المشكلات التي نواجهها - على مستوى كل مجتمع وعلى مستوى المجتمع الدولي . بعبارة أخرى ، أننا مطالبون من أجل التحرك نحو مستقبل آمن للبشرية . أن نغير من الآن الطريقة التي نتخذ بها قراراتنا في كافة المجالات . وأهم عناصر التغيير في هذا الصدد هي الوعي العميق بأهمية الأمور التالية:

أ - التخطيط وتوجيه التطور والسيطرة عليه في مناحي الحياة المختلفة.
ب - النظرة الشاملة والتعامل مع المركب ومع التفاصيل دون افراط في التجريد والتبسيط.

ج - الربط بين الأشياء والربط بين أجزاء المعرفة المختلفة (التفكير العلاقي)

د - التفكير طويل المدى والتعامل مع التغييرات التدريجية البطيئة التي يمكن أن تسفر عن كوارث عظيمة في الأجل الطويل.

هـ - تبديل طريقة تفهمنا لأنفسنا؛ كأفراد منفصلين كل يبحث عن مصالحه ، إلى تفهم لكيفية توافقنا داخل بيئات اجتماعية وبيولوجية وفيزيائية" (١٦)

و - المبادرة والافتحام وعدم التردد في ولوج المجالات الجديدة على أساس من المخاطرة المحسوبة

ز - زيادة المتاح من المعلومات - بما في ذلك نتائج البحوث العلمية - عن الظاهرة أو المشكلة محل الاهتمام ، وذلك لتقليل احتمال التحيز أو التحامل وللتغلب على المقولات الموروثة (١٧).

ومن حسن الحظ أن التطور العلمي يوفر الآن - من خلال نظم المعلومات

والاتصالات ومن خلال أساليب التحليل الكمي والنمذجة - وسائل ممتازة لتمكين متخذى القرارات من الوفاء بالمتطلبات المذكورة أعلاه . ولاشك أن المستقبل يعد بالمزيد من التطوير فى هذه الوسائل . والمهم أن نبدأ فوراً فى ترسيخ أسس بناء العقل الجديد . وعناصر التفكير الجديد فى عقول البشر ونفوسهم من خلال التعليم والتدريب ، وأن ننشر على أوسع نطاق ممكن المعرفة العلمية والمنهج العلمى فى التفكير ، وذلك يعد تخليصه من الاتجاهات القديمة التى أسرفت فى التبسيط والتجريد.

القسم الثانى

المستجدات والتوقعات المستقبلية على الصعيد الاقليمى

يحكم التاريخ والجغرافيا ، ويحكم تفاعلات الزمان والمكان ، فان مصر دولة محورية فى اقليمها العربى . كما أنها دولة ذات وضع خاص فى المحيط الأوسع المحيط بها ، وذلك بحكم كونها منطقة تقاطع دوائر اقليمية متعددة كالدائرة الأفريقية والدائرة الآسيوية والدائرة الاسلامية ودائرة دول الجنوب والدائرة المتوسطية والدائرة الشرق أوسطية . وبغض النظر عن التعريف الدقيق لهذه الدوائر ومع التسليم بأن هذه الدوائر ليست متكافئة من حيث الأهمية ، فلاشك أن مصالح مصر الحيوية قابلة للتأثر بدرجة أو بأخرى بما يجرى فى محيطها الاقليمى الذى تمثله هذه الدوائر المتعددة . ومن جهة أخرى فان بعض الأطراف الاقليمية المحيطة بمصر قد يكون لها مصالح فى مصر لايتوافق بعضها مع المصالح المصرية.

وسوف نركز فيما يلى على أربع دوائر هى: الدائرة العربية ، والدائرة الشرق أوسطية ، والدائرة المتوسطية ، والدائرة الأفريقية . كما أننا سنوجه الانتباه الى قضيتين شائكتين على المستوى الاقليمى وهما قضية المياه وقضية الغناء .

٢-١ الدائرة العربية والتسويات السلمية مع إسرائيل

مازال الوضع العربى يتسم بالضعف والتفكك وغياب دالة هدف عربية موحدة تسعى جميع الدول العربية إلى تعظيمها ، وذلك بالرغم من وجود عدد من المخاطر المشتركة التى تتهددها جميعاً . فالمنطقة العربية محل أطماع من أطراف أجنبية متعددة . بعضها يتحرك بدافع تأمين تدفق النفط العربى إليه . وبعضها تحركه أغراض استراتيجية وبعضها - مثل إسرائيل - تحركها أطماع التوسع والسيطرة.

وبالرغم من تآكل الثروة المالية العربية ، وتحول الكثير من دول الفائض الى دول عجز ، فمازالت الفوارق الداخلية شاسعة بين الأقطار العربية ، وتشكل عنصر ازعاج لمسيرة التعاون العربى . ومع تسليم الكثيرين بأهمية العمل العربى المشترك ، فمازالت الإرادة السياسية لتحويل هذا الادراك الى واقع ملموس غائبة . كذلك لايمكن الزعم بوجود رأى عام ضاغط بدرجة قوية فى اتجاه قيام عمل عربى مشترك . ولذلك مازال العرب عاجزين عن التحرك الجماعى وفق رؤية مستقبلية مشتركة ، وذلك بالرغم مما زقاموه من مؤسسات ومما وقعوه من معاهدات ومواثيق للعمل العربى المشترك . ولايبدو أن محاولات العمل المشترك على مستوى جزئى - فى الخليج والمغرب العربيين مثلاً - قد أسفرت عن نجاحات تستحق الذكر.

ومن جهة أخرى أدى التفكك العربى وغياب الاتفاق على دالة هدف عربية موحدة الى نجاح إسرائيل فى التعامل المنفرد مع كل دولة عربية على حدة . وشهدت المنطقة تنازلات عربية لايررها السلوك الفعلى لإسرائيل على مسار التسويات السلمية وعلى مسار نزع السلاح النووى . واندفع عدد من الدول العربية لتطبيع العلاقات مع إسرائيل قبل التوصل إلى تسويات مرضية ، بل وبالرغم من استمرار التصرفات العدوانية الصريحة لإسرائيل تجاه الفلسطينيين فى الأرض المحتلة واستمرارها فى بناء المستوطنات فى الضفة الغربية ، واحتلالها للجنوب اللبناى وشن الهجمات

الوحشية عليه ، وتمسكها باحتلال الجولان السوري . عقدت مؤتمرات الدار البيضاء وعمان والقاهرة لخلق أطر مؤسسية وقنوات اتصال بين العرب وإسرائيل تحت شعار بناء شرق أوسط جديد . وتأكدت النوايا العدوانية لإسرائيل ، واصرارها على الفوز بالأرض والسلام معاً ، بعودة الليكود لتولى مقاليد الحكم فى صيف ١٩٩٦ . وبالرغم من انعقاد قمة عربية فى ذلك الحين بعد طول انقطاع ، إلا أن نتائجها مازالت تدرج فى باب الأقوال أكثر مما تدرج فى باب الأفعال.

إن مصر تتقدم نحو القرن الواحد والعشرين فى بيئة عربية مضطربة ، يسودها التفكك والتشرذم ، ويتم فيها تغليب المصالح القطرية على المصالح القومية ، وتشور فيها النزاعات بين الأقطار العربية بعضها وبعض أكثر مما تشور بين الأقطار العربية وأطراف خارجية . وماغزو العراق للكويت ببعيد . فلازالت الأمة العربية تعاني ويلات هذه الحرب الحمقاء التى فرقت العرب ، والتى فتحت الباب من جديد لعودة الوجود العسكرى الأجنبى الى المنطقة العربية ، والتى أدت إلى خراب العراق وتقسيمه وحصاره ، كما أدت إلى استهلاك قسط عظيم من ثروة دول الخليج العربية لأغراض الدفاع والأمن . ومازالت الخلافات حول الحدود أو حول بعض الجزر تعكر صفو العلاقات بين قطر والبحرين ، وبين قطر والسعودية ، وبين مصر والسودان . كما عرفت الحروب الأهلية طريقها الى المنطقة - فى الصومال وفى اليمن ، ومن قبل فى السودان.

أضف إلى ماتقدم أن مصر تتعرض لاحتمالات عودة العاملين المصريين فى دول الخليج ، مع انتهاء مرحلة إقامة البنية الأساسية هناك ، ومع غياب حركة تنمية قوية فى هذه الدول ، ومع تزايد عدد مواطنى دول الخليج والسعى لإحلالهم محل العمالة الوافدة . وهو أمر يجب التحسب له عند وضع التصورات المستقبلية لمصر تفادياً للمفاجآت . فليس من الحكمة توقع

أن تسهم الهجرة الى البلاد العربية فى التخفيف من حدة الضغط السكانى ، أو فى مواجهة البطالة ، أو فى زيادة موارد مصر من النقد الأجنبى . ومن جهة أخرى ، تبقى احتمالات استفادة مصر من الأموال العربية مرهونة بقدرتها على تهيئة مناخ استثمارى جيد وعلى الارتفاع بمعدلات الاستثمار والنمو اعتماداً على القدرات الذاتية وبخاصة المدخرات المحلية والعمالة المتعلمة والماهرة.

وسواء استكملت التسويات السلمية مسيرتها أم لم تستكمل ، فمن المؤكد أن على مصر أن ترتب أمورها على أساس استمرار الصراع العربى الإسرائيلى . فالصراع سيظل قائماً بحكم اختلال موازين القوة العسكرية وبحكم اختلال موازين القوى الاقتصادية . ولن يغنى استمرار الصراع الحضارى بوسائل التقدم الاقتصادى والاجتماعى عن استمرار بناء القوة العسكرية المصرية والعربية لردع أى عدوان إسرائيلى محتمل وللتمكن من مواجهته إذا وقع ليس فقط بسبب النزاع على الأرض ، بل وربما بسبب النزاع على المياه ومعنى ذلك أن جانباً مهماً من الموارد المصرية سيظل يواجه للتسليح ويحجب عن التنمية.

٢-٢ الدائرة الشرق أوسطية والدائرة المتوسطة

فى غياب تصور عربى مشترك للمستقبل ، سارع الآخرون إلى رسم تصوراتهم المستقبلية للمنطقة ، ومحاولة فرضها على العرب . فهناك المشروع الشرق أوسطى الذى تحركه إسرائيل والولايات المتحدة أساساً من أجل خلق واقع جديد ، تندمج فيه إسرائيل فى المنطقة من موقع التفوق والاستعلاء . وتخلق لنفسها عمقاً استراتيجياً مع العرب من خلال التعاملات الاقتصادية ، ومن خلال الزج بمشروعات اقليمية تؤسس لإسرائيل دوراً محورياً فى المنطقة ، وتتفى فى نفس الوقت فكرة القومية العربية والنظام الاقليمى العربى . وبالرغم من تعقد العلاقات العربية الإسرائيلية

منذ تولى الليكود مقاليد الحكم فى إسرائيل ، إلا أن قنوات التعامل الاقتصادى بين إسرائيل ومصر وعدد من الدول العربية الأخرى كالأردن وقطر والمغرب قد بقيت مفتوحة . كما أن الترتيبات مازالت مستمرة لإقامة البنك الاقليمى للتنمية فى الشرق الأوسط والمجلس الاقليمى لرجال الأعمال وغير ذلك من المؤسسات التى برزت فكرتها من خلال مؤتمرى الدار البيضاء وعمان . ومن المتوقع مستقبلاً أن يتزايد التغلغل الإسرائيلى فى مصر وعدد من الدول العربية الأخرى ، وأن تتخلق مصالح مشتركة لرجال الأعمال المصريين والإسرائيليين تغايم حالة التبعة التى تعاني منها مصر أصلاً .

ومن جهة أخرى يحاول الأوروبيون فرض تصورهم الخاص للتعاون الاقليمى فى المنطقة من خلال مايسمى بالشراكة العربية - الأوروبية ، أو التعاون المتوسطى . وهى شراكة غير متكافئة بطبيعة الحال ، تفتح الأسواق العربية أمام المنتجات الأوروبية أكثر مما تفتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات العربية . وغير خاف أن أحد الدوافع الأساسية للمشروع الأوروبى هو وقف تيار الهجرة إلى أوروبا من البلدان العربية ، وإعادة جانب من العمالة العربية المتواجدة فى أوروبا إلى بلادها الأصلية . وهو أمر يجب أيضاً أخذه فى الاعتبار بالنسبة لدول المغرب العربى عند التفكير فى المستقبل ، لكن ذلك ليس أمراً ذا بال بالنسبة لمصر ، حيث لا تمثل الهجرة إلى أوروبا سوى نسبة ضئيلة من إجمالى الهجرة من مصر . وقد وجد المشروع الأوروبى طريقه إلى التطبيق فى شكل اتفاقات شراكة مع تونس والمغرب ومازالت المفاوضات جارية لبثورة اتفاق شراكة مع مصر . ومن المرجح فى ظل الظروف الحالية أن يتم التوصل قريباً إلى اتفاق شراكة أوروبية - مصرية . وهو مانتقد أنه سيؤدى إلى مزيد من المصاعب أمام التنمية فى مصر . حيث يزداد انفتاح الاقتصاد المصرى على الاقتصادات الأوروبية ، وتعرض

منتجات الصناعات المحلية لمنافسة غير متكافئة مع المنتجات الأوروبية .
وحيث لانتيسر فرص أكبر على نحو ملموس لنفاذ المنتجات المصرية إلى
السوق الأوروبي سواء لأسباب متعلقة بالجودة أم لأسباب متعلقة بعدم توفير
كم كبير من المنتجات القابلة للتصدير.

وهكذا فمن المفارقات الغريبة أن مشروعات التعاون الاقليمي المدفوعة
بطرف أجنبي هي التي وجدت طريقها الى التطبيق في المنطقة العربية ،
بينما مازالت مشروعات التعاون الاقليمي المقترض أن تحركها المبادرات
الذاتية العربية عاجزة عن أن تفرض نفسها على الساحة . ومن المفارقات
الأكثر غرابة أن يزعم البعض أنه ربما كانت مشروعات الشرق أوسطية أو
المتوسطية هي المسار الذي ينبغي اتباعه للوصول إلى مشروعات للتعاون
الاقليمي العربي . وهكذا سوف تظل مقادير العرب بيد أطراف خارجية ،
إلى أن ينتبه العرب من غفلتهم وينشطوا العمل الاقتصادي المشترك فيما
بينهم ، ويتكروا له مداخل جديدة.

٢-٣ الدائرة الأفريقية

يحيط الغموض الدائرة الأفريقية ، وذلك بالنظر إلى الأوضاع البائسة
لهذه القارة والأزمات الاقتصادية الطاحنة التي شهدتها معظم دولها ،
علاوة على الحروب الأهلية ونزاعات الحدود التي مازالت تقف حجر عثرة
أمام جهود التعاون الأفريقي . ولاشك أن لمصر مصالح حيوية في أفريقيا ،
تأتي في مقدمتها المياه والسوق الأفريقية الواعدة ، وامكانات التعاون
الصناعي والتكنولوجي مع دول القارة . ولذلك لاشك في أن جانباً من
مسيرة التنمية في مصر سوف يتوقف على مدى نجاح مصر في تطبيق
سياسة أفريقية ناجحة ، تسعى إلى استتباب الأمن والسلم في ربوع القارة
، وتعزز أواصر التعاون على الأقل بين دول حوض النيل

٢-٤ قضية المياه وقضية الغذاء .

من المعروف أن معظم المنطقة العربية تقع فى المنطقة المناخية الجافة وشبه الجافة حيث تشكل مساحة هذا النوع من المناطق نحو ٩٠٪ من إجمالى مساحة المنطقة العربية (٨) وتشير بعض التقديرات إلى أن الوطن العربى يمكن أن يواجه عجزاً مائياً يتزايد باطراد من ٣٠ مليار متر مكعب فى سنة ٢٠٠٠ إلى ٢٨٢ مليار متر مكعب فى سنة ٢٠٣٠ . كما تذهب بعض التقديرات الأخرى إلى توقع إنخفاض نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة فى السنة من ١٤٣٠٨ متر مكعب فى سنة ١٩٩٠ إلى ١١٤٢٣ متر مكعب سنة ٢٠٠٠ ثم إلى ٨٠١١ متر مكعب سنة ٢٠٢٥ . ومع ذلك يقدر أن تواجه الدول العربية فى مجموعها وكذلك ١٠ دول من بين ١٧ دولة عربية حالة عجز مائى فى الربع الأول من القرن الواحد والعشرين .

وفيما يتعلق بمصر يقدر أن ينقلب الفائض المائى المتوقع توافره فى سنة ٢٠٠٠ إلى عجز يتراوح مقداره فى سنة ٢٠٢٥ ما بين ١٢ و ٢٩ مليار متر مكعب . وحيث أن الشطر الأعظم من موارد مصر المائية يأتى من القارة الأفريقية . فإن نصيبها من المياه معرض للتناقص إذا تسارعت خطى التنمية فى دول حوض النيل . ولنا عودة إلى هذه النقاط فيما بعد .

ويفاقم من مشكلة المياه التى يمكن أن تفجر حروباً فى المنطقة فى القرن القادم وجود أطراف غير عربية تشترك مع المنطقة العربية فى بعض مصادر المياه أو تتنافس معها فى انتزاع أكبر قدر يمكن من الرصيد المتاح وذلك فى غيبة اتفاقات صريحة لاقسام الموارد المائية بين دول المنطقة . ومن أبرز هذه الأطراف تركيا وإسرائيل ، وذلك فضلاً عن أثيوبيا ودول حوض النيل الأخرى . ومن المعروف أن لدى تركيا تطلعات قوية لاستعمال المياه كأداة لتكريس وتوسيع نفوذها الاقليمى . كما أن لديها مشروعات مائية كبرى للرى وتوليد الكهرباء . ومن أهمها مشروع جنوب شرق الأناضول الذى يهدف إلى تنمية المناطق التى يعيش فيها الأرمن والأكراد وعرب لواء الاسكندرون

وكذلك مقايضة النفط العربي بمياه نهري دجلة والفرات والكهرباء المتولدة منهما . وهذا المشروع سوف يحتاج إلى حوالي ٦٥٪ من مياه الفرات وحوالي ٦٠٪ من مياه دجلة . ولهذا المشروع اثار بيئية خطيرة ليس أقلها زيادة ملوحة المياه القليلة المتبقية من النهرين لاستعمال سوريا والعراق وارتفاع نسبة الكبريت بها مما يقلل من صلاحيتها للرى . كما أن لدى تركيا مشروع أنابيب السلام الذي يقضى باستخدام نهري سيحان وجيحان المحليين لامداد البلاد العربية الأخرى باحتياجاتها من المياه . ومع ذلك يقدر أن تفيض الموارد المائية عن الاحتياجات الخاصة بتركيا حتى بعد سنة ٢٠٢٥ .

وفيما يتعلق بإسرائيل ، فمن المعروف أنها مازالت تدرج ضمن مشروعاتها للاستيطان والتوسع بعداً مائياً قوياً . وهى تسعى جاهدة للاستفادة من مياه النيل لرى النقب الشمالى ، كما أنها حاولت توثيق علاقتها بأثيوبيا لهذا الغرض . وقد استولت إسرائيل على مياه الضفة الغربية وغزة بعد عام ١٩٦٧ ، واستنزفت الموارد المائية للأراضى المحتلة . وكذلك كرست إسرائيل جهودها للاستيلاء على مياه نهر الأردن وكل منابعه الأمر الذى أدى إلى ازدياد ملوحة النهر وجعل مياهه غير صالحة للرى فى وادى الأردن. كما أن هناك مؤشرات قوية على استيلاء إسرائيل على جانب من مياه اللبئانى على الرغم من كونه نهراً محلياً للبنان . وأخيراً فإن إسرائيل رفضت تقسيم المياه فى إطار المباحثات المتعددة الأطراف والثنائية وتسعى بدلاً من ذلك إلى إعادة توزيع المياه من مناطق الفائض إلى مناطق العجز أو الحاجة . كما تسعى إسرائيل أيضاً أن يكون لها دور متميز فى قضية المياه من خلال المساهمة بتكنولوجيات تحلية المياه فى المنطقة العربية. ولذا فإن المحيط الاقليمى لمصر يمكن أن يشهد قدراً من عدم الاستقرار أو حتى النزاعات الساخنة من جراء عدة عوامل . أولها : التنافس على

الرصيد المائى المتاح للعرب وللدول الجوار ، وذلك دون وجود اتفاقيات تنظم حقوق السحب من هذا الرصيد للدول المشتركة فى أحواض الأنهار والخزانات الجوفية. وثانيها : مشكلة تدهور نوعية المياه وخاصة زيادة الملوحة وانتشار التلوث فى المياه السطحية والطبقات المائية العليا نتيجة التخلص من الملوثات الصناعية ومخلفات الصرف الصحى فيها دون تدابير كافية للمعالجة والتنقية . وثالثها: توقع وجود عجز مائى فى المستقبل القريب على مستوى عدد كبير من الأقطار العربية وإسرائيل . وبطبيعة الحال فان مصر لا تملك أن تقف موقف المتفرج إذا تعرض أمنها المائى للخطر أو إذا ثارت نزاعات أو حروب حول موضوع المياه فى الشرق الأوسط . ومن الواجب على مصر التحسب لهذا الأمر ليس فقط بتطوير القوة العسكرية الرادعة ، ولكن كذلك بقيادة المنطقة نحو استراتيجية مائية عربية متكاملة.

وترتبط قضية المياه ارتباطا وثيقا بقضية الغذاء . ومن المعروف أن البلاد العربية تعتمد على الخارج فى تلبية ما لا يقل عن نصف احتياجاتها الغذائية . وفى الوقت الذى لا يوجد ما يشير إلى تناقص الاعتماد الغذائى العربى على المصادر الخارجية ، فان أسعار الغذاء المستورد أخذت فى الارتفاع من جراء تطبيق اتفاقية الغذاء التى أسفرت عنها جولة أورجواى . وبذلك تزداد الصعوبات التى تواجه الدول العربية ولاسيما الدول المحدودة الدخل ، فى تدبير احتياجاتها من الغذاء . وإضافة إلى ما ينتظره عليه هذا الوضع من تهديد للأمن الغذائى العربى ، فانه ينتظره على مخاطر شديدة سياسية وأمنية من أهمها التعرض للضغوط السياسية والوقوع فى شباك التبعية (١٩)

القسم الثالث

التحديات الحالية والمستقبلية التى يتعين على مصر مواجهتها

استادا إلى ماعرضاه في القسمين السابقين من تغيرات في المحيط العالمى والاقليمى ، وانطلاقا من تصورنا للمشكلات التى تعترض مصر على الصعيد المحلى ، نقدم فيما يلى مجموعة المشكلات أو التحديات الرئيسية التى يتعين على مصر الاستعداد لمواجهةها فى السنوات الأخيرة من القرن العشرين وفى مطلع القرن الواحد والعشرين ، مقرونة ببعض الاقتراحات حول كيفية المواجهة الملائمة.

٣-١ تحدى العيش بكرامة والتحرك باستقلالية نسبية فى إطار نظام عالمى تسيطر على إدارة شئونه - ولو إلى حين - قوة عظمى واحدة. ومواجهة هذا التحدى تستلزم أمرين . أولهما : إعادة ترتيب البيت المصرى من الداخل وبناء عناصر القوة الذاتية المصرية . وثانيهما: توثيق عرى التعاون مع دول الجنوب التى تواجه نفس المشكلة ، وبخاصة الدول العربية والأفريقية ودول الجوار الآسيوى وذلك من خلال تعزيز عناصر الاعتماد الجماعى على الذات ومن أجل زيادة قدراتنا التفاوضية فى هذا العالم الجديد.

ولعل السير فى هذين الاتجاهين سيكون فى حد ذاته أحد العناصر المساعدة على التعجيل بتحويل النظام العالمى الراهن إلى النظام متعدد الأقطاب المرتقب ظهوره خلال المستقبل غير البعيد ، والذى قد يوفر فرصا أفضل للحركة والمناورة أمام الدول النامية . وسوف يعجل بقدوم هذا التحول فى النظام العالمى أيضا المساهمة النشطة من مصر وغيرها من دول الجنوب فى الجهود الرامية إلى بلورة نوع من الإدارة الجماعية لشئون العالم ، وهو الأمر الذى تزايد أهميته مع بروز الكثير من القضايا ذات الأبعاد الكوكبية . كما سبقت الإشارة فى القسم الأول.

٣-٢ تحدى البقاء والنماء فى زمن الكوكبية

مع تزايد تحكم الكيانات الاقتصادية العملاقة المعروفة بالشركات

متعدية الجنسية في مقدرات الاقتصاد العالمى ومع تزايد الصراع على الأسواق ، ومع احتدام المنافسة فى الأسواق الداخلية والخارجية ، فى الوقت الذى تنحسر فيه سلطة الدولة القومية وسيطرتها على أدوات السياسة الاقتصادية وحركة المتغيرات الاقتصادية ، فان التحدى الذى يواجه الدولة النامية ، وبخاصة الصغيرة والأشد فقرا ، هو: كيف يمكن تفادى مخاطر التهميش أو الانسحاق تحت أقدام الكبار ، وكيف يمكن الاستفادة مما تنتجه الكوكبة من اتساع وانفتاح فى الأسواق ومن نمو مذهل فى حركة الأموال عبر الحدود القومية فى إحداث التنمية الوطنية.

ان الاستفادة من ظاهرة الكوكبة لن تأتى بمجرد فتح أبواب الاقتصاد الوطنى والارتقاء فى أحضان السوق العالمى من موقف الضعف والتبعية . بل أن النتيجة الحتمية فى مثل هذه الحالة سوف تكون هى تكريس التبعية ودخول التنمية فى مسار عشوائى لاتؤمن عواقبه . أما الاستفادة الحقيقية من الكوكبة فتحتاج الى تخطيط دقيق وتوقيت محكم . فالتخطيط الدقيق مطلوب من أجل بلورة قدرات تنافسية للاقتصاد المصرى تؤهله للاستفادة من انفتاح واتساع الأسواق ، ومن أجل رفع مستوى القدرة الادخارية والاستثمارية الوطنية التى تعد من أهم عوامل جذب رأس المال الأجنبى ، على ماسبق ذكره فى القسم الأول ، والتوقيت المحكم مطلوب فيما يتعلق بالدرجات المختلفة لفتح السوق الوطنى والاندماج فى السوق العالمى بما لا يورط الاقتصاد الوطنى فى الدخول فى منافسة غير متكافئة قبل الأوان مع القوى الاقتصادية الأجنبية . وهو ما يؤدى إلى خراب الصناعة الوطنية وحرمان الاقتصاد الوطنى من المهلة الضرورية لتكوين وتطوير المزايا التنافسية فى عدد من المجالات الواعدة.

ومع التسليم بأن خيار العزلة الكاملة والانغلاق أمام المؤثرات الخارجية لم يعد ممكنا ، ومع التسليم كذلك بأهمية المنافسة لحفز الصناعة الوطنية

على زيادة الكفاءة وبأهمية الاحتكاك الدولي لمتابعة التقدم العلمى والتكنولوجى والمشاركة فى صنعه فانتا نرى أنه من الضرورى الأخذ بقدر من الدعم والحماية الموقوتة والمتناقصة عبر الزمن للصناعات الوطنية ، وذلك من أجل أحداث التغييرات الضرورية لإعادة هيكلة الاقتصاد المصرى وتمكينه من تطوير المزايا النسبية القائمة وتحويلها الى مزايا تنافسية يعتد بها فى السوق الوطنى أولا ، وفى السوق العالمى ثانيا . وبالرغم من أن المجات وأخواتها لاتغلق كلية أبواب الدعم والحماية ، إلا أن مهلة الدعم والحماية سوف تكون أقصر ونضوج الصناعات الناشئة أسرع فيما لو تمت جهود التنمية فى إطار تجمع اقتصادى اقليمى ، على الأقل لتغلب على عقبة ضيق الأسواق القطرية.

٣-٣ تحدى الوجود والتقدم فى زمن التكتلات الاقتصادية الاقليمية

الكبرى

مثلا أن الجماعة أقوى من الفرد على مواجهة جماعة أخرى ، فان مصر وغيرها من الدول النامية يمكن أن تتعامل على نحو أفضل مع القوى الاقتصادية الداخلة فى تكتلات اقليمية ، فيما لو اصطنعت لنفسها تكتلا اقليميا تتضافر فيه جهودها مع جهودها غيرها ، لاسيما الدول العربية الشقيقة . وبالرغم من مظاهر الضعف والتفكك البادية على الوطن العربى فى الوقت الراهن ، وبالرغم من غياب الإدارة السياسية والضغط الشعبى الكافى لعودة الروح الى حركة الوحدة العربية ، إلا أن اليأس يجب ألا يملك النفوس بشأن العمل العربى المشترك.

فالعرب يمتلكون من المقومات والامكانيات الموضوعية والذاتية للوحدة الشئ الكثير الذى أفاض دعاة الوحدة فى تفصيله (٢٠) . وإذا كان تكاثر التحديات التى يتعين على العرب مواجهتها داخل الوطن العربى وخارجه لم يكف لاستنهاض الهمم وتنشيط الدعوة إلى العمل العربى المشترك ، فان

الأمل يبقى معلقا بجهود المثقفين والهيئات العلمية والأحزاب فى تنشيط وترويج ثقافة الوحدة العربية ونشر الوعي بأهمية العمل العربى المشترك، ومن ثم إعادة الثقة إلى الجماهير العربية فى أهمية العمل الجماعى العربى وجدواه ، والمساعدة فى بلورة رأى عام عربى ضاغط فى اتجاه ترجمة شعارات الوحدة إلى أعمال ملموسة . كما أن جانباً من العبء فى استنهاض الهمم نحو العمل الوجدوى العربى يقع على عاتق الاقتصاديين وغيرهم من الباحثين ، من خلال إجراء دراسات كمية تبين ليس فقط المكاسب التى يمكن أن تعود من السير على طريق العمل الجماعى العربى ، بل يتبين كذلك الحسائر التى يتكبدها العرب من جراء إهماله . وأخيراً ، أن الأمل فى صحوة عربية يبقى معلقا باستعادة مصر لدورها الريادى والقيادى فى المنطقة ، مهما كلفها ذلك من متاعب وأعباء .

٣-٤ تحدى البقاء والنماء فى زمن تتعاطم فيه أهمية القوى العاملة المتعلمة والبحث العلمى والابتكار التكنولوجى.

لقد أصبحت هذه العناصر الثلاثة من أهم الأسس فى تكوين المزايا التنافسية فى الوقت الراهن ، ويتنظر أن تتزايد أهميتها مستقبلاً فى تحديد المكانة الاقتصادية للدول ، ولم يعد من المجدى الركون إلى المزايا النسبية التقليدية القائمة على ملكية الموارد الطبيعية أو الموارد البشرية الرخيصة ، ومن هنا فلا سبيل لانتزاع موقع متميز على خريطة الاقتصاد العالمى فى القرن القادم سوى بالبدء فوراً فى تنمية الموارد البشرية وبناء قاعدة وطنية للعلم والتكنولوجيا ، وذلك بعدة طرق من أهمها مايلى:

(أ) محور الأمية وتطوير نظم التعليم وزيادة فرص الحصول على تعليم جيد دون حواجز مالية أو غير ذلك من المعوقات ، مع زيادة الاهتمام بالوجه لتعليم الرياضيات والعلوم الأساسية.

(ب) تطوير نظم التدريب ، بما يرفع من مستوى المهارات لدى القوة

العاملة المصرية.

(ج) تطوير مراكز ومعاهد البحوث العلمية والتطوير التكنولوجى وتوفير الموارد الضرورية لتنشيطها وزيادة مساهمتها فى صناعة العلم والتكنولوجيا.

(د) تطوير الدراسات العليا بالجامعات والقضاء على بعثرة الكفاءات وهدر الموارد ، من خلال تركيز كل تخصص فى معهد أو مركز علمى يزود بأعلى الكفاءات ويتفرغ فيه الباحثون والأساتذة للبحث العلمى لقاء منح وأجور تغنيهم عن تبديد جهودهم فى الجرى وراء لقمة العيش.

(هـ) ربط البحوث فى مرحلة الدراسات العليا وكذلك فى معاهد ومراكز البحوث والتطوير بخطة بعيدة المدى لاقتحام عدد من المجالات الصناعية والتكنولوجية . وهو ما يقتضى أن تكون هذه الخطة جزء لا يتجزأ من خطة أشمل للتنمية الوطنية.

إن بناء القاعدة الوطنية للعلم والتكنولوجيا سوف يساعد مصر على مواجهة تحدى الدخول فى عالم التكنولوجيا العالية ، فى نفس الوقت الذى يتعين عليها أن تطور قطاعات الاقتصاد المعتمدة على تكنولوجيات تقليدية وبسيطة . بل إن بناء هذه القاعدة هو الذى سيمكن مصر من تطوير القطاع الأكبر من المنشآت الانتاجية والخدمية الصغيرة والمتوسطة والارتفاع بانتاجية العمل وزيادة القيمة المضافة فيها . فلا مفر أمام مصر من السير فى مجال التنمية الصناعية والتكنولوجية فى أكثر من إتجاه فى نفس الوقت ، وذلك لتحقيق أكثر من هدف . مثلاً: بامتصاص العمالة فى بعض القطاعات ذات الكثافة المرتفعة لعنصر العمل وزيادة الانتاجية فى بعض القطاعات برفع كفاءة استخدام رأس المال ، ورفع القدرة التصديرية فى قطاعات أخرى باستخدام تكنولوجيات عالية ترتقى بالجودة لمقابلة احتياجات بعض الأسواق الخارجية.

٣-٥ تحدى تطوير الإدارة فى مجال الأعمال وعلى صعيد المجتمع كله

لقد كان للحكم المركزى فى مصر دور هام فى الحفاظ على الأمن الاقتصادى وفى الحفاظ على وحدة الوطن . إلا أنه تحول مع الزمن إلى قيد يكبل حركة الجهاز الإدارى ويحد من كفاءته . بل ان عدوى هذا التراث المركزى قد انتقلت إلى مؤسسات قطاع الأعمال العام ، وكانت أحد أسباب ضعف الأداء فيه . وإذا كان التحول من المركزية إلى اللامركزية هو أحد سمات القرن القادم ، فلا شك أن مصر من الدول الأولى بأحداث هذا التحول فهذا أمر مستحب بالنظر إلى تعثر أو فشل الإدارة المركزية للاقتصاد (ولا نقول التخطيط المركزى ، لأن التخطيط مركزى بالضرورة ، من حيث كونه نشاط تنسيقى فى المقام الأول) . كما أن هذا التحول يتوافق مع الصيغة الأكثر رشادة فى إدارة الاقتصاد وإدارة التنمية ، ألا وهى الجمع بين التخطيط واقتصاد السوق ، وإن بقى الوزن الأكبر فى هذا المزيج من نصيب التخطيط بحكم ما تتطلبه التنمية من تغيرات جوهرية فى هيكل الاقتصاد ومسيرته (٢١).

وإذا كان من سمات القرن القادم التحول من التنظيم الهرمى إلى التنظيم الشبكي ، فإن استفادة مصر من هذا الاتجاه تتطلب تقوية البنية الأساسية فى مجال المعلومات والاتصالات ، وزيادة حجم المعلومات المتداولة ، والتخلص من القيود والعراقيل التى تعترض الوصول إلى المعلومات من جانب الباحثين بخاصة ، وسائر المواطنين بعامة.

والمشاركة الشعبية هى أحد سبل مصر فى تطوير الإدارة والارتفاع بمستوى الأداء . فهى ضرورية لضمان تعبير الخطط والسياسات عن طموحات ومصالح أغلبية الشعب . كما أنها ضرورية لتوفير الرقابة على أداء الحكومة ولسرعة تدارك الأخطاء ولمواجهة الانحراف والفساد ، مع تأمين حق الشعب فى المحاسبة والمساءلة . ولكى تكون المشاركة الشعبية

فعالة ، فانها لا بد أن تستند إلى قاعدة قوية من الحريات والحقوق الديمقراطية . وفى هذه الحالة ستكون المشاركة هى الأداة فى إحداث ماتستلزمه التنمية الجادة من التغييرات فى هيكل السلطة ، ومن استيعاب لقوى وطاقات الشباب الطامع الى التغيير ، ومن توظيف إيجابى لمؤسسات المجتمع المدنى ، ومن إطلاق لطاقات المجتمعات المحلية.

ويضاف إلى كل ماتقدم من مداخل للإصلاح الإدارى على مستوى منظمات الأعمال (العامة والخاصة على السواء) وعلى مستوى المجتمع كله ، التعليم والتدريب من أجل تكوين عقلية جديدة قادرة على التعامل مع العالم سريع التغير الذى نعيش فيه ، ومن أجل زرع أساليب جديدة فى اتخاذ القرارات أساسها المنهج العلمى (بعد تخليصه من الاتجاهات المفرطة فى التبسيط والتجريد) ، والنظرة التركيبية الشاملة ، والتفكير العلاقى ، والتفكير طويل المدى.

٣-٦ تحدى مخاطر الوجود الصهيونى فى المنطقة العربية

سواء استكملت مسيرة التسويات السلمية أم لم تستكمل ، فان إسرائيل ستظل بؤرة اضطراب وعدم استقرار فى المنطقة ، بكل مايمكن أن يترتب على ذلك من مواجهات لا تملك مصر الوقوف إزاحها موقف المتفرج ، فإسرائيل ستظل مصدر تهديد للعرب بما لديها من أطماع توسعية ، وبإصرارها على التفوق العسكرى على العرب أجمعين ، وإنفرادها بامتلاك السلاح النووى ، وبمحاولاتها الاستيلاء على الموارد العربية النادرة ، وفى مقدمتها المياه . وأخيرا فان عدوانية إسرائيل قائمة بحكم الأساس العنصرى الذى تقوم عليه هذه الدولة.

وهكذا فان على مصر أن تكون مستعدة ليس فقط للمواجهة الحضارية الطويلة المدى مع الكيان الصهيونى من خلال التنمية الشاملة ، بل أن عليها أن تكون مستعدة فى أى وقت للمواجهة العسكرية مع إسرائيل.

وهذا سوف يلقي بأعباء ثقيلة على مصر ، قد تجرر على الموارد المخصصة للتنمية فيها . ويتمثل التحدى الذى يتعين مواجهته فى هذا الصدد فى كيفية تحويل زيادة القدرة العسكرية المصرية الى عنصر ايجابى فى كشف حساب التنمية . وربما يكون الحل هو تطوير الصناعة العسكرية المصرية بحيث تكون مصدرا لتوفير فرص العمل ولتطوير التكنولوجيا فى القطاع المدنى ، ولزيادة حصيلة مصر من النقد الأجنبى عن طريق تصدير السلاح .

٣-٧ تحدى السكان والمكان وتنمية الموارد

يشهد معدل النمو السنوى فى عدد السكان اتجاها تنازليا لاشك فيه . فقد هبط المعدل من ٢.٥٪ من النصف الأول من الثمانينات إلى حوالى ٢٪ فى الوقت الراهن . وطبقا لتقديرات البنك الدولى ، يتوقع استمرار معدل النمو السكانى فى الانخفاض ليصل إلى ١.٦٪ فى السنوات الخمس الأولى من القرن الواحد والعشرين ، ثم إلى ١٪ بحلول عام ٢٠٢٥ ، حيث يصل عدد سكان مصر إلى ٨٧ مليون نسمة ، بزيادة قدرها ٣٠ مليون نسمة عن عدد السكان فى عام ١٩٩٥ . وإذا كان هذا التطور يدعو إلى الارتياح من جهة ، فانه لا يستوجب الاسترخاء من جهة أخرى . فبالرغم من الهبوط فى معدل النمو ، إلا أن مصر ستظل تستقبل فى كل عام ما لا يقل عن ٩٠٠ ألف نسمة حتى خلال الربع الأول من القرن الواحد والعشرين . وإذا لم يتحقق هذا التوقع ، واتجهت الخصوبة الى الانخفاض بمعدلات أقل مما هو مفترض فى تقديرات البنك الدولى ، فقد يصل عدد السكان إلى ٩٣ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٢٥ ، بزيادة قدرها ٣٦ مليون نسمة عن عدد السكان فى عام ١٩٩٥ (٢٢) .

وإذا كان لنا أن ننظر بإيجابية إلى قضية السكان ، فمن الواجب أن نكف عن تعليق كافة مشكلات مصر على معدلات نمو السكان ، وأن نتعامل مع السكان باعتبارهم الثروة الحقيقية لمصر . وهى حقيقة لاشك

فيها ، وذلك بالنظر إلى ضآلة نصيب مصر من الثروات الطبيعية ، وخصوصا من الأرض القابلة للزراعة والمياه والبتترول والمواد الخام . ولهذا ، وبالرغم مما تفرضه الزيادة السكانية المرتقبة من أعباء إضافية علاوة على عبء إعاشة السكان الحاليين والارتفاع بمستوى انتاجيتهم ومعيشتهم ، فإنه من الواجب نقل التركيز في السياسات من بعد النمو السكاني إلى بعدى الخصائص السكانية والتوزيع المكاني للسكان.

والتركيز على بعد الخصائص السكانية يعنى الاهتمام بتنمية رأس المال البشرى، بكل مايتفرع عن هذه المسألة من مسائل خاصة بالخلاص من رخصة الأمية وتطوير التعليم وتوسيع نطاق الفئات السكانية المستفيدة منه، والنهوض بالبحث العلمى والتطوير التكنولوجى ، إلى جانب الارتفاع بمستوى اشباع الحاجات الأساسية الأخرى وبخاصة الغذاء والصحة والسكن وخدمات المرافق الحيوية كالمياه النقية والصرف الصحى وماإلى ذلك.

أما التركيز على البعد المكاني فهو يعنى تنمية رأس المال المكاني لمصر ، وذلك بتوسيع الحيز المعمور من أرض مصر أساسا بالخروج من الدلتا والوادي المكلس بسكانه إلى الصحراء القسيحة وتعمير مساحات شاسعة منها ، ونقل بضعة ملايين من سكان مصر للعيش والاستقرار فيها ، وليس فقط لإنجاز مهام انتاجية غير مرتبطة بنمط متكامل للمعيشة فى هذه المناطق . وقد سمعنا مؤخراً عن تصريحات رسمية بشأن زيادة الحيز المعمور من ٤٪ إلى ٢٤٪ من مساحة مصر . وهذا اتجاه محمود بلا شك ، وإن كنا لنعلم شيئا عن وجود دراسات جادة ومشروعات محددة قابلة للتنفيذ وتتوافر لها مصادر التمويل.

وتزداد أهمية الخروج إلى الصحراء مع تناقص احتمالات التخفيف من الضغط السكاني عن طريق الهجرة إلى الدول العربية التى تنخفض طاقاتها باستمرار على استيعاب العمالة الوافدة ، كما سبقت الإشارة في القسم

الثانى . كما تزداد أهمية هذا الأمر مع وصول العلاقة بين السكان والمكان إلى حد الانفجار فى الوادى والدلتا ، وبخاصة فى التجمعات الحضرية الكبرى كالقاهرة والاسكندرية ، فضلا عن التآكل المستمر فى الرقعة المنزرعة فى الريف تحت ضغط الاحتياجات المتزايدة لتوسع النشاط الاقتصادى والإسكان فى الريف والمدن المجاورة . وعلى أى الأحوال ، فإن زيادة الحيز المعمور يعنى إضافة موارد جديدة للرصيد الحالى من موارد مصر ، وهو مايساعد على فتح المزيد من فرص الانتاج والتوظيف .

غير أن تصحيح معادلة السكان والمكان لن يتم على وجه رشيد ، الا بايلاء اهتمام أكبر لقضية تنمية الموارد فاختلال المعادلة ليس مرجعه سرعة نمو السكان فحسب ، بل وبطء نمو الموارد الضرورية لاستيعابهم فى أنشطة انتاجية وللوفاء باحتياجاتهم الانسانية . وهنا تبرز قضيتان : الأولى هى قضية التصنيع بمعناه الواسع الذى ينبغى أن يشمل طبقا للمفاهيم الحديثة صناعة الخدمات المتطورة . فمع ندرة الموارد الطبيعية لمصر ووفرة مواردها البشرية، ينحصر الأمر فى خيارين : تصدير البشر أو تصدير منتجات يصنعها البشر . ولما كانت أبواب الهجرة آخذة فى الانغلاق أمام المصريين وبخاصة فى دول الخليج العربية ، لايتبقى أمام مصر سوى حسن الاستفادة من البشر فى زيادة الانتاج الصناعى للاستخدام المحلى وللتصدير ، حتى لو تطلب الأمر - وهو سوف يتطلب بالفعل - الاعتماد على استيراد المواد الخام من الخارج كما فعلت دول كثيرة غيرنا من قبل كاليابان وبعض دول شرق آسيا الفقيرة فى الموارد الطبيعية.

ومن حسن الحظ أن مجال التصنيع واسع ومتجدد بلا حدود . وبالرغم مما أنجزته مصر فى مجال التصنيع ، فانها مازالت تتحرك على سطح بحره الواسع ولم تدخل فى أعماقه بعد . فنصيب الصناعة التحويلية والتعدين (بدون البترول) يتراوح الآن حول ١٧٪ وهى ذات النسبة التى كانت متحققة

من أربعين سنة ، أى فى سنة ١٩٥٧ . ولو أردنا التحول إلى دولة حديثة التصنيع ، فانه من الضرورى الارتفاع بهذه النسبة فى غضون العقد القادم الى الضعف أو إلى ٣٥٪ . وهنا يعنى ضرورة تبنى فلسفة التصنيع السريع والعميق التى تعنى التغيير الطفرى ، لا التدرج والتحسين الهامشى فى حجم وخصائص مسار الكيان الصناعى القائم . وهذا يتطلب من جهة أولى افتتاح المجالات التكنولوجية الجديدة من خلال انتقاء بعض الصناعات الواعدة فى بعض مجالات المواد الجديدة والمعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا الحيوية . كما أنه يتطلب من جهة ثانية النهوض بالإنتاجية فى الكتلة الضخمة من الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال برنامج نشط للتحديث على أساس من المعرفة العلمية والتكنولوجية الملزمة.

أما القضية الثانية المرتبطة بتنمية الموارد فهى قضية تطوير الريف والانطلاق على طريق التنمية الريفية المتكاملة . ومن الأركان الأساسية فى مثل هذه التنمية ، علاوة على محور الأمية وتحسين الخدمات التعليمية والصحية وتوفير المياه النقية والصرف الصحى ، توسيع الانتاجية للريف المصرى . وهذا يتطلب أمرين الأول هو تطوير الزراعة واحداث توسع رأسى فيها اعتمادا على منجزات العلم والتكنولوجيا ، مع تعديل التركيب المحصولى بعيدا عن البعثة والتشتت فى كل اتجاه كالوضع القائم حاليا . ويتصل بتطوير الزراعة تطوير هيكل الملكية الزراعية الراهن ، للمساعدة فى تخفيف حدة الفقر فى الريف المصرى وتضييق الفوارق بين الطبقات . ومن الاقتراحات التى يمكن النظر فيها فى هذا الشأن تنفيذ اصلاح زراعى جديد يهبط بالحد الأقصى للملكية الزراعية الى ٢٥ فدانا للأسرة وعشرة فدادين للفرد (٢٤) . وأرجو ألا يشير هذا الاقتراح انزعاجا كبيرا ، فأحد المنطلقات الرئيسية فيما حدث من نمو اقتصادى سريع مع عدالة توزيع لآبأس بها فى دول شرق أسيا كان إصلاحا زراعيا جذريا (٢٥) . أما الأمر

الثانى فهو تصنيع الريف. وثمة مجال واسع فى هذا الشأن لخلق فرص عمل كثيرة للقوى العاملة فى الريف من خلال نشر المشروعات الصناعية الصغيرة.

٣-٨ تحدى نفاذ البترول وشحة المياه

طبقا لتفديرات خبير البترول المصرى د. حسين عبد الله ، فانه إذا استمر استهلاك الطاقة فى النمو بمعدل ٣٪ سنوياً ، واستمر التصدير بمعدل ١٠ مليون طن بترول مكافئ ، فان مصر ستكون قد استهلكت نصيبها من احتياطيات البترول والغاز بحلول عام ٢٠٠٨ ، أى بعد ١٢ سنة من الآن . أما إذا توقفت مصر من الآن عن تصدير البترول ، وعدلت عن النوايا الحالية لتصدير الغاز ، فان الاحتياطيات المعروفة حالياً سوف تنفذ بحلول عام ٢٠١١ ، أى بعد ١٥ سنة من الآن . وهكذا فانه فى غضون ١٥ سنة تحرم منها مصر من عائدات البترول والغاز سيتعين تدبير موارد لاستيراد الطاقة والاستعداد لمواجهة ماينطوى عليه استيراد الطاقة من مخاطر ، وبخاصة مع توقع أن يشهد العالم شحة بترولية بحلول عام ٢٠١٥ (٢٦).

وعلى ذلك من الواجب التحسب من الآن لاحتمال مواجهة أزمة طاقة فى الربع الأول من القرن القادم ، وذلك بالاقتصاد فى تصدير البترول والغاز الطبيعى أو الامتناع كلية عن تصديرهما من جهة أولى ، وتنمية مصادر بديلة للطاقة من جهة ثانية . ومن المهم فى هذا الصدد إعادة فتح ملف الطاقة النووية الذى أغلق فى مصر منذ كارثة تشير نويل ، وتكثيف البحوث فى مجال الطاقات البديلة ، وبخاصة الطاقة الشمسية والطاقة البيولوجية ، وذلك فضلاً عن أخذ موضوع ترشيد استعمالات الطاقة بجديّة أكبر .

وفيما يتعلق بالمياه ، فكما سبق ذكره فان مصر قد تواجه فى سنة ٢٠٢٥ عجزاً مائياً يتراوح ما بين ٢٩.١٢ مليار متر مكعب ، وهو مأسوف

ينعكس سلباً على امكانات تنمية الزراعة وتبدير الطاقة المائية ومشروعات توسيع الحيز المعمور . وتزايد احتمالات ذلك مع الاضطراب الحالى فى العلاقات مع السودان ومع مشاعر القلق لانتى أيدتها السلطات السودانية عند سماع اعلان الحكومة المصرية مشروع قناة توشكى والدلتا الجديدة فى الصحراء الغربية . كما ستتزايد هذه الاحتمالات فيما لو شرعت أثيوبيا فى تنفيذ خططها للتحويل إلى الزراعة المروية ، حيث لاتزيد المساحات المروية فيها عن ٢٠٪ ، ومواجهة هذه الاحتمالات تستوجب تنشيط الجهود الراهنة لترشيد استعمالات المياه وتنمية مصادرها فى مصر ، ومراجعة الاتفاقات الحالية بشأن توزيع مياه النيل على الدول المتفعة بها ، بما يوفر أساساً قوياً فى الجانب المائى لمشروعات الزراعة والتوسع فى الحيز المعمور ومصادر الطاقة على المدى البعيد.

٣-٩ تحدى التدهور البيئى وتأمين استدامة التنمية

تواجه مصر مشكلات بيئية عديدة من أهمها مايلى: تآكل الرقعة المنزرعة فى الوادى والدلتا تحت ضغط الزحف العمرانى ، وتلوث التربة الزراعية وتدهور نوعية شطر كبير منها لتزايد درجة الملوحة وغير ذلك من الأسباب ، وتلوث مياه النيل بما يلقى فيه من مخلفات المصانع ومخلفات البشر ، وتلوث الجو وبخاصة فى التجمعات العمرانية الكبيرة.

ومع الزيادة المرتقبة فى عدد السكان ، ومع كل تأخير فى توسيع الرقعة المأهولة من الحيز القومى سوف يزداد التدهور فى الأوضاع البيئية ، وتزداد معه تكلفة مكافحة التلوث واستمواض الموارد التى تم تهديدها بمعدلات مرتفعة قبل الآن ، وتقل فرص تأمين استدامة التنمية . ومن هنا تزداد أهمية الإسراع بتعمير مساحات جديدة من أرض مصر ، ونقل عدة ملايين من البشر إليها ، مع توفير مقومات العيش الكريم فيها ، كذلك تزداد أهمية المبادرة بوضع إجراءات صارمة للحفاظ على البيئة موضع التنفيذ ،

ومهما ترتب على ذلك من إرتفاع فى تكلفة المشروعات ، فلا شك أن النتيجة على المدى الطويل ستكون ايجابية إذا أخذنا فى الاعتبار تكلفة التلوث ذاته وماينطوى عليه من إهدار للموارد واعتلال فى صحة البشر وغير ذلك من الأضرار.

٣-١٠ محددى الفقر وتزايد الفوارق فى توزيع الدخل والثروة

من الملاحظ أن العشرين عاما التى انقضت منذ تطبيق مضر لسياسة الانفتاح بما اشتملت عليه من اعادة بناء الرأسمالية وتوسيع المجال لقوى السوق والاندماج فى الاقتصاد العالمى ، قد شهدت اتساعا كبيرا فى الفوارق الداخلية بين الطبقات . وقد تسارعت الحركة فى هذا الاتجاه مع التطبيق الموسع لسياسات التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى ابتداء من صيف ١٩٩١.

ومن المؤشرات ذات الدلالة فى هذا الصدد.

أ - انخفاض نصيب الأجور فى الناتج المحلى الاجمالى من ٥٠٪ طوال الفترة من منتصف الستينات الى منتصف السبعينات الى ٤٥٪ فى سنة ١٩٧٦/ ٧٥ ، ثم إلى ٣٧٪ فى سنة ١٩٨٧/ ٨٦ ، ثم إلى ٢٦٪ فى سنة ١٩٩٢/ ٩١ (٢٧) أى أن حصة الأجور فى الناتج المحلى الاجمالى قد انخفضت الى النصف خلال ١٥ سنة ليس غير . ولاتتوافر بيانات أحدث فى هذا الشأن ، وإن كان من المرجح أن يكون نصيب الأجور قد هبط إلى أقل من ربع الناتج المحلى الإجمالى فى الوقت الراهن.

ب - ارتفاع نسبة الفقراء فى ٩٠ / ١٩٩١ إلى ما لا يقل عن ٤٠٪ ، مع حصولهم على أقل من ٢٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى ، فى الوقت الذى يستحوذ فيه أغنى ١٠٪ من السكان على قرابة ثلث الناتج المحلى الاجمالى (٢٨) . ومن المرجح أن نسبة الفقراء قد ازدادت مع انخفاض حصتهم فى الناتج فى منتصف التسعينات (٢٩)

ومن المتوقع أن تزداد حدة التفاوت فى توزيع الدخل وتزداد معها نسبة الفقراء إذا ما استمر الاتجاه الراهن نحو اطلاق قوى السوق والنمو الرأسمالى مع انحصار دور الدولة الاقتصادى والاجتماعى . ولا يخفى مالهذا التطور من أضرار على الاستقرار الاجتماعى والاقتصادى ، فضلا عن تأخير النمو فى القوى البشرية واستمرار انتاجية العمل عند مستوياتها المنخفضة . وينبغى أن نتذكر أن أحد أسرار تواصل النمو الاقتصادى فى دول شرق آسيا كان الحفاظ على درجة معتدلة من التفاوت فى توزيع الدخل ، مع التخفيض المستمر فى نسبة الفقراء ، فى الوقت الذى كان النمو الاقتصادى يتم بمعدلات متسارعة . ولا شك أن احتواء الفوارق فى توزيع الدخل والثروة ومكافحة الفقر وتدبير الحاجات الأساسية للسكان وتأمين درجات متزايدة من تكافؤ الفرص فى الحصول على الوظائف وتحسين الدخل والحراك الاجتماعى من الأمور الضرورية لتأمين حد معقول من التماسك الاجتماعى والاستقرار الاجتماعى والسياسى . وهى أمور لا يتخفى أهميتها لاستمرارية النمو . كما لا يخفى أن تحقيق هذه الأمور يتطلب دورا نشطا من الدولة ، كما يتطلب عدم الانسياق وراء الدعاوى القائلة بأن اجراءات عدالة التوزيع سوف تعرقل النمو الاقتصادى (٣٠)

٣-١١ تحدى الاعتماد الكبير على مصادر الدخل الربعية وعلى الخارج

يعتمد الاقتصاد المصرى اعتمادا كبيرا على المصادر الربعية غير المرتبطة ببناء قدرات انتاجية ذاتية ، كما يعتمد فى جانب كبير على مصادر للدخل قابلة للتقلب السريع بحكم ارتباطها بتقلبات الأسواق الخارجية ومدى استقرار الأوضاع الداخلية . فمازال نصف الناتج المحلى الاجمالى يأتى من القطاعات الخدمية ، وما زالت حصة الصناعة والتعدين فى الناتج لا تزيد عن ١٧٪ فى ١٩٩٦/٩٥ (٣١) . وطبقا لتقديرات البنك الدولى لم يشهد القطاع الصناعى نموا يذكر منذ عام ١٩٩٠ حتى عام

١٩٩٤ ، حيث كان معدل النمو السنوى ١.٠٪ ، كما أن نمو هذا القطاع كان محدوداً للغاية طوال عقد الثمانينات حيث لم يزد عن ٢.٦٪ سنوياً (٣٢) . ومن جهة أخرى ، فقد ارتفعت نسبة المساهمة الاجمالية لصادرات البترول وقناة السويس وعائدات السياحة وتحويلات العاملين فى الخارج فى حصة النقد الأجنبى من الصادرات السلعية والخدمات معاً من ٦٣٪ فى ٨٢/١٩٨٣ إلى ٦٨٪ فى ٩٢/١٩٩٣ ، ومازالت النسبة عند هذا المستوى المرتفع فى الوقت الراهن . وبالإضافة الى ذلك ، مازال الاعتماد كبيراً على الخارج فى تدبير احتياجات البلاد من بعض السلع الحيوية ، وفى مقدمتها الغذاء ، ومازالت الصادرات السلعية فى حدود ثلث الواردات السلعية (٣٣) .

وبطبيعة الحال ، فإن هذا الخل فى هيكل الناتج المحلى الاجمالى هو سمة من سمات التخلف التى ينبغى التخلص منها بزيادة نصيب القطاعات الانتاجية وقطاعات الخدمات المتطورة فى الناتج ، والارتفاع بنسبة الوفاء بحاجات الاستهلاك والانتاج المحلى من المصادر المحلية . ويجب ألا يفسر ذلك على أنه دعوة للاكتفاء الذاتى ، بل يجب اعتباره توجهاً نحو تأمين درجة معقولة من الاعتماد على الذات وتقليل مخاطر الاعتماد على الخارج وعلى مصادر الدخل ذات الصلة الربعية . وهذا التحول يعتبر عنصراً رئيسياً من عناصر التحولات الهيكلية التى تنطوى عليها عملية التنمية.

٣-١٢ تحدى التحديث مع الحفاظ على الأصالة.

فالنمو المنقطع الصلة بالهوية الحضارية والأصالة الثقافية للشعوب هو نمو بلا جذور ، على حد تعبير تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ . فالنمو - أو بالأحرى التنمية - يجب أن تنطوى على إثراء ، لا إفقار الثقافة الوطنية . كما أنها يجب أن توظف كل ماهر ايجابى فى الثقافة الوطنية ، والتراث الوطنى فالتنمية إرتقاء بأحوال البشر وليست بالضرورة تغريب للبشر ،

أو تنميط لسلوكهم وثقافتهم على متوال ثقافة القوى المسيطرة فى العالم ،
دولاً كانت أم شركات متعددة الجنسية .

إن هذه هى قضية الجمع بين الأصالة والمعاصرة ، أو قل هى قضية
الافتتاح على النظام الاقتصادى الكوكبى وعلى مجتمع المعلومات مع
الاحتفاظ بالقدرة على الاختيار بين العناصر الثقافية التى تبشها الأسواق
بشكل غير مباشر والتى تنشرها أجهزة الإعلام بشكل مباشر أو غير مباشر .
فنحن أحوج مانكون إلى اقتباس قيم الانضباط والالتقان واحترام العمل
المنتج والتفكير العلمى والمبادأة من ثقافات المجتمعات المتقدمة ، أكثر من
احتياجنا الى تقليد أنماط الاستهلاك وقيم الانحلال والتفكك الأسرى
والفردية . ونحن أحوج إلى التمسك بما فى تراثنا من قيم التضامن
والتكافل والتراحم فى الوقت الذى يجب أن تنبذ فيه قيم النفاق والتواكل
والسلبية والكسب السريع . ومدار الأمر فى ذلك كله على أجهزة التعليم
والثقافة والإعلام ، وعلى الحريات والمشاركة الشعبية المستنيرة التى يمكن
أن تسهم فى توجيه هذه الأجهزة لما هو أنفع ، وتسخيرها لخدمة مسيرة
التنوير والعقلانية والتواؤم مع مقتضيات العالم الجديد .

ولعل البحث عن عناصر التميز فى التراث والثقافة الوطنية وترويج هذه
العناصر من خلال المؤسسات الثقافية والتعليمية والإعلامية وكذلك من
خلال المؤسسات الأهلية ، يكون أحد وسائل مصر فى بلورة مزايا تنافسية
جديدة تساعد على القفز على سلم التقدم وعلى الإسراع بترقية وضعها
فى نظام تقسيم العمل الدولى .

القسم الرابع التنمية المنشودة لمصر

فى ضوء العرض السابق للتحديات الحالية والمستقبلية التى يتعين على

مصر مواجهتها ، وفى ضوء الإشارات التى قدمناها حول كيفية مواجهة هذه التحديات ، تتضح حقيقة أساسية ، ألا وهى أن القاسم المشترك الأعظم فى هذه المواجهة يتلخص فى التالى:

أ - إعادة هيكلة الاقتصاد والمجتمع والتحرك السريع - طغرى ، لا تدريجياً - على هذا الطريق من أجل بناء وتنمية عناصر القوة الذاتية المصرية ، والارتقاء بوضع مصر فى نظام تقسيم العمل الدولى.

ب - إعادة ترتيب علاقات مصر الاقليمية ، من أجل تكوين عمق اقليمى - عربى أساساً - لعملية التنمية ، ومن أجل زيادة المكاسب وتقليل الخسائر التى يمكن أن تترتب على الانفتاح على النظام الاقتصادى العالمى الجديد والمرتب ، وزيادة فرص الاستفادة من كوكبيته.

وفى الحالىن ، فإن العبء الملقى على عاتق مصر ضخم . فمصر ليست مجرد دولة عادية ، لا فى محيطها الاقليمى ولا فى محيطها العالمى . وقدر مصر أن تكون الدولة النموذج فى محيطها العربى ، كما أن قدر مصر يؤهلها للقيادة والريادة وشق طريق التقدم أمام شقيقاتها العربيات . وهذا أمر له تكاليفه وأعباؤه ، ولكنه يفتح أفاقاً مهمة لتنمية مصر وتنمية الوطن العربى فى الوقت نفسه .

ومواجهة هذه التحديات الكثيرة والكبيرة فى آن واحد تستلزم التسلح ابتداءً بمفهوم رشيد للتنمية يتم فى ضوئه رسم تصور مستقبلى للتقدم على المدى البعيد ، أى صياغة مشروع حضارى للنهضة المصرية . والمفهوم الرشيد للتنمية - فى تقديرى - هو مفهوم التنمية الوطنية المستقلة . فماذا يعنى هذا المفهوم؟

٤-١ عناصر التنمية الوطنية المستقلة

التنمية الوطنية المستقلة لمصر هى عملية تحرير وتكوين للبشر الذين يعيشون على أرض مصر ، كما أنها عملية تحرير وتكوين للوطن الذى

يتسمون إليه.

وهذا التعريف ينطوى على سبعة عناصر أساسية ، هي :

(١) تحرير البشر من كل ما يعترض تطوير معارفهم وقدراتهم ، وتمكينهم من الارتقاء بهذه المعارف والقدرات واكتساب المهارات والخبرات التي تساعد على إطلاق طاقات الإبداع الكامنة فيهم وبناء قاعدة وطنية للبحث العلمى والتطوير والابتكار التكنولوجى تكون مع تطوير الادارة الركيزة الأساسية للارتقاء بإنتاجية العنصر البشرى.

(٢) تمكين البشر من توظيف قدراتهم ومعارفهم ومهاراتهم فى أعمال مفيدة ، وذلك من خلال التوسع المستمر فى الطاقات الانتاجية التى تكفل فرصاً كافية لتشغيل كل قادر على العمل وراغب فيه.

(٣) تحرير البشر من القيود التى تحرمهم من المشاركة فى صنع القرارات التى تمس شئون حياتهم وشئون مجتمعهم ، وتمكينهم من التمتع بهذه المشاركة من خلال المؤسسات الرسمية والأهلية على السواء.

(٤) تحرير البشر من الفقر والحرمان ومن كل صنوف الظلم الاجتماعى ، وتمكينهم من اشباع احتياجاتهم الانسانية المشروعة ومن الحصول على نصيب عادل من ثمار ما يحققه المجتمع من نمو اقتصادى ، ومن ثم تضييق الفوارق بين الطبقات وذلك دون الإضرار بالحوافز الضرورية للارتقاء بإنتاجية العمل والارتقاء بمستوى الأداء.

(٥) تمكين البشر من تحسين نوعية حياتهم على نحو مطرد ، وذلك دون الإثنتات على حقوق الأجيال التالية فى تأمين مايكفى من الموارد الطبيعية لتحقيق مستوى معيشى لائق ، وكذلك صيانة حقهم فى العيش فى بيئة نظيفة.

(٦) تحرير الوطن من القيود على إرادته وعلى حريته فى إعادة ترتيب أوضاعه الداخلية وعلاقاته الاقليمية والدولية من منظور المصلحة الوطنية

والأمن القومي ، ومن ثم تمكينه من تعديل موقع الاقتصاد الوطنى فى نظام تقسيم العمل الدولى بما يساعد على إحراز وضع أكثر تكافؤاً وأكثر إنصافاً.

(٧) نقطة البدء فى التحرير والتمكين هى إعادة ترتيب البيت المصرى من داخله . وهذا يستلزم نضالاً وطنياً من أجل إعادة توزيع السلطة السياسية فى المجتمع بما ينقل سلطة اتخاذ القرارات إلى الطبقات والفئات صاحبة المصلحة فى هذا النوع من التنمية ، وبما يقيم نظاماً للحكم تسمح بالمساءلة والمحاسبة والمشاركة . أى أن نقطة الانطلاق فى التنمية الوطنية المستقلة هى نقطة نضالية ، سياسية وثقافية فى آن واحد.

٤-٣ ايضاحات ضرورية

إن وطنية التنمية لاتعنى التعصب العرقى أو الاستعلاء الشوفينى ، كما أنها لاتعنى الانغلاق والانعزال عن مجرى الحركة التاريخية التى يشهدها العالم والاحتفاء بجدار منيع من الحماية المطلقة والمستمرة للاقتصاد الوطنى . فمثل هذه الخيارات لم تعد واردة ولا ممكنة فى عالم اليوم ولا فى عالم القرن الواحد والعشرين . وإنما يقصد بالوطنية أن تكون البوصلة فى العمل التنموى هى المصلحة الوطنية أى مصالح الكتلة العريضة من الشعب المصرى ، لاصالح فئة قليلة منه ، ولامصالح أطراف أجنبية تقلى إرادتها عليه .

كما يقصد بالوطنية أن تستهدف التنمية ضمن ماتستهدف حماية الأمن القومى المصرى . وبالنظر إلى وضع مصر الاقليمى ، فان هذا يعنى ضمن مايعنى - تمكين مصر من مواجهة التحدى الإسرائيلى ، حضارياً - وعسكرياً إذا لزم الأمر ، وتمكينها من ممارسة دورها القيادى والريادى فى الوطن العربى.

واستقلالية التنمية لاتعنى العزلة والانطواء أو الاكتفاء بالذات بل أنها

تعنى السيطرة على القرارات وتوجيهها لخدمة الصالح الوطنى والأمن القومى . إنها تعنى حرية اتخاذ القرارات الوطنية دون استسلام لضغوط الحاجة ودون اذعان لأية قوى خارجية . والاستقلالية فى عالم تسوده الكوكبية وتتشابك فيه مصالح الدول والكيانات الاقتصادية المختلفة هى أمر نسبى بالضرورة . فهى لاتعنى الانفراد باتخاذ القرارات دون مبالاة بآثارها المحتملة على الدول الأخرى . وإنما تعنى الاستقلالية أن يتنقل الاقتصاد الوطنى من حالة التأثير ومن وضعية الانقياد لقوى خارجية ، إلى مرحلة التأثير والتأثير فى الآخرين ، أى إلى مرحلة الأخذ والعطاء بدرجات متقاربة فى سياق العلاقات الاقتصادية والسياسية مع الآخرين . ومدار الأمر فى ذلك هو بناء وتطوير عناصر القوة الذاتية ورفع درجة الاعتماد على القدرات الوطنية فى إحداث التنمية إلى أقصى حد مستطاع ، والحرص على تأمين درجة عالية من تكامل وقاسك الهيكل الاقتصادى المصرى . وأخيراً ، فإن الاستقلالية تعنى نفى التبعية ، وهو مالايتأتى إلا عن طريق التحسين المستمر لوضع الاقتصاد الوطنى فى النظام الاقتصادى العالمى .

وثمة علاقة طردية بين التنمية والاستقلالية . فبقدر ماتتحقق التنمية بالاعتماد على القدرات الوطنية ، بقدر ماتزداد حصانة الاقتصاد والمجتمع ضد احتمالات الهيمنة الخارجية ، وبقدر ماتتعاظم قدرة المجتمع على الأخذ والعطاء المتكافئ أو المتقارب مع المجتمعات الأخرى . يقول آخر : كلما سار المجتمع قدما على طريق تنمية عناصر القوى الذاتية ، كلما ازدادت فرصته فى جنى المكاسب من النظام العالمى فالاعتماد على الذات هو المقدمة الحقيقية للاعتماد المتبادل مع الغير .

وإذا كانت التنمية الوطنية المستقلة لاتعنى الحماية المطلقة والمستمرة ، فإنها لاتتعارض معها ، بل انها تستلزم فى مراحلها الأولى الأخذ بدرجة أو

أخرى من الحماية الموقوتة والمتناقضة عبر الزمن حتى تتاح أمام الصناعات الوليدة فرصة ملائمة للنضج وحتى تتاح للاقتصاد فرصة كافية لبلورة مزايا تنافسية يعتد بها فيما بعد فى الأسواق العالمية . وهذا النوع من الحماية ليس هدفاً فى حد ذاته ، بل هو وسيلة لتمكين الاقتصاد من عبور العتية الحرجة مابين التخلف والتنمية . كما أنه ليس كافياً فى حد ذاته لبلوغ هذه الغاية . إذ يجب أن تواكب مع فرض الحماية الموقوتة والمتدرجة تطبيق برنامج وطنى للنهوض بالقوى البشرية وللارتقاء بالصناعات الوطنية على أساس قوى من المنتجات العلمية والتكنولوجية.

وثمة شرط ضرورى آخر لانجاز التنمية الوطنية المستقلة ، ألا وهو قيام الدولة بدور رئيسى وقيادى فى عملية التنمية ، وبخاصة فى المراحل الأولى منها . ولايكفى فى هذا الشأن التدخل من جانب الدولة بأدوات التوجيه غير المباشر ، بل يلزم قيامها بدور مباشر وحاكم فى مجالات الاستثمار والانتاج والتوزيع لتأمين تحرك الاقتصاد الوطنى نحو تحقيق عناصر التنمية المستقلة المشار إليها سابقا . وهنا تبرز أهمية القطاع العام كوسيلة ضرورية للدولة فى ممارسة مهام القيادة والتوجيه . وقيام الدولة بهذا الدور لايعنى احتكار الدولة للنشاط الاقتصادى ولايعنى سياق إعادة البناء والتنمية من الضخامة بما يستوجب استنهاض كل الهمم وتعبئة كل الجهود . وفى هذا الشأن يرحب بالرأسمالية الوطنية المنتجة ، كما يرحب برأس المال الأجنبى كعنصر مساعد يعزز القدرات الوطنية ولايحل محلها . كما أن قيام الدولة بمهام القيادة والسيطرة الوطنية على مسارات العمل التنموى لايعنى تحويل للاقتصاد الى اقتصاد أوامر خاضع للإدارة المركزية واستبعاد قوى السوق . فالتجارب السابقة فى مصر وغيرها من الدول التى مارست التخطيط تشير إلى أهمية المزاوجة بين التخطيط وقوى السوق ، وأهمية التوصل إلى تقسيم عمل مناسب بينهما ، مع الاحتفاظ بعجلة القيادة بيد

لتخطيط لتأمين الحركة المستمرة والسريعة صوب الأهداف الاستراتيجية المرسومة.

إن هذا الاعتقاد بأهمية دور الدولة فى تحقيق التنمية الوطنية المستقلة لا يتجاهل أن أجهزة الدولة المصرية تعوزها فى الوقت الحالى الكفاءة والتزاهة اللازمتين لحسن قيادة سفينة التنمية نحو الغايات المرجوة. ومن هنا أهمية النضال من أجل تطوير أجهزة الدولة وتطهيرها . وهذا بدوره يتطلب نضالا قويا من أجل نشر الديمقراطية وسيادة القانون ، علاوة على تكثيف البحث عن سبل فعالة لتحديث الدولة والارتقاء بكفاءة الادارة العامة لشئون المجتمع . فالديمقراطية والمشاركة الشعبية هما الضمان ضد انحراف الدولة وتسلطها . وهكذا تعود إلى ماسبق التأكيد عليه ، ألا وهو أن نقطة الانطلاق فى التنمية الوطنية المستقلة هى النضال السياسى والثقافى من أجل تنوير العقل المصرى ورفع مستوى الوعى الشعبى بالامكانيات والمصاعب ، ورفع مستوى التطلعات بما يتلاءم مع التقدم الطفرى المنشود ، ومن أجل تعبئة طاقات القوى الساعية إلى التغيير والباحثة عن غد أفضل ، وفى مقدمتها الشباب المصرى.

الهوامش

(١) للمزيد حول وجهة النظر الواردة فى هذه الفقرة والفقرة التى سبقتها ، سر : عبد الخالق عبد الله ، " النظام العالمى الجديد : الحقائق والأوهام " ، السياسة الدولية ، العدد ١٢٤ أبريل ١٩٩٦ ، ص ٣٦ - ٥٩ .

(٢) أنظر فى تفاصيل ذلك : لجنة إدارة شئون المجتمع العالمى ، تقرير اللجنة : جيران فى عالم واحد ، عالم المعرفة ، العدد ٢٠١ ، سبتمبر ١٩٩٥ .

(٣) للمزيد حول ظاهرة الكوكبة ، انظر : اسماعيل صبرى عبد الله ، الكوكبة " ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوى التاسع عشر للاقتصاديين

المصريين ، ٢١ - ٢٣ ديسمبر ١٩٩٥ . الجمعية المصرية للاقتصاد
السياسي والاحصاء والتشريع ، القاهرة.

٤) أصبحت التجارة السلعية العالمية فى عام ١٩٩٠ ثلاثة أمثال
ماكانت عليه فى عام ١٩٦٥ . كما زادت التجارة العالمية فى الخدمات
خلال نفس الفترة أكثر من أربع عشر مرة . وفيما يتعلق بحركة الأموال ،
يقدر أن هناك أكثر من تريليون دولار تجوب العالم كل ٢٤ ساعة بحثا عن
أعلى عائد . أنظر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، تقرير التنمية البشرية
لعام ١٩٩٦ ، ١٩٩٦ نيويورك ، ص ٨ (الترجمة العربية).

٥) الاحصاءات المذكورة فى هذه الفقرة مستمدة من : البنك الدولى ،
تقرير التنمية فى العالم ، أعداد مختلفة ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى ،
مرجع سبق ذكره ، ص ٩ . وطبقا للمصدر الأخير (ص ٧٨) ، كان
الاستثمار الخاص الأجنبى شديد التركيز فى توزيعه على البلدان النامية ،
فقد ظفرت بالشرط الأعظم منه الدول شبه المصنعة ، مثل الصين التى
اجتذبت فى ١٩٩٤ زهاء ٤٠٪ منه ، أى ٣٣٦ مليار دولار من أصل ٨٤
مليار دولار تدفقت إلى البلدان النامية فى تلك السنة . كما ذهب ٢٤٪ من
هذا الإجمالى إلى هونج كونج وأندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وتايلاند .
وفى المقابل ، حصلت أفريقيا جنوب الصحراء على ٣٦٪ منه ، ولم تحصل
أقل البلدان نموا سوى على نسبة تقرب من ١٪ .

وحسب التقرير السنوى للبنك الدولى عن عام ١٩٩٦ (واشنطن ١٩٩٦
، ص ٨٢) ، زادت تدفقات رأس المال الأجنبى إلى البلدان النامية فى
منطقة شرق آسيا والمحيط الهادى فى سنة ١٩٩٥ إلى ٨-١٠ مليار دولار
منها ٩٨ مليار دولار من مصادر خاصة ، شاملة ٥٤ مليار دولار استثمارات
أجنبية مباشرة . وما حفز هذه الطفرة فى انسياب رأس المال الأجنبى إلى
هذه المنطقة - حسب التقرير - سرعة النمو الاقتصادى . إذ بلغ معدل النمو

السوى المتوسط للمنطقة ٩.٢٪ فى سنة ١٩٩٥ ، وذلك بارتفاع طفيف عن المعدل المسجل لسنة ١٩٩٤ وهو ٨.٩٪.

(٦) على مدى الثلاثين عاما الماضية كان النمو الدخل فى العالم يتسم بتقدير كبير من عدم المساواة ، كما أن عدم المساواة كان آخفاً فى التزايد . فقد زادت حصة أغنى ٢٠٪ من سكان العالم من ٧٠٪ إلى ٨٥٪ من الدخل العالمى بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٩١ ، بينما انخفضت حصة أفقر ٢٠٪ من سكان العالم من ٢٣٪ إلى ١٤٪ خلال الفترة نفسها . ويقدر أن دخل أغنى ٣٥٨ شخصا فى العالم يعادل دخل أفقر ٤٥٪ من سكان العالم مجتمعين ، والذي يقدر عددهم بنحو ٢.٣ مليار نسمة ، أنظر برنامج الأمم المتحدة الانمائى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣ .

(٧) لجنة إدارة شئون المجتمع العالمى ، مرجع سبق ذكره.

(٨) للمزيد حول تحليل نتائج جولة أوروغواى (١٩٨٦ - ١٩٩٣) بتقييمها ، أنظر : ابراهيم العيسوى ، المجات وأخواتها - النظام الجديد لتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، مارس ١٩٩٥ .

(٩) P . Evans and J. Walsh , The EIU Guide to the New GATT, London, EIU, 1994 , p 2.

(١٠) روبرت ارنشتاين وبول ايرليش ، عقل جديد لعالم جديد ، ترجمة أحمد مستجير ، سلسلة الفلسفة والعلم (٢) ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٣٢ .

(١١) أنظر فى تفاصيل ذلك : المرجع السابق.

(١٢) اسماعيل صبرى عبد الله ، مرجع سبق ذكره.

(١٣) أنظر فى أهمية وامكانية التقدم على جبهة تصنيع واسعة مقال على نجيب ، " حول الصناعة والاختيارات التكنولوجية " فى : محمد السيد سعيد

محرر) ، الثورة التكنولوجية - خيارات مصر للقرن ٢١ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٤٢٠-٢٥.

١٤) أنظر : السيد ياسين ، "مجتمع الألفية الثالث : قيمه وتناقضاته وآفاق تطوره " فى : أسامة الباز (محرر) مصر فى القرن ٢١ - الآمال والتحديات ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ١٠١ - ١٠٢.

١٥) ارنشتاين وايرليش ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨ . أنظر أيضا الفصل الثامن . ويوضح الكاتبان - بأمثلة متعددة - نوعية التعليم والتدريب المطلوبين للتعامل مع العالم الجديد ، وذلك فى الفصل التاسع من الكتاب ، وهى تتضمن : التفكير الابتكادى ، والتفكير الشامل لعدد من القضايا مع بيان كيفية الربط بينها ، والتفكير المتمحور حول علاقات بين الأشياء (التفكير العلاقى) ، والتفكير البعيد عن الفردية والقائم على تفهم كيفية توافق البشر داخل بيئات اجتماعية وبيولوجية. وفيزيقية، مع التخلص من أسلوب التفكير " الكاريكاتيرى" المعتمد على التبسيط المفرط لكل ماهو معقد إلى أسلوب التفكير المركب الذى يتعامل مع التعقيدات والتفاصيل والترابطات بشكل شامل ومتكامل. كما يشير الكاتبان (ص ٢٥٥) إلى ضرورة أن يتعلم الإنسان منذ الصغر أهمية التخطيط فى الحياة.

١٦) نفس المصدر ، ص ٢١٩.

١٧) نفس المصدر ، ص ٢٥٨ حيث يذكر المؤلفان أن القاعدة هى: " كلما ازداد ماتعرفه عن شخص ، قل احتمال أن تحكم عليه حكما سريعا شاملاً.

١٨) يستند العرض التالى لقضية المياه إلى المصادر التالية : سامر مخيمر وخالد حجازى ، أزمة المياه فى المنطقة العربية - الحقائق والبدائل

الممكنة ، عالم المعرفة ، العدد ٢٠٩ ، مايو ١٩٩٦ ، أحمد الكوازي (محرر) ، أزمة المياه في الوطن العربي ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، ١٩٩٣ : غاده الحفناوي ، " أزمة المياه في الشرق الأوسط " ، مصر المعاصرة ، العددان ٤٣٧ و ٤٣٨ ، يوليو / أكتوبر ١٩٩٤ ، ص ٧١ - ١٢٤ .

(١٩) للمزيد حول الوضع الغذائي العربي راجع : أحمد حسن ابراهيم ، قطاع الزراعة وأشكال التكامل العربي البديلة ، في محمد محمود الامام (محرر) ، الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة ، كتاب أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، (تحت الطبع) ، حسن حمدان العلوكيم ، " أزمة الغذاء في الوطن العربي - التحديات وآفاق المستقبل " ، السياسة الدولية ، العدد ١٢٣ ، يناير ١٩٩٦ ، ص ٨ - ٢٦ .

(٢٠) أنظر مثلاً : محمد محمود الامام ، مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، ١٩٩٣ ، اسماعيل صبري عبد الله ، وحدة الأمة العربية - المصير والمسيرة مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٩٥ .

(٢١) تفاصيل ذلك مشروحة في : ابراهيم العيسوي ، " نحو نظرة واقعية إلى التخطيط واقتصاد السوق " ، بحوث اقتصادية عربية ، العدد (٥) ، ربيع ١٩٩٦ ، ص ٦٧ - ٩٥ .

(٢٢) هذه التقديرات مستمدة من الدراسة الأولية التالية والمتاحة من جانب البنك الدولي على شبكة الانترنت

S.Cochrane and E.Massiah , Egypt : Recent Changes in Population Growth - Their Causes and Consequences , Human Capital Development and Operations Policy (H C O) Working Papers No.49

(٢٣) تحتوي خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٧/ ٩٦ وزارة التخطيط ، ١٩٩٦) على ما يطلق عليه " الاستراتيجية المكانية القومية " ، والتي تتضمن مشروعين لتوسيع الحيز المعمور وهما: المشروع القومي لتنمية سيناء والمشروع القومي لتنمية جنوب مصر . وقد سمعنا فى الأيام القليلة الماضية عن فكرة مشروع نهر مواز لنهر النيل يبدأ من مفيض توشكى وينتهى بدلتا جديدة فى الصحراء الغربية.

(٢٤) ورد هذا الاقتراح ضمن بديل الإصلاح الهيكلي للرى المصرى فى دراسة محمد أبو مندور الديب ، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى ، مركز المحروسة ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٣٤٢.

(٢٥) أنظر فى ذلك - تايوان - ابراهيم العيسوى ، نموذج التمرور الآسيوية والبحث عن طريق التنمية فى مصر ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٩٥ ، ص ٥٤ وما بعدها.

(٢٦) أنظر: حسين عيد الله ، " مستقبل الطاقة فى الوطن العربى مع إشارة خاصة لمصر " ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوى التاسع عشر للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، ٢١ - ٢٣ ديسمبر ١٩٩٥ . وربما تكون التقديرات الواردة فى هذه الورقة متشائمة أكثر مما ينبغي ، حيث أنها تقوم على افتراض أن الاحتياطى البترولى هو ٣ر٤ مليار برميل بترول مكافئ ، بينما تشير المصادر الرسمية وغير الرسمية إلى أن هذا الاحتياطى قد بلغ ٦ر٣ مليار برميل بترول مكافئ فى السنوات الأخيرة (١٩٩٣ - ١٩٩٥) أنظر مثلا تصريحات رئيس الوزراء فى الأهرام ، ١٩٦/١١/٨ ، وكذلك:

Economist Intelligence Unit , Country Profile , Egypt (1994 - 95), E I U, London , 1995.

أما تقديرات الغاز الطبيعى فلا خلاف عليها فى المصادر المختلفة التى

رجعنا إليها وهي تبلغ ٢١ تريليون قدم مكعب . وباعادة الحساب استخدام التقدير الأعلى للاحتياطي من البترول ، فان عمر البترول والغاز المصرى قد يتد إلى حدود سنة ٢٠٢٠ ، وذلك بافتراض التوقف عن تصديرهما الآن.

(٢٧) التقديرات حتى ١٩٧٦/٧٥ مأخوذة من : ابراهيم العيسوى : " التشابكات بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادى فى سياق التنمية الاقتصادى فى مصر ، " فى : جودة عبد الخالق (محرر) ، الاقتصاد السياسى لتوزيع الدخل فى مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٣ ص ١٩١ ، وحسب التقديرات للسنتين الأحدث من بيانات العمالة والأجور والنتائج المنشورة فى البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد (٤٩) ، العدد (١) ، ١٩٩٦ ، ص ٨٥.

(٢٨) أنظر تحليلا مقارنا للتقديرات المختلفة لنسب الفقراء وحصتهم فى الناتج المحلى الاجمالى فى : ابراهيم العيسوى ، " التنمية البشرية فى مصر - ملاحظات فى ضوء التقرير المصرى لسنة ١٩٩٤ " ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، يونيو ١٩٩٥.

(٢٩) وهذا مايستدل عليه من نتائج المسح الذى أجراه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بالتعاون مع الصندوق الاجتماعى فى عام ١٩٩٣ . فبمقارنة نتائج هذا المسح بالنتائج المستخرجة من مسح الدخل والاتفاق لعام ١٩٩١/٩٠ ، يتضح انخفاض نصيب أفقر ٤٠٪ من السكان فى الدخل من ١٩ر٥٪ إلى ١٧٪ وارتفاع نصيب أغنى ٠٪ من ٤٢ر٣٪ إلى ٤٥ر١٪ وهذه التغيرات ليست بالهيئة إذا تذكرنا أنها لم تستغرق أكثر من ثلاثة أعوام . انظر: معهد التخطيط القومى ، مصر - تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥ ، القاهرة ، ١٩٥ ، ص ٧٦.

(٣٠) حول العلاقات المتبادلة بين النمو الاقتصادى والعدالة الاجتماعية

والتنمية البشرية . أنظر : برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، مرجع سبق ذكره
الفصل الثالث.

(٣١) وزارة التخطيط ، مرجع سبق ذكره.

(٣٢) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٦ ، واشنطن
١٩٩٦ ، ص ٢٥٨.

(٣٣) النسب المذكورة محسوبة من بيانات منشورة في البنك الأهلي
المصري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٦ - ٨٧ ، والبنك المركزي المصري ، المجلة
الاقتصادية " ، المجلد (٣٦) ، العدد (١) ، ١٩٩٦/٩٥ .

في الزراعة المصرية

د. على نويجي

مهام الزراعة المصرية:

على الزراعة المصرية أن تقدم للمصريين الغذاء اللازم فلا تكون هناك فجوة وأن تقدم خامات زراعية لازمة للصناعة ، وأن تضمن لقدر معقول من المصريين عمالة ذات أجر مجز يمكنهم من الحياة العادية والاستهلاك المناسب وكذلك الادخار للمستقبل . كما أن عليها أن تحقق فائضا زراعيا يمكن من الاستثمار في التنمية .

حقائق حول الزراعة المصرية:

يبلغ الزمام المزروع طبقا لأرقام الحكومة ٧ر٧ مليون فدان والمساحة المحصولية ١٣ مليون فدان . ويبلغ عدد المصريين اليوم حوالي ٦٢ مليونا ، وتبلغ الزيادة السنوية في السكان ١ر٢ مليونا .

وتبلغ الموارد المائية المخصصة للزراعة ٦٠ مليار مترا مكعبا القسم الأكبر منها من موارد نهر النيل وهناك قسم آخر من مياه الصرف الزراعي والمياه الجوفية السطحية بالوادي والدلتا والمياه الجوفية العميقة في مختلف الصحاري المصرية . ويبدو أن هذا هو الحد الأقصى من المياه في الظروف الحالية التي يمكن أن تخصص للزراعة .

والواقع أن الوضع الراهن للزراعة المصرية يدعو إلى القلق على الحاضر ويشير الشكوك حول المستقبل .

فهذا الوضع يعني أن نصيب المصري من الزمام المزروع يبلغ ٥١٣ مترا مربعا من الأرض ، وهو قدر سوف يتناقص باستمرار إذا استمرت الحال على ما هي عليه من ثبات مساحة الزمام المزروع أو زيادتها زيادة لا تتناسب مع

زيادة فى السكان تبلغ ١.٢ مليون نسمة سنويا . وتقول الحكومة أنها تستصلح ١٥٠ ألف فدان سنويا وعلى ضوء زيادة السكان السنوية فأن الوضع لن يتحسن بأى درجة ، ذلك أن نصيب الواقد الجديد من الانتاج الزراعى لن يعدو القدر الذى ذكر.

وتقول المصادر الدولية أن الحد الأدنى من الزمام لانتاج قدر معقول من الغذاء لانتسان يبلغ نحو ٨٠٠٠ مترا مربعا أى أكثر من خمسة عشر ضعفا لنصيب المصرى وأن نصيب المصرى لا يعدو ٦٤٪ من المستوى العالمى.

ومن ناحية أخرى فأن الزمام المزروع الذى يبلغ ٧٧ مليون فدان يتوزع بين ٣٨٩٦ ألف مالك ، منهم ٣٨٢٢ ألف مالك يملكون خمسة أقدنة فأقل ومن هؤلاء الأخيرين يبلغ عدد من يملكون فدانا فأقل ٢٦٩٦ ألف مالك . وفى المستقبل المنظور سوف يتضاعف عدد الملاك بفعل زيادة السكان وسوف تتضائل أحجام المزارع ، كما سوف يتناقص الزمام المزروع بزيادة الحدود التى سوف تقام بين المزارع القزمية ومن نتائج هذا الوضع أن تتحول الزراعة المصرية تدريجيا إلى اقتصاد معيشى متخلف ينتج من أجل الاستهلاك المباشر للمنتجين أساسا ، ومايتبقى يعد ذلك اذا تبقى شئ لايمكن المنتج من التأثير فى الأسواق ، وفى ظل هذه الأوضاع لن يكون هناك فائض زراعى للاستثمار.

الائتمان والتمويل:

من المعروف فى كل بلدان العالم أنه لازراعة بدون تمويل ، وفى مصر كان التمويل دائما هاجس المنتجين . وتعانى الزراعة المصرية من ضعف جهازها التمويلى ، فالجمعيات التعاونية الزراعية فقيرة فى مواردها ، وينك التنمية الذى كان منوطا به الائتمان الزراعى أقحم نفسه فى مغامرات استثمارية وهمية أوقعته فى مصاعب وكاد أن يفلس لولا المعونات التى خصتها له هيئة المعونة الأمريكية شرطة أن يقرض قطاع التجارة .

وصناديق التمويل التي اقترحتها هيئة المعونة الأمريكية بالاتفاق مع إدارة التعاون الزراعى بوزارة الزراعة وهى هيئة حكومية فشلت فى انقاذ المنتجين من أزمة التمويل.

وضعف الموارد التمويلية للزراعة المصرية يتضح من مقارنة القطاعات الاقتصادية المختلفة ، فمع أن قطاع الزراعة يسهم بنسبة ١٦.٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى إلا أن نصيبه من التسهيلات الائتمانية لا يتجاوز ٢٪ بينما تحصل الصناعة على ٤٠٪ من حجم الائتمان والتجارة على ٢٤.٦٪ والخدمات على ٢٣.٧٪ وهذا التردى فى نصيب الزراعة من الائتمان يؤدى إلى تناقص قدرة الزراعة على الوفاء بحاجة الأمة من الغذاء ، وعدم قدرتها على امتصاص قسم من البطالة كان يمكن أن يعمل فى القطاع ويندرج تحت الصعوبات الائتمانية أن الائتمان الممنوح لاستصلاح الفدان لا يتجاوز ١٢٥٠ جم بينما تصل تكلفته إلى عشرة آلاف جنيه (عام ١٩٩٥).

العمالة الزراعية :

تبدو الزراعة المصرية من أكثر القطاعات الاقتصادية استخداما للعمالة ، وفى ظل الظروف الراهنة تتطلب المعاملات الزراعية - ٧٠ مليون يوم عمل ، يقى بها ٤٢ مليون عامل بين رجل وامرأة وطفل وصبي . ومع أن هناك ميكنة لقسم من العمليات الزراعية ألا أن تلك الميكنة أعفت الماشية من أعباء العمل الزراعى دون البشر . ولا ينتظر فى المستقبل القريب تغيير هذا الوضع ، ذلك أن المعاملات الزراعية تطلب هذا النوع من العمل مالم تتغير الزراعة المصرية تغييرا جذريا . وفى نفس الوقت فإن الزراعة المصرية بوضعها الراهن دون تصنيع زراعى فى مجال المنتجات الزراعية وصيانة آلات الزراعة بنشر الورش فى الريف المصرى ، فأنها تبدو غير قادرة على امتصاص البطالة الناجمة عن زيادة السكان أو تلك التى قد تنتج عن

تعديل فى العمليات الزراعية (تصنيع زراعة القمح بالسطارات واستخدام الشتلات فى الأرز وتصنيع جنى المحاصيل مثل محصولى القمح والأرز).

فى التسويق :

فى الوضع الراهن ومع الضعف التمويلى للجمعيات التعاونية الزراعية الناجم عن عدم وجود بنك تعاونى ، يقف المنتجون الزراعيون (يربو عددهم على ثلاثة مليون منتج) فى الأسواق ، أسواق مستلزمات الزراعة ومنتجاتها على السواء ، فى مواجهة بضع آلاف من تجار مستلزمات الزراعة ومنتجاتها المدعمن باتحاداتهم التى شكلوها على عجل وممولين من المصارف التجارية والنتيجة معروفة سلفا فالمتضرر هو قطاع التجارة المتحالف مع البنوك . وعلى الفلاح المتعجل فى الحصول على مستلزمات الانتاج لان مواعيد الزراعة محدودو أن يقبل بالأسعار التى يفرضها قطاع التجارة الطويل النفس والمتحالف مع البنوك ، وعلى المنتج الزراعى المتلف أيدا للتخلص من محصوله أن يقبل بالأسعار التى يفرضها التحالف المذكور . وحتى بنك التنمية والائتمان الزراعى أصبح حليفا لقطاع التجارة بدلا من المنتج ، فأصبح يقرض التجار لدخول السوق ويؤجر لهم شونه ومخازنه .

وغير خاف عن المتأمل مشكلة تمويل المحاصيل الرئيسية مثل القطن والأرز والقمح كل عام.

فى الثروة الحيوانية والداجنة والأسماك:

وهى قسم مكمل للزراعة المصرية . وفى الوقت الراهن تبلغ العشيرة المدرة للألبان ٦ مليون رأس ، يملك كبار المربين منها ٨٩ ألف رأس والباقى لصغار المربين وصغار الفلاحين . وتخصص لاطعام الحيوان مساحة لاتقل عن ٢٥ مليون فدان.

وانتاجنا من اللحوم يبلغ ٣٥٠ ألف طن سنويا ، كما يبلغ انتاج اللبن مليونى طن أما انتاجنا السمكى فلا يزيد عن ٣٠٠ ألف طن.

محاولات الخروج من الأزمة:

لم تقف الأمة المصرية مكتوفة الأيدي أمام الأزمة الراهنة المتمثلة في ندرة الموارد الزراعية بالنسبة للسكان والزيادة السكانية التي لا ينتظر لها أن تصل إلى مستويات معقولة قريبا طبقا للدراسات السكانية . وقد اتجهت الجهود إلى التوسع الرأسى والأفقى ، وهناك نتائج ايجابية وأخرى سلبية لهذه الجهود نذكرها على النحو التالي:

(١) زيادة المساحة المحصولية ، وقد بلغ التكثيف المحصولى نحو ١٠٠٪ تبلغ المساحة المحصولية اليوم ١٣ مليون فدان.

(٢) زيادة استخدام المخصبات الصناعية لمواجهة استنزاف التربة نتيجة للتكثيف المحصولى بحيث وصل إلى مستويات خطيرة (نصيب الفدان من الأسمدة يصل إلى طن سنويا) . ومع أن زيادة استخدام لأصناف المختلفة من الأسمدة (العناصر السمادية الكبرى والصغرى) قد أدت إلى زيادة فى انتاجية المحاصيل إلا أنها أدت فى نفس الوقت إلى الاضرار بصحة الانسان والحيوان وتدهور البيئة.

(٣) أدى تعاقب المحاصيل الناجم عن التكثيف المحصولى إلى زيادة تعاقب الآفات ما حتم زيادة مرموقة فى استخدام المبيدات بحيث أصبحت مصر من أكثر بلدان العالم استخدما لها.

(٤) أدى التكثيف المحصولى إلى زيادة ارتفاع مياه التربة ، مما حتم زيادة الصرف المغطى بتكاليفه الباهظة فى الانشاء والصيانة.

(٥) أدى تحسين التقاوى والبذور إلى زيادة مرموقة فى الانتاجية للفدان ، غير أن هذه الزيادة توشك أن تتوقف أو أن يكون تأثيرها محدودا نظرا لاعتمادها على التمويل الأجنبى وخاصة هيئة المعونة الأمريكية.

(٦) أدت محاولات زيادة الثروة الحيوانية إلى زيادة استخدام الأرض والمياه وهى نادرة وذلك للتربية على الرسم وهى تربية غير اقتصادية .

كما أدت زيادة المزارع السمكية إلى استهلاك ٣ مليار متر مكعب من المياه سنويا مع أن المخطط القومى للمياه (WATER MASTER PLAN) قد أوصى باستخدام مياه الصرف الزراعى بدلا من مياه النيل. ورغم هذه الجهود والتناجح الناجمة عنها ألا أنها لم تنجح فى تخفيف وطأة الأزمة . فقد استمرت الفجوة الغذائية فى الزيادة ، وأدى الاستخدام المكثف للأسمدة والمبيدات إلى تلوث البيئة وأدى التكتيف الزراعى إلى زيادة المياه الجوفية ، وأدى عسر التمويل إلى عثر التوسع الأفقى فى الزراعة . وأدى تدهور التعاون الزراعى إلى زيادة أعباء الزراعة بزيادة تكلفة الخدمات الزراعية التى كانت تقوم بها الجمعيات من خلال تملكها للآلات الزراعية وتأجيرها بأجر زهيد لصغار المزارعين . وكانت صعوبات التمويل وراء عدم تجديد العشرة المنتجة للحوم والألبان التى تدهورت صفاتها الوراثية وأصبح معامل التحويل فيها ضعيفا للغاية . وأدت محاولات زيادة الانتاج الحيوانى والسمكى الى استنزاف عناصر الزراعة النادرة وهى الأرض والمياه.

وفى النهاية أدت هذه العوامل إلى زيادة الفجوة الغذائية وتدهور الميزان التجارى الزراعى ، وفى عام ١٩٩٤ زاد عجز هذا الميزان إلى ٦ مليار جنيه بين صادرات زراعية وصلت إلى ٣ مليار جنيه وواردات زراعية أغلبها سلع غذائية بمبلغ ٩ مليار جنيه

المخرج من المأزق:

فهل ثمة طرق للخروج من المأزق:

نعم يستطيع المصريون بجهودهم الذاتية دون معونات أجنبية أن يخرجوا من أزمتهم هذه ، وسوف نقدم فى السطور التالية ملامح مشروع لذلك: ويتضمن هذا المشروع مرحلتين مرتبطتين:

المرحلة الأولى : إدارة كفتة للمرحلة الراهنة : وهى مرحلة ندرة الموارد.

المرحلة الثانية: التوسع فى الموارد المائية والأرضية والتوسع فى استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة.

المرحلة الأولى

والادارة الكفئة للمرحلة الأولى هى شرط ضرورى لانجاز المرحلة الثانية حين تتراكم الخبرات وتزدهر المؤسسات ويتوفر فائض زراعى فنصبح قادرين على القيام بأعباء المرحلة الثانية من التنمية التى تتخطى فيها كل قوى الأمة على أساس ما أنجزناه.

وإدارة المرحلة الراهنة (الممكنة فقط بقوى المرحلة الراهنة) تتطلب:

١) تخطيط البحوث العلمية فى مجالات استنباط السلالات الجديدة المطلوبة لإنجاز التركيب المحصولى ، وهى بحوث محددة الأهداف وليست مجرد بحوث علمية لنيل درجات علمية ، غير أنها فى نفس الوقت تخدم التقدم العلمى فى مراكز البحوث التابعة للجامعات ومراكز البحوث الأخرى فى الوزارات والادارات المختلفة . وهذا التمويل الذى تقوم به حاليا جهات أجنبية يجب أن تموله الزراعة المصرية لىخدم أهدافها ، أن هذه البحوث ليست لازمة فقط للمحاصيل الحقلية والبساتينية بل كذلك لتجديد سلالات الثروة الحيوانية كى تزداد كفاءتها التحويلية ويزداد ادرارها للبن وبهذا يقل كثيرا استهلاكها للأغلاف ، مما يوفر الموارد المتاحة لأهداف أخرى.

أن البحوث العلمية أصبحت اليوم السمة الرئيسية للزراعة فى العالم ، وأصبحت الهندسة الوراثية حجر الزاوية فى الانتاج الزراعى . واليوم يجوب علماء البلدان المتقدمة العالم كله يبحثون فى نباتاته التقليدية لينقلوا منها العوامل الوراثية المناسبة لانتاجهم الزراعى ، ومصر تمتلك رصيذاً من هذه النباتات الطبيعية التى يمكن أن تكون مصدرا لدخل جديد اذا نحن استغلصنا العناصر الوراثية المناسبة لاستخدامها محليا أو بيعها للبلدان الأخرى التى تجد نفسها فى حاجة إليها.

وحتى يمكن انجاز مهام البحث العلمى ، لابد من توفر أساسين:
الأساس الأول: يتمثل فى القاعدة العلمية والفنية ، المتمثلة فى العلماء
والفنيين المدربين على إجراء البحوث الأكاديمية والتطبيقية ، والمؤسسات
التي يعملون فى اطارها ، والأساس الثانى هو التمويل الذى يتطلب موردا
دائما يتناسب مع مهام البحث العلمى والتطبيقى . هذان الأساسان لازمين
لبقاء الأمة المصرية ورفيها.

الأساس الأول: القاعدة العلمية والفنية

لقد استطاع المصريون خلال السنوات الأخيرة أن ينضجوا مجموعة من
العلماء والباحثين والفنيين فى مجالات الزراعة المختلفة ، كما استطاعوا أن
ينشئوا عددا من المؤسسات العلمية والفنية تمثل حدا أدنى يمكن الركون إليه
فى مختلف المجالات البحثية اللازمة للزراعة المصرية . وسوف نكتفى
بالإشارة إلى تلك الرئيسية منها التابعة لمختلف الادارات الجامعية
والحكومية.

فهناك كليات الزراعة المصرية التى تبلغ (١٦) كلية استطاعت أخيرا أن
تنشئ (٤٠) مركزا علميا تابعا لها كما استطاعت كليات الطب البيطرى
أن تطرق آفاقا رحبة فى مجال تكنولوجيا وراثية الحيوان . وهناك فى وزارة
الزراعة مركز البحوث الزراعية الذى يدير (١٤) معهدا للبحوث المتخصصة
فى كافة المجالات مثل معهد بحوث الأراضى والمياه ومعهد بحوث
المحاصيل الحقلية ومعهد بحوث المحاصيل السكرية ومعهد بحوث المحاصيل
الزيتية ومعهد بحوث الهندسة الوراثية وغير ذلك من المعاهد المتخصصة .
هذا بالإضافة إلى (٣٣) محطة بحوث حقلية . كما توجد مؤسسات أخرى
تابعة مباشرة لوزارة الزراعة مثل الادارة المركزية للتقاوى والمعمل المركزى
للمبيدات والمركز المصرى لتطوير الأسمدة بطلخا بالدقهلية الذى يدير فرعا

آخر فى أبو زعبل ، والجهاز التنفيذى لمشروعات تحسين الأراضى كما أنشئ مؤخرا مركزان للهندسة الوراثية ، أحدهما معمل النسخ الوراثى للدم للقيام بضبط الاخصاب الصناعى للماشية وتحسين سلالاتها ، والثانى معمل بحوث التكنولوجيا وزراعة الأنسجة تابع لكلية الزراعة بجامعة القاهرة . كما أن هناك أكاديمية البحث العلمى بفروعها المختلفة إلى غير ذلك من المؤسسات الأخرى العاملة فى مجال البحوث المتعلقة بالزراعة والثروة الحيوانية.

وغنى عن البيان أن كل تلك المؤسسات لايمكن أن تقوم إلا بوجود عدد مرموق من الأساتذة والعلماء والباحثين . وبذلك يمكن أن نقول أنه قد تحقق لصر الأساس الأول للبحوث العلمية المتعلقة بالزراعة والثروة الحيوانية.

الأساس الثانى: التمويل

وفى الوقت الراهن تقوم جهات أجنبية متعددة بتمويل بحوث الزراعة المصرية . ومن البديهي أن هذا التمويل يأتى من تقدير هذه الجهات لأهمية نوع من البحوث وأفضليته على نوع آخر . وفى هذا الصدد فإن اختلاف وجهات النظر فى أهمية بحوث معينة قد تؤثر على التمويل الصادر من تلك الجهات . ولذلك فإن جهود العلماء والتكنوقراط المصريين يجب أن تمول من جهات تعرف كيف تفاضل بين البحوث وكيف تقرر أهميتها . وفى واقع الأمر فإن الإدارة الحكومية تبدو عاجزة عن هذا التمويل ، ويبدو بنك التعاون الذى يملكه التعاون الزراعى هو المؤهل للقيام بهذا الواجب.

(٢) التخطيط المركزى للتركيب المحصولى : ولن يجدى فى هذا الصدد التحدث عن نظم اقتصادية تحررت فيها الزراعة من التخطيط المركزى ، ذلك لأن ندرة الموارد المصرية من الأرض والمياه واعتمادنا المطلق على الزراعة المروية التى لها مصدر وحيد هو فيضان نهر النيل المستوى يوجب

علينا حسن استخدام تلك الموارد طبقا لاحتياجاتنا القومية.

٣) تكتيفها محصوليا إلى الحدود الآمنة ، وهذا التكتيف المحصولي يتطلب انتاج سلاسل جديدة قصيرة المكث في الأرض ، قليلة المتطلبات من المياه ومن المخصصات الصناعية والمبيدات وذات انتاجية عالية . وهذه السلاسل تبدأ أبحاث انتاجها في مراكز البحوث المتوه بها من قبل ثم أنها تتطلب بعد ذلك تربية وإكثارا . وتقوم وزارة الزراعة في الوقت الراهن بمهام التربية والإكثار ، غير أنها تحاول اليوم التخلص من هذا العبء بنقله إلى الشركات التجارية (مثل بيونير مثلا) ، وهذا سوف يؤدي إلى فرض ضريبة على التقاوى المنتجة يتواءم بحملها المنتج الزراعي كما سبق أن رأينا .

٤) مصدر لتمويل الزراعة يتحمل أعباء تمويل العمليات الزراعية ومستلزمات الزراعة وتمويل تسويق الانتاج الزراعي بحيث لا يترك لتحالف التجار والبنوك . وفي الواقع الراهن يوجد لذلك تنظيمين هائلين الأبعاد هما التعاون الزراعي وبنك التنمية . وللتعاون الزراعي أبعاد هائلة فهناك خمسة آلاف جمعية ومستويات متعددة من جمعية القرية أو الجمعية النوعية إلى الاتحاد التعاوني الزراعي . كما أن لبنك التنمية ستة فروع للمركز الرئيسي ، كما أن هناك ١٧ بنكاً في المحافظات و١٥٩ فرعاً في المراكز يتبعها ٧٨٤ بنك قرية تدير ٤٣٣٦ مندوبية في القرى . ويدير البنك ٥٤٧ مخزناً و٥١١ شونة و١٢٨ مستودعا ويعمل به ٤٩ ألف موظف يجمعون بين الخبرات المختلفة الزراعية والتجارية والإدارية والتعاونية والمالية ، بالإضافة إلى مندوبياته التي تصل إلى أربعة آلاف مندوبية ، وكان قد آل إلى البنك التراث التعاوني بأكمله : أمواله وتنظيماته وممتلكاته وكوادره طبقا للقانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦ الذي حول المؤسسة العامة للائتمان الزراعي وفروعها (بنوك التسليف في المحافظات) إلى البنك . وهذين الجهازين العاملين يمكنان الزراعة المصرية من تخطي عقباتهما الكبيرة ، غير أن هناك تعديلا

بتوجب القيام بهما كى تستطيع الجهازان القيام بواجباتهما:

الأول: تعديل قانون التعاون الزراعى رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ والمعدل
بانقانون ١٢٢ لسنة ١٩٨١ بحيث يتضمن استقلال الحركة التعاونية
الزراعية عن غيرها من الحركات التعاونية وأن يتضمن ديمقراطية التعاون
الزراعى وتحرره من بيروقراطية الجهاز الادارى للدولة ويضمن صلة أرقى
بالدولة التى يجب أن يكون مهامها دعم التعاون الزراعى مثل كل بلدان
العالم المتقدم والنامى على السواء .

والتعديل الثانى هو تحويل بنك التنمية إلى بنك تعاونى يملكه ويديره
ويوجه سياسته التعاونيون . وكما سبق أن أوضحنا فإن بنك التنمية قد آل
إليه التراث التعاونى بأكمله ، فلا يمكن التفريط فيه .

وبذلك يمكن للتعاون الزراعى ومصدر تمويله أن يحققا اثنتان قويا
للزراعة فى كل المجالات ويمكن للتعاون والبنك معا تمويل البحوث التى تقول
من جهات أجنبية لاتهمها ولا تعرف كثيرا احتياجاتنا البحثية.
المرحلة الثانية:

وهى مرحلة التوسع فى الموارد الأرضية والمائية ، كما أنه فى هذه
المرحلة نستطيع أن نحصل على نتائج أكثر ايجابية من استخدام
التكنولوجيا الحديثة ومنها الهندسة الوراثية وزراعة الأنسجة بعد أن نكون
قد طورناها لتكون مناسبة لمصر فى المرحلة السابقة . ومن المعروف أن
الحكومة ترفض التورط فى التوسع المنشود كما أنها غير قادرة على
الاستخدام الواسع النطاق للتكنولوجيا الحديثة . ونحن نعتقد أنها فى
وضعها الراهن غير قادرة على ذلك . ولما كان هذا التوسع ضرورة حيوية
لضمان حياة أبنائنا فى المستقبل القريب والبعيد على السواء ، فإن جهة
ماينجب أن يناط بها هذا التوسع . جهة مايكون فى طوقها تمويله ورعاية
القائمين على هذا التوسع بدءا من العلماء الباحثين فى تطوير وترشيد

استخدام الموارد إلى المنتجين الذين يقبلون بالمخاطرة وهم الفلاحين وأبنائهم الذين ذرعوا العالم وزرعوا أرضاً قاحلة في ليبيا والعراق والسعودية وهنا في بلدنا الوادى الجديد وسيناء والصحراوات بما تزرع به من مياه جوفية وأراضى صالحة للزراعة ، غير أنها تتطلب جهداً وتمويلاً ، ومن المعروف أنه فى قانون بنك التنمية الأساسى توجد نصوص خاصة باستصلاح الأراضى وتمويل التحديث فى طرق الري ، غير أن قصور موارد البنك لم تتح ذلك ووجود بنك يستطيع الاقراض الطويل المدى يشترك فى تمويل استصلاح واستزراع الأرض الجديدة وتطوير طرق الري المناسبة تطبيقاً لتجارب العلماء قد يساعد فى هذا الصدد وهذا يمكن أن يوفره بنك يموله الفلاحون والدولة إذا كان هذا فى طوقها ، كما يمكن للتعاون الزراعى المساهمة فى تنظيم تلك العملية لتوفير مستلزمات الانتاج وتسويق منتجاته ، وهذه ضرورة بعد المصاعب الجمة التى واجهت من يزرع الأرض الجديدة التى تكاد أن توقف هذا الاتجاه فى التنمية والنمو.

فى الحركة التعاونية

د. على نوبجى

مقدمة:

التعاون باعتباره المساعدة المتبادلة بين الناس فى مواجهة أمور الحياة يعتبر من أوسع النشاطات الاجتماعية انتشارا بين المصريين . ويمكننا أن نتبعه من أبسط أشكاله إلى أكثرها تعقيدا وتنظيما فى كافة شئون الحياة. وأشكال التعاون البسيطة رغم صغر حجمها تلعب أدوارا هامة فى حياة المصريين . فهناك أشكال التعاون بين الفلاحين المصريين التى تأخذ شكل الزمالة بين أسر الفلاحين حينما يزامل بعضهم البعض فى أعمال الحقل مرة عند إحدى الأسر وأخرى عند أسرة ثانية ، ولاتتكلف الأسرة المضيفة سوى الطعام الذى تقدمه للجميع وقت الظهيرة . وهناك زمالة فى استخدام الماشية وإن قلت كثيرا بعد التوسع فى استخدام الآلات، وهناك المشاركة فى ملكية بعض آلات الزراعة بقصد الاستخدام.

وهناك شكل من أشكال التعاون أكثر تطورا وهو الذى يطلق عليه المصريون تعبير الجمعية ، ولهذه الجمعية شروط وقواعد ، منها أن تكون بمبالغ محددة ولمدة محددة ولأعداد محددة من المتعاملين ، وهى مؤقتة وليس لها صفة الدوام . ويتولى تنظيم الجمعية من هو موثوق به من حيث الأمانة والقدرة على جمع الاشتراكات ، وكثيرا ما يتعامل الأفراد مع منظم الجمعية دون التعرف على أعضائها الآخرين ، وقد يكون من شروط بعض الأعضاء عدم الإفصاح عن أنفسهم إلا لمنظم الجمعية.

ويدفع عضو الجمعية مبلغا شهريا أو يوميا حسب الاتفاق ، ويحدد لكل عضو الموعد الذى يحق له فيه أن يأخذ مبلغ الجمعية . وتنتهى الجمعية

بتقاضى آخر عضو مستحقاته . وهذه الجمعيات واسعة الانتشار ، ولا تكاد مؤسسة حكومية أو خاصة أن تخلو من جمعية أو أكثر ، هذا فضلا عن الجمعيات فى الأحياء .

وعن طريق تلك الجمعيات الواسعة الانتشار يستطيع كثير من المصريين استيفاء حاجاتهم الملحة مثل ملابس الشتاء للأسرة وملابس المدارس ، وترميم المساكن وغير ذلك من متطلبات الحياة التى تتطلب ائتماننا بسيطا لاستطيع المصارف أن تفى به لصغر حجمه فضلا عن انعدام تكلفته . وطبقا لبعض الدراسات بلغ حجم المبالغ المتداولة فى الجمعيات نحو خمسة مليارات جنيه سنويا . ويمكن أن نقول أن نشأة هذا النوع من الجمعيات تمتد إلى مئات السنين .

هذه بعض الأمثلة للأشكال الشعبية من التعاون السائدة فى مصر ، وهى شبيهة بما يحاول بعض السياسيين والاجتماعيين بالغرب الدعوة إليه تحت تعبير المنظمات القاعدية (GRO) Grass Root Organisations . ومن هذا يمكننا القول بأن روح التعاون بين المواطنين هى صفة أصيلة ، ويمكن الاستناد إليها فى خلق مؤسسات تدعم الاقتصاد الوطنى وتساعد صغار المنتجين فى توفير مستلزمات الإنتاج لهم ، كما تساعد صغار المستهلكين الذين يشكلون القاعدة الأساسية للسكان فى مصر فى توفير متطلباتهم الاستهلاكية .

وإلى هذه الروح يعزى نجاح الحركة التعاونية المنظمة .

(١)

الحركة التعاونية المنظمة

وللحركات التعاونية المنظمة ثلاثة تنظيمات : الحركة التعاونية الزراعية وتختص بخدمة الانتاج الزراعى . والحركة التعاونية الإنتاجية ، وتخدم منتجى الصناعات الصغيرة والحرفيين . والحركة التعاونية

الاستهلاكية وتقوم على خدمة المستهلكين ويوجد داخل كل منظمة أشكال أخرى من الحركة التعاونية تخدم فرعاً متخصصاً من فروع الإنتاج أو نوعاً معيناً من المستهلكين.

أولاً: الحركة التعاونية الزراعية

ويغض النظر عن تاريخ الحركة التعاونية الزراعية ودواعي نشأتها وعوامل تطورها ، فإن الأوضاع الراهنة وخاصة بعد اتساع نطاق التخصصات واتساع نطاق نشاط القطاع التجارى والمصرفى فى تجارة مستلزمات الزراعة ومنتجاتها ، تدعو إلى رعاية حركة التعاون الزراعى ودعمها كى توقف تدهور مكانة المنتج الزراعى فى الأسواق: أسواق مستلزمات الزراعة ومنتجاتها على السواء.

ويرتبط بتلك الضرورة : ضرورة دعم حركة التعاون الزراعى مابلغته الأوضاع الراهنة فى حيازة وتملك الأرض الزراعية ، فطبقاً للكتاب الاحصائى السنوى الذى أصدره الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عام ١٩٩٥ بلغ عدد الملكيات الزراعية ٢٨٩٦ / ألف مالك ، منهم ٢٨٢٢ / ألف يملكون خمسة أفدنة فأقل ومن هؤلاء الأخيرين يبلغ عدد ملاك فدان فأقل ٢٦٩٦ / ألف مالك . والواقع أن هؤلاء الملاك يواجهون فى الأسواق قلة من تجار مستلزمات الزراعة ومنتجاتها المدعّمين من قبل المصارف التجارية ما يجعل موقفهم حرجاً ومستقبلهم محاطاً بالشكوك . وفى واقع الأمر فإن المنتجين الزراعيين لن يواجهوا فى الأسواق تجاراً منفردين ، ذلك أن هؤلاء التجار الذين سمح لهم بالتجارة فى مستلزمات الزراعة ومنتجاتها عام ١٩٩١ سرعان ماكونوا شركات قليلة العدد غير أنها بالغة القوة بالاستناد إلى تحالف قوى مع المصارف التجارية . ويكفى أن نعلم أن قطاعاً من هؤلاء هم تجار الأسمدة من تجار منفردين يبلغ عددهم ثلاثة آلاف تاجر وشركات لتجارتها يبلغ عددها ٢٠ شركة سرعان ماشكلوا اتحاداً عاماً

لتجار وموزعى الأسمدة وذلك من أجل منع المنافسة بينهم فى الأسواق وتدعيم وضع احتكارى لهم فى مواجهة ملايين المنتجين الزراعيين . وبدون تعاون زراعى قوى ومدعم ، فسوف يقف فى الأسواق بضع آلاف من التجار الذين يعرفون بعضهم البعض مستندين إلى الاتحاد الذى شكلوه ومدعين بالمصارف التجارية فى مواجهة ملايين المنتجين الزراعيين الذين لا يعرفون بعضهم البعض ، وفى غيبة حركة تعاون زراعى قوى ومدعم سوف يقف هؤلاء المنتجون فرادى أمام تكتل قوى من قبل قطاعى التجارة والبنوك . وهنا سوف يضطر المنتجون إلى شراء مستلزمات الانتاج الزرعى بالأسعار المحلفة التى يفرضها تحالف التجار والبنوك ، ويبيعون إنتاجهم الزراعى بأقل الأسعار التى يفرضها تحالف قوى أيضا من تجار المنتجات الزراعية والبنوك وفى ظل حركة تعاونية زراعية ضعيفة ومجزأة سوف تلقى السوق لصالح احتكار التجارة والبنوك.

الصعوبات أمام حركة التعاون الزراعى:

١- الضعف المالى والإدارى وعدم توفر المنشآت: وهذه الصعوبات ناجمة عن القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦ القاضى بتحويل المؤسسة العامة للائتمان الزراعى والتعاونى إلى بنك التنمية والائتمان الزراعى ، فقد قضت الفقرة الأولى من المادة ٢١ بأيلولة كل أصول المؤسسة العامة إلى بنك التنمية . كما أن الفقرة الثانية من المادة ٢٢ قد سمحت لوزير الزراعة أن ينقل الكوادر الفنية والمحاسبية من الجمعيات التعاونية الزراعية الى فروع بنك التنمية ، وأتاحت الفقرة الأخيرة من المادة الأولى لبنك التنمية أن يستولى على مخازن وشون التعاون الزراعى مقابل أجر عبادل.

وهكذا حرمت الجمعيات التعاونية الزراعية من مصدر تمويلها ومن كوادرها الفنية التى دربتها ومن أماكن عملها ، بل وحرمت أيضا من وظيفتها الرئيسية وهى إقراض المزارعين ، فقد نصت الفقرة الثانية من المادة

الرابعة على أن للبنك إقراض الزراع بما فيهم أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية.

٢- العلاقة بالدولة : لا تستطيع أى منظمة أن تقوم بوظائفها بعزلة عن الدولة ، والتعاون الزراعى المصرى فى أشد الحاجة إلى تدعيم الدولة ، غير أن هذا الدعم شئ والتدخل الدائم من قبل الأجهزة الادارية شئ آخر . وكثيرا ما يأخذ هذا التدخل صورة حل مجالس إدارات منتخبة وتعيين أخرى محلها ، أو إلغاء قرارات وإقرار قرارات أخرى مما يخل بأداء التعاون الزراعى . إن العلاقة بالدولة تعنى أن تدعم الدولة التعاون بصفته أداة الائتمان الضرورى للزراعة المصرية وبصفته أداة إشاعة المعرفة الفنية للزراعة ، وأداة توزيع المستحدث من التقاوى والأسمدة ، وبصفته المالك لأدوات يستأجرها صغار الزراع.

٣- ارتباط التمويل بأجهزة أخرى خارج نطاق التعاون الزراعى ، مما يخل كثيرا بقدرة التعاون الزراعى على أداء وظائفه المتعددة . والواقع أن تاريخ سليات التعاون الزراعى كلها مرتبطة بأجهزة التمويل التى لا يشرف عليها التعاون الزراعى مثل بنوك التسليف وكانت مستقلة عن الجهاز التعاونى والمؤسسة العامة للائتمان الزراعى والتعاونى وأخيرا بنك التنمية . إن عدم قملك التعاون الزراعى لمصدر تمويله هو مصدر رئيسى لضعف الأداء التعاونى وتعرشه.

التغلب على المصاعب :

ومن أجل التغلب على المصاعب التى تواجه التعاون الزراعى اتجهت أغلب المحاولات الى تقديم مقترحات لتعديل قانون التعاون الزراعى ، وهناك فى هذا الصدد عدة محاولات :

١) هناك محاولة وكالة المعونة الأمريكية ، كلفت بها المنظمة الدولية لتنمية التعاون الزراعى بالاشتراك مع وزارة الزراعة المصرية وقد عقدت

محادثات المائدة المستديرة ، التى شاركت فيها منظمة تعاونية أمريكية وكلف مكتب كامل للاستشارات القانونية بصياغة أفكار المائدة المستديرة فى شكل قانون.

٢) الاتحاد العام للتعاونيات أعد نموذجاً لقانون التعاون الزراعى.

٣) اللجنة المشكلة من مجلس الوزراء برئاسة د. إبراهيم حلمى عبد الرحمن وفريق من أساتذة الجامعات والمعهد العالى للتعاون الزراعى. ونرى من جانبنا أن مشروعات تعديل قانون التعاون الزراعى يجب أن تُتضمن فى المبادئ التالية:

١- تماسك وتكامل ووحدة بنيان الحركة التعاونية ، وترى المحاولات الأمريكية أنه يمكن لأى مستوى تعاونى أن يستقل وهناك آراء أخرى لبعض أساتذة الجامعات تذهب هذا المذهب والعيب الرئيسى فى هذا الاتجاه هو عدم الاعتداد بالواقع المصرى ، فالتعاون الزراعى المصرى يقف فى مواجهة تحالف قطاعى التجارة والبنوك ، ولا يمكن لجمعية صغيرة ، أو عدة جمعيات متحالفة أن تواجه تحالف التجارة والمصارف ، وفى أسواق مستلزمات الزراعة وأسواق المنتجات الزراعية تنعدم المنافسة إذ يقف ملايين المنتجين الذين لارابطة بينهم فى مواجهة اتحادات لتجار المستلزمات والمنتجات الزراعية المدعمن من قبل المصارف والنتيجة معروفة ، سوف يفرض قطاع التجارة مايراه مناسباً له من أسعار . ولن يستطيع المنتجون الزراعيون المواجهة الا بالاستناد إلى قوتهم الموحدة أى الاتحاد التعاونى . ولابد للبنيان التعاونى أن يتماسك من القاعدة إلى القمة حتى يمكن للمنتج الزراعى أن يحصل على أفضل الشروط.

٢- وجود مصدر تمويل مستقل للحركة التعاونية وهو مايمثل فى بنك التعاون ، ونحن نرى تحويل بنك التنمية الرئيسى إلى بنك تعاون . وليس هذا بغريب ، ذلك أن بنك التنمية الرئيسى قد استولى على التراث

التعاونى بأكمله . ومن الناحية التمويلية فقد استولى بنك التنمية على ماتراكم على مر الزمن منذ ما قبل مطلع القرن العشرين من المخصصات التى كانت الدولة المصرية قد خصصتها للتعاون الزراعى على النحو التالى:

- ١- حصة الحكومة فى البنك الزراعى المصرى الذى تأسس عام ١٩٠٢ .
- ٢- خصصت الحكومة مبلغ ١٠٠ ألف جنيه لإقراض الجمعيات التعاونية الزراعية عند صدور القانون الدولى للتعاون الزراعى (القانون ٢٧ لسنة ١٩٢٣) فى عهد وزارة يحيى إبراهيم .
- ٣- فى عهد وزارة عبد الحالى ثروت الائتلافية بين حزبى الوفد والأحرار الدستوريين صدر قانون التعاون الزراعى الثانى وخصصت الوزارة مبلغ ٣٥٩ ألف جنيه لإقراض الجمعيات التعاونية الزراعية .
- ٤- عام ١٩٢٩ خصصت وزارة محمد محمود مبلغ ٤ مليون جنيه تحت بند الاحتياطي الزراعى وذلك لإقراض الجمعيات التعاونية الزراعية .
- ٥- عام ١٩٣١ ساهمت الحكومة فى تأسيس بنك التسليف الزراعى .
- ٦- عام ١٩٦٤ تحول بنك التسليف إلى المؤسسة العامة للائتمان والتعاون الزراعى بموجب القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ وبه استولت المؤسسة على التراث الائتمانى المصرى ، ثم أخيرا جاء القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦ ليبرث به بنك التنمية كل أموال الائتمان الزراعى التى تراكمت عبر ثلاثة أرباع القرن .

وبذلك لاتكون مغالين إذا نحن احتفظنا للتعاون الزراعى بما تراكم من اموال خصصتها الأجيال السابقة لتدعيمه .

وفى نفس الوقت فإن استيلاء بنك التنمية على كوادر التعاون الزراعى التى كونها ودربها على مر حقب عديدة منذ نشأة التعاون الزراعى قد أحدث انقطاعا فى سير تطور الكوادر القنية فلا أقل من أن تستعيد الحركة

التعاونية تراثها الذى استولى عليه بنك التنمية.

وهذا الاتجاه يتفق مع السياسة العامة فى خصخصة المؤسسات ، وملكية الدولة غير مضمونة البقاء فى ظل السياسات العاصفة الراهنة ، لذلك فمن الواجب أن يستعيد المزارع المصرى تراث التعاون الائتماني الذى تكون على مر الحقب السبع الماضية والواقع أن هناك مهاماً واجبة يمكن للتعاون الزراعى أن يقوم بها . إذا تملك بنكاً تابعاً له ، فالتعاون الزراعى يجب أن يكون شركات للتسويق وهذه خبرة مصرفية يمكن لبنكه أن يقوم بها .

٣- أن تدير الجمعية التعاونية الزراعية وحدة بحثية خاصة بها لتقوم بحل المشكلات الفنية الخاصة بالمحاصيل والتربة والآفات المحلية ، وهذا ليس ضرباً من الخيال فالبحث العلمى هو محاولة لبحث المشكلات على الواقع العلمى ، وهذا أيضاً من دواعى تكامل البنيان التعاونى ومن أسباب وجوب وجود علاقة قوية بالدولة ، ويحسن هنا أن نتذكر أنه تم إنشاء أربع مجالس إقليمية للبحوث الزراعية والارشاد بالمناطق الزراعية ذات الطبيعة الواحدة فى كل من : مصر الوسطى والدلتا وغرب الدلتا مع الساحل الشمالى وشرق الدلتا مع سيناء ويمكن لهذه المجالس أن تعتمد على وحدات البحوث المقترحة فى الجمعيات التعاونية الزراعية ، وسوف يؤدى هذا إلى أن تكون بحوث تلك المجالس ذات طبيعة واقعية . وعلينا أن نتذكر فى هذا الصدد أن شركات أجنبية قد شكلت حديثاً فى مصر وذلك للعمل فى مجال البحوث العملية والعلمية ، وهذه الشركات على صلة وثيقة بالشركات الإسرائيلية التى يحسن أن تكون بعيدة عن مجال الزراعة المصرية منها شركة تكنوجرين المصرية وهى على صلة وثيقة بل وعضوية بشركات بلاستروجريفات الإسرائيلية التى تعمل فى مجال تكنولوجيا شبكات الري وشركتى زراعيم وهزيرا وتعملان فى مجال التقاوى والأسمدة.

٤- وجوب تدعيم الدولة للتعاون الزراعى دون التدخل فى إدارته.

ثانياً: التعاون الإنتاجى (الحرف والصناعات الصغيرة)

الإنتاج الحرفى يحتل مكانة مرموقة فى الحياة المصرية وهناك فى مصر نحو أربعة ملايين حرفى يشتغلون بإنتاج سلع يحتاجها المجتمع ، كما يقوم الحرفيون بصيانة للسلع المعمرة ، وبذلك يضمنون لها عمراً أطول وخدمة أكثر كفاءة.

ويمكننا أن نقول أن الصناعة الحرفية تقوم بمهام خمس:

(١) إنتاج سلع للاستهلاك المباشر مثل صناعة الملابس والأحذية والأثاث.

(٢) صيانة السلع المعمرة الاستهلاكية مثل الثلاجات والغسالات وأجهزة التلفزيون والراديو.

(٣) صيانة السلع المعمرة الانتاجية مثل السيارات والمحركات وماكينات الري والجارات الزراعية.

(٤) دور إنتاجى مكمل لكثير من الصناعات مثل المعمار ، فهناك عملية البناء والحرسانة المسلحة ، ونجاريتها ونجارة الباب والشباك ، والسباكة وصيانتها وصناعة بعض مكونات ماكينات الري.

(٥) تجميع بعض السلع مثل ماكينات الري.

وهكذا نرى أن الصناعة الحرفية تتدخل كافة أرجاء الحياة المصرية ، وتقوم بدور فعال فى استمرار الحياة فى مصر . لذلك لن يكون غريباً أن نرى ارتباط تدهور أو رقى نوعية الحياة بتدهور أو ازدهار الحرفة المصرية.

وفى الوقت الراهن تعاني الحرفة المصرية من مجموعة من المصاعب ، أدت إلى بعض الخلل الذى يهدد لا الحرفى وحده ولكن نوعية الحياة المصرية التى تعتمد بدرجة أساسية على رقى الحرفى وارتفاع مستواه المهنى

والمادى.

معوقات الصناعات الحرفية:

رغم أن الصناعات الحرفية والصغيرة تتمتع ببنية تنظيمية جيدة . فهناك جمعيات تعاونية إنتاجية لأغلب الحرفيين والصناعات الصغيرة إلا أن هذه الجمعيات تعاني من نقص التمويل وتدهور القدرة على التنظيم . هذا فضلا عن الإهمال غير المبرر وغير المفهوم من قبل المؤسسات الدراسية والأحزاب السياسية ، فاذا استعرضت مختلف ألوان الدراسات فى المؤسسات الجامعية والمراكز البحثية فلن تجد دراسة واحدة عن الصناعة الحرفية ولا عن اقتصاديات الورش الصغيرة.

كما أن استعراض البرامج الحزبية لكافة أحزاب مصر يوضح أنه لا يوجد بها مايتناول تلك الصناعات ولأصحابها ولا الدور الذى تقوم به ماعدا جمعية النداء الجديد التى أبدت اهتماما بالصناعات الحرفية والصغيرة.

وهذه معوقات الصناعات الحرفية:

(١) تخلف أدوات العمل والتخلف التكنولوجى ، فرغم الرغبة الجادة لدى الحرفى لترقية أدوات الاستخدام ، وتبنى أرقى أنواع التكنولوجيا ، ألا أن عائقا هاما يقف أمامه فى هذا الصدد ، منها ضعف التمويل ، فالحرفى لا يستطيع أن يحصل على أدوات العمل الراقية التى لا تنتج فى مصر إلا بتمويل يعجز عن الوفاء به .

(٢) نقص التدريب وعدم وجود مؤسسات تدريبية راقية للحرفى يتلقى فيها تدريبات بين حين وآخر على المستويات الجديدة للحرفة.

(٣) عدم قدرة الصناعات الحرفية أن تحصل على خامات الدرجة الأولى اللازمة للسلع التى تنتجها من شركات قطاع الأعمال العام أو القطاع الاستثمارى ، فغالبا ما تكون الخامات التى يحصل عليها فرزة ثانية أو ثالثة مما يؤثر على كفاءة المنتج النهائى.

٤) عدم القدرة على تكوين رصيد صناعى يستجيب للطلبات المفاجئة للأسواق وذلك بسبب الضعف المالى.

٥) فرض الضرائب على الحرفى بطريقة عشوائية أعجزته عن الوفاء بها ، وقد اضطر كثير من هؤلاء إلى تصفية أعمالهم لهذا السبب . وهناك كثير من الضرائب التى يخضع لها الحرفى ، بعضها قانونى وأغلبها غير قانونى

٦) عجز الحرفيين عن الوفاء بمتطلبات التأمين على عمالهم الذين هم أيضا فى دور التلمذة الحرفية ، وبذلك تتراكم الديون بفوائدها المحقة وأخيرا يستقر الحرفى فى السجن أو يصفى أعماله .

إن هناك ظاهرة لافتة للأنظار وهى الحرفى الجوال الذى يتجول بين القرى ليقوم بعمله بدلا من العمل المستقر فى ورشته التى أغلقها بسبب عدم قدرته على الوفاء بضرائب أرباح لم تتحقق وتأمينات على عماله لا يستطيع دفعها ، وهذا مظهر من مظاهر اليأس من الاستقرار .

وفى الماضى البعيد كان الحرفى الجوال هو الاسكافى (مصلح الأحذية) أو مصلح موقد البترول (وابور الجاز) ، واليوم تشهد القرى ميكانيكى الجرار يجوب القرى على دراجته البخارية بدلا من الورشة التى أغلقها .

٧) تعقيدات الترخيص التى زادت أخيرا ، وتعدد الجهات التى تقوم بذلك وزيادة النفقات الرسمية وغير الرسمية.

هذه بعض معوقات الصناعة الحرفية التى تهددها ، بل إن كثيرا من الحرفيين قد صفوا أعمالهم ، ويقومون بالعمل فى الشوارع أو المنازل ، مما أدى إلى تدنى مستوى الحرفة.

وهناك فى المستقبل القريب خطر داهم ، فبعد نحو عشر سنوات سوف يجرى تحرير التجارة الخارجية بالكامل طبقا لاتفاقية منظمة التجارة الدولية التى انتهت إليها اتفاقية الجات فى مطلع عام ١٩٩٥ ، وبموجب هذه

الاتفاقية سوف يكون علينا فى خلال عشر سنوات أن نسمح لكافة السلع ومنها الصناعات الحرفية أن تدخل البلاد دون تمييز جمركى . ولما كنا نعلم أن صناعات دول جنوب شرق آسيا تعتمد على الصناعات التجميعية التى يقوم بها الحرفيون فسوف تغرق البلاد فى طوفان من السلع الرخيصة الثمن وجيدة الصنع ، فالحرفيون فى دول جنوب شرق آسيا يتمتعون بعناية دولهم ، هذه الرعاية المتمثلة فى تسهيلات تمويل من بنوك متخصصة فى إقراض الحرفيين ، وتسهيلات ضريبية ، فضلا عن المساعدات فى مجالات التدريب والتحديث والتسويق وليس هذا الخطر وهمياً، فصناعة الملابس الجاهزة تعاني اليوم من السلع الماهرة من الجمارك وأوشكت أن تنهار ، وقد نشرت جريدة الأهرام (٢٤ سبتمبر ١٩٩٥) أن المهرين استطاعوا الاستفادة من حكم دستوري يمنع الجهات المسؤولة من التعرض للسلع الماهرة طالما أن هذه السلع قد خرجت من الدائرة الجمركية . هذا فى حالة التهريب ، وينتظر خلال السنوات العشر القادمة (بعد تنفيذ اتفاقية منظمة التجارة الدولية) أن يصبح استيراد السلع كاملة الصنع التى يقوم بها الحرفيون فى جنوب شرق آسيا منافساً قوياً للصناعات الحرفية المصرية التى لا تجد أى معونة من الدولة.

وإذا كانت هذه الأخطار تهدد الحرفيين وبالتالي الصناعة المصرية ومجمل المستهلكين المصريين ، فهل هناك من مخرج.

هناك مايمكن من خروج تلك الصناعة من أزمتها الراهنة:

١) تدعيم الجمعيات التعاونية الإنتاجية القائمة وتشكيل جمعيات فى الصناعات التى لم تنشأ بها بعد ، وإعداد برامج تدريبية لتحديث الحرفة وتعتبر هذه الجمعيات التعاونية الإنتاجية حجر الزاوية فى النهوض بالصناعات الحرفية.

فى الوقت الراهن تقوم إدارة التعاون الإنتاجى بوزارة الصناعة بنوع من

الإشراف والتوجيه للجمعيات التعاونية الإنتاجية ، إلا أن التطورات الحديثة تبدو أكبر من قدرة تلك الإدارة على المساعدة والتوجيه فى ظل افتقار الدراسات الخاصة بتلك الصناعات.

(٢) إنشاء بنك متخصص لإقراض الحرفيين حيث أن الصناعات الحرفية لها ظروفها الخاصة بها والتي لا تستطيع البنوك الحالية الوفاء بمتطلباتها . ومن المعروف أن الصناعات الحرفية فى كل أنحاء العالم تعتمد اعتمادا كبيرا على القروض المصرفية الميسرة التى تقدمها مصارف متخصصة لإقراض الصناعات الصغيرة.

(٣) إعفاء صغار الحرفيين من الضرائب المتراكمة عليهم ، وسن قانون يعفى صغار الحرفيين من الضرائب . وليس فى هذا بدعة فقد سبق لحكومات كثيرة فى عهود سابقة أن أعفت بعض قطاعات المجتمع من الضرائب المتراكمة ، كما أن إلغاء الضرائب عن صغار الحرفيين لتشجيعهم على ممارسة عملهم وزيادة إنتاجهم لا يقل أهمية عن إعفاء المستثمرين من الضرائب.

(٤) إعفاء صغار الحرفيين من أداء التأمينات الاجتماعية عن عمالهم ، وأن تقوم الحكومة بأداء هذه التأمينات ، وذلك تشجيعا للتلمذة الصناعية التى تحاول الحكومة جاهدة إنشاء مراكز لها تكلف الكثير ولا تنجز إلا القليل.

وغنى عن البيان أن مصاعب الضرائب والتأمينات الاجتماعية ليس مصدرها رجال هاتين الهيئتين ، بل مصدرهما القانون القاصر عن تقدير الحقائق . لذلك فإن الصناعات الحرفية فى حاجة إلى قانون جديد يضع فى اعتباره حقائق حياة الحرفيين وصناعاتهم.

(٥) تسهيل إجراءات الترخيص بورش الحرفيين ، من خلال تنقية القرارات الادارية من كل التعقيدات التى تعطل بدء عمل ورش الحرفيين.

وغيره عن البيان أن الجزاءات السابقة تمثل الدعم الذى يناسب حركة التعاون الحرفية والصناعات الصغيرة.

ثالثاً: التعاون الاستهلاكي

يلاحظ من يتأمل حالة الأسواق المصرية ، الاختلالات البالغة التى تتباه والتشوه الذى يعانيه فهناك فى أطراف السوق قوة مبالغ فيها فى جانب التجارة وضعف واضح المعالم فى جانب المستهلكين . وهذا الضعف يتضح من مجموعة من الظواهر.

فأسعار السلع ترتفع باستمرار ، ومواصفات هذه السلع متدنية ، ويتعرض المستهلكون لحديعة الاعلانات عن حصول الشركات المنتجة على شهادات الأيزو وهى لاتعنى جودة السلع وإنما تتعلق بالادارة الداخلية للإنتاج ، ويمكن للشركات أن تتبع أحدث وسائل الإدارة فى إنتاج أسوأ أنواع السلع وأبعدها عن المواصفات المطلوبة.

وتتمتع الشركات المنتجة والموزعة بالقدرة على التأثير فى قرارات الحكومة نتيجة لارتباطها لمؤسسات فائقة القوة مثل الاتحادات الصناعية والغرف التجارية بينما يقف المستهلك وحيداً دون مؤسسات تدعم موقفه . وهناك فى مؤسسات صناعة القرار مثل مجلسى الشعب والشورى من يمثل هذه الشركات مما يجعل وضع المستهلك حرجاً فى مواجهتها.

ويتنظر لهذه الاختلالات أن تتفاقم كلما أمعن المسئولون فى سياسة الخصخصة . ومن الظواهر المثيرة للقلق حكم المحكمة الدستورية بعدم دستورية ضبط السلع المهربة إذا دخلت من المنافذ دون أن تضبط ، وهذا يفتح المجال أمام تهريب السلع التى لايعرف مصدرها ، هذا بينما يؤكد القانون الفرنسى ولاية الحكومة على السلعة على مدى خمس سنوات من دخولها ويسمح للحكومة أن تجرى تفتيشاً على مدى هذه السنوات فى مخازن السلع وأماكن عرضها ومحلات بيعها.

وفى مواجهة موقف الشركات فى مسألة الأسعار تشكلت الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ، وهى غير المجمعات الاستهلاكية التابعة لوزارة التموين . غير أن عدد هذه الجمعيات ضئيل لا يتناسب مع اتساع نطاق المستهلكين . وتعانى هذه الجمعيات مع قلة عددها من ضآلة رأسمالها وقلة مخازنها وسوء إدارتها .

وهناك إلى جانب هذه الجمعيات العامة ، جمعيات أخرى فتوى تخدم طائفة محددة مثل موظفى إحدى المستشفيات أو إدارة حكومية معينة . وهذه الأخرى تعاني من الفساد وسوء الإدارة وضآلة الموارد إلى حد الاقتراض من المربين لتمويل عملية شراء السلع التى تخصصها لها إدارة وزارة التموين المحلية .

ويحتاج التعاون الاستهلاكى إلى دراسة متأنية إذا كان له أن يحدث التوازن اللازم فى الأسواق وفى النهاية ، فإن هذه الجمعيات تخدم المستهلك من الناحية النظرية فى مسألة الأسعار ، أما ياقى مواصفات السلع فليس لها تأثير عليها .

نحو .. رؤية برنامجية للمشكلة الفلاحية / الزراعية في مصر

عريسان نصيف

الواقع الحالي للمشكلة الفلاحية / الزراعية

أولاً: التعاون الزراعي:

اعتبر الدستور المصرى الحركة التعاونية احدى الركائز الأساسية للبلاد اجتماعيا واقتصاديا ، ونص في صلب المادتين ٢٩ . ٣١ على ضرورة حماية الدولة التعاون - ملكية ومنشآت - وخص بالاهتمام الجمعيات التعاونية الزراعية حيث نص في المادة ٢٨ على ضرورة " دعم الدولة لها وفق الأسس العلمية الحديثة "

وكانت الحركة التعاونية الزراعية حتى منتصف السبعينيات تشكل ٥٠٤٩ جمعية على مختلف مستويات البنيان التعاونى ، تضم فى عضويتها ٢ مليون و ٨٣٠ ألف فلاح ، وتؤدى دورها تجاه ملايين المزارعين بتقديم كافة مستلزمات الانتاج المدعومة ، بما يمكنهم من القيام بمهامهم الانتاجية.

،، وبعد التحرير والخصخصة

١- تم رفع الدعم عن مستلزمات الانتاج الزراعى وتركت لاستغلال القطاع الخاص وماقيا السوق السوداء ، مما أدى إلى زيادة أسعارها بنسب خرافية:

* الأسمدة زادت بنسبة تتراوح بين ٥٠٠ - ٨٠٠ ٪.

* المبيدات ارتفعت أسعارها بمتوسط نسبة ٦٠٠ ٪.

* التقاوى والبذور زادت - كحد أدنى - بنسبة ٥٠٠ ٪.

* أجر الرى بالماكينات ارتفع إلى حوالى ٧٠٪ نتيجة ارتفاع سعر الكيروسين.

٢- محاولة تصفية الدور التعاونى فى الريف - بل والمجتمع - بالكامل ولعل ذلك يتضح بجلاء من المذكرة المقدمة من القطاع التعاونى إلى وزارة الزراعة ورئاسة مجلس الوزراء بشأن خطة هذا القطاع لعام ١٩٩٥/ ٩٤ ، والتي نصت على " إن الحكومة لم تنفذ أى مطلب للقطاع التعاونى بالنسبة لخطة ١٩٩٤/٩٣ ، مما ترتب عليه عدم تمكن هذا القطاع من تنفيذ معظم ماتضمنته هذه الخطة".

٣- بعد عودة الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى - بعد أن كان الرئيس السادات د قام بحله تحت دعاوى متهاففة - بذلت وتبذل أشد الضغوط من أجل تفرغه من أى مضمون حقيقى ومن أى دور فاعل للزراعة ولل فلاحين ، وصلت إلى حد عدم تمكينه من تقديم مشروع جديد للتعاون الزراعى - قادر على حماية الزراعة والتعاون والفلاحين من مخاطر سياسات هذه المرحلة - تحت دعوى إصدار قانون موحد للتعاون ينظم كل فروعه المختلفة ، رغم مخالفة ذلك للقواعد الدستورية وللواقع الاجتماعى.

ثانيا: التمويل والائتمان الزراعى:

استفاد الفلاح المصرى - واستفاد بالتالى الانتاج الزراعى - من التيسيرات الائتمانية التى استمرت منذ بدايات الخمسينيات حتى منتصف السبعينيات ، والتي يتمثل أهمها فيما يلى:

* تقديم القروض المالية للمزارع بضمان المحصول وليس بضمان الأرض.
* سهولة استلام الفلاح للقروض من الجمعية الزراعية بقرضه وليس من البنك مباشرة.

* لم تتجاوز فوائد هذه القروض - طوال هذه المرحلة - نسبة ٦٪ ، وأصبحت بعد عام ١٩٦١ مجرد فوائد رمزية.

.. وبعد التحرير والخصخصة

لم يكتف المسئولون عن السياسة بالانتكاسة التى أحدثها صدور القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦ - المنشئ لما يسمى بنوك القرى - فى مجال الائتمان الزراعى ، والتى تتمثل فيما يلى:

* عودة أغلب القروض بضمان الأرض وليس المحصول.

* تغليب القروض الاستثمارية - حقيقية كانت أو وهمية - على القروض الزراعية.

* رفع الفوائد المتوالى حتى وصلت إلى أكثر من ١٧٪ وبالحسابات الربوية المركبة . لم يكتفوا بذلك ، بل وقاموا - وتحت شعار تحرير الزراعة - بالاجراءات التالية:

* تحرير سعر الفائدة على القروض - بمختلف آجالها - من بنك التنمية والائتمان الزراعى.

* تخلى بنوك التنمية والائتمان عن التعامل فى كافة أنشطة الاستثمار الزراعى وتركها للقطاع الخاص.

* توسع البنك فى الاقتراض من البنوك الأجنبية ، بما أوصل مديونيته إلى أكثر من نصف مليار جنيه .

٤- تهديد من تبقى من المتعاملين معه من المزارعين - وخاصة صغارهم - بالسجن والحجز على أراضيهم للإسراع بسداد مديونيتهم رغم الشكوك حول مدى دقتها.

ولقد أدى كل ذلك إلى تدهور الوضع المالى لبنك التنمية والائتمان ، والأخطر من ذلك تدهور سياسة الائتمان الزراعى بما يعنيه ذلك من معاناة للفلاحين ومن ترد للزراعة المصرية.

ثالثاً: العلاقة الإيجارية الزراعية:

كان المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ - الخاص بالاصلاح الزراعى

- حريصا على قيام حالة واقعية وقانونية من التوازن بين ملاك الأراضي الزراعية ومستأجريها .

* فقد صان للملاك حق ملكيتهم لأرضهم وحصولهم على ريعها ، رغم انتفاء أى دور انتاجى - مباشرة أو بالاستثمار - لغالبيتهم .

* وحمى فى نفس الوقت حق المستأجرين المنتجين فى البقاء فى الأرض - مصدر دخلهم الوحيد على العكس من مجمل الملاك - طالما لم يخل أى منهم بالتزاماته القانونية والعقدية .

ولقد ترتب على ذلك أن أصبح الريف المصرى يحظى بقدر كبير من الاستقرار النسبى الاقتصادى والاجتماعى ، بما انعكس - ايجابيا - ليس فقط على حياة الفلاحين والانتاج الزراعى بل على واقع المجتمع المصرى بأسره .

.. وبعد التحرير والمخصصة ..

فى الوقت الذى كان من المفيد فيه موضوعيا اعادة النظر فى هذه العلاقة - على ضوء المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحالية - بما يكفل التوازن بين أطرافها الثلاثة (حقوق المستأجرين - مصالح الملاك - مستقبل الانتاج الزراعى) ، أصر المسئولون على اصدار القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ الذى يتضمن فى الأساس :

١- رفع القيمة الإيجارية دفعة واحدة - اعتبارا من عام ١٩٩٢ - إلى أكثر من ٣٠٠٪ (من ٧ أمثال الضريبة العقارية إلى ٢٢ مثل هذه الضريبة)

٢- اقرار حق المالك بارادته المنفردة - اعتبارا من عام ١٩٩٧ - فى طرد المستأجر من الأرض .

ومع ادراكنا أن عدد العقود الإيجارية تبلغ - وفق الاحصاءات الرسمية - مليون ، ١٨٨ ألف ، ٧٣ عقد تمثل نسبة أكثر من ٢٨٪ من جملة

المساحة المنزرعة فى مصر ، لتبين حجم التردى الذى سيلحق بكافة الأطراف .
* تعرض مالا يقل عن ٦ مليون مواطن منتج - من المستأجرين ، وأفراد أسرهم - الذين لاعمل لهم إلا بالزراعة ولا يحصلون على أى دخل سوى منها ، إلى البطالة الضياع .

* فقدان أكثر من مليون من صغار الملاك (٣ أقدنة فأقل) - الذين لا يمارسون الزراعة - لدخل سنوى ثابت أصبح يتراوح بين ٦٠٠ - ١٠٠٠ جنيه للفدان وقابل للزيادة المستمرة .

* المخاطر على الانتاج الزراعى - واتساع الفجوة الغذائية - وما يترتب على ذلك للمجتمع كله اقتصاديا وسياسيا .

* * *

وخلاصة النتيجة الفعلية لهذه السياسة الزراعية فى العقدين الأخيرين ، كما يلي :

(١) تدهور الواقع الاقتصادى والاجتماعى للفلاحين - وليس صغارهم فقط - ووصل نسبة من يعيشون تحت خط الفقر فى الريف - وفقا للدراسات العلمية والاحصاءات الرسمية المحلية والعالمية - إلى حوالى ٤٥ ٪ ، وارتفاع نسبة البطالة الريفية إلى أكثر من ٢ مليون مواطن .
(٢) اتساع الفجوة الغذائية وازدياد اعتمادنا على الخارج فى توفير مطالبنا الغذائية الرئيسية :

* حوالى ٦ مليون طن قمح ودقيق .

* ما يقرب من مليون طن سكر .

* ٦٦ ٪ من احتياجاتنا من اللبن ، ٩٧ ٪ من الزبد والسمن .

(٣) فقد نسبة كبيرة من الأراضى الزراعية :

* ما بين ٦٠٠ - ٨٥٠ ألف فدان من الأراضى الخصبة بالدلتا والوادي

لحساب مافيا التجريف والبناء .

* تصفية مشروعات الاستصلاح الكبرى (مديرية التحرير - الصالحية - وادي النطرون - غرب النوبارية)

* قتل الحلم والأمل لعشرات الآلاف من الشباب والمزارعين بعدم توفير إمكانات استمرارهم في المشروعات الجديدة للاستصلاح والاستزراع (وادي الريان - بنى سويف - الحسينية شرقية - قوته بالفيوم - طريق الاسماعيليه - غرب طهطا - بلطيم .. إلخ)

٤- سيطرة الاحتكار والسوق السوداء على العملية الزراعية:

بدأ من التعامل في مستلزمات الانتاج ، حتى التصدير والاستيراد ، مروراً بالتحكم في السوق الداخلى للمستهلكين (السماد - القطن - الأرز - اللحوم .. إلخ) .

*

*

*

هذه صورة حقيقية موجزة للواقع الفلاحي / الزراعى اليوم.

وهي - بلا شك - شديدة الاختلاف عن الواقع الذى تم من خلاله - ومن أجل تطويرة - وضع برنامجنا الفلاحي والزراعى ضمن البرنامج السياسى العام فى أبريل سنة ١٩٨٠ . ولعل ذلك الاختلاف ، يتضح بشكل رئيسى - فيما يلى :

أولاً: - رفع يد الدولة نهائيا عن كافة مراحل ومقدرات عملية الانتاج الزراعى:

- توفير ودعم مستلزمات الانتاج.

- الائتمان المالى اللازم للزراعة.

- وضع الهيكل المحصولى على ضوء الاحتياجات الضرورية للتنمية والاستهلاك.

- التعامل فى المحصول الزراعى داخليا.

- سياسة الاستيراد والتصدير ، سواء للمستلزمات أو للمحاصيل.

ثانيا - الانتكاس بكافة مكاسب وحقوق الفلاحين التى قررها قانون الإصلاح الزراعى ، أو حتى التى كانت مقررة قبل ١٩٥٢ :

- تصفية الدور التعاونى الزراعى .

- اهدار التوازن فى العلاقة الإيجارية .

- إعادة حق تملك الأرض للأجانب .

ويفترض ذلك - بطبيعة الحال - تقديم رؤية برنامجية لحزبنا - للنضال مع الفلاحين من أجلها - فى المرحلة المقبلة ، وهى أن لم تكن مغايرة مع مجمل توجهنا العام فى مجال المسألة الفلاحية / الزراعية ، ولكنها من المفترض ادراكها للواقع الحالى فى هذا المحور الاجتماعى والاقتصادى الحيوى ، ووضعها آليات التعامل معه من أجل تغييره للأفضل ، سواء من خلال البرنامج المرحلى أو التوجه طويل المدى :

البرنامج المرحلى

أولاً: - تيسير سبل الحياة والانتاج للفلاح :

١) قيام بنك تعاونى لخدمة الفلاحين والانتاج الزراعى ، يكون متخصصا وقادرا على تمويل الحركة التعاونية الزراعية ، بما يمكن معه أن تصبح الجمعية التعاونية وحدة اقتصادية متكاملة مؤهلة لتوفير مستلزمات الانتاج بأسعار فى متناول الفلاحين ، وتقديم القروض المالية اللازمة لزراعاتهم بفوائد محدودة ، وتيسير استخدامهم للميكنة الزراعية وتسويق حاصلاتهم ، وإقامة مشروعات لصالحهم .

٢) انشاء صندوق مالى يقرض المستأجر بقيمة الأرض المؤجرة - التى يرغب المالك فى بيعها - حتى يتمكن من شرائها ، مع تحصيل قيمتها من المستأجر أو ورثته على أقساط طويلة الأجل وفوائد ميسرة .

ويشكل عاجل ، اصدار تشريع يقضى بعدم نفاذ القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ - فى شقه الخاص بحق المالك بارادته المنفردة فى إخلاء المستأجر من

الأرض - لمدة خمس سنوات (عام ٢٠٠٢ بدلا من ١٩٩٧).

٣) تنفيذ القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ - الذى يقضى بإعفاء مالك الأرض الزراعية التى لاتزيد جملتها عن ثلاثة أفدنة من ضريبة الأقطيان وكافة الضرائب الاضافية الملحقة بها - وعدم تعويق نفاذه تحت دعاوى ادارية وببيروقراطية لادخل للفلاحين بها.

٤) الاهتمام بالأوضاع الاجتماعية والعلاجية والتعليمية والثقافية والتموينية فى القرية المصرية ، مع ضرورة وسرعة نشر مظلة التأمينات الاجتماعية والصحية بأسلوب حقيقى وجاد . على جماهير الفلاحين المحرومين منها .

ثانيا: حماية الأرض والمياه:

١) الجدية فى ايقاف نزيف اهدار الأرض الزراعية بالتجريف والبناء ، والذى أفقدها فى السنوات الأخيرة مايقرب من ١٥٪ من جملة المساحة المنزرعة ، مع وضع الحلول الموضوعية لقضية الاسكان الريفى.

٢) التعامل المتوازن مع قضية مياه النيل والزراعة ، بما يراعى خطورة وضعنا المائى - الذى يقترب وفقا للدراسات العلمية من " المحدودية المائية" وينذر " بالفقر المائى" - وبما يحرص فى نفس الوقت على مصالح الفلاحين والانتاج الزراعى ، من خلال الاستفادة بالدراسات العلمية والميدانية الهامة التى قام بها العشرات من خيرة العلماء المصريين حول:

* توظيف المياه الجوفية ، والمطرية ، ومياه الصرف (المتعامل معها) فى الاستصلاح والزراعة.

* تعميم زراعة " الأرز المقاوم للجفاف" ، الذى تأكدت - نظريا وحقليا - ايجابية البحوث حوله منذ عهد المرحوم الدكتور مصطفى الجوىلى.

* التقليل من حجم فاقد المياه (السدة الشتوية - ورد النيل .. الخ)

٣) عدم اهدار - بل استثمار - الجهود والامكانيات التى تم القيام بها

فى سبيل انجاز ترعى " الرادى الجديد " ، وسناء ، على أن يتم ذلك من خلال:

- التعامل الايجابى والجاد مع التحفظات العلمية التى أبدىها كبار خبراء مصر فى مجال الرى والمياه .

- أن يتم انجازها من خلال " الدولة " المصرية وليس المستثمرين الأجانب والشركات متعددة الجنسية.

- أن تقوم لجنة قومية - حقيقية - بمتابعة انجازها ، وبضمان أن تكون مشارها لصالح الشعب المصرى وليس لكبار المستثمرين.

ثالثا : صيانة الناتج الزراعى من " الفقد " ، والاحتكار:

أ- التقليل من حجم الفاقد فى المحاصيل الزراعية:

من الطبيعى أن تكون هناك نسبة فاقد - لأسباب متعددة - فى المحاصيل الزراعية ، أما أن تصل هذه النسبة إلى ما قدره المسئولون - علميا وحكوميا - إلى ما قيمته عدة مليارات من الجنيهات سنويا ، وأن يصل الفاقد فى انتاج القمح - بسبب سوء التخزين فقط - إلى حوالى ٢٥٪ من حجم المحصول السنوى ، فهذا ما يستدعى حركة جادة - علمية ورقابية لا يقف هنا الاهدار.

ب - صدور قانون منع الاحتكار:

لعل هيمنة مافيا الاحتكار فى مصر على السوق بشكل عام - والسوق الزراعى والغنائى بشكل خاص - يستوجب الاصرار على سرعة صدور قانون منع الاحتكار الذى وضع د. أحمد جويلى مشروعه الهام والايجابى منذ توليه مسئولية وزارة التموين ، ومازال - حتى الآن - حبيسا فى " الأدراج ".

* * *

لعل البرنامج المرحلى - السابق عرضه - يكون قادرا - على ضوء

الواقع الحالى بكل محاور هذا الواقع ومفرداته - على انفاذ الزراعة المصرية ووقف تدهورها ، وعلى توفير الحدود المعقولة ليتمكن الفلاح المصرى - العنصر الرئيسى فى عملية الانتاج - من العمل والحياة .
ولكن الزراعة - الأعصب الرئيسى للحياة فى مصر - كانت وستظل محورا رئيسيا للنضال الوطنى والديمقراطى واليسارى ، والفلاح - صانع الحضارة المصرية منذ أقدم عصور التاريخ - سيكون دائما محورا لاهتمام ودعم كل أبناء مصر ، فالمسألة الفلاحية / الزراعية هى جوهر قضية الثورة المصرية .

* فالأرض الزراعية فى مصر - رغم عدم زيادتها كثيرا عن ٦ مليون فدان - تقدم - بجهد الفلاحين - مساحة محصولية تزيد عن ١١ مليون فدان (سواء بالزراعات المحصولية أو الحضرية أو البستانية) .
* والقطاع الزراعى ، يعمل به أكثر من ٣٠٪ من مجموع القوى العاملة المصرية ، ويساهم بأكثر من ٢٠٪ من الناتج الإجمالى .
* والزراعة مازالت مصدراً أساسيا للتقيد الأجنبى ، حيث تقدم أكثر من ٢٥٪ من قيمة الصادرات القومية .

* وبالإضافة إلى دورها الطبيعى فى توفير المستلزمات الغذائية الرئيسية لمجموع السكان ، فإن حوالى ٦٠٪ من إجمالى الدخل الصناعى ناتج من الصناعات القائمة على الزراعة (الغزل والنسيج - السكر - الزيوت .. إلخ) ، أو المرتبطة بها (السماد) ومن هنا .

فإن البرنامج المرحلى ، لايمكن أن يكون بديلا عن ..
البرنامج الاستراتيجى طويل المدى للزراعة والفلاحين .
الذى يمكنه ايجاز محاوره فيما يلى :
أولا : تنفيذ شعار " الأرض لمن يفلحها " :

وشعار " الأرض لمن يفلحها " ..

* ليس جديداً على حركة الثورة المصرية ، فمنذ نهاية الأربعينيات وأوائل الخمسينيات ، رفع هذا الشعار ليس فقط من جانب المنظمات الشيوعية واليسارية بل أيضاً من خلال الاتجاهات الاشتراكية / الديمقراطية.

* وهو أيضاً ليس شعاراً اشتراكياً بطبيعته ، بقدر ما يستهدف فى الأساس تصفية بقايا العلاقات القطاعية والمتخلفة فى المجتمع ، وتوفير القرص الأوسع أمام الاستثمار - الأكثر تقدماً فى الزراعة ، وقد تم تنفيذه فى الكثير من الدول ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المختلفة ، بما فيها الدول الرأسمالية التقليدية كاليا بان ، التى قامت فى الأربعينيات بالغاء ملكية الملاك الفئابين وبيع أراضيهم - بشروط ميسرة - لمستأجريها .

* ونفاذه كفيل - فى نفس الوقت - بما يلي :

أ - الحل الجذرى لمشكلة العلاقة الإيجارية.

ب - زيادة الانتاج الزراعى .

ج - التناغم مع شعار " النضال ضد القوى الطفيلية غير المنتجة " فى المدينة .

ثانياً المزرعة التعاونية الاختيارية:

ولعل ذلك التوجه يكون أكثر فاعلية فى ظل السياسات الزراعية والاقتصادية الحالية ، التى رفعت يد الدولة نهائياً عن العملية الزراعية ، وتركت الفلاحين - ملاكاً ومستأجرين - نهياً لمافيا الاحتكارات والسوق السوداء وجاعات التصدير والاستيراد .

فتلك المزارع التى تقوم على مبدأ " التجميع الزراعى الاختيارى وليس الغاء الملكية الفردية " ، ستكون قادرة - وخاصة مع تهميش الدولة لحركة التعاون الزراعى .. على مايلي :

* استخدام الميكنة والآلات الزراعية فى المساحات المجمعة.
* التغلب على مشاكل التمويل والائتمان والحصول على مستلزمات الانتاج.

* التسويق المجزى للمحاصيل بعيدا عن تحكم احتكارات السوق.
* التقليل من حجم البطالة الريفية.

ثالثا: التنسيق الزراعى العربى :

لعل فتح ملف التنسيق الغذائى والزراعى العربى ، سيصبح ضرورة أساسية ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين ، وخاصة مع ادراك الواقع التالى :

- مساحات الأراضى القابلة للزراعة فى الوطن العربى ، حوالى ١٩٨ مليون هكتار.

- كميات المياه السطحية (الأنهار) - بخلاف الجوفية والمطرية - تصل إلى ٢٧٤ مليار متر مكعب سنوياً.

- قوة العمل العربية تصل إلى أكثر من ٧٥ مليون . تزيد بمعدل ٢.٥ مليون سنويا ، وعلى الرغم من ذلك ، فإن استيراد الوطن العربى للنسبة الغالبة من احتياجاته الغذائية ، تصل قيمته - فى مجال الحبوب فقط - إلى أكثر من ٦ مليار دولار سنوياً ولن نعجب لهذا التناقض بين الامكانيات والمحصلة ، إذا أدركنا أنه لايزرع من الأراضى القابلة للزراعة سوى حوالى ٢٨٪ فقط ، ولايستغل من هذا الجزء المتزرع فعلاً سوى ٨٪ فى زراعة المحاصيل الدائمة.

أما بالنسبة للمياه ، فلا يستخدم من كمياتها المتاحة سوى ٥٪ فقط وهذه الكمية المستخدمة يتم اهدار ما لا يقل عن ٣٠٪ منها.

إن هذا الواقع سيفرض ، بل يجب أن يفرض - مهما كانت الخلافات والمشاكل العربية / العربية ، أن يتم - إن لم يكن تكامل - فعلى الأقل

تنسيق عربى فى المجال الزراعى والغذائى ، ومصر قادرة من خلال فلاحيتها
- الذين علموا العالم فن الزراعة - وعلمائها ذوى الخبرة الكبيرة المتوارثة ،
على أن يكون لها دور رئيسى فيه .

* * *

وهناك قضيتان شديدتا الأهمية لبرنامجنا ونضالنا الفلاحى المرحلى
والاستراتيجى - وهما:

١) حماية الزراعة المصرية - وبالتالي المجتمع المصرى كله - من
مخاطر:

* الآثار المدمرة لما يسمى المعونات الأمريكية.

* التطبيع مع العدو الصهيونى فى مجال الزراعة والمياه.

* تمكين الشركات الأجنبية الكبرى - متعددة الجنسية - من ملكية أو
استغلال أرض مصر الزراعية.

٢) الدعم - بكافة صوره وآلياته - للحركة الديمقراطية المنظمة فى
المجال الزراعى:

* الحركة التعاونية الزراعية واتحادها العام.

* اتحاد الفلاحين المصريين (تحت التأسيس)

* النقابة العامة - ولجانها المحلية - لعمال الزراعة.

* أى منظمات ديمقراطية وشعبية قائمة - أو قد تقوم مستقبلاً - فى
داخل الحركة الفلاحية (مثل لجان حماية المستأجرين).

قضية الطاقة في مصر

عمرو كمال حموده

صحيح أن هناك شيء من التخطيط في مجال الطاقة ، ولكنه ليس كافيا ولا يتماشى مع المخاطر الكامنة في المستقبل . ذلك أن الحكومة تغلق التناول لقضايا الطاقة على الدائرة البيروقراطية الضيقة والتي تهيمن على صناعة القرار في وزارة البترول ووزارة الكهرباء والطاقة .. بينما يحتاج الواقع إلى نظرة جريئة في التعامل مع المشكلات الحيوية التي تهدد الجيل الحالي والأجيال القادمة . فالحكومة قد استجابت لروشتة البنك الدولي ، ولم تعد لدينا استراتيجية متكاملة لتنفيذ منظومة متناغمة بين مصادر الطاقة المختلفة .. وهناك عمل كبير تقاعست عنه الأجهزة البيروقراطية القائمة.

* فالاحتياطي القائم والمعلن من الزيت الخام هو ٣٣ بليون برميل وهو يكفي بالكاد مدة عشر سنوات على الأكثر .. والإكتشافات البترولية الحالية بسيطة الحجم ولا تعوض الاستهلاك أو السحب من المخزون.

* إن مصر مهددة باستيراد البترول الخام بعد عشر سنوات ، أى ستخسر قيمة مانصره ونستعوض ذلك بقاتورة كبيرة من الاستيراد ستشكل عبئا على الخزنة العامة وكاهل المواطن ، قدرها ثلاثة بلايين من الدولارات.

* رغم محدودية المخزون المعلن من الغازات الطبيعية ، إلا أن الحكومة قد دخلت في لعبة خطيرة لتصدير الغاز لإسرائيل والأردن وفلسطين ، ثم مشروع آخر لتصدير الغاز مسالاً إلى تركيا ، بتكاليف طائلة ، فى حين أن الشبكة القومية لتوصيل الغاز للمصانع والمنازل لم تستكمل وأمامها شوط

طويل .. وكذلك قيام الحكومة باستيراد البوتاجاز سنويا بكمية ١٥٠ / ١٠٠ ألف طن حتى اليوم!

* فاجأ مشروع " توشكى " وزارة البترول ، وبدأت على عجل وخروجا على خطة الوزارة ، طرح خطة سريعة جديدة لمواجهة احتياجات هذا المشروع من الأسفلت لرصف الطرق وإنشاء مستودع ضخمة فى توشكى من البتزين والكيروسين والسولار لتشغيل محطات الكهرباء ومحطات الرفع المطلوبة .. وسوف تتكلف هذه الترتيبات مبالغ لم تكن مرصودة أصلا فى خطة الوزارة ولم يعمل حسابها. ولا توجد تقديرات تحليلية لاحتياجات البلاد من الطاقة سواء الكهربائية أو البترولية خلال ١٠ - ١٥ سنة القادمة.

فى ضوء هذه القيود فإن الهدف الذى يجب أن تتمسك به أى حكومة خلال الفترة القادمة هو " الحفاظ على مصادر الطاقة وتميئتها وإيقاف الهدر فيها" وقد وجهت انتقادات كثيرة لمسألة الإهمال فى برامج الحفاظ على الطاقة وتنفيذ هذه البرامج ، وترشيد الأداء المالى والمحاسبى لإيقاف نزيف النفقات والمصروفات التى تبتلع جزءاً كبيراً من الإيرادات الخاصة ببيع خدمة الطاقة للمواطنين أو القطاع الصناعى فى المجتمع.

الكهرباء

هناك مشكلات تحتاج إلى تقييم ونظرة مختلفة فى التعامل والإصلاح ، منها التمويل ، لأن إنشاء محطات الكهرباء الجديدة حسب المرصود له ، يتم عن طريق ٤٦٪ قروض خارجية و ٣١٫٥٪ قروض محلية و ١٠٫٠٪ معونات خارجية بينما التمويل الذاتى ٨٫٦٪ ، ونحن نرى أن عبء القروض الخارجية كبير جدا ، وليس صحيحا أن نقوم بتمويل مشروعات باقتراض خارجى يمثل نصف قيمتها.

والمشكلة الثانية ضرورة مناقشة أو بالأحرى إعادة فتح ملف المحطات التى تدار بالطاقة النووية ، ونحن نحتاج لحوالى ثمانية محطات ، تنتج

طاقة نظيفة غير ملوثة للبيئة ، وكلما تأخرنا فى فتح هذا الملف ، فان الأسعار والتكاليف تزداد ، ورغم ذلك فهى أرخص نسبيا من المشروعات ذات التكنولوجيا المعقدة مثل إنشاء محطة توليد الكريما بالانظام المزدوج الذى يعتمد على استغلال الطاقة الشمسية فى فترات النهار وعلى الغاز الطبيعى أثناء الليل لإنتاج ١٠٠ ألف كيلو وات / ساعة وتبلغ تكلفة المشروع ١٥٠ مليون دولار بقرض من بنك الإنشاء والتعمير وهو قرض بشكل مديونية كبيرة ، ويدل على التكلفة عن التوليد بالطاقة النووية فى إطار منظومة أخرى . فالمحطات النووية يمكنها بسهولة تلبية ٤٠٪ من احتياجات مصر من الطاقة خصوصا مع محطون نضوب البترول مستقبلا . وتأتى قضية أخرى وهى السماح للقطاع الخاص بإنشاء وإدارة محطات كهرباء .

ونحن نرى أن النخبة الاقتصادية التى تعمل فى مجال القطاع الخاص ليس لديها أى خبرة فى هذه النوعية من المشروعات ، ولأعتقد أنه سيتمكنها الحلول مكان الدولة فى هذا الحقل الخطير المؤثر على خطط التنمية والحياة المباشرة لجمهور المواطنين من الدلتا إلى الصعيد . ومن المهم جدا فتح هذا الموضوع للحوار بين الخبراء والفنيين والأحزاب لان جوانبه غير معروفة أو معلومة للكافة.

البترول والغازات

أغلبية البترول الخام المصرى يتم تصديره لاسرائيل سواء مباشرة أو عن طريق طرف ثالث ، وهذه السياسة تحتاج لترشيد لان من الخطورة لاعتماد على مصدر رئيسى لشراء البترول المصرى ، ولابد للعودة لسياسة تنوع مصادر البيع والتسويق.

والنقطة الثانية أن من الأهمية الاعتماد على تكرير أكبر كمية من البترول الخام وتصديره كمنتجات بترولية عملية للاستفادة من القيمة

المضافة وتحقيق إيرادات أكبر من عملية البيع للنفط الخام ، خصوصا مع التدنى الكبير فى أسعار البترول عالميا ويرتبط بذلك تطوير معامل التكرير القائمة عن طريق التوسع فى ساعات عمليات التحويل الثانوية وتفضيل التكمير الهيدروجينى على التكمير باستخدام المساعدات ، وذلك لتوفير المقطرات الخفيفة والمتوسطة للاستهلاك المحلى والتصدير.

وفى نفس الوقت ضرورة تشغيل الطاقة الغير مستغلة داخل معامل التكرير عن طريق سياسة جديدة فى مجال تسويق المنتجات البترولية وذلك بالتشغيل لحساب الغير والدخول فى إتفاقات طويلة الأجل مع دول منتجة للبترول تقوم بتوريده لمعاملنا ونقوم بالتشغيل لحسابها واقتسام أرباح البيع معا . وهى سياسة لها عدة فوائد ، منها ضمان الحصول على بترول خام لتشغيل معامل التكرير فى حالة الصعوبات فى المستقبل المنظور لتعويض العجز المتظر فى الموازنة . (وهناك حالات مثل رومانيا وفنزويلا والمكسيك والدغارك) علما بان صناعة التكرير فى إسرائيل ستشهد انتعاشا كبيرا بعد التوصل للتسوية الشاملة وموقعها منافس جدا لموقع مصر سواء على البحر الأحمر أو البحر المتوسط . ويجب أن نتحسب من الآن لهذا الوضع التنافسى.

* إن موقف الغاز مقلق ، وسياسة الحكومة غير مفهومة كما سبق أن ذكرنا ، يكفى أن نشير إلى أن خبراء هيئة البترول أنفسهم ذكروا فى الأبحاث المنشورة أن تكلفة إنشاء مشروع الغاز المسال إلى تركيا باهظة جدا فهى تشمل :

(١) إنشاء مصنع لتسييل الغاز وتسهيلات التخزين والشحن ، وتبلغ التكلفة التقديرية لهذا المصنع والتسهيلات ٧٠٠ دولار لكل طن أى أن المصنع لن تقل تكلفته عن ٢١ بليون دولار.

(٢) ميناء لتصدير الغاز المسال بعمق مياه من ١٣ إلى ١٨ متر قريب من المصنع والتسهيلات يسمح بشحن ناقلتين في آن واحد .
(٣) أسطول ناقلات لنقل الغاز الطبيعي المسال إلى ميناء المشتري ، ويلزم توافر ناقلتين كحد أدنى لتحقيق إنتظام عملية النقل ، وتبلغ تكلفة إنشاء الناقلة الواحدة الجديدة سعة ١٢٥ ألف طن متري من ٢٥٠ إلى ٣٠٠ مليون دولار !

وفى تقديرنا أن أفضل وسيلة هى التركيز على إحلال الغاز محل المازوت والـسولار فى محطات الكهرباء ، إذا أمكن وفى إمداد القطاع الصناعى بالغاز بدلا من المصادر الأخرى ، خصوصا مصانع الصعيد ، كيما ونجى حمادى للألومنيوم.. وإستكمال الشبكة القومية للمنازل ، لان الغاز طاقة نظيفة غير ملوثة للبيئة نسبيا .

التوصيات

عند تخطيطنا لسياسة واستراتيجية جديدة للطاقة يجب الاهتمام بالبحث العلمى وتطبيقاته ، وهى نقطة مهمة من الأجهزة البيروقراطية فى مجال الطاقة فى مصر .. ،يستلزم الأمر تنشيط دور المجلس الأعلى للطاقة ، وطرح تصوراتهِ على الخبراء والفنيين المتنوعين وحدث التزاوج الإخصابى بين أجهزة القرار والجامعات ومراكز البحوث العلمية فى هذا المجال .

- ولا بد من التركيز على تنوع مصادر الطاقة ، مثل الطاقة المتجددة واستخدام الطاقة الشمسية خاصة فى الريف والمناطق العمرانية الجديدة ، واستخدام البيوغاز والأبحاث على الزيت الحجرى .

- الانضباط الحازم فى المحاسبة والرقابة على التكاليف والتحصيل وحسن الأداء المالى والإقلال من الإقتراض الخارجى على مستوى قطاع البترول وقطاع الكهرباء .

- ضرورة النظر فى آراء الخبراء التى تفضل الدورة المركزية فى نظم

القوى الكهربائية كذلك بديل الدورة المركبة والمتكاملة مع نظام تغيير الفحم ، كذلك بديل تكنولوجيا الأقران ذات الفرشة المتصبة باستخدام الفحم أو الطفلة الزيتية.

- تشجيع تحسين كفاءة استخدام الطاقة فى القطاع المنزلى والتجارى والحكومى ووقف نزيف الهدر من الطاقة ، واعتماد سياسة سعرية مرتفعة للكهرباء بالنسبة للضرائح الغنية فى المجتمع.

نحو رؤية في أزمة المياه المصرية

د. علي تويحيى

الهدف من هذه الورقة هو محاولة تقديم قدر من المعلومات عن المياه المصرية تمكثنا من فهم أساسيات المسألة المائية في مصر وما يحيط بها من مشكلات في الداخل والخارج حتى تتمكن من الاشتراك في الحوار الدائر حول المياه وتوفير البعد الاجتماعي والتنموي والسياسي لأفكار التكتو قراط كما تحيىء المعالجة في إطار التنمية التي نتوخاها.

(١)

الموقف الحرج لمصر فيما يختص بالمياه العذبة المتجددة

تبلغ موارد المصريين من المياه العذبة المتجددة ٥٦.٩ مليار متر مكعب وتتكون من ٥٥.٥ مليار من مياه النيل و ١.٤ مليار متر مكعب من أمطار الساحل الشمالى بأكمله في الدلتا وغرب وشرق الدلتا وشمال سيناء. ويبلغ عدد المصريين اليوم ٦١ مليوناً، ويتزايدون بنحو ١.٣ مليون نسمة في العام.

وبذلك يمكن القول أنه على المصري في الوقت الراهن أن يعيش على نصيب من المياه العذبة المتجددة لا يعدو ٩٠٠ متر مكعب لكافة أغراض الحياة سنوياً. على أننا يجب أن ننتبه أنه إذا سارت الأمور على ما هي عليه، فإن هذا النصيب سوف يتناقص سنوياً، إذ أننا تزيد بنحو ١.٣ مليون نسمة كل عام.

وهذا القدر من المياه هو أقل من المتعارف عليه عالمياً وهو ١٠٠٠ متر مكعب سنوياً للفرد. ولما كانت الحياة تتحول إلى استحالة في ظل هذه الكمية الضئيلة من المياه، فإننا نلجأ إلى استكمال حاجتنا بإعادة استخلام مياه جرى استخدامها من قبل وهي أساساً مياه الصرف الزراعى وهي محملة بملوثات من الصرف الصحى من الترى ومن آثار المخصبات الصناعية التي تبلغ نحو ٦ ملايين طن سنوياً ومن آثار المبيدات المستخدمة في الزراعة. وفي الوقت نفسه نلجأ إلى استخدام مياه أحضرية لا تتجدد مثل مياه خزان

الحرسان النوبى فى صحراوات مصر. كما تلجأ أحيانا إلى الاقتراض من نصيب السودان.

الأخطار التى تهدد نصيب المصريين المتواضع من المياه :
ومع هذا التواضع فى نصيبنا من المياه، فإن هناك أخطار تحف به، فتقلل من كميته
وتسىء إلى مواصفاته. وهذه الأخطار نجىء من مصادر داخلية وأخرى خارجية.

الأخطار الداخلية

وهذه الأخطار الداخلية تتعلق بفقدان قدر مرموق من المياه والتلوث. وحتى يمكن أن
نتفهم هذين الخطرين: تبدد المياه والتلوث، فإِنَّه يتوجب علينا أن نتعرف على بعض
ملامح نظام الري والحديث فى مصر: من شبكة الري إلى الطريقة التى تصرف بها المياه
من بحيرة ناصر.

شبكة الري ووظيفتها :

يبلغ طول شبكة الري ٣٧ ألف كم وتتكون من النيل وفرعيه والرياحات والترع
الرئيسية والترع الفرعية وترع التوصيل، ويحرم القانون رى الحقول منها مباشرة وإِذا يتم
ذلك عن طريق المجارى المائية الخاصة التى تأخذ من نزع التوصيل وتدخل الحقول.
وتتحكم فى تدفق المياه مجموعة من القناطر على النيل وقروعه وعلى كافة الترع وهى
مزودة ببوابات للتحكم فى التدفق.

وكان مفترضا قبل إلغاء التخطيط المركزى للتركيب المحصولى أن تصرف المياه
المخصصة للزراعة من بحيرة ناصر طبقا لمتطلبات النهاى المحددة سلفا طبقا للتركيب
المحصولى المقرر والمخطط مركزيا، وتستغرق المياه من أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع لتصل
إلى الحقول حسب الموقع بتوجيه من قناطر الحجز المقامة على فروع النيل ورياحاته وترعة
المختلفة.

ويتطلب حسن أداء شبكة الري، قدر معقول من المحافظة على أرائيك الترع وإحكام
البوابات والتطهير الدورى للمجارى المائية والمحافظة على تركيب محمولى يتناسب مع
سعة شبكة الري.

وقد تعرضت شبكة الري فى الحقب الأخيرة إلى مؤثرات أدت إلى تدهور أدائها.
فقد انتقل قسم كبير من المحاصيل إلى الموسم الصيفى مما ألقى عبئا ثقيلا على شبكة

الرى، كما جرى إهمال أعمال التطهير تحت وطأة عجز الموازنة.

.....حاشية رقم (١ و ٣)

التخطيط المركزى للتركيب المحصولى وعلاقته بالرى :

وهكذا نرى فى ظل المستوى التكنولوجى الراهن أن نظام الرى المصرى لا يمكن أن يصل بأية كفاءة إلا فى ظل نظام تتقرر ه سلفا كل سنة مساحة المحاصيل الزراعية ومواقعها طبقا للموارد المائية المتاحة وقدره شبكة الرى، أى التخطيط المركزى للتركيب المحصولى، وقد ظل التركيب المحصولى يخطط بقرار من مجلس الوزراء حتى عام ١٩٨٧، طبقا للميتع من المياه الواردة والاحتياجات الزراعية والمنية. وبعد عام ١٩٨٨، استبدل بقرار من وزير الزراعة، ثم استبدل بما يسمى بالتركيب المحصولى التأشيرى قميا مع معتقدات وزارة الزراعة فى التحرر الاقتصادى وذلك عام ١٩٩٢.

.....حاشية رقم (٢)

ومن المعروف أن خلافا بين وزارة الرى التى تتمسك بتخطيط التركيب المحصولى ووزارة الزراعة التى ترى إلفاء يظل يظل بين حين وآخر. (يراجع فى صدد هذا الخلاف قرارات مؤتمر استراتيجية الزراعة فى التسعينيات ١٦ - ١٨ فبراير ١٩٩٢ والتوصية رقم ١٣ من توصيات المؤتمر القومى للمياه ٢٣ - ٢٥ فبراير ١٩٩٢، وطلسات مجلس الشعب ٦ مارس و١٣ يونيو ١٩٩٤ وجريدة «الأهرام» ٢٩ مارس ١٩٩٤).

ويمكن أن نقول دون مغالاة أن كفاءة الرى المصرى تتوقف على:

أولا: كمية المياه المتاحة فى بحيرة ناصر والمخصصة للزراعة.

ثانيا : التخطيط المركزى للتركيب المحصولى، بحيث تلتزم الزراعة بمساحات محددة فى أماكن معينة للمحاصيل الزراعية وتوقيت محدد لزراعتها.

ثالثا: حالة شبكة الرى من تطهير يحافظ على اتساعها وعمقها (أرانيك الشبكة) وحالة القناطر والبوابات القائمة على ترع التوصيل بالشبكة. وكذلك على المحافظة على عمق قنات المساقى من تلك الترع.

رابعا: كفاءة الاتصال بين مراكز إدارة عملية الرى من بحيرة ناصر التى أطرافها القائمة على بوابات ترع التوصيل وأقسام المساقى.

المفقود من المياه :

وفى تقديم خبرا- وزارة الرى أن المفقود من المياه يصل إلى ٣٥٪ من المياه المنصرفة

عند أسوان، وذلك بسبب تدهور كفاءة شبكة الري: من أطما - الترع وتهابيل جوانبها وتآكل بوابات الغما الخشبية وسيادة وسائل الاتصال الهوائية بين المراكز والأطراف في هتسات الري وحراس بوابات الغما، هنا بالإضافة إلى انتشار الحشائش المائية التي تستهلك وحدها ٣ مليارات متر مكعب مقدرة عند أسوان والغما التخطيط المركزي للتركيب المحصولي.

وإذا كان هذا التقدير قد جاء في كتاب وزارة الري عام ١٩٧٩، فإن تصرفها أخيرا لوزير الري يوضح لنا أنه لم يحدث تحسن يذكر:

جاء في «الأهرام» الاقتصادي عدد ١٤٥٤ في ١٨ نوفمبر ١٩٩٦: صرح وزير الري في لقاء بجامعة القاهرة أن جهود وزارة الري في المرحلة القادمة تتركز على حسن إدارة وتوزيع الموارد المائية من خلال نظم الري وتحسين شبكة الصرف التي تؤدي إلى فقد ٣٥٪ من إيرادات النهر بسبب سوء نظم الري. وهناك عدة جهات دولية وافقت على تمويل مشروع تطوير الري هي البنك الدولي الذي قدم قرضا ميسرا ٧٥ مليون دولار والحكومة الهولندية ٢٠ مليون دولار واليابان ٦ ملايين دولار والحكومة الألمانية ١٦ مليون دولار بخلاف ما يخص من ميزانية الدولة يطبق المشروع على ٣٥ ألف فدان في محافظتي كفر الشيخ والبحيرة.

.....حاشية رقم (٣)

وقد أجملت وزارة الري هذه الحالة في كتابها (خطة تطوير الري في مصر) الصادر عام ١٩٧٩ ص: ١٨ (.. ويؤسفنا أن تقرروا وكلنا أسي.. أن مصر بعد أن كانت من الدول الرائدة في مجال الري.. أصبحت تقف اليوم قرب نهاية الصف).

التلوث :

تتخلل شبكة الري الوادي والدلتا جميعها، كما تمتد اليوم إلى شرق وغرب الدلتا وترشك أن تصل إلى سيناء. وطول هذه الشبكة ٣٧ ألف كيلومتر، وتبلغ مساحتها ٢٤١٠ كيلومترات مربعة، أي نحو ٥٧٠ ألف فدان. ويمكن أن تقول أن مصر تعيش على شواطئ شبكة الري، فتلقى في شبكتي الري والصرف كل مخلفات الإنسان والحيوان، كما تبقى في تلك المياه آثار المخصبات الصناعية المستخدمة في الزراعة وتبلغ نحو ٦ ملايين طن سنويا، وآثار المبيدات التي وصلت إلى ١١ ألف طن في العام، هذا فضلا عن أن الصرف الصحي في معظم المناطق يختلط بالصرف الزراعي.

وقد أدى هذا الوضع مع غياب الوعي بمضاعفات التلوث التي تدهور نوعية المياه بشكل يدعو إلى القلق، ومع تدهور نوعية المياه حدث تدهور ملحوظ فى نوعية الحياة. هنا عن الأخطار المتولدة داخل الوطن، وهي أخطار ناجمة عن سوء الاستخدام وتدهور التخطيط، وإهمال الصيانة، وتضاؤل التخطيط الصحى، مماذا عن الأخطار الخارجية.

الأخطار الخارجية

تحصل مصر على ٩٧.٥ ٪ من المياه العذبة المتجددة من خارج حدودها وبالتحديد من الهضبة الأثيوبية ٨٤ ٪ وهضبة البحيرات الاستوائية (١٦ ٪). وقر المياه قبل دخولها إلى الحدود المصرية عبر السودان. ولم يكن هناك عبر التاريخ خلاف حول حق مصر فيما تحصل عليه من مياه. غير أنه بعد إعلان استقلال دول حوض وادى النيل، ومع تزايد السكان وتزايد متطلباتهم من الغذاء - ومحاولة زيادة إنتاجه عن طريق الزراعة المروية، بدأت هذه الدول فى المطالبة بحصة من مياه النيل، وهو حق مشروع. غير أن مشروعية هذا الحق لا بد أن تدعم بحقوق الدول الأخرى الواقعة فى الحوض. غير أن المطالبة بالحق من قبل هذه الدول جاء - مصحوبا بالاحتجاج بحق دول المنابع المطلق فى إقامة المشروعات دون رعاية حقوق دول المصب - وهي مصر والسودان. ولم تقف المسألة عند الاحتجاج، فى المحافل الدولية، بل قامت أثيوبيا فعلا ببناء مشروعات على روافد النيل بما يهدد نصيب مصر منه.

وهذه الأخطار الخارجية توجب على المصريين أن يواجهوا الأمر بقدر من الجدية التي تتناسب مع تلك الأخطار التي تهدد روح الوطن ووجوده.

.....حاشية رقم (٥)

ولن يجدى مصر شيئا إذا نحن توقفنا عند الحقوق التاريخية لمصر، أو ركنا إلى الاحتجاج بالمواثيق الدولية التي تقر بحقوق مصرية على مياه النيل، وذلك لأسباب كثيرة تتعلق بالأوضاع الدولية والأوضاع الداخلية لدول أفريقيا عامة ودول حوض النيل خاصة.

وهناك مؤشرات على أن حوض وادى النيل ليس بالقدر المشهور عنه من الفقر المائى، فقد أسفرت دراسات كثيرة عن وجود موارد مائية تبلغ نحو ٧٤٠ مليار متر مكعب من المياه تمتد القسم الأكبر منها فى أقاليم سفود بحر الجبل وبحر الغزال ومستقعات ميثار، ويمكن فى ظل ظروف مناسبة أن تتعاون دول الحوض على استرداد قسم مرموق منه. ومن المعروف أن موارد النيل فى خط تقسيم المياه بين نهري الكونغو وبحر الغزال

تصل إلى ٥٠٠ مليار متر مكعب من المياه لا يصل منها إلى بحيرة نو على بحر الغزال إلا ٥٠ مليون متر مكعب. وكثيرا ما كانت مصر أتناء الإحساس بنقص المياه تتوجه إلى دراسة منابع النيل من جديد لمحاولة زيادة المزارد من المياه.

.....حاشية رقم (٦)

(٢)

حول الإمكانيات المائية المتاحة فى الوقت الراهن

وإذا كنا قد بدأنا الحديث بالتنويه بالمياه العذبة المتجددة، فإن أزمة تلك المياه اضطرتنا إلى التوجه لإمكانيات أخرى لمياه أقل جودة تضطر إلى استخدامها مؤقتا للإقليات من الأوضاع الراهنة.

وهذا يمكننا أن نحدد ما يمكن أن نستخفمه من مياه على النحو التالى:

أولا : المياه العذبة المتجددة :

٥.٥ مليار متر مكعب هى نصيب مصر فى الوقت الراهن من مياه النيل حسب الاتفاقية بين مصر والسودان المبرمة عام ١٩٥٩.

١.٤ مليار متر مكعبا من الأمطار التى تسقط على الساحل الشمالى الغربى وساحل شرق الدلتا وساحل سيناء الشمالى. (الساحل الشمالى الغربى ٧٠٠ مليون متر مكعب - سواحل الدلتا ٣٠٠ مليون متر مكعب - سيناء ٤٠٠ مليون متر مكعب). وبذلك يبلغ نصيب مصر من المياه العذبة المتجددة ٥٦.٩ مليار متر مكعب سنويا.

ثانيا : مشتقات من مياه النيل :

وتشمل المياه المتسربة من مياه النيل إلى المياه الجوفية فى الدلتا والوادي. كما تشمل مياه الصرف الزراعى وذلك على النحو التالى:

٣. مليون متر مكعب هى المياه الجوفية المتسربة من مياه النيل على طول نهر النيل فى مصر.

٣. مليون متر مكعب من مياه الصرف الزراعى يجرى استخفها فى الوقت الراهن فى شرق وغرب ووسط الدلتا بمتوسط ملوحة ١٢٥٣ جزء فى المليون.

.....حاشية رقم (٧)

ثالثا : المياه الجوفية فى صحراوات مصر وهى مياه غير متجددة:
وتختلف تقديرات تلك المياه كثيرا، وحسب د. محمد عبدالهادى راضى إبان توبه
منصب مدير معهد بحوث وتوزيع المياه وطرق الري، فإن هذه المياه تنقسم إلى قسمين:
القسم الأول هى المياه الجوفية السطحية التى يطلق عليها مياه الينابيع، وتقدر طاقتها
السنية بنحو ٣.٠ مليار متر مكعب فى العام.

أما القسم الثانى فهى المياه الجوفية العميقة فى الصحراء الغربية وسيناء، فتبلغ
طاقتها نحو ٣.٥ مليار متر مكعب. وبذلك تبلغ التقديرات الرسمية للمياه الجوفية فى
صحراوات مصر نحو ٣.٨ مليار متر مكعب سنيا. وتشير دوائر وزارة الري إلى احتمال
زيادتها إلى ٤.٩٨ مليار متر مكعب.

غير أن هناك تقديرا آخر يفوق ذلك كثيرا، ويغض النظر عن القبول به فى دوائر وزارة
الأشغال العامة والموارد المائية، وتشير دراسات (أكساد) عام ١٩٩٠ تشير إلى
إمكانات ضخمة من مياه خزان الحمران النوبى.

ويشير كتاب (تمية جنوب مصر) الذى أصدرته وزارة الأشغال والموارد المائية فى
يناير ١٩٩٧، إلى أن المياه الجوفية فى نطاق الواحات الأربع المحاذية والداخلية والقرارة
والبحرية يصل إلى ٢٠٠ ألف مليار متر مكعب (ص: ٧٤).

حاشية رقم (٨)

على أننا سوف نعود فنذكر بالأرقام الرسمية لهذه المياه وهى حاليا فى حدود ٣.٨
بليار سنويا والاتجاه إلى زيادتها إلى حدود ٤.٩٨ مليار متر مكعب.

رابعا : مياه الصرف الصحى والصناعى :

من المعروف أن معظم مياه الصرف الصحى تنتهى إلى شبكة المجارى المائية فى الترع
والمصارف. وهناك خطط لإجراء معالجة لقسم منها خاصة بالقاهرة والإسكندرية والمدن
الكبرى لإعادة استخدامها بطريقة آمنة فى مشروعات الري. ولم يجر بعد الاتفاق على
استخدامها فى الزراعة أو الصناعة.

وبذلك يمكن أن نقول بأن إمكاناتنا من المياه فى الوقت الراهن تصل إلى ٦٦.٧
بليار متر مكعب، منها مياه صرف زراعى منخفضة النوعية تتطلب باستمرار معايرة
ومعالجة عند اللزوم، ومنها مياه جوفية فى الرادى والدلتا أثبتت بحوث سبق ذكرها أنها

ملوثة غير أنه يجرى استخدامها دون معالجة.

الاستخدام الراهن للمياه :

الاستخدام الزراعى : تبلغ احتياجات التبات عام ١٩٩٥ . ٦ ٣٦ مليار متر مكعب، غير أن كفاءة الري لا تتعدى ٦٠٪، لذلك احتاجت الزراعة لكمية من المياه تبلغ ٦١ مليار متر مكعب. ومن البديهي أن هذا الاستخدام لا يتيح مزيدا من استصلاح الأراضي، فليس فى وسعنا توفير مياه لذلك الاستصلاح إلا إذا نحن أجرينا تغييرا جوهريا فى الزراعة المصرية، من حيث استنباط أنواع من المحاصيل أقل احتياجا للمياه وأقل مكنًا فى الأرض، وتعديلا فى هدف استصلاح الأراضي فقط ذلك الاستصلاح. استخدام البلديات : بلغ الماء المنتج لصالح استخدام البلديات ٤ مليارات متر مكعب عام ١٩٩٥.

الاستخدام الصناعى : بلغ الاستخدام الصناعى عام ١٩٩٥ نحو ٣.٥ مليار متر مكعب.

وبذلك نرى أن الاستخدام قد فاق إمكانيات المياه المصرية فى الوقت الراهن، إذ يبلغ ٦٨.٥ مليار متر مكعب، وقد جرينا على ذلك منذ وقت، وكنا نعوض الفرق بالاستعارة من نصيب السودان من مياه السد العالى، غير أن ذلك الوضع لا يمكن أن يستمر.

(٣)

السياسات المائية إلهانة

وحاولت الحكومة أن تعالج هذا الوضع الخطر بمجموعة من الإجراءات غير المترابطة، غير أنها وجدت أن ذلك الوضع غير مجدى، فشكالات المياه المصرية مترابطة لا تجدى معها تلك الإجراءات، فترشيد استخدام مياه النيل سوف يؤدى إلى نقص فى مياه الصرف الزراعى وزيادة ملوحتها، ومن ثم عدم صلاحيتها، كما أن سياسة استخدام أقل التدفقات تؤدى إلى بطء المياه وغمر الطحالب والأعشاب المائية، واستخدام أعلى التدفقات إلى تهليل جوانب شبكة الري وتدخلل التربة وراء القناطر المقامة عليها وبالتالي إلهارها.

فرأت أن تضع كل الإجراءات فى إطار مخطط تجريى واحد يأخذ فى اعتباره ترابط

مشكلات المياه المصرية، ثم تحاول بعد ذلك النظر في وضع سياسة مائية، وقد أسفر العمل في إطار المخطط التجريبي عن مجموعة من الحقائق:

أن مصر تعاني من نقص كبير في الكوادر العلمية التي يمكن أن تسهم في وضع نماذج رياضية تساعد على تفهم مشكلات المياه وتمييزها. وأن هناك نقص كبير في الكوادر الفنية التي يتطلبها حصر المشكلات ودراساتها واقتراح الحلول وتنفيذها، وكذلك نقص في العمالة الفنية المتخصصة في أعمال الري.

أن هناك انهياراً واسع النطاق في شبكة الري يتمثل في تهاليل ترع التوصيل واتساع قطاعاتها المائية، مما يسبب نقصاً في المياه المخصصة للري، وأن قناطر الحجز تعمل بنظام بوابات الغما الحشبية التي أدى تأكلها إلى تسرب المياه، وأن قناطر النيل الرئيسية (أسيوط ونجع حمادى وإسنا)، قد انتهت عمرها الافتراضى ومهدد بالانهيار. هذا فضلاً عما يسببه انتشار الحشاشات المائية من فقد المياه. وقد أدت هذه العوامل إلى عدم وصول المياه إلى مستوى فتحات المساقى الخاصة فليجاً الفلاحون إلى مخالفة قوانين الري والرئ مباشرة من ترع التوزيع، وأدى ذلك إلى مزيد من نقص المياه في نهايات تلك الترع.

عدم وجود ترابط بين الأجهزة القائمة على استخدام المياه. وأن كل طرف معالجة مسائل الري تتم بوسائل بدائية، سواء على مستوى التخطيط والتنفيذ والاتصال.

نقص التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات.

زيادة المفقود من المياه نتيجة لإلغاء التخطيط المركزي للتركيب المحصولي.

وبعد ذلك أخذت الوزارة في تخطيط قومي عام يأخذ في حسابه النتائج التي أسفرت عنها المشروعات التجريبية، ويرنو إلى المستقبل. وقد أطلقت أديبات وزارة الري على مخططها هذا: استراتيجية تطوير الري حتى عام ٢٠٠٠.

ورأت وزارة الري أن تستعين بالخبرات المصرية والأجنبية ومساهمات المؤسسات الدولية الفنية والعلمية والمالية في توفير الأسس العلمية والفنية لهذه الاستراتيجية. وقد اشترك في هذه الدراسات وزارة الري المصرية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والبنك الدولي، وقد انتهت تلك الجهود بصياغة ما أطلقت عليه الوزارة:

مشروع الخطة الشاملة لتنمية الموارد : Water Master Plak

وبدأ العمل في المشروع في أكتوبر ١٩٧٧، واستغرق ٤٢ شهراً، واشترك فيه مجموعة من الخبراء المصريين مع أربعة من الخبراء الأجانب، علاوة على بعض الخبراء المؤقتين. وقدم برنامج الأمم المتحدة للتنمية معونة مالية قدرها ١.٢٥ مليون دولار والبنك الدولي

٨٥٠ ألف دولار، والحكومة المصرية ٦٤٠ ألف جنيه مصرى، منها ٨-٤ آلاف جنيه عينا و٢٣٢ ألف جنيه نقداً.

وانتهى العمل فى المشروع فى إبريل ١٩٨١ حين قدمت النتائج النهائية للحكومة ويتضمن تقريراً رئيسياً و-٢ تقريراً فنياً.

.....حاشية رقم (٩)

ومع أن التقرير النهائى لم يكن قد قدم بعد، إلا أن وزارة الرى قد رأت أن تتعجل الاستفادة من البيانات والدراسات التى أجريت فصاغت منها مشروعها: استراتيجية تطوير الرى حتى عام ٢٠٠٠.

وتقوم الاستراتيجية على تنفيذ مجموعة من المشروعات لمعالجة مشكلات المياه فى مصر طبقاً لما جاء فى المخطط القومى للمياه، وأفكاراً حول تطوير موارد مياه النيل من منابعه، وحول مزيد من تطوير الرى فى مصر.

وقسمت المشروعات إلى ثلاث خطط متتابعة:

الخطة الأولى : ١٩٨٠ - ١٩٨٤.

الخطة الثانية : ١٩٨٥ - ١٩٩٠.

الخطة الثالثة : ١٩٩١ - ٢٠٠٠.

وتقول الوزارة إنه بانهاء تنفيذ الخطط الثلاث نكون قد حققنا ما نصبو إليه مشمن تطوير طرق الرى وتبدير ما نحتاجه من مياه خلال المراحل القادمة.

وقدمت الوزارة الخطة الأولى متضمنة كل التفاصيل الخاصة بالمشروعات والتمويل، أما الخطين الثانية والثالثة، فقد قدمت بشأنهما مجرد أفكار ومقترحات للبحث بعد توافر الأجواء السياسية فى دول حوض النيل، وتوفير الاعتمادات التى تمكن من إجراء البحوث اللازمة بشأنها.

مكونات الخطة الأولى :

وتتناول الخطة الأولى معايرة القناطر وتجديد البوابات واستبدال البوابات الفعا ببوابات حديدية، ومشروع لإعادة استخدام مياه الصرف فى الرى فى الفيوم، وتطوير الرى بمرکز المنصورة فى محافظة الجيزة، وهو مشروع تجريبى لتحديث الرى بتطبيق الترع الفرعية التى يكون قاعد الماء فيها كبيراً، واستخدام التحكم الآلى فى توزيع المياه، ومقاومة الحشائش المائية.

وقدرت الوزارة أن ما سوف توفره من مياه بتنفيذ الخطة الأولى يبلغ ٤٨ - ٦٠ مليار متر

مكعب مقدرا عن أسوان. كما أن العائد من المخططة سوف يغطي التكاليف خلال ست سنوات من بدء التنفيذ وسوف تتكلف ٢٤.١١ مليون جنيه، منها ٨.٩٣ جنيه بالنقد الأجنبي، والباقي وقدره ١٥.١٨ مليون جنيه بالنقد المحلي.

المخطتان الثانية والثالثة :

أما المخطتان الثانية والثالثة، فقد رأت الوزارة أن تقدم إطارا عاما لهما ولم تستطع أن تقدم مشروعات محددة بصددهما. وأشارت فقط إلى وجوب تنف مشروعات أعالي النيل وتطوير مجراه، وتصميم التحكم المركزي وتطوير الري بكل المحافظات وتعميم استخدام مياه الصرف الزراعي في الري وتنظيم استخدام المياه الجوفية وتوحيد الزراعات على الترع الفرعية وترع التوزيع.

وأخيرا أشارت غامضة حول مستقبل المياه في مصر (... إجراء دراسات مكثفة للبحث عن موارد جديدة للمياه، سواء كان ذلك بأعصاب المياه أو غير ذلك من الطرق...).

وهكذا يكون ما تحدد بشكل واضح هو ما أعلنته وزارة الري من مشروعات سوف تقوم بها في خطتها الأولى، غير أن ما أنجز قد قل كثيرا عما أعلنته، ودخل الاضطراب إلى التخطيط بأسره. فتخلت الوزارة عن كثير من مشروعات المخططة الأولى وحاولت إنجاز بعض ما كانت تنوي القيام به في المخطتين الثانية والثالثة.

.....حاشية رقم (١٠)

(٤)

نظرة إلى المستقبل

هل يمكن أن نقول إن مصير المصريين قد تقرر بمحدودية المياه العذبة المتجددة في وقتنا الراهن. هنا ما يبدو في ظاهر الأمر. وهذا الوضع يلقي شكوكا على حاضر الأمة المصرية، ويهدد مستقبلها بالخطر، فما من فكاك...؟

أن الأمة المصرية تمتلك العديد من المؤسسات والكوادر العلمية والفنية التي يمكن تميمتها وتدريبها لتفادي هذا الوضع المرح.

ونحن نستطيع اليوم في ظل هذه المحدودية أن نستختم سياسات تخرجنا من الوضع الراهن وتفتح آفاق المستقبل، ونحن نملك:

فى شبكة الرى: يجب العناية بشبكة الرى بحيث يعاد بنا - القسم الأكبر منها حيث إنها أنشئت فى ظروف رءاء مائى وعدد من السكان- أن إعادة بنا - شبكة الرى المصرية يجب أن يتناول كافة أقسامها لتلقى أى فقدان للمياه سوى البخر- إعادة النظر فى القنن المائى للنبات ومقنن الرى حيث إن القارق بينهما كبير بلوحة غير مقبولة.

إعادة النظر فى التركيب المحصولى :

وذلك فى أمرين : الأول هو الإقلال من زراعة المحاصيل التى تتطلب قدرا كبيرا من المياه وهى على وجه التحديد: قصب السكر والأرز والقطن، وأن تدرس على وجه السرعة بدائلها.

والأمر الثانى هو التمسك علنا ورسميا بالتخطيط المركزى للتركيب المحصولى، والالتزام به وتجرىم الخروج عنه.

استنباط محاصيل ذات إنتاجية أكثر وفرة وأقل مكونا فى الأرض، وهذا هو محتوى الثورة الخضراء الأولى التى حدث قسم منها فى المكسيك والهند فيما يختص بالقمح وفى الفلبين فيما يختص بالأرز، وهناك فعلا محاولات فى مصر فى هذا الصدد فيما يختص بمحاصيل الأذرة والقمح والأرز، غ ير أنها متواضعة ويجب العناية برعايتها حتى تحقق المأمول منها.

استنباط أنواع جديدة من النباتات اللازمة لمصر تستطيع أن تتحمل ضغوط البيئة من حيث الحرارة وملوحة المياه وعمر النبات، ويمكن هنا المزج بين تكتيكات زراعة الأشجار والتهريب فى الحقول، واستخدام المخزون الوراثى فى النباتات المصرية، ويجب فى هذا الصدد المحافظة على ذلك المخزون الذى تنبئه اليوم مؤسسات دولية مستخلعة حقوق الملكية الفكرية.

ويجب علينا أن نستخدم هنا الحق الذى تتيحه لنا منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة من خلال هيئة الموارد الوراثية النباتية التابعة لها.

كما يجب أن نحضى قدما فى استخدام الهندسة الوراثية التى تتيح عزل ونقل الجينات الوراثية المواتية إلى نباتات أخرى تطوع لنا الحصول على نباتات مقاومة لضغوط البيئة. أن أى تخطيط لمسألة المياه المصرية لا يمكن أن يكون ذا جدوى دون اشتراك مستخدمى تلك المياه، وهذا يتطلب أكثر ما يتطلب على الفلاحين المصريين إذ أنهم أكثر المستخمين عددا وأهمية.

إعادة انظر فى السياسة المصرية قبل دول حوض وادى النيل. ومن الواضح أم هذه

الدول تفتقد أى مخطط جاد لتفادى فقد المياه لدى النابغ؁ ولعل هنا نابم عن ظروفها الالاخلالة؁ ووجب علينا أن نشئ مؤسسات علمية جالة لدراسة أوضاع هذه البلدان كى تساعد على تبنى سياسة تستجيب إلى مصالحها؁ فضلا عن المصالح المصرية غير أن المخطط الرئيسى يجب أن يكون استخدام ما نستطيع إنجازها من المخططات السابقة لبناء الثقة بيننا وبين هذه البلدان؁ أن دور وزارة الخارجية محورى فى هنا الصاء؁ غير أنه يجب أن يهىء بعد إنجاز قسم مرموق من المخططات السابقة.

إعالة النظر فى مسألة الاعتماد على التمويل الأجنبى قروضا ومنعا فى مشروعا المياه؁ والرى على وجه الخصوص؁ أننا فى هنا الصاء ناعتمد اعتمادا كليا على ذلك النوع من التمويل وهنا يعنى أننا غير قادرين على تحمل تكاليف الحياة.

وهناك الوضع المائل فى محتوى العقل المصرى الراهن اذى لا يبنى اهتماما بلك المسألة الأكثر أهمية لوجده وهى مسألة مياه النيل؁ والمسلول عن ذلك هى قيادة المجتمع بمعناها الواسع: الأحزاب والسياسيين ورجال الجامعات والتعليم ومراكز البحوث ورجال الصحافة والإعلام.

ويعاء

فإن الأوضاع المارئة لمسألة المياه المصرية والمعالجة الصحيح لمشكلاتها تتطلب من المصريين جميعا أن يذلوا قءرا من الالتمام يتناسب مع خطورة تلك الأوضاع ويتكافأ مع متطلبات المعالجة المطلوبة وعيا وعلما وتمويلا.

أن صياغة ومناقشة مشروع قومى للمياه يلم بكل تفاصيل المسألة ويناقش على كل المستويات الفنية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية يصبح ضرورة بقاء لا تتحمل رفاهية إلقائها على عاتق الفنيين من رجال وزارة الرى والزراعة فقط؁ بل يجب أن تكون شغل المصريين الشاغل؁ المشروع القومى للمياه يجب أن يكون موضع حوار واسع النطاق كى تتخطى ما نحن فيه من أخطار ومصاعب.

حواشى فى مشكلة المياه

حاشية رقم (١)

مأزق نظام الري الحديث فى مصر:

تتكون شبة الري المصرية من النيل وفرعيه والرياحات والترع الرئيسية التى تخرج منه، تتفرع عنها الترع الفرعية، ومن هذه الأخيرة تخرج ترعه التوصيل التى تأخذ منها مساقى الأرض الزراعية. ويبلغ طول شبكة الري هذه ٣٧ ألف كيلومترا. وقد زودت الشبكة بجموعة من قناطر الحجز وبوابات «القما» التى تستخدم فى توجيه المياه خلال شبكة الري هذه إلى مواقع الاستخلم. ويحرم القانون الري من الترع مباشرة وإنما يجرى ري الحقول من المساقى الخاصة التى تأخذ من ترع التوصيل. وتقع فتحات المساقى على أبعاد متفاوتة من قيعان ترع التوصيل بحيث تنخفض تلك الفتحات لتقترب من قيعان ترع التوصيل كلما اتجهنا إلى نهاياتها، وبذلك تحصل الأرض الواقعة على نهايات ترع التوصيل على تصيبها من المياه. كما أن ترع التوصيل مزودة ببوابات (ميزانيات) مخصصة لحجز المياه أمامها أو إطلاق تلك المياه حسب حاجة الري وطبقا لتدرج الأرض. ويحرص هذه البوابات حارس متخصص، يتولى إبلاغ إدارة الري فى الإقليم (مجلس الري) بمنسوب المياه أمام وخلف البوابة يوميا، كما يقوم بتنفيذ تعليمات الهندسة فيما يخص بإطلاق المياه وحجزها ودرجة ذلك الحجز، وذلك عن طريق ببوابات القما.

ويجب فى هذا النظام ألا تزيد متطلبات الري على تسعة مليارات متر مكعب فى أى شهر من الشهور، بل يجب أن تقل عن ذلك كثيرا، ذلك أن شبكة الري لا تزيد قدرتها على التوزيع على تسعة مليارات من الأمتار المكعبة موزعة على الشهر.

غير أنه خلال الحقب الأربع الأخيرة لوحظ زيادة مساحة المحاصيل الصيفية، وتلك البستانية التى تحتاج ربا صيفيا، وألقى ذلك عبئا على شبكة الري يعصن ألا يستمر طويلا. ويظهر ذلك واضحا طبقا للأرقام التالية التى تقارن بين مساحات المواسم الزراعية فى عامى ١٩٥٢ و ١٩٩٤:

المساحة بالآلاف فدان	الموسم الزراعى
١٩٩٤	الموسم الشتوى
٤٣٦٤	الموسم الصيفى
٣٠٣٦	الموسم التالى
٩٤	مساحة البساتين

على أن تلك أرقام لا تعكس حقيقة أزمة المياه الصيفية، ذلك أن المساحات البستانية لا تروى حقيقة إلا خلال الصيف، كما أن المحاصيل النيلية تتطلب القسم الأعظم من متطلباتها المائية خلال الصيف. وبذلك بلغت أعباء الري الصيفى نحو ٧٣٥٥ ألف فدان. فإذا أضفنا إلى هذا أن متطلبات البلديات تزيد صيفا، فإن موقف شبكة الري وتستخدم أيضا لتوصيل المياه لكل الأغراض سوف يكون حرجا.

ويمكن تصور الوضع إذا نحن لاحظنا كميات المياه الموزعة للزراعة خلال السنة الزراعية ١٩٩٤ / ١٩٩٥ وتبلغ ١٥ . ٦١ مليار متر مكعب، وذلك طبقا للمصرف من بحيرة ناصر حسب بيانات وزارة الري

الشهور	كميات المياه الموزعة بالمليار م ^٣
أكتوبر ١٩٩٤	٢.٩٧
نوفمبر ١٩٩٤	٢.٩٠
ديسمبر ١٩٩٤	٣.١٥
يناير ١٩٩٥	٣.١٥
فبراير ١٩٩٥	٣.٥٨
مارس ١٩٩٥	٤.٤٢
أبريل ١٩٩٥	٥.٠٧
مايو ١٩٩٥	٤.٨٦
يونية ١٩٩٥	٦.٧٥
يوليو ١٩٩٥	٩.٩٩
أغسطس ١٩٩٥	٨.٣٩
سبتمبر ١٩٩٥	٥.٩٤

ومن المعروف أن الاحتياجات الفعلية للثبات أقل من هذا كثيرا، غير أن كفاءة توزيع المياه التي لا تزيد على ٦٠٪ حتمت صرف هذا المقدار الكبير من المياه. وفي الوقت نفسه فإن استهلاك الصناعة والاستهلاك المنزلى الموازنات والملاحة وتوليد الكهرباء والسدة الشتوية لمحم زيادة في المياه المنصرفة من بحيرة ناصر تفوق الأرقام السابقة كثيرا.

حاشية رقم (٢)

التخطيط المركزى للتركيب المحصولى وعلاقته بالرى :

قبل عام ١٩٨٧، كان تقرير التركيب المحصولي يتم عن طريق مجلس الوزراء على النحو التالي :

كانت وزارة الأشغال العامة في أكتوبر من كل عام تخطر مجلس الوزراء بكميات المياه الواردة من الفيضان والمخزنة في بحيرة ناصر، وكان على مجلس الوزراء أن يطلع الوزارات المختصة مثل وزارة الزراعة والتموين والصناعة والسياحة والكهرباء والطاقة بكميات المياه المتاحة استخدامها لهذا العام لكافة الأغراض.

وعلى ضوء كميات المياه المخصصة للزراعة وكذلك المتطلبات من السلع الزراعية، يتخذ مجلس الوزراء قراراً يحدد فيه التركيب المحصولي للسنة الزراعية المقبلة التي تبدأ في أكتوبر، وتقوم وزارة الزراعة بالتعاون مع الجمعيات التعاونية الزراعية وإدارات الزراعة بتحديد مساحات المحاصيل المختلفة وأماكن زراعتها، وتقوم بإبلاغها إلى وزارة الأشغال العامة التي تقوم بإطلاق مياه الزراعة في مواعيدها المخصصة وتوجه المياه بواسطة شبكة الري إلى أماكن الزراعة.

وإطلاق مياه الزراعة يجب أن يتم يومياً طبقاً لمتطلبات أعداد الحقول، ثم متطلبات الثبات المتتالية من رية الزراعة إلى رية الحماية ثم ريات التبرية والنمو المحضرة وريه الإنباج إلى أن ينفط الثبات.

وتستغرق رحلة المياه من بحيرة السد إلى أماكن الاستخدام الزراعي من أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع حسب موقع الزراعة.

وكان إلغاء التخطيط المركزي للتركيب المحصولي بعد عام ١٩٨٧، وانفردت وزارة الزراعة بتقريره أولاً ثم التحول عام ١٩٩٢ إلى ما يسمى بالتركيب المحصولي التأسيري، وإطلاق الحرية للزراعة أي محصول واختيار أي وقت للزراعة أثر بالغ السوء على كفاءة الري، فقد اضطرت إدارة الري إلى إطلاق مياه لا يستفاد إلا بجزء قليل منها.

ومن المعروف أن خلافاً قد نشب بين وزارتي الري والزراعة حول إلغاء التخطيط المركزي للتركيب المحصولي، وأخذ الخلاف شكل الصراع العلني، فقد عقدت وزارة الزراعة «مؤتمر استراتيجية الزراعة المصرية في التسعينات» تحت إشراف د. يوسف وإلى وزير الزراعة بالمركز المصري الدولي للزراعة بالقية (١٦ - ١٨ فبراير ١٩٩٢)، واتخذ قرارات تحرير الزراعة المصرية ومن بينها إلغاء التخطيط المركزي للتركيب المحصولي. وبعد أقل من أسبوع عقدت جماعة مهنتي الري بجمعية المهندسين المصريين، المؤتمر القومي للمياه (٢٣ - ٢٥ فبراير ١٩٩٢) وأصدر التوصية (١٣) التي تشدد على

ضرورة الالتزام بالتخطيط المركزي للتركيب المحصولي.. ولا يزال هذا الخلاف مستمرا إلى اليوم، مع أن وزارة الزراعة تصدر تعليمات غير معلنة لتؤكد سرا على التركيب المحصولي، ويندر أن يكون هناك هذا القدر من الهزل في موقف يتطلب أكبر قدر من الدقة.

حاشية رقم (٣)

المفقود من المياه :

إن شبكة الري خاصة ترع التوصيل تعاني من نقص المياه الناجم عن عدم تطهيرها، وتهالك بوابات الغصا، كما أن هناك نقص الهيئات التي يجب أن ترسل إلى وزارة الأشغال العامة يوميا عن الموازنات أمام وخلف قناطر الحجز على الترع، وذلك بسبب بدائية وسائل الاتصال، وانتشار الري من ترع التوصيل (بحرمه القانون) بدلا من المساقى. كل ذلك أدى إلى فقدان قدر مرموق من المياه، فضلا عن انتشار الحشاش المائية، وهذا القدر المفقود من المياه قدرته وزارة الأشغال العامة على النحو التالي:

(١) بسبب سوء حالة شبكة الري: المفقود من مياه الري تصل إلى ٣٥٪ من المنصرف من بحيرة السد لحزمة الزراعة، منها ٢٤٪ بين أقسام الترع الرئيسية وفتحة الري و١١٪ بين أقسام فتحة الري والحقول.

(كتاب خطة تطوير الري في مصر: وزارة الأشغال ص: ٣٥ - ٣٦) إضافة في ١٩ نوفمبر ١٩٩٦: جاء في الأهرام الاقتصادي عدد ١٤٥٤ الصادر في ١٨ نوفمبر ١٩٩٦: صرح وزير الري في لقاء بجامعة القاهرة أن جهود وزارة الري في المرحلة القادمة ترتكز على حسن إدارة وتوزيع الموارد المائية من خلال نظم الري وتحسين شبكة الصرف التي تؤدي إلى فقد ٣٥٪ من إيرادات النهر بسبب سوء نظم الري. وهناك عدة جهات دولية وافقت على تمويل مشروع تطوير الري هي البنك الدولي الذي قدم قرضا ميسرا ٧٥ مليون دولار والحكومة الهولندية ٢٠ مليون دولار واليابان ٦ ملايين دولار والحكومة الألمانية ١٦ مليون دولار، بخلاف ما يخص من ميزانية الدولة يطبق المشروع على ٣٥ ألف فدان في محافظتي كفر الشيخ والبحيرة.

ومن المعترف به لدى دوائر وزارة الري أن قسما من هذا المفقود من المياه يرجع إلى إلقاء التخطيط المركزي للتركيب المحصولي.

التوصية (١٣) للمؤتمر القومي للمياه (٢٣ - ٢٥ فبراير ١٩٩٢)

(٢) المفقود عن طريق الحشاش المائية: ويصل المفقود من المياه إلى ٣ مليارات متر مكعب سنويا. نظرا لاتساع المسطح المائى لشبكة الرى الذى سبق الإشارة إليه والذى يصل إلى أكثر من نصف مليون فدان. وهذا الفقد ناجم عن البخر والتبخر من الحشاش العائمة مثل ورد النيل وعلس الماء، وهناك تأثير آخر لحشاش الماء المغمورة التى تعمل على النيل من السعة التصميمية لقطاع المجرى المائى وتتنقص من قدرته على نقل الماء. وقد ظهر ورد النيل فى مصر عام ١٩٥٨ وتحول إلى وباء عام ١٩٦٥، وأعلنت وزارة الأشغال أنها قد قضت عليه فى فبراير ١٩٦٧، غير أنه لم يلبث إلا قليلا حتى ظهر مرة أخرى بصورة أخطر. ولابد من دراسة أمره باستمرار وبطريقة علمية حتى يمكن المحافظة على من المياه.

(٣) المفقود عن طريق البخر، وجرى تقديره شمال بحيرة السد بنحو مليارى متر مكعب. وهنا ما لا حيلة لنا فيه فى الوقت الراهن على الأقل.

حاشية رقم (٤)

ومصادر تلوث المياه المصرية متعددة:

(١) التلوث الناجم عن صرف مخلفات المصانع فى النيل وفروعه. وفى هذا الصدد فلن المصانع من أسوان إلى القاهرة وفرعى النيل بعد ذلك تصرف كلها فى مياه النيل. (مصانع السكر فى كوم أمبو وأرمنت وقوص ودشنا ونجع حمادى ومصانع الألومنيوم بنجع حمادى والكوكاكولا والصابون وزيت الطعام بسوهاج ومصانع الحديد والصلب ومصانع كبر الأتريت للصابون والزيت والملح والصودا).

(٢) الصرف الزراعى: من أسوان إلى القاهرة تصرف ٧٢ مصرفا فى النيل، وتصرف فى فرع رشيد أربعة مصارف وفى فرع دمياط ثلاثة مصارف. ومياه هذه المصارف هى خليط من الصرف الزراعى والصرف الصحى، علاوة على صرف سفن النقل وعدد من السفن السياحية يبلغ أكثر من ٢٠٠ سفينة.

عن دراسة للمجالس القومية المتخصصة

أقرتها فى ٢٢ فبراير ١٩٩٢

من بين ملوثات مياه الصرف الزراعى كميات كبيرة من الأسمدة الصناعية التى يذهب قسم كبير منها إلى مياه الصرف الزراعى، ومن المعروف أن مصر تستخدم نحو ٧ ملايين طن مخصبات صناعية سنويا.

هذا علاوة على أن جميع القرى فى مصر بل والمدن الصغرى تلقى بصرفها الصحى فى المجارى المائية من ترع وقنوات ومصارف.

(٣) تلوث المياه الجوفية: وقد أثبتت التحليلات لعينات مأخوذة من مناطق بلبيس وشبين القناطر وإمبابة وبنى سويف وأبو رواش والجبل الأصفر والمنصورة بالجيزة ومنطقة البستان بمديرية التحرير أنها ملوثة.

مجلة علوم المياه عند أكتوبر ١٩٩١

ولا يقتصر الأمر على تلوث الماء الحام، فمياه الشرب تعاني من تدنى المواصفات التى تتبعها، وهى مواصفات وضعتها منظمة الصحة العالمية عام ١٩٧١ ونحن لانزال من الناحية النظرية نتمسك بهذه المواصفات مع أن المنظمة العالمية وضعت مواصفات جديدة عام ١٩٨٤ ثم عدلتها عام ١٩٩٣. ومع ذلك فمواصفات ١٩٧١ لانزال هى المرجع. والأكثر دلالة أننا شكلنا لجنة يقال لها اللجنة العليا لمياه الشرب، ولم تجتمع هذه اللجنة منذ عام ١٩٧٥.

.....(الأهرام ٢٨ مارس ١٩٩٤).

حاشية رقم (٥)

قام مكتب استصلاح الأراضي الأمريكى ومعمونة فنية من إسرائيل (١٩٥٨ - ١٩٦٥) بدراسة لمشروعات النيل انتهت باقتراح بناء ٢٦ سدا وخزاناً على النيل الأزرق ونهر فنشا يمكن أثيوبيا من زراعة مليون فدان وتوليد طاقة كهربائية قدرها ٣٨ مليار كيلوات ساعة. وقد قامت أثيوبيا فعلاً ببناء سد على نهر فنشا. وفى عام ١٩٨١ عقد مؤتمر الأمم المتحدة للدول النامية وأعلنت أثيوبيا أنها بسميل إقامة ٤٠ مشروعاً جديداً فى حوض النيل الأزرق ونهر السواط. وقد حثت أثيوبيا دول الهضبة الاستوائية على الاقتداء بها فى إقامة مشروعات على منابع النيل الاستوائية.

وأعلنت كثير من دول الحوض أنها لا تعترف بحق مصر فيما تحصل عليه من مياه نهر النيل، وأنها تحصل على أكثر من حقها، وأن مصر إذا أرادت أن تحافظ على ما تحصل عليه، فلن عليها أن تدفع ثمناً له.

وفى الوقت نفسه فإن تلك الدول رفضت واستمرت فى رفض القيام بتطوير موارد النيل كى تحصل كل دولة على ما يكفها من موارد المياه والكهرباء.

وإذا كانت تلك الدول تتجاهل الحقائق وتسعى إلى أسهل الحلول، أو لا تسعى إلى أى

حل على، فإن الموقف في مصر يبدو أكثر إثارة للعجب. فقد اعتبرت الصفوة المصرية وخصوصا الصفوة السياسية أن مسألة المياه مسألة فنية، من مسئوليات إدارة المياه في المجتمع، لا تلتزمها سوى إياها سياسة قصيرة، وليس هناك ما هو أبعد عن الصواب من هذا. فمسألة مياه النيل مسألة جوهرية، وهي أصل الأصول في الوجود المصري، إذ لولا النيل لكانت مصر بيطرها القليل والقصير الأمد وصحراواتها الشاسعة القاحلة لا تعدو أن تكون مجموعة من القرى البائسة على الشواطئ الشمالية، وبعض الأماكن من سيناء، وبعض الواحات حول ينابيع الصحراوات.

حاشية رقم (٦)

في يونية ١٩٤٨ قدم وزير الأشغال إلى مجلس الوزراء بحضر من أزمة في المياه بعد توسعات أخيرة في استصلاح الأراضي. وفي ١٢ أغسطس قرر مجلس الوزراء المصري تشكيل لجنة قومية من حسين سرى وعثمان محرم وعبد القوى أحمد لدراسة المسألة، وفي ١٠ مايو ١٩٤٩ قدمت اللجنة تقريرها إلى وزير الأشغال وانتهى التقرير إلى التوصيات التالية:

- ١ - إقامة سد أوين على مخرج بحيرة أوين بأوغندا، لتوليد كهرباء تستفيد منها أوغندا فقط، بينما المياه تستفيد منها مصر والسودان.
 - ٢ - دراسة منطقة بحيرة كيوجا ودراسة مجرى النهر بينها وبين شلالات مرشيزون للنظر في إمكان إقامة سد عند مخرج البحيرة.
 - ٣ - دراسة إقامة سد على بحيرة ألبرت.
 - ٤ - شق قناة جونجلي، ويبلغ طولها ٣٦٠ كيلومترا من مدينة بور إلى مصب نهر السوهاط، ينشأ عليها قطرة وهويس ملاحي، والقصد منه هو المحافظة على قسم من المياه التي تتهدد في منطقة السود.
 - ٥ - إنشاء سد على مخرج بحيرة تانا للتخزين المستديم.
 - ٦ - إنشاء سد مروي على الشلال السادس قرب مدينة مروي بالسودان.
 - ٧ - دراسة مناطق بحر الغزال ونهر السوهاط بقصد إقامة مشروعات لتجنب تهديد القسم الأكبر من مياه هذين النهرين.
 - ٨ - دراسة النيل الأزرق والمطيرة للعمل على أحكام ضبط وزيادة المياه.
- (تراجع ورقة عمل مقدمة من المهندس نجيب فهمي سعيد عن أزمة مياه النيل)

حاشية رقم (٧)

استخدام مياه الصرف الزراعى:

وتهدف سياسة وزارة الأشغال العامة إلى زيادة هذه المياه إلى ٧ مليارات متر مكعبا بحلول عام ٢٠٠٠. وتتراوح كمية مياه الصرف بين ١٢ - ١٦ مليار متر مكعب. وتقول مصادر الوزارة (معهد بحوث الصرف ١٩٩٢) إن هناك كمية من مياه الصرف لا يمكن إعادة استخدامها لردائة نوعيتها وللحفاظ على التوازن الملقى فى الأرض الزراعية ومنع تقدم مياه البحر الأبيض المتوسط إلى الدلتا.

وتشير آخر الدراسات التى أجراها معهد بحوث الصرف التابع لمركز الدراسات المائية عام ١٩٩٢ من واقع مراقبة مياه الصرف على ٩٠ نقطة مراقبة مقامة على المصارف ومحطات الصرف أن جملة مياه الصرف فى الدلتا وشرق وغرب الدلتا يبلغ ١٢ مليار متر مكعب، وأن مياه صرف الفيوم تبلغ ٢.٣ مليار متر مكعب، أما مياه صرف الوجه القبلى ٢.٣ مليار متر مكعب فإنها تصل إلى النيل مباشرة.

ويجرى استخدام مياه الصرف على نطاق ضيق فى كثير من مناطق الوجه البحرى عند تقن مياه نهايات الترع، وهنا كثيرا ما يحدث (فى نهايات الترع يحدث كثيرا ألا تصل مياه المتابعة لعدم تظهير ترعة التوصيل، وكذلك بسبب مخالفات الزراع فى الأحباس العليا للترعة حين يروج من ترعة التوصيل مباشرة أو حين يخفضون منسوب فتحة الري).

غير أن الاستخدام الرسمى، فليته يجرى فى ترعة السلام فى شرق الدلتا ومنطقة مصرف العموم فى غرب الدلتا وفى منطقة الفيوم. وهذا الاستخدام يتطلب بقلعة دائمة لتطيل مواصفات المياه على مدار العام ومراقبة التربة والنبات. وهذه الدقة تعتبر غير مأمونة العواقب، فالدقة والبقطة ليست من صفات الجهاز الإدارى المصرى.

على أنه علينا أن نتذكر أن مياه الصرف الزراعى غالبا ما تكون ملوثة بمياه الصرف الصحى غير المعالجة، كما أن مياه الصرف الزراعى محملة فى الوقت نفسه بما يتسرب إليها من الأسمدة، وهى ليست مجرد آثار. فلن نصيب الفدان من المخصبات الصناعية يصل إلى ٨٠٠ كيلوجرام فى العام، إذ أننا نستخدم فى الأرض المصرية نحو سبعة ملايين طن من الأسمدة سنويا على الأقل يصل قسم مرموق منها إلى مياه الصرف الزراعى. وإذا توسعنا فى استخدام مياه الصرف الزراعى فى الري فلن علينا أن نراقب

التربة باستمرار وتجري عليها تحليلات نصف سنوية، كما يجب علينا أن نراقب مراحل الإنبات والنمو والتضج للمحاصيل الزراعية، وذلك من أجل وقاية التربة والنبات، وبالتالي الإنسان من آثار الملوحة والتلوث.

حاشية رقم (٨)

مياه خزان الخرسان التويى :

تشير الدراسات التى نشرها المركز العربى لدراسات المناطق الجافة والأراضى القاحلة (أكساد) عام ١٩٩٠ بدمشق، إلى وجود خزان هائل الأبعاد للمياه الصالحة للاستخدام فى حوض الناخلة الذى يشمل معظم الصحراء القريية فى مصر. ويبلغ سمك الطبقة الحاملة للمياه ١٢٠٠ متر فى واحات الناخلة و ٢٠٠٠ متر فى واحة القرافرة، وهذه المياه غنية فى الجنوب والجنوب الغربى وتزداد الملوحة كلما اتجهنا شمالا. وعلى العموم فإن الملوحة أقل من ١٠٠٠ جزء فى المليون فى الأراضى جنوب خط عرض ٢٩، أى جنوب المحط الواصل بين بنى سويف والثلاث الأخير من متخفض الظفارة، وهذه الملوحة تتناقص كلما ازداد العمق، فى الواحات الخارجة والناخلة تبلغ الملوحة فى الطبقات العليا حدود ٦٠٠ جزء فى المليون، بينما تبلغ فى الطبقات السفلى فى حدود ٢٠٠ جزء فى المليون.

وتقدر مصادر الأكساد أن حجم هذا الخزان فى مصر يبلغ ٥٠ ألف كيلومتر مكعب من المياه، أى ٥٠ ألف مليار متر مكعب. وفيما يختص بالتغذية، تشير الدراسات إلى أن هذه المياه ترجع إلى حقب جيولوجية قديمة، إلا أن هناك دراسات أخرى تشير إلى تغذية من الأمطار التى تسقط على السودان ومن المياه الأخرى السودانية، كما أن هناك تغذية أخرى محدودة من الأمطار التى تسقط على مناطق تشاد (تبيسى).

وهذه التقديرات تشير إلى أن هناك احتمالات للتوسع فى استخدام المياه الجوفية التى يحويها خزان الخرسان التويى، وأن استخدامها يتوقف على ما نبذله أولا من بحوث فى هذا الصدد. وأن هذا يحتمه علينا الضائقة المائية التى سوف تتزايد فى المستقبل بحكم الزيادة السكانية والرغبة فى مستوى حياة أرقى.

حاشية رقم (٩)

المخطط القومى للمياه : Water Master Plan

فى عام ١٩٧٥ بدأت الحكومة المصرية فى المفاوضات مع البنك الدولى والبرنامج الإئمانى للأمم المتحدة، للاشتراك فى وضع مخطط قومى للمياه يضع فى الاعتبار الوضع الراهن واحتمالات المستقبل.

وكان على وزارة الرى - وهى شريك المؤسستين الدوليتين - أن تستعد لهذه المهمة، وكان لدى الوزارة كثير من التخصصات غير أنها كانت معثرة، فرأت أن تعيد توظيف تلك التخصصات بحيث تستطيع أن تفيده وأن تستفيد من التعاون مع المؤسستين الدوليتين. واستعدادا لهذا الوضع، استصدرت وزارة الرى القرار الجمهورى رقم ٨٢٠ فى ٢٨ أغسطس عام ١٩٧٥ بإنشاء مركز البحوث المائية باعتباره مؤسسة علمية تسمى عليها أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات، والقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن المؤسسات العلمية.

ويضم المركز ١١ معهدا علميا بحثيا يتخصص كل منها فى مجال علمى محدد من مجالات عمل وزارة الرى. وهذه المعاهد هى:

معهد بحوث توزيع المياه وطرق الرى - معهد بحوث الصرف - معهد بحوث تنمية الموارد المائية - معهد بحوث الأتار الجانبية للسد العالى - معهد بحوث الهيدروليكا والطلى - معهد بحوث صيانة الترع والمصارف ومقاومة الحشائش - معهد بحوث المياه الجوفية - معهد البحوث الميكانيكية - معهد البحوث المساحية - معهد بحوث الشواطىء - معهد بحوث الإنشاءات وميكانيكا التربة.

وبذلك تصورت وزارة الرى أنها قد أتمت استعدادها للاشتراك بطريقة فعالة فى كل ما يتعلق بالدراسات التى سوف تتجزى وفى تنفيذ المهام التى يمكن أن توكل إليها. وقد بدأ المخطط باتفاق بين الأطراف الثلاثة فى أكتوبر ١٩٧٧ على إنجاز دراسة تضع فى اعتبارها الموارد الفعلية واستخداماتها، كما تضع احتمالات موارد مصر المتاحة فى المستقبل. واستغرقت الدراسة نحو ثلاث سنوات.

وفى النهاية تم إنجاز المخطط القومى للمياه، ويتضمن تقريراً رئيسياً وعشرين تقريراً قنياً.

الملامح الرئيسية للمخطط القومى للمياه : Water Master Plan
أولاً : إنشاء بنك للمعلومات يشمل ثلاثة نظم: نظام يتضمن البيانات الزراعية، وآخر يختص بشبكات الرى، والثالث يختص بشبكات الصرف.
ثانياً : تخليق برامج ونماذج رياضية كأدوات للدراسات التخطيطية المائية واستخداماتها المختلفة. وقد تم إنشاء خمسة نماذج رياضية:

(١) النموذج الزراعى الاقتصادى : Agro - Economic Mod-

e. لا يستخدمه فى تخطيط استخدام المياه المخصصة للزراعة، واختيار السياسات المتعلقة بسياسة الأسعار والعمالة الزراعية والسياسة السكانية والتركيب المهنى.

(٢) نموذج مشروع أعالي النيل : Upper Nile Model. لدراسة مشروعات تقليل الفاقد من مياه النيل فى مستنقعات أعالي النيل وألوفيات تنفيذها والتوصل إلى سلاسل زمنية مختلفة للقوائد التفاضلية بين المشروعات.

(٣) نموذج محاكاة السد العالى : Simulation Model. لاختبار السياسات التفاضلية لتشغيل السد العالى.

(٤) نموذج البرمجة الديناميكية : Dynamic Programing

Model. الذى يساعد فى تفضيل بعض السياسات بعد الزيادة فى إيرادات النهر بعد تنفيذ مشروعات أعالي النيل.

(٥) نموذج توزيع المياه حسب الاحتياجات المائية وطريقة التوزيع عند نقاط التحكم الرئيسية بشبكة الري، مع مراعاة قدرات نظام الري الراهن واستيعاب أقسامه لكميات المياه اللازمة.

ثالثا : تنمية الموارد المائية :

يشير التقرير الثالث إلى مشروعات تنمية الموارد المائية على النحو التالى:

(١) مشروعات أعالي النيل وتشمل تقليل الفاقد فى مستنقعات بحر الجبل، مشروع قناة جرنجلجلى بمرحليه، ومشروعات مستنقعات ميسار وبحر القززال التى توفر لأصغر فقط ٩.٥ مليار متر مكعب.

(٢) استخدام ٥.٤ مليار متر مكعب من مياه الصرف الزراعى حتى عام ٢٠٠٠، ويمكن زيادتها إذا اتضحت صلاحية كميات أخرى من تلك المياه.

(٣) الحد من صرف المياه إلى البحر بسبب ألسنة الشتوية والملاحه والموازنات، وهذه الأخيرة تتطلب تقوية القناطر الكهربية على النهر.

(٤) معالجة مياه الحرب الصحى والصناعى بما يسمح بإعادة استخدامها.

(٥) أعقاب مياه البحر.

وأخيرا : الاستخدام :

تضمن التقرير الفئى التالى الاستخدامات المائية (الزراعة والصناعة والبحيات والثروة السمكية وتوليد الطاقة والقفل النهري).

وفيما يختص بالتوسع الأفقى فى الزراعة (قلدت الحكومة مساحة التوسع الأفقى بنحو ٣ ملايين فدان)، فقد ربطها المشروع بأنجاز مشروعات أعالى النيل ومشروع استخدام مياه الصرف الزراعى.

وأوصى التقرير ١٣ باستخدام مياه الصرف الزراعى دون مياه الترع فى المزارع السمكية، وذلك طبقا لـ ١٤ ألف متر مكعب للمزارع العميقة و ١١ ألف متر مكعب للمزارع السطحية.

وبشأن الاستخدامات البلدية، فقد قدر المشروع بأنه حتى عام ٢٠٠٠ سوف توفر خدمات توصيل المياه لجميع سكان الجمهورية داخل المبنى أم خارجه. وقدر المشروع أن الفقد من شبكة المياه البلدية يصل إلى ٦٠٪ وأوصى بخفض هذه النسبة إلى ٢٥٪ فى الفترة بين ١٩٨٠ و ١٩٨٥.

وبخصوص الاستخدامات الصناعية للمياه، فقد تم مسح جميع المشروعات الصناعية الراضة على الطبيعة لأول مرة فى مصر. وقدر للمصانع احتياجات مائبة ٦.٤ مليار متر مكعب عام ٢٠٠٠. كما أشار التقرير إلى أن متطلبات محطات الكهرباء الحرارية أو النووية سوف تصل عام ٢٠٠٠ إلى ٢٣ مليار متر مكعب، وعلى ذلك فمن المطلوب أن تنشأ على شواطئ البحر.

ويتعلق بالاستخدام أيضا مسألة نوعية المياه، وإن جاءت فى المشروع فى تقرير مستقل (التقرير الفنى رقم ٧). وفى هذا التقرير توصية بوجوب وضع المياه المتجددة أو مشتقاتها أو الجوفية تحت الملاحظة المستمرة مهما كان هدف الاستخدام.

ويبقى بعد ذلك التنويه بأن إنشاء بنك للمعلومات ينظمه الثلاثة: نظام بيانات الزراعة، ونظام بيانات شبكة الري، ونظام بيانات شبكة الصرف، هذا إلى جانب تخليق البرامج والنماذج الرياضية، هى أكثر نتائج المشروع جلوى.

هذه هى بعض معالم المخطط القومى للمياه الذى تم فى نهاية السبعينيات. وجدير بالذكر أنه لم يمر أى تعديلات على هذا المخطط، مع أن هناك دراسات شتى قامت بها مؤسسات وزارة الري خلال السنوات العشر الأخيرة. ومع ذلك فأنها لم تدرج ضمن إطار المخطط القومى مع أن البرامج والنماذج الرياضية تتيحه، بل إنها وضعت أساسا للتمكين من ذلك حتى نستطيع إدراك الآثار التى تترتب على عوامل تلفتية أو مخططة. وغنى عن البيان أن تلك النماذج نفسها فى حاجة إلى إدخال تعديلات عليها، حتى تواكب التغيرات الحادثة فى علوم البرامج والنماذج الرياضية، كما أن الأفاق الجديدة فى الزراعة تتطلب برامج ونماذج رياضية جديدة.

حاشية رقم (١٠)

القصور فى تنفيذ الخطة الأولى :

معايرة القناطر وتجديد البوابات واستبدال أخشاب القما :

كان مخططاً أن يتم ذلك فى غضون خمس سنوات، غير أن معايرة القناطر لم تنته إلا عام ١٩٩٣، (كان مقرراً أن تنتهى عام ١٩٨٤)، ولم تستبدل بوابات القما الخشبية ببوابات حديدية إلا عام ١٩٩٥، وذلك بسبب تباطؤ الإنتاج فى الشركة المصرية العامة لووش الرى، وكان مطلوباً منها إنجاز ١٢٠٠٠ متر مربع من البوابات الحديدية، وبطء استيراد معدات كان من المقرر أن تستورد خلال أول عامين.

كما أن أعمال معايرة القناطر التى تستغرق سنة لكل قنطرة بحيث تجرى المعايرة يوميا، ويجب أن يقوم بها مهندسو الرى، تأخرت كثيرا بسبب النقص فى مهندسى الرى (كانت الخطة تتطلب اثنين من المهندسين متفرغين لكل محافظة)، وتباطؤ برامج التدريب المقررة لهم، وتلص وسائل النقل لهم.

وأدى ذلك إلى خسارة ١.٨ مليار متر مكعب مقدرة عند أسوان سنويا كان مقدرا أن تتوفر فى نهاية الخط الأولى.

المحتويات

القسم الأول

قضايا سياسية وثقافية

صفحة

٧

خالد محي الدين

- تقديم

- نهاية العقائدية

١١

د. اسماعيل صبرى عبد الله

- الخيار الاشتراكي لماذا ؟

١٥

د. ابراهيم سعد الدين

- اشتراكية المستقبل فى مصر

٢٢

د. ابراهيم سعد الدين

- ملاحظات حول اشتراكية المستقبل

٣١

د. ابراهيم العيسوى

- حيوية الخيار الاشتراكي

٣٥

د. زهدى الشامى

- توضيحات حول اشتراكية المستقبل

٣٩

د. ابراهيم سعد الدين

- الديمقراطية

٤٣

حسين عبد الرازق

- ديمقراطية المشاركة
٦٣ عبد الغفار شكر
- الحقيقة والوهم فى حديث الليبرالية
٧٥ د. اسماعيل صبرى عبد الله
- النقابات والديمقراطية فى عصر عولة
رأس المال
٨١ أمينة شفيق
- الثقافة والتغيير الشامل
٩٣ فريدة النقاش
- الدين والمجتمع فى مفهوم التجمع
١٣١ مصطفى عاصى
- الحزب الواحدى
١٣٧ د. اسماعيل صبرى عبد الله
- العرب وجيرانهم
١٤٣ د. اسماعيل صبرى عبد الله
- الخيار الاقليمى لمصر
١٤٩ مصطفى مجدى الجمال
- مصر والنظام الاقليمى العربى
١٧٣ أحمد بهاء الدين شعبان

القسم الثانى قضايا اقتصادية واجتماعية

صفحة

- الاقتصاد المصرى
د. جوده عبد الحالى ١٩١
- التكوين الاجتماعى الراهن فى مصر
محمد فرج ٢٣٥
- التنمية الوطنية المنشودة فى مصر
د. ابراهيم العيسوى ٢٩١
- فى الزراعة المصرية
د. على نوبجى ٣٤٧
- الحركة التعاونية المصرية
د. على نوبجى ٣٥٩
- نحو رؤية برنامجية للمشكلة الفلاحية
والزراعية فى مصر
عريان نصيف ٣٧٥
- قضية الطاقة فى مصر
عمرو كمال حموده ٣٨٩
- أزمة المياه فى مصر
د. على نوبجى ٣٩٥

رقم الإيداع : ١١٢٨٨ / ٩٧

